



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الكوفة / كلية الآداب

قسم اللغة العربية

أثر القرائن في توجيه المعنى

في تفسير البحر المحيط

أطروحة قدّمتها إلى
مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة

أحمد خضير عباس علي

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه
في فلسفة اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الأول المتمرس

الدكتور محمد حسين علي الصغير

2010م

1431هـ

ج

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على النبي المختار، وعلى آله الطيبين
الأطهار، وأصحابه المنتجبين الأخيار...

ويعد ...

فقد يدخل في إعجاز كتاب الله العظيم أنّ مداد أهل العلم وطالبه لا يزال يخطّ في شأنه
الكلمات، وينسج على منواله البحوث والدراسات، من غير أن تُرى في أفق ذلك بدايةً لحدّ، أو نهايةً
لأمد.

وما زالت لغته بما تحمل من جمال اللفظ وفصاحته، ودقة التعبير وبراعته، وروعة الأسلوب
وبلاغته، تدفع كل ذي نظر إلى تأمله والبحث فيه، وتأخذ بيد من يكشف عن جواهره ولآليه إلى
شاطئ المعرفة الإنسانية غير المتناهي.

ورغبتني في أن أكون من الناظرين في كتاب الله، المتدبرين في رصف كلماته، ونظم تراكيبه،
ما دفعني إلى أن اختار من جملة تفاسيره موضوع دراسة، فيكون نافذة أطلّ منها على جانب من
الكتاب العزيز، واختيار تفسير البحر المحيط ميدانا للبحث جاء لكونه يضم بين دفتيه من علم
صاحبه الجَمّ في اللغة والنحو والقراءات وغير ذلك مما قد وظّفه في تفسير الآيات الكريمة، وتقليب
معانيها، وبيان ما تدلّ عليه، ما قد يجعله مصداقا لاسمه.

ولأني أردت أن أقدم قراءة جديدة لهذا التفسير فضلت أن تكون دراستي فيه من خلال القرائن،
فاستقر عنوان البحث "أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط"، لأتناول المعنى
واختلافه والاختلاف فيه في التفسير مما كان متأثرا بالقرائن التي تفرزها أنظمة اللغة (الصوت
والصرف والنحو).

وفكرة التعليق الرئيسية في نظرية النظم التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في
كتابه (دلائل الإعجاز) أوحى بتلك القرائن فتناولها البحث المعاصر وأسس "نظرية تضافر القرائن"
وكان الرائد في ذلك الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، إذ تناولها بالتطهير
والتطبيق في عدة دراسات. فكان لهذه النظرية أهميتها الخاصة في تيسير النحو العربي بالشكل الذي

ينفي عنه الشكوى، ويمكن أن تكون بديلا عن نظرية العامل، فتصلح أن تقدّم للتدريس - على حدّ رأيه - ؛ إذ إنّه يعدّها نظرية متكاملة.

ومن ثمّ كانت تلك القرائن محورا لعدّة دراسات منها؛ "القرينة في اللغة العربية" للباحثة كوليزار كاكل عزيز التي نالت بها شهادة الدكتوراه في كلية التربية - جامعة بغداد، سنة 2002م، قدمت خلالها الباحثة عرضا موسعا للقرائن عامة، ومن تلك الدراسات "أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيوييه" نال بها الباحث لطيف حاتم الزالمي شهادة الدكتوراه في كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، سنة 2003م، فتناول قسما من القرائن في كتاب سيوييه من دون تفصيل، وتناولت الباحثة أمل باقر عبد الحسين ثلاث قرائن في دراستها الموسومة "قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية" والتي نالت بها شهادة الماجستير في كلية الآداب - جامعة الكوفة، سنة 2008م، ولعل الأقرب إلى دراستنا ما قدمه الباحث نجاح فاهم بعنوان "المعنى في تفسير الكشاف" وهي دراسة نال بها صاحبها شهادة الدكتوراه في كلية التربية - جامعة بابل، سنة 2008، تناول خلالها عددا محدودا جدا من القرائن في تفسير الكشاف.

ومن هنا قد يكون ما أقدمه - بكل تواضع - من الدراسات الرائدة في المجال التطبيقي للقرائن فتمثّل قراءة جديدة لتفسير البحر المحيط بتحليل نصوصه وتقليب المعاني فيه بحسب ما توجّه به القرينة التي يرى أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) أنّها الدليل عليها والقائد إليها.

إنّ ما أتناوله في هذا البحث هو ما تنتجه أنظمة اللغة (النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي) من القرائن؛ ولهذا جاء البحث على ثلاثة فصول تقدّمها تمهيد يلي هذه المقدمة، ودُيِّلت بخاتمة تضمّنت أهم نتائج البحث.

أمّا التمهيد فقد جاء على ثلاثة محاور؛ تناولت في المحور الأول مفهوم القرينة في اللغة والاصطلاح وعرضت لاستعمال هذا المصطلح في التراث العربي، وبيّنت أنواع القرائن وأقسامها عند اللغويين والأصوليين، والمحور الثاني عرضت لمفهوم المعنى في اللغة والاصطلاح لأنواع المعنى، أمّا المحور الثالث فبيّنت فيه العلاقة بين القرائن والمعنى وأنظمة اللغة أو مستوياتها.

وقد مهّدت لمباحث كل فصل من الفصول الثلاثة بمدخل أعرض فيه للنظام الذي يفرز قرائن ذلك الفصل وما يُنتج ذلك النظام من دلالة وتبيين أهم مظاهرها، وكان لا بدّ أن يتطرق هذا المدخل - بدايةً - إلى العلم الذي يتناول النظام المعين، ويوضح المجال الذي يبحث فيه.

ومن ثمّ تناولت في مدخل الفصل الأول (الذي ضمّ القرائن الصوتية) الدلالة الصوتية مبينا ما يفرز هذه الدلالة من العناصر اللغوية وموضحا أبرز مظهر من مظاهر الدلالة الصوتية وهو الفونيم، وكان هذا مسبقا ببيان المقصود بعلم الأصوات وما يتناوله كل فرع من فروعها، ثم عرضت

بعد هذا المدخل للقرائن الصوتية التي ضمت قرائن (العلامة "علامة الإعراب وعلامة البناء"، والتونين، والتغيم، والوقف والابتداء) مبينا ما لها من أثر في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط.

أمّا مدخل الفصل الثاني (وهذا الفصل ضمّ القرائن الصرفية) فقد تناولت فيه الدلالة الصرفية ووضحت العناصر اللغوية التي تمنحنا هذه الدلالة، فبينت أبرز مظهر من مظاهرها وهو المورفيم، وكان هذا بعد أن قدمت له بتعريف علم الصرف أو التصريف وبينت المحاور التي يدرسها هذا العلم وعناصر النظام الصرفي.

وفصلت بعد هذا المدخل القول في قرينتي هذا الفصل وهما قرينة البنية وقرينة المطابقة وبينت أثرهما عند أبي حيان الأندلسي في توجيه المعنى، وحرّى بي عند تناول البنية الصرفية أن أتطرق إلى الروافد التي ترفد اللغة بالبنى الصرفية.

أمّا الفصل الثالث والذي خصصته للقرائن التركيبية (النحوية) فقد كان مدخله الدلالة التركيبية، وهو كسابقه إذ تناولت فيه - بداية - المراد من علم النحو، وعرضت فيه عناصر النظام النحوي، وبينت كيفية إنتاج الدلالة التركيبية.

وقرائن هذا الفصل كانت على قسمين؛ الأول ضمّ القرائن التركيبية اللفظية وهي: (الأداة، والربط، والرتبة، والتضام)، والثاني ضمّ القرائن التركيبية المعنوية وهي: (الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية)، وتناولت تلك القرائن مبينا ما لها من أثر في توجيه المعنى مما جاء في تفسير البحر المحيط.

وتمهيد البحث - كما هو ظاهر فيما تناولته مفرداته - لم يعرض للحديث عن تفسير البحر المحيط وعن صاحبه أبي حيان الأندلسي؛ لأنّهما كانا ميدانين رحبين لدراسات مستفيضة، رأيت أنّها فصلت فيهما وأسهبته حتى إنّه لم يبقَ ما يمكن أن أضيفه، ولعل من الدراسات المهمة التي تناولت أبا حيان دراسة أكاديمية قدمتها الدكتورة خديجة الحديثي بعنوان (أبو حيان النحوي)، ونالت بها درجة الدكتوراه في كلية الآداب - جامعة القاهرة، سنة 1964م، تناولت فيها حياة أبي حيان وأثاره في النحو واللغة والتفسير والحديث والفقه والقراءات والتاريخ والتراجم والنقد والبلاغة والشعر وغير ذلك، وتناولت أيضا منهجه النحوي وآراءه، ونال تفسير البحر المحيط من ذلك نصيبا.

ومن الدراسات التي تناولت أبا حيان وتفسيره ومنهجه بحث قدمه الباحث عبد العزيز علي الدليمي بعنوان (الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط) ونال به شهادة الدكتوراه في كلية الآداب - جامعة بغداد، سنة 1992م⁽¹⁾.

(1) ظ : الصفحات : 5-8 في حياة أبي حيان، و 19-22 في تفسير البحر المحيط، و 23-27 في منهجه.

وكذلك ما قدمه الباحث حمدة حسن قطيش بعنوان (دراسة في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي مع تحقيق قطعة منه تبدأ من أول سورة الصافات وتنتهي آخر سورة الدخان) وهو بحث نال به صاحبه شهادة الماجستير في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق، سنة 2005م، وفصل هذا الباحث في منهج أبي حيان⁽¹⁾، ومثلها رسالة أخرى في الكلية نفسها للباحث إبراهيم محمد المحمود (والقطعة التي حققها من سورة العنكبوت إلى نهاية سورة يس) سنة 2007م.

ومن تلك الدراسات أيضا (أبو حيان النحوي المفسر) لمؤلفه الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، و(أبو حيان وتفسيره البحر المحيط) للدكتور بدر ناصر البدر.

كل ذلك وغيره من الدراسات فضلا عما في مقدمة تحقيق تفسير البحر المحيط ومقدمة تحقيق ارتشاف الضرب لأبي حيان (في تحقيق الطبعة المعتمدة في هذا البحث)، كل ذلك أغنى عن الحديث عن أبي حيان وتفسيره في تمهيد البحث إذ أعتقد أن حديثي عنهما لا يكون إلا إعادة وتكرارا.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنني اتخذت في تناول القرائن منهاجا عاما وسياقا يكاد يكون واحدا، إذ يبدأ المبحث ببيان معنى القرينة المعنوية في اللغة وفي الاصطلاح ثم أعرض مفهوم القرينة بشيء من التفصيل، وأظهر ما ورد منه من إشارات في التراث العربي محاولا عدم الإسهاب، قاصدا الإشارة السريعة والاختصار لا الاستقصاء، ليكون ذلك تنظيرا أنفذ منه إلى بيان أثر القرينة في توجيه المعنى من عدة وجوه، وبيان ذلك عند أبي حيان في تفسيره. ولكي يكون ما تؤديه القرينة من تأثير في المعنى وكشف عنه واضحا صرت أبحث عن الأمثلة التي يبدو فيها ذلك الأثر للقرينة المعنوية بالدراسة ظاهرا.

ليس البحث تطبيقا لنظرية تضافر القرائن ولم يرقم عليها، بل كان الهدف إبراز أهمية القرائن وتأثيرها في المعنى بمعزل عن نظرية العامل أو بمعيتها لا بديلا عنها، وظهر للباحث أن نظرية تضافر القرائن لا تقوم بديلا عن نظرية العامل لكثرة القرائن وتشعبها ولصعوبة استعانة المتكلم بها إذ لا يمكنها استحضارها وربطها ببعضها أثناء خطابه بخلاف نظرية العامل، لكنه يمكن القول أن نظرية تضافر القرائن تصلح للإعراب والتحليل النحوي.

ولعلي في كل ذلك أنال رضا رب العالمين، سائلا إياه أن يتجاوز عما أخطأت، وأنال قبول من يمتد نظره إليه، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين...

أحمد خضير عباس

التمهيد

القرائن والمعنى

أولاً : القرائن

- مفهوم القرائن
- أنواع القرائن
- ظاهرة تضافر القرائن

ثانياً : المعنى

- مفهوم المعنى
- أنواع المعنى

ثالثاً : القرائن والمعنى وأنظمة اللغة

القرائن والمعنى

أولاً : القرائن

مفهوم القرينة :

القرينة - في اللغة - من الاقتران بمعنى المصاحبة ، يقال اقترن الشيءُ بغيره، وقارن الشيءُ الشيءَ مقارنةً وقرائناً اقترن به وصاحبَه، والقرينة فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة، وقد تجادبت كلمة القرينة والقرين في المعاجم اللغوية عدة معانٍ، فالقرينة: الزوجة، والنفس، والناقة تشدُّ إلى أخرى، والقرين: المصاحب، والنفس، والأسير، والبعير المقرون إلى آخر⁽¹⁾.

والذي يبدو أنَّ معنى المصاحبة والتلازم هو مدار تلك المعاني جميعاً، فالزوجة قرينة الرجل لمقارنته إياها ومصاحبته لها، والنفس قرينة وقرين للجسد إذ تلازمه في الحياة، والناقة والبعير قرينان لما شدَّ معهما، والأسير كذلك إذ كان يشدُّ بالحبال مع غيره من الأسارى فيقرن به. ويقال: «قرنتُ الشيءَ بالشيءِ، أي: وصلتهُ به»⁽²⁾، ووصل الشيءَ بالشيءِ جعلهُ مقترناً به مصاحباً له فهو قرينه.

والقرينة في الاصطلاح كما عرّفها الشريف الجرجاني (ت816هـ) موجزاً «أمرٌ يشير إلى المطلوب»⁽³⁾، والواضح أنَّ كلمة (أمر) هنا غير محددة فهي تشمل كل ما يشير من لفظ أو معنى أو حال إلى المطلوب، والمطلوب - كما يبدو - هو المقصود أو المراد؛ ومن ثمَّ عرّفها بعض المحدثين بأنها «كلُّ ما يدلُّ على المقصود»⁽⁴⁾، وهي عند آخر «ما يدلُّ على المراد»⁽⁵⁾، فالقرينة على هذا هي الدليل، والمراد هو المدلول عليه، ولعلنا نجد الارتباط واضحاً بين المعنى المعجمي للقرينة والمعنى الاصطلاحي فهي عندما تكون دليلاً فلأنها المصاحب أو القرين للمراد، ووجودها يدلُّ على وجود الملازم أو المصاحب لها أو الموصول بها.

والقرينة عند بعضٍ آخر من المحدثين دلالة مأخوذة من اللفظ أو المعنى ويكون المدلول بها لا غيره هو المراد ، فهي عنده «الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمخّض المدلول وتصرفه إلى المراد مع منع غيره من الدخول فيه»⁽⁶⁾.

والذي يبدو مما تحصل من مفهوم القرينة الاصطلاحي أنَّها تماثل (الدليل) في معناه اللغوي

(1) ظ : الخليل، العين: 142/5-143، الجوهري، الصحاح: 2181/6-2182، ابن منظور، لسان العرب:

335/1-336، الزبيدي، تاج العروس: 449/18-450، مادة (قرن)

(2) الجوهري، الصحاح: 2181/6، مادة (قرن)

(3) الشريف الجرجاني، التعريفات: 223

(4) أميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب: 522

(5) محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين: 7/771

(6) محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 186

إذ هو «ما يُستدلُّ به»⁽¹⁾، وهي يُستدلُّ بها على المراد أو المقصود ، وتمائله في معناه الاصطلاحي عند الأصوليين فهو «ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»⁽²⁾ أو «ما يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم»⁽³⁾، وهي بوجودها توصل إلى العلم بالمراد أو المقصود، وهذا يماثل تعريف القرينة الاصطلاحي عند الأصوليين إذ هي «ما يدل على المراد من غير أن يكون صريحا فيه»⁽⁴⁾.

ومن هنا كان استعمال مصطلح (الدليل) عند النحاة الأوائل في مصنفاتهم عوضا من (القرينة)؛ إذ لم نجد لمصطلح القرينة استعمالا عندهم وإن كان مفهومه مستقرا في أذهانهم، فمن ذلك مثلا ما رآه سيبويه (ت180هـ) قرينةً على الزمن، قال: «ويتعدى - يعني الفعل - إلى الزمان، نحو قولك ذَهَبَ لأنَّه بُني لما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال ذهب فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال سيذهب فإنَّه دليل على أنَّه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أنَّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث»⁽⁵⁾، فكلُّ من الصيغة والحرف قرينة على زمن وقوع الحدث، وهما دليل عليه؛ فالصيغة (فَعَلَّ) قرينة يُستدلُّ بها على الزمن الماضي للفعل (ذَهَبَ)، وحرف (السين) قرينة يُستدلُّ بها على الزمن المستقبل للفعل (يَذْهَبُ)، «وهذا يعني أنَّ الدليل عند سيبويه، يقوم مقام القرينة؛ لأنَّهما يشتركان في المعنى الاصطلاحي، وهو الدلالة على المراد»⁽⁶⁾.

واستعمل المتقدمون عوضا من مصطلح القرينة أيضا ألفاظا أخرى كـ(الآية والأمانة)⁽⁷⁾ - فضلا عن الدليل - فأدَّت ما تؤدِّيه من مفهوم.

وكان أول ظهور لمصطلح القرينة في القرن الرابع الهجري، فقد استعمله الرماني (ت384هـ) في نصِّ نقله عنه الشيخ الطوسي (ت460هـ) عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَلِأَجْلِ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ [آل عمران:50] إذ ذهب جماعة من المفسرين إلى أنَّ قوما من اليهود حرِّموا على أنفسهم أشياء ما حرَّمها الله عليهم، قال الرماني: «تأويل الآية على ما قالوه، لكنه لا يمتنع أن يوضع البعض في موضع الكلِّ إذا كانت هناك قرينة تدلُّ عليه، كما يجوز وضع الكلِّ في موضع البعض بقرينة»⁽⁸⁾.

(1) الجوهري، الصحاح: 1698/4، ابن منظور، لسان العرب: 248/11، (دلل)

(2) زكريا الأنصاري، الحدود الأنثوية: 80/1، الشوكاني، إرشاد الفحول: 22/1

(3) الشوكاني، إرشاد الفحول: 22/1، وظ: الرازي، المحصول: 88/1

(4) احمد فتح الله، معجم ألفاظ الفقه الجعفري: 333، محمد روا قلعة جي، معجم لغة الفقهاء: 362

(5) سيبويه، الكتاب: 35/1

(6) لطيف حاتم الزامل، أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: 7

(7) ظ: كوليزار كاكل عزيز، القرينة: 2، أمل باقر عبد الحسين، قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة: 4

(8) الطوسي، التبيان: 470/2

واستعمل هذا المصطلح أيضا معاصره ابن جني (ت392هـ) في خصائصه، في مثل ما رآه من صرف دلالة (أو) عن التخيير بين شيئين نحو الإباحة لوجود قرينة حالية تدلّ على هذا المراد ، قال: «فمن ذلك قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، ولو جالسا جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالفاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع، لا لشيء رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو). وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسه في ذلك من الحظّ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس»⁽¹⁾.

ولم نجد استعمالاً لمصطلح القرينة في أغلب مصنفات سابقيهما من النحويين، لكننا نعتقد بوجود المصطلح وتداوله بينهم قبل ذلك، بدليل أنّ الطبري (ت310هـ) أورده عن بعض نحاة الكوفة عند تفسير قوله تعالى: «وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» [سبأ: 24] قال: «وقال بعض نحوي الكوفة: معنى (أو) ومعنى الواو في هذا الموضع في المعنى، غير أنّ القرينة على غير ذلك، لا تكون (أو) بمنزلة الواو ولكنها تكون في الأمر المفوض ، كما تقول: إن شئت فخذ درهما أو اثنين»⁽²⁾، وعلى هذا يكون الكوفيون قد عرّفوا المصطلح وأدركوا مفهومه أو أدركوا المفهوم وغير الطبري عنه بالقرينة، وكلاهما يؤكد وجود المصطلح ومفهومه في تلك الحقبة، إلا أنّ استعماله كان مسابرا لاستعمال المصطلحات الأخرى المذكورة آنفاً، فكان علماء العربية يستعملونها حيناً ويستعملون "القرينة" حيناً آخر، ومن ثمّ لم يكن الأخير مستقراً عند النحاة في العصور اللغوية المتقدمة بوصفه مصطلحاً نحويًا.

ومصطلح القرينة بلفظه ومفهومه المذكور استعمله البلاغيون⁽³⁾ والأصوليون⁽⁴⁾ والمفسرون، وقد مرّ وروده في تفسيري الطبري والطوسي ، ووروده في تفسير البحر المحيط ليس قليلاً بخاصة لو لاحظنا أنّ تأليفه كان بعد نضج المصطلح وتداوله لدى علماء العربية؛ ومن ذلك ذكر أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) للقرينة عند حديثه عن اجتماع شرطين، قال: «وإذا اجتمع شرطان، فالثاني شرط في الأول، متأخر في اللفظ متقدّم في الوقوع، ما لم تدلّ قرينة على الترتيب»⁽⁵⁾، ومنه أيضاً ما جاء عند بيانه معنى (الخد)، قال: «وظاهر هذه الاستعمالات وغيرها يدلّ على أنّ الخلد هو المكث

(1) ابن جني، الخصائص : 347/1-348

(2) الطبري، جامع البيان: 304/20

(3) ظ : مثلاً : السكاكي، مفتاح العلوم: 526، 527، 602، 603، الفزويني، الإيضاح: 25، 122، 152-153، وأكثر ما تكون القرينة عند البلاغيين في الدلالة على خروج الألفاظ أو الأساليب عن الاستعمال الحقيقي.

(4) اهتم الأصوليون بالقرينة لما لها من دور في الوصول إلى المراد كما يتضح من تعريفهم لها المذكور آنفاً، وسيوضح ذلك من خلال بيان أنواع القرائن عندهم بعد قليل.

(5) أبو حيان، البحر المحيط : 233/7

الطويل، ولا يدلّ على المكث الذي لا نهاية له إلا بقرينة»⁽¹⁾، بل إنّ أبا حيان أحيانا يذكر "القرينة"، مشفوعا ببيان نوع القرينة؛ لفظية أو معنوية أو حالية كما سيظهر بعد قليل.

إنّ مفهوم القرينة المذكور عند اللغويين وهو أنّها (كلّ ما يدلّ على المراد) أو أنّها (الدلالة التي تمحّض المدلول وتصرفه إلى المراد وتمنع غيره من الدخول فيه) هو مفهوم القرينة عينه عند البلاغيين والمفسرين ، فوجود القرينة عندهم يصرف المدلول إلى المراد ويمحّضه له، وهذه النظرة للقرينة تمثل جانبا واحدا أو نوعا واحدا من نوعين من القرائن عند الأصوليين وهو القرينة القاطعة، أمّا النوع الآخر فهو القرينة غير القاطعة التي تشير إلى المراد لكنّها لا تمحّض المدلول له؛ لأنّها تحتمل إثبات العكس⁽²⁾، بمعنى أنّ القرينة قد تكون ممحّضة للمدلول، فلا يُحتاج إلى ما يُعين على الوصول إلى الدلالة المرادة، وقد تكون غير ممحّضة له، فيُحتاج عندئذ إلى ما يتضافر معها ويُعين على الوصول إلى الدلالة المرادة.

وبهذا المفهوم الأخير نظر الدكتور تمام حسان إلى القرينة، إذ إنّ المعنى عنده إنّما يتحصّل من عدّة قرائن تمنحها الأنظمة اللغوية كالنظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، فلا يمكن لقرينة واحدة مهما كان خطرها أن توصل إلى المعنى النحوي، فكان لا بدّ أن تتضافر معها قرائن أخرى⁽³⁾؛ ومن ثمّ خرج الدكتور تمام بنظرية تضافر القرائن التي سنوضحها خلال هذا التمهيد إن شاء الله.

فالقرينة إذن بهذا المفهوم عامل مساعد يُعين على الوصول إلى المعنى ، وهو مفهوم عرّفه علم اللغة الحديث ضمن مصطلح (Operator) ، لكنه تُرجم بكلمة (العامل)، فهو الذي يُخرج الجملة من كونها ملبسة، وقد يكون اللبس فيها لبسا مفرطا فيحكمها، فهذا (العامل) يُعلم السامع أيّ الأشياء ينسجم مع أيّها ، وأيّ الأشياء تابع لأيّ ، كما يُعلمه كيف يكون الارتباط مُحكّما، ويتمثل بالمورفيمات النحوية (أي الألفاظ الوظيفية والتصريفات) فضلا عن وسائل أخرى كالنتعيم والنبر والوقف والرتبة النحوية وغيرها، فكّلما كانت الجملة أشدّ تعقيدا كان هذا أدعى إلى الاتكال على (العوامل) من أجل الوصول إلى المعنى⁽⁴⁾.

ومن هذا وذاك نستطيع أن نخلص إلى تعريف القرينة بأنّها «كلّ ما يُعين على الوصول إلى المراد» ، فيدخل في معنى الإعانة هنا القرينة التي تمحّض المدلول وتصرفه إلى المراد، والقرينة التي تكون عاملا مساعدا في الوصول إليه.

(1) المصدر نفسه : 252/1

(2) سنذكر هذين النوعين وغيرهما عند بيان أنواع القرائن بعد قليل إن شاء الله.

(3) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 193، ومقالات في اللغة والأدب: 260/1-261، والقرائن النحوية (بحث) : 41، 51

(4) ظ : مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط: 32-33

أنواع القرائن :

درج عند علماء العربية أن تكون القرائن مأخوذة من المقال أو المقام⁽¹⁾، وهي عندهم ثلاثة أنواع ؛ قرينة لفظية وقرينة معنوية وكناتهما تؤخذ من المقال، وقرينة الحال وهي تؤخذ من المقام بمفهومه الواسع. ومما جاء في تفسير البحر المحيط من استعمال مصطلح القرينة ووضح فيه ذكر قرينتي المقال (لفظية أو معنوية) ما ذكره في معرض حديثه عن دلالة المفرد على العموم عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: 285] فرأى أن دلالة المفرد تلك تحتاج إلى قرينة لفظية أو معنوية، قال: «ودلالة الجمع أظهر في العموم من الواحد ، سواء كانت فيه الألف واللام أم الإضافة، بل لا يذهب إلى العموم في الواحد إلا بقرينة لفظية، كأن يستثنى منه، أو يوصف بالجمع، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: 2-3] و: أهلك الناس الدينار الصفرة والدرهم البيض، أو قرينة معنوية نحو: "نية المؤمن أبلغ من عمله"⁽²⁾، وأقصى حاله أن يكون مثل الجمع العام إذا أريد به العموم، وحمل على اللفظ في قوله ﴿أمن﴾ فأفرد كقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: 84]»⁽³⁾.

ومما جاء فيه ذكر قرينة الحال ما كان في ردّ أبي حيان على ابن عطية (ت541هـ) حينما ذهب إلى أنّ لفظة (عبيد) تستعمل في التحقير والاستضعاف والذم بخلاف (عباد)، ومما ذكره مثالا على ذلك قول امرئ القيس :

فُوَلا لِدودَانَ عبيدِ العَصَا ما عَرَكم بِالأسَدِ الباسِلِ⁽⁴⁾

وجعل منه أيضا قول حمزة بن عبد المطلب (رضي الله عنه) : (وهل أنتم إلا عبيد لأبي)⁽⁵⁾.

فلم يوافق أبو حيان في مذهبه هذا؛ إذ رأى أنّ إضافة كلمة (عبيد) إلى العصا ضمن سياق البيت وأنّ قرينة الحال في قول حمزة (رضي الله عنه) هو ما أفهم معنى التحقير، قال: «وأما بيت امرئ القيس فلم يفهم التحقير من لفظ (عبيد)، إنما فهم من إضافتهم إلى العصا، ومن مجموع البيت. وكذلك قول

(1) ذكرت الدكتورة بتول قاسم ناصر بعض القرائن التي تعين على تحديد معنى الكلام عند النحاة، وأشارت إلى أنّ تلك القرائن مأخوذة من السياق اللفظي (المقال) وهي (الإعراب والمعنى اللغوي والرتبة والنبر والتنغيم) ومن دلالة الحال الخارجية (المقام). ظ : دلالة الإعراب: 44-48، لكنّها على الرغم من رجوعها إلى كتاب الخصائص في جانب كبير من ذلك أغفلت قرائن أخرى كالمطابقة والتبعية اللتين استعان بهما ابن جني للوصول إلى المعنى المراد، ظ : الخصائص : 35/1.

(2) الحديث في : الأصبهاني، حلية الأولياء: 326/2، البيهقي، شعب الإيمان: 342/5

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 379/2

(4) ديوان امرئ القيس : 131، ابن عطية، المحرر الوجيز : 461/1

(5) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز : 461/1

حمزة إنما فهم منه معنى التحقير من قرينة الحال التي كان عليها»⁽¹⁾.

وقد ذكر أبو حيان أنواع القرائن في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 49]، فنصَّ على أنَّ القرائن هي ما يعيَّن المراد من اسم الجنس إذ يصلح للقليل والكثير، قال: «وتقدّم أنَّ في مصحف ابن مسعود (آيات) على الجمع، فمن أفرّد أراد الجنس وهو صالح للقليل والكثير، ويعيَّن المراد القرائن: اللفظية، والمعنوية، والحالية، ومن جمع فعلى الأصل»⁽²⁾.

وكانت تلك الأنواع أنفسها معروفة عند علماء الأصول، فقد درجوا على ذكرها في استعمالاتهم، لكنهم فصلّوا في دراسة القرائن وتوسعوا نظرا لطبيعة بحثهم وما يتطلبه منهجهم، فعند حديثهم عن اللفظ العام حدّدوا من القرائن ما يمكن بوساطتها (تخصيص الدلالة) فكانت على قسمين:

1. قرائن لفظية

2. قرائن غير لفظية

فالقرائن اللفظية قصدوا بها ما يسمى في علم اللغة الحديث (السياق اللغوي)، إذ عدّ الأصوليون الكتاب والسنة سياقًا واحداً مكتملاً، يوضح بعضه بعضاً، فيُسهّم هذا السياق بالكشف عن جانب من المعنى، وتكون القرائن اللفظية على نوعين؛ قرينة متصلة وقرينة منفصلة⁽³⁾، فالمتصلة «هي كل ما يتصل بكلمة، فيُبطل ظهورها ويوجّه المعنى العام للسياق الوجهة التي تتسجم معه»⁽⁴⁾، وتكون هذه القرينة جملة مستقلة لكنها مصاحبة للفظ العام متصلة بسياق الكلام في عمومها، أو تكون ألفاظاً غير مستقلة⁽⁵⁾. والقرينة اللفظية المنفصلة هي بنفس معنى سابقتها في أنّها تُبطل ظهور الكلمة وتوجّه المعنى العام للسياق الوجهة التي تتسجم معه لكنها لا تأتي متصلة بسياق الكلام نفسه بل تكون منفصلة عنه⁽⁶⁾، فتُرد في موضع آخر وفي سياق آخر.

وتنقسم القرينة اللفظية المتصلة إلى نوعين؛ قرينة تخصيص وتأويل وهي ما يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لحمل عليه، وقرينة بيان وهي ما يظهر به المراد من اللفظ فيرتفع

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 529/2

(2) المصدر نفسه : 490/2

(3) ظ : هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي : 20، فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية : 100-

101

(4) محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول : 92/1، وظ : المعالم الجديدة للأصول : 145

(5) ظ : هادي نهر : علم الدلالة التطبيقي : 20، فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية : 102

(6) ظ : محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول : 92/1، وظ : المعالم الجديدة للأصول : 145

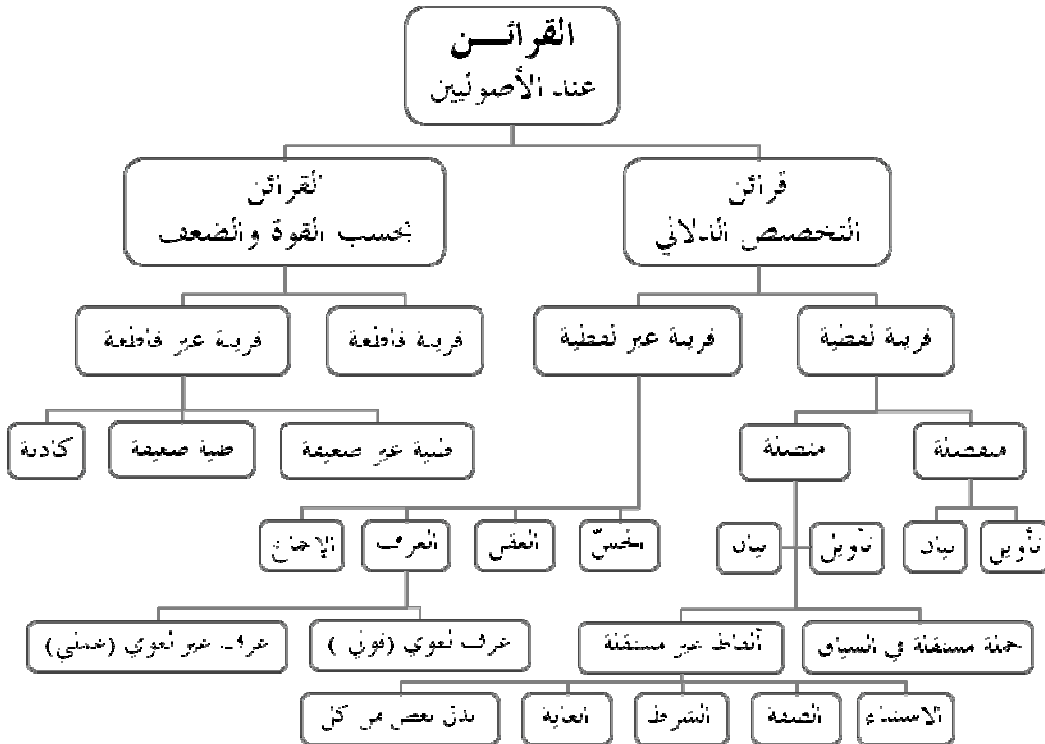
بها أي احتمال آخر، ومثلها القرينة المنفصلة إذ تنقسم هي الأخرى إلى قرينة تأويل وبيان⁽¹⁾.
 أمّا القرائن غير اللفظية فهي كل ما يتصل بالحدث الكلامي، وما يلابسه من ظروف، فيدخل ضمنها سياق الحال والمقام، وهي بذلك تشبه السياق الثقافي والاجتماعي الذي تحدث عنه فيرث⁽²⁾.
 وانقسمت القرينة عند علماء الأصول بحسب القوة والضعف إلى قسمين:

1. القرينة القاطعة

2. القرينة غير القاطعة

فالقاطعة هي الأمانة التي تبلغ حدّ اليقين ولا تقبل دلالتها إثبات العكس، وغير القاطعة هي التي تقبل دلالتها إثبات العكس⁽³⁾، وانقسمت الأخيرة إلى أنواع ثلاثة بحسب درجتها؛ ظنية غير ضعيفة، وظنية ضعيفة، وكاذبة (غير صحيحة)⁽⁴⁾.

ويمكن تلخيص القرائن عند الأصوليين بالمخطط الآتي :



(1) ظ : الزركشي، البرهان: 216/2

(2) ظ: هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي: 23، فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية: 100

(3) ظ : محمد روا قلعة جي، معجم لغة الفقهاء: 362، سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي: 302

(4) ظ : حاتم عبد الكريم الأزدي، القرائن عند الأصوليين: 110، وظ : بعد هذه الصفحة بيان تلك الأنواع.

أمّا اللغويون المحدثون فقد داروا في فلك السابقين في أن القرائن المؤثرة في المعنى تكون مقالية (لفظية ومعنوية) أو حالية، إلا أن قسما منهم فصلّ في ذكر أنواع القرائن فصارت أنواعا كثيرة مردّها جميعا إلى المقال والمقام، ومن بين هؤلاء الدكتور فاضل السامرائي فقد ذهب إلى أنّ الكلام ضربان ؛ ضرب تكون دلالاته الظاهرة موافقة لدلالاته الباطنة من غير إبهام أو احتمال آخر في المعنى وهذا لا يحتاج إلى قرينة، والضرب الآخر لا يتضح معناه ومقصوده إلا بالقرينة؛ ومن ثم صارت القرينة عنصرا مهما لفهم الجملة فيها يمكن معرفة الحقيقة من المجاز، ومعرفة المقصود من الألفاظ المشتركة، ومعرفة الذكر والحذف، وخروج الكلام عن ظاهره، وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير، فانقسمت القرائن عنده إلى الأنواع الآتية⁽¹⁾:

1. القرينة اللفظية : وهي اللفظ الذي يدلّ على المقصود ولولاه لما اتضح المعنى.
 2. القرينة العقلية : وهي التي تتضح من المنطق العقلي.
 3. القرينة المعنوية : وهي التي يحكم بدلالاتها المعنى وصحته، ويمكن إدخال هذا النوع في القرينة العقلية.
 4. القرينة الحالية : وهي ما تدل عليه هيئة المتكلم أو المخاطب أو غيرهما.
 5. السياق والمقام : السياق هو مجرى الكلام وتسلسله واتصال بعضه ببعض، وهو غير المقام إلا أنّهما قد يتداخلان ، فالمقام هو الحالة التي يقال فيها الكلام كأن يكون مقام حزن وبكاء أو فرح وسرور أو مقام تكريم أو مقام ذمّ أو غير ذلك.
 6. النغمة الصوتية : فقد يختلف مدلول العبارة الواحدة بحسب النغمة الصوتية، فيها يتضح الخبر من الاستفهام أو المدح من الذم مثلا.
 7. القرينة العلمية : ويقصد بالعلم هنا العلم الضروري الذي يعلمه المخاطب.
 8. الوقف والابتداء : قد يتغير معنى الكلام بحسب مواضع الوقف والابتداء، فهما قرينة تدل على معنى الكلام.
 9. قرينة الفهم العام لأهل اللغة : وذلك في بعض العبارات التي قد لا يفهم المقصود بها لان كلماتها وطريقة تأليفها لا تنبئ عن معناها ولا تدل على مقصودها، وإنما يفهم المقصود منها أهل اللغة المتكلمون بها.
 10. القرينة الحسية : كالإشارة بالإصبع أو تقطيب الوجه وما إلى ذلك .
- وقد نلاحظ في هذه القرائن تداخل بعضها في بعض، فالقرينة الحسية قد تدخل ضمن قرينة الحال ، والقرينة المعنوية قد تدخل في القرينة العقلية.
- والواضح أنّ الدكتور فاضل السامرائي قد ذكر تلك القرائن تعدادا من دون أن يجعلها في نظام

(1) ظ : فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 59-68

معين أو يجعل منها نظاما، وإنما جاء ذكرها لأثرها في بيان المعنى وتوضيح المقصود منه واكتفى ببيانها وذكر أمثلة توضحها؛ لأن غايته - كما يبدو لي - كانت معنى الكلام بعامته أو المعنى الدلالي فلم يكن مدار تلك القرائن عنده أثرها في المعنى الوظيفي، ولم يُرد لها أن تكون أساسا في التحليل النحوي أو الإعراب.

ولعلّ أبرز تقسيم للقرائن وأكثرها تفصيلا هو ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان، فقد رأى أنّ التعليق - الذي هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية - هو الفكرة المركزية في النحو العربي فيما وجده عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، فالتعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو الإعراب، وهو يحدّد معاني الأبواب النحوية في السياق ويفسّر العلاقات بينها بصورة وافية نافعة في التحليل النحوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية ووسيلته في ذلك القرائن؛ ومن ثمّ تصدّى الدكتور تمام للتعليق النحوي بالتفصيل من خلال القرائن المقالية (المعنوية واللفظية) والقرائن الحالية⁽¹⁾، وقد استمدّت تلك القرائن من خمسة مصادر هي⁽²⁾:

1. النظام الصوتي.
2. النظام الصرفي.
3. النظام النحوي.
4. دلالة السياق.
5. الدلالة الحالية.

فكانت القرائن عنده كالاتي⁽³⁾:

أولا : القرائن المعنوية: وتتمثل بالعلاقات السياقية إذ تفيد معرفتها في تحديد المعنى النحوي، وتشمل الآتي:

1. الإسناد: وهي العلاقة التي تقوم بين المسند والمسند إليه.
2. التخصيص: وهو قرينة معنوية كبرى تتفرع منها قرائن معنوية أخص منها، وتدل كل قرينة على معنى خاص فتكون قيودا على علاقة الإسناد إذ يعبر كلٌّ منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة، وهي تشمل ما يأتي: التعدية، والغائية (غائية العلة وغائية المدى)، والمعية، والظرفية، والتحديد والتوكيد، والملابسة، والتفسير، والإخراج.
3. النسبة: وهي أيضا قرينة معنوية كبرى إذ تدخل تحتها قرائن معنوية فرعية، والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها، ومعنى النسبة غير معنى التخصيص لان معنى التخصيص تضيق ومعنى النسبة إلحاق. فيستفاد معناها من الإضافة أو من حروف الجر.
4. التبعية: وهي التي يفهم بها ارتباط التابع بالمتبوع، وهي الأخرى قرينة معنوية كبرى إذ تتدرج تحتها أربع قرائن هي؛ النعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال.
5. المخالفة: وهي مظهر من مظاهر استخدام القيم الخلافية فتكون قرينة معنوية على الإعرابات

(1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 188-189

(2) ظ : تمام حسان، الخلاصة النحوية: 22-23

(3) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 190 وما بعدها، والقرائن النحوية (بحث): 41 وما بعدها

المختلفة لذا فهي تدلّ على طائفة من المنصوبات كالمختص في أسلوب الاختصاص والمتعجب منه والمصدر بمعنى الأمر.

ثانيا : القرائن اللفظية: لهذه القرائن أثر مهم في التعرف على الأبواب النحوية حتى إنّها تُعدّ من قرائن فهم القرائن المعنوية إذ تكون أيسر وصولاً إلى الفهم من القرائن المعنوية، وتشمل ما يأتي:

1. العلامة الإعرابية: قرينة لفظية مهمة إذ قد يتوقف عليها المعنى أحياناً، لذا أولاهها القدماء أهمية خاصة.
2. الرتبة: هي علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه، فيعرف الباب النحوي بذلك، والرتبة قد تكون محفوظة أو غير محفوظة.
3. مبنى الصيغة: تكون الصيغة ودلالاتها ذاتي أثر نحوي يتمثل في علاقاتها السياقية، فمعنى الصيغة الصرفية ينبئ عن تلك العلاقات.
4. المطابقة: تحصل بين أجزاء التركيب فتتوثق الصلة بينها وتصبح الكلمات مترابطة فتكون المطابقة قرينة على الباب الذي تقع فيه، وتحصل بما يأتي:

(1) العلامة الإعرابية

(2) الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

(3) العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

(4) النوع (التذكير والتأنيث)

(5) التعيين (التعريف والتذكير)

5. الربط: هي العلاقة التي تؤدّيها بعض العناصر اللفظية فتعين على فهم الجملة بربطها بين أجزائها، من ذلك مثلاً عود الضمير أو الربط بإعادة اللفظ ...
 6. التضام: هو أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام هنا (التلازم)، أو يتنافى معه فلا يتلاقى به ويسمى هذا (التنافي).
- وهناك جانب آخر للتضام هو التوارد المعجمي، استدركه الدكتور تمام على الجزأين السابقين بعد إبعاده له⁽¹⁾.

7. الأداة: وضعت الأدوات أساساً للدلالة على المعاني الصرفية العامة التي حقها أن تؤدّي بالحرف؛ ومن ثمّ تكون كل أداة قرينة لفظية على المعنى الذي سيقف له، وهي على نوعين؛

(1) استنتى الدكتور تمام حسان التوارد من قرينة التضام في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها: 216، ظنا منه أنّ التوارد يقتصر على الجانب الأسلوبي فيكون أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية، إلا أنه عدل عن رأيه هذا بعد اثنتي عشرة سنة لينشر بحثاً عام 1985، جعل فيه التوارد جزءاً من قرينة التضام، وعنوان البحث (ضوابط التوارد) وهو منشور ضمن ما جمع من بحوثه في كتاب (مقالات في اللغة والأدب) فينظر هناك: 135/1.

أدوات تدخل على الجمل وأدوات تدخل على المفردات.

8. النعمة أو التنعيم: هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق.

ثالثا : القرائن الحالية: وهي القرائن التي تستمد من ظروف أداء المقال التي تسمى المقام⁽¹⁾.

لقد نظر الدكتور تمام حسان إلى الغاية التي تسعى إليها دراسة النحو وهي النظر في العلاقات لفهم النص، فوجد أنّ النظر إليها لا يمكن إلا من خلال القرائن اللفظية والمعنوية، وأنّه قد يكون من السهل نسبيا على المعرب أن يكشف عن دلالة القرائن اللفظية لأنّها مدركات حسية، لكن ما يجده صعبا (نسبيا أيضا) هو إدراك القرائن المعنوية حين يتوقف المعنى على إدراكها ولا يجد من القرائن اللفظية ما يعينه على تحديد المعنى، فيكون الرجوع في هذه الحال إلى القرينة الكبرى المقام أو السياق⁽²⁾.

لقد أراد الدكتور تمام من تفصيله للقرائن أن تكون أساسا للتحليل النحوي وبديلا لنظرية العامل، لذا كان لا بدّ أن ينظر إلى اللغة نظرة شاملة تكشف عن العلاقات التي تربط بين الأنظمة اللغوية (الصوت والصرف والنحو)، والعلاقات التي تربط تلك الأنظمة بالدلالة المعجمية، وربط ما ينتج من ذلك كله من معنى المقال بمعنى المقام، للخروج بالمعنى الدلالي للجملة.

تلك النظرة الشاملة هيأت إلى أن تضع ما خرج به الدكتور تمام بمصافّ النظرية الشاملة المكتملة التي سماها تلامذته (نظرية تضافر القرائن) - كما يراها بعض الدارسين - حتى عدّها «أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية وأبعدها أثرا؛ ذلك لأنّها أول دراسة في تاريخ النحو العربي كله تُقيم منهجها على أساس فكرة (التعليق)، فحوّلت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثّل في (الإعراب) القائم على فكرة العامل، إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول»⁽³⁾.

إنّ تقسيم الدكتور تمام حسان للقرائن وتفصيله لها نال رضا كثير من الدارسين ممن تناولوا القرينة في أبحاثهم بخاصة تلاميذه، ولم يورد أحد منهم على تقسيمه - بحدود اطلعنا - نقضا أو اعتراضا إلا ما كان من بعضهم من تغيير في نسبة قرينة من القرائن إلى كونها لفظية أو معنوية، أو صرفية أو تركيبية، أو إضافة بعض آخر نوعا من القرائن⁽⁴⁾. ونحن في هذا البحث سنعمد تلك الأنواع من القرائن وسنضيف إليها قرائن أخرى، ونعمد تصنيفا مغايرا سنشير إليه لاحقا إن شاء الله.

(1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها : 339

(2) ظ : تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 38،39

(3) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط: 67

(4) ظ : محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 341-342، مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط: 157-158

ظاهرة تضافر القرائن

لا يمكن أن تصل قرينة من القرائن إلى قيمة تجعلها مستقلة بمفردها بالدلالة على باب نحوي من أبواب السياق، وليس من شأن النحو العربي أن يكون لإحداها ذلك الأمر مهما بلغت أهميتها في المعنى، ذلك أنّ القرائن جميعا يحكم استعمالها ظاهرة كبرى هي ظاهرة (تضافر القرائن) التي ترجع في أساسها إلى انه لا يمكن لقرينة واحدة أن تدلّ بمفردها على معنى معين⁽¹⁾، ف«الإدراك الإنساني لا تسعفه القرينة الواحدة لان من طبيعة القرينة أن تدخل في تحالف مع عدد من القرائن الأخرى يختلف كلما اختلف المدلول»⁽²⁾، فالقرائن المختلفة إذن تتعاون فيما بينها وتتضافر على إيضاح المعنى وبيانه.

معنى ذلك أنّ المعاني النحوية يستدلّ عليها بطائفة من القرائن، فالفاعل يكون فاعلا لأنه:

1. اسم .. (قرينة البنية).
2. مرفوع .. (قرينة العلامة الإعرابية)
3. تقدمه فعل .. (قرينة الرتبة)
4. الفعل مبني للمعلوم .. (قرينة البنية) في الفعل
5. أسند إليه القيام بالفعل أو الاتصاف به .. (قرينة الإسناد)

والقرائن المتقدمة قرائن لفظية عدا القرينة الأخيرة فهي قرينة معنوية.

ومما يجدر ذكره أنّ النحويين القدماء لم يغفلوا عن وجود هذه القرائن متضافرة في الفاعل أو وجود مثلها في المبتدأ أو وجود غيرها في الحال...، بمعنى أنهم أدركوا حتمية اجتماع عدة قرائن للاستدلال على المعنى النحوي فهي السبيل التي توصل إلى معرفة الأبواب النحوية، ويتضح ذلك من خلال وضعهم الشروط لكل باب نحوي وتقييده بقيود بصورة يدرك الناظر إليها أنهم كانوا يستشعرون معظم تلك القرائن⁽³⁾، ولو نظرنا إلى تعريف ابن عقيل (ت769هـ) للفاعل مثلا لوجدناه يقيده بمثل ما ذكرنا من قرائن، فالفاعل هو «الاسم، المسند إليه فعل، على طريقة فعل، أو شبهه، وحكمه الرفع»⁽⁴⁾، فكل قيد من هذه القيود يكشف عن قرينة، وهو إن أغفل رتبة الفاعل في التعريف فقد ذكرها بعد ذلك تماشيا مع أبيات الألفية⁽⁵⁾، وكذا الحال مع تعريفات الأبواب النحوية الأخرى.

ومن ثمّ يمكن التوصل إلى إعراب (زيد) فنجد أنه الفاعل في جملة مثل: (أقبل زيدٌ مسرعًا)

بالاستعانة بمجموعة من القرائن نلاحظها فيما يأتي:

- (1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 195 ، القرائن النحوية (بحث): 51
- (2) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 205/2
- (3) ظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 260/1، محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 351-352
- (4) ابن عقيل، شرح الألفية: 57/2
- (5) ظ : المصدر نفسه : 59/2

1. كونه ينتمي إلى مبنى الاسم. (قرينة البنية)
 2. كونه مرفوعا. (قرينة العلامة الإعرابية)
 3. أنَّ الفعل أُسند إليه. (قرينة الإسناد)
 4. أنَّه تأخر عن الفعل. (قرينة الرتبة)
 5. الفعل معه مبني للمعلوم. (قرينة البنية)
 6. الفعل أُسند إلى المفرد الغائب. (وهو إسناده مع الاسم الظاهر دائما). (قرينة المطابقة)⁽¹⁾
- ويمكن بالاستعانة بمجموعة أخرى من القرائن أن نتوصل إلى إعراب كلمة (مسرعا) في الجملة نفسها.

* * *

* * *

(1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 181

ثانياً : المعنى

مفهوم المعنى :

للمعنى - في اللغة - عدة معانٍ منها أنه المحنة والحال التي يصير إليها الأمر، قال الخليل (ت175هـ): «ومعنى كلِّ شيءٍ محنته وحاله الذي يصير إليه الأمر»⁽¹⁾، وهو أيضاً القصد والمراد وفحوى الكلام، ويقال هذا معنى كلامه أي هذا مضمونه ودلالته، وهو إظهار ما تضمنته اللفظ، وروي عن ثعلب (ت291هـ) أن المعنى والتفسير والتأويل واحد⁽²⁾.

وإذا كان المعنى في اللغة هو القصد والفحوى أو المضمون والدلالة التي يعطيها اللفظ وهو في إزائه، فإن المعنى - في الاصطلاح - لم يبعد كثيراً عن ذلك عند القدماء؛ ولهذا صار المعنى اسماً للصورة الذهنية عند الرازي (ت606هـ) قال في تفسيره: «المعنى اسم للصورة الذهنية لا للموجودات الخارجية لأنَّ المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني وقصده القاصد»⁽³⁾، والمعاني كما جاء في تعريفات الجرجاني: «هي الصورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ»⁽⁴⁾، وأورد الزبيدي (ت1205هـ) مثل هذا التعريف في التاج⁽⁵⁾.

وكيفما كان فإن مصطلح المعنى عند القدماء ظلَّ متعلقاً باللفظ وبالصورة الذهنية، ولهذا رأى الكفوي (ت1094هـ) أنَّ المعنى: «لا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي، بل من حيث إنَّها تقصد من اللفظ»⁽⁶⁾، وهو عنده يطلق على أمرين: «الأول ما يقابل اللفظ سواء كان عيناً أو عرضاً، والثاني ما يقابل العين الذي هو قائم بنفسه ويقال: هذا معنى، أي: ليس بعين»⁽⁷⁾.

ومفهوم المعنى عموماً عند بعض المحدثين ليس بعيداً عن ذلك إذ عرّف بأنه: «التصور الحاصل في الذهن، أو الفكرة التي يشكلها الوعي عن مظاهر الأشياء في العالم أو الواقع الخارجي المحيط به»⁽⁸⁾.

لكنَّ دراسي المعنى في الدرس اللغوي الحديث اختلفوا اختلافاً كبيراً في تحديد دلالة هذا

(1) الخليل، العين : 253/2، مادة (عني)

(2) ظ : الجوهرى، الصحاح: 2440/6، ابن منظور، لسان العرب: 106/15، الزبيدي، تاج العروس: 711/19، مادة (عنا)

(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 35/1

(4) الشريف الجرجاني، التعريفات: 281

(5) ظ : الزبيدي، تاج العروس: 711/19

(6) الكفوي، الكليات : 1354

(7) المصدر نفسه : 1355

(8) لواء عبد الله الفوزان، فلسفة المعنى في النقد العربي المعاصر : 1

المصطلح حتى صار من الصعب الوقوف على تعريفٍ للمعنى يشمل جميع توجهاتهم أو أغلبها، وصار من المستحيل التوفيق بين معظم وجهات نظرهم في ذلك، فتعددت تعريفات المعنى حتى وصلت إلى أكثر من عشرين تعريفاً⁽¹⁾، وقد أرجع الدكتور كمال بشر هذا الاختلاف إلى سببين رئيسيين⁽²⁾:

الأول : اختلاف حرفة الدارسين واختلاف ميادين بحوثهم الأصلية فقد تناول المعنى بالدراسة علماء من تخصصات متباينة كالمناطقة والفلسفة وعلماء النفس وعلماء الاجتماع (الانثروبولوجي) وعلماء اللغة.

الثاني : كثرة المصطلحات التي درجوا على استعمالها في بحوثهم .. وعدم اتفاقهم على معانيها أو المقصود منها على وجه دقيق.

والذي يبدو «أنَّ السبب الأول يسلم إلى السبب الثاني، أي أنَّ الثاني نتيجة بديهية للأول، لأنَّ لكلِّ علم طرائق معينة في تناول مسائله وقضاياها، وقد أدَّى هذا الاختلاف إلى التباين الكبير في تعريف المعنى، وتعدّد مفهوم هذا المصطلح بتعدّد المتخصّصين، وتعدّد مناهل ثقافتهم»⁽³⁾.

أمّا مفهوم المعنى عند الغربيين فهو الآخر في قسم منه متعلق باللفظ والصورة الذهنية أو الفكرة، فالمعنى عند دي سوسير عبارة عن «ارتباط متبادل أو (علاقة متبادلة) بين الكلمة أو (الاسم) وهي (الصورة السمعية) وبين الفكرة»⁽⁴⁾، وهذا الارتباط يجعل من حصول أي تغيير في الكلمة حصول تغيير في الفكرة (المعنى)، كما يتبع حصول أي تغيير بالفكرة تغيير في الكلمة⁽⁵⁾.

وعرّفه ستيفن أولمان «بأنه علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول علاقة تمكّن كل واحد منهما من استدعاء الآخر»⁽⁶⁾، وهذا التبادل - في التعريفين - بين الصورة السمعية والفكرة أو بين اللفظ والمدلول وارتباط الجزأين مع بعضهما إنّما هو عملية ذهنية ؛ ومن ثمَّ فإن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة تصورية ذهنية.

أمّا بلومفيلد فقد اختلف عن سابقيه في تعريفه للمصطلح إذ تأثر بالمذهب السلوكي المعروف في علم النفس، فجاء تعريفه مبنيًا على تفسير الموقف اللغوي الذي تحدث فيه مجموعة من المثيرات

(1) ظ : أحمد مختار عمر، علم الدلالة: 53

(2) ظ : كمال بشر، دراسات في علم اللغة : ق 2 / 154-155، فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية : 18

(3) فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية : 18

(4) محمود السعران، علم اللغة : 303

(5) ظ : عبده الراجحي، النحو العربي : 31، فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية : 18

(6) ستيفن اولمان، دور الكلمة في اللغة: 64

والاستجابات، فالمعنى «هو مجموع الحوادث السابقة للكلام والتالية له»⁽¹⁾، أو إنَّ معنى المبنى اللغوي هو «الموقف الذي ينطق فيه المتكلم ذلك المبنى والاستجابة التي يحدثها في السامع»⁽²⁾، فالمعاني بناء على وجهة النظر السلوكية في استعمال اللغة عند بلومفيلد وغيره من السلوكيين يتم تعلّمها بارتباطها بالمواقف المختلفة التي تستعمل فيها اللغة، على الرغم من أنّ بلومفيلد ينفي وجود علاقة بين معنى الكلمة والموقف المستعملة فيه⁽³⁾.

ويرى الأستاذ فيرث أنّ «المعنى اللغوي هو مجموعة من الخصائص والميزات اللغوية للحدث المدروس ، وهذه الخصائص لا تدرس دفعة واحدة بل لا بدّ من تناولها على مراحل أو مستويات مختلفة»⁽⁴⁾، وإمكانية تحليل تلك الخصائص والميزات اللغوية أو تناولها على مراحل أو مستويات إنما يدل على أن المعنى عنده «كلّ مركب من مجموعة الوظائف اللغوية ، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتية ثم المورفولوجية والنحوية والقاموسية والوظيفية الدلالية لـ(سياق الحال)»⁽⁵⁾.

ففيرث يفهم المعنى على أنّه علاقة بين تلك العناصر اللغوية وما يلقّها من سياق اجتماعي، ومعاني تلك العناصر مرهونة باستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة⁽⁶⁾.

أنواع المعنى :

لما كان الباحثون في المعنى مختلفين في مرجعياتهم وثقافتهم ومجال بحثهم فقد تباينت أنواع المعنى لديهم بحسب ذلك ، فكثرت عند بعضهم وقلت عند آخرين، وجاء بعضها مستمداً من التراث، وجاء آخر متأثراً بالدرس الغربي.

وممن بحث في المعنى الأصوليون ، إذ كان لا بد لهم في مجال استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة من معرفة طرق دلالة النص على ما يحمله من معنى، فبحثوا فيما يساعدهم على فهم معنى النص في مقدمة سابقة لدراسة الأصول الفقهية أطلقوا عليها اسم (المبادئ اللغوية) أو (مباحث الألفاظ)، فكان المعنى الذي يحمله النص على أنواع مختلفة⁽⁷⁾:

1. المعنى الحقيقي : وهو ما وضع اللفظ بإزائه أصالة، وهذا يتكفل به علم المعجم.

2. المعنى الاستعمالي : وهو ما استعملت فيه اللفظ في غير معناه الأصلي فتجاوز فيه اللغة

(1) كمال بشر، دراسات في علم اللغة : ق 2/ 168، وظ : فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية: 19

(2) محمد يونس، المعنى وظلال المعنى : 115

(3) ظ : المصدر نفسه : 116

(4) ستيفن اولمان، دور الكلمة في اللغة (الهامش) : 66

(5) محمود السعران، علم اللغة : 312، وظ : فريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية: 20

(6) ظ : ردة الله الطلحي، دلالة السياق: 191

(7) ظ : مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: 9

المعنى الحقيقي، ويكون ذلك على سبيل المجاز أو الكناية، وهذا ما يتكفل به علم البيان.
3. المعنى الوظيفي : وهو ما تؤديه الكلمة في أثناء تركيبها مع غيرها من وظيفة من اجلها استعملت في هذا التركيب، والعلم الذي يتكفل بهذا المعنى هو علم النحو.
أما عند اللغويين المحدثين فقد تنوع المعنى اللغوي عند الدكتور تمام حسّان (والذي سماه: المعنى الدلالي) إلى (1):

1. المعنى المقالي : ويضم نوعين :

- المعنى الوظيفي : وهو معنى المباني التحليلية، أي معنى وظيفة المبنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، فهو حصيلة هذه الأنظمة الثلاثة.
- المعنى المعجمي : وهو معنى الكلمة المفردة كما في المعجم.

2. المعنى المقامي : وهو معنى المقال منظورا إليه في المقام، وهو مكون من ظروف أداء المقال طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك، والتي تشمل على القرائن الحالية.

وهذا المعنى الدلالي عند الدكتور تمام يمثل شعبة واحدة هي (المعنى اللغوي العرفي) من ثلاث شعب ذكرها للمعنى، أما الشعبة الثانية فهي (المعنى الذهني) الذي يتفرع إلى المعنى المنطقي والمعنى الاستدعائي، والثالثة هي (المعنى الانطباعي) الذي يتفرع منه المعنى الانفعالي والمعنى الحسي (2).

واختلفت أنواع المعنى عند الدكتور أحمد مختار عمر فرأى أن أهمها الأنواع الخمسة الآتية (3):

1. المعنى الأساس أو الأولي أو المركزي(أو المعنى التصوري أو المفهومي أو الإدراكي): وهو الممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة وهي التفاهم ونقل الأفكار؛ إذ إنه العامل الرئيس للاتصال اللغوي، وهذا النوع عند بعضهم هو معنى متصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقل سياق.

2. المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي أو التضمني: وهو المعنى الذي يأتي اللفظ عن طريق إشارته إليه إلى جانب معناه التصوري الخالص. وهو زائد على المعنى الأساس وليس له صفة

(1) ظ : تمام حسان، الأصول : 290، واللغة العربية معناها ومبناها : 39، 41، 182، 339، 341-342، اختلفت تسمية هذه المعاني عند الدكتور تمام في بحث سابق له نشر عام 1959 بعنوان (تشقيق المعنى) إذ سمى المعنى الوظيفي (الوظيفة)، وسمى المعنى المعجمي (الإطلاق) ، وسمى المعنى المقامي (المقصود). ظ : مقالات في اللغة والأدب: 331/1

(2) ظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 297/2

(3) ظ : أحمد مختار عمر، علم الدلالة: 36-39

- الثبوت والشمول وإنما يتغير بتغير الثقافة أو الزمن أو الخبرة. وهذا المعنى مفتوح وغير نهائي ومن الممكن أن يتغير ويتعدل وهو بخلاف المعنى الأساس الذي يكون ثابتاً.
3. المعنى الأسلوبي : وهو المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة منظورا إليها في الظروف الاجتماعية لمستعملها والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها.
4. المعنى النفسي : وهو ما يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد، فهو معنى فردي ذاتي ولا يتميز بالعمومية.
5. المعنى الإيحائي : وهو المعنى الذي يتعلق بكلمات ذات مقدرة خاصة على الإيحاء.
- وفي تقسيم الدكتور أحمد مختار عمر - كما يبدو - تأثر بأنواع المعنى عند بعض الغربيين؛ ذلك أن إردمان قد ميّز ثلاثة أنواع من المعنى⁽¹⁾:
1. المعنى الأساس أو المركزي أو الإحالة.
 2. المعنى التطبيقي أو المعنى السياقي.
 3. الوقع الشعوري.
- وانقسم المعنى عند أوجدن وريتشاردز إلى : المقصد والقيمة والمرجع والعاطفة⁽²⁾.
- إنّ الغاية من اللجوء إلى تشقيق المعنى إلى أنواع أو مكونات أو عناصر هي تسهيل دراسة المعنى ومحاولة تحقيق أكبر قدر من المنهجية، ومن هنا أكد فيرث أنه لا يمكن معالجة مشكلة المعنى من دون تشقيقه⁽³⁾.
- وليس من الصعب أن نلاحظ أنّ أنواع المعنى اللغوي أو المعنى الدلالي عند الدكتور تمام حسان هي الأنسب لهذه الدراسة؛ لعلاقتها المباشرة بأنظمة اللغة؛ ولمراعاتها المستويات اللغوية والمقام.

* * *

* * *

(1) ظ : محمد يونس، المعنى وظلال المعنى : 182

(2) ظ : المصدر نفسه : 182

(3) ظ : المصدر نفسه : 181-182

ثالثا : القرائن والمعنى وأنظمة اللغة

من المعلوم أنّ اللغة هي أداة التواصل بين أفراد البيئة الاجتماعية، ومن هنا كان لا بدّ أن يُشترط فيها الوضوح والبيان لتحقيق الغاية المرادة منها، ومعنى ذلك أنّ للغة طاقة قادرة على الانتقال بين الذهن والخارج، والطاقة التي تنتجها اللغة هي المعنى، ووسيلتها إلى ذلك هي الصوت (الرمز)، ولما كانت الأصوات الإنسانية محدودة والمعاني غير محدودة فإنّ من الطبيعي اللجوء إلى نسج تلك الأصوات في كلمات وتراكيب وأنظمة (وهي مبانٍ محدودة أيضا)؛ لاستيعاب أكثر ما يمكن من المعاني؛ ومن هنا صارت وسيلة اللغة إلى إنتاج المعنى متمثلة بما يكوّنها من أنظمة، ومما يُرصد لها من مفردات معجمية، والصوت - في جانب منه - يمثل نواتها جميعا.

فتلك المباني المؤلفة لها أغراض وتؤدي في اللغة وظائف هي ما يتألف منها المعنى، وهو ما ذهب إليه فيرث إذ شقّق المعنى إلى خمس وظائف أساسية مكوّنة هي⁽¹⁾:

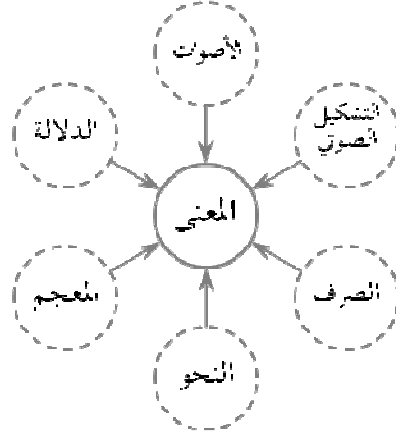
1. الوظيفة الأصواتية للصوت باعتباره مقابلا استبداليا، فالأصوات لها مواضعها في السياق وفي نظام العلاقات أو البنية الأصواتية للغة.
2. الوظيفة التصريفية.
3. الوظيفية التركيبية.
4. الوظيفة المعجمية للمبنى أو الكلمة بوصفها مقابلا استبداليا.
5. الوظيفة الدلالية؛ ولا تتأنى هذه الوظيفة إلا بالتحقق السياقي للمنطوق في موقف فعلي معين ويسمى هذا السياق بسياق الموقف.

فأضاف إلى ما تنتجه المباني اللغوية مجالا آخر هو المحيط غير اللغوي الذي يقال فيه المنطوق أو ظروف النص؛ ولهذا شقّق اللغويون المعنى «إلى ما يُسمّى معنى الوظيفة ومعنى المعجم والمعنى الاجتماعي، وجعلوا من معنى الوظيفة معنى الصوت في الكلمة ومعنى المقطع منها ومعنى النغمة حين النطق ومعنى صيغتها الصرفية ومعنى بابها النحوي، كما جعلوا المعنى المعجمي هو معنى الكلمة بالنسبة لمدلولها الذي تدل عليه أي مع صرف النظر عن صيغتها وبابها الخ، وجعلوا معنى الدلالة هو المعنى الاجتماعي المقصود من الكلام المفيد الذي قد يكون مركبا من كلمة واحدة أو من جملة طويلة تتألف من عدد كبير من الكلمات، وجعلوا الوصول إلى هذا المعنى الاجتماعي يتم بطريق التحليل الدقيق للملابسات المصاحبة للنطق والتي تسمى (Context of Situation)⁽²⁾ أو المقام.

(1) ظ : محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 119-120

(2) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 330/1

فالمعنى إذن هو المحور الذي تدور حوله تلك المجالات جميعاً؛ لذلك كان لا بدّ لكل دراسة لغوية أن تتجه إلى الكشف عن المعنى؛ فهو الهدف المركزي الذي تصوّب إليه سهام الدراسة من كلّ جانب على النحو الآتي⁽¹⁾:



ولكن على الرغم من ذلك إذا أُريد لهذه المباني المحدودة «أن تعبّر عن المعاني غير المحدودة فلا بد من استعمال هذه المباني استعمالاً اقتصادياً»⁽²⁾، ولعل من مظاهر الاقتصاد اللغوي البارزة هو تعدد معاني المبنى الواحد، فقد يتعدّد معناه الوظيفي فيكون لـ(ما) - مثلاً - أكثر من معنى إذ قد تكون موصولة أو استفهامية أو شرطية أو تعجبية أو نافية أو مصدرية... الخ، وقد يتعدّد المعنى المعجمي للمبنى الواحد، فقد تحمل الكلمة الواحدة عدة معانٍ مختلفة وقد تكون أحياناً متضادة، والمعجم اللغوية تزخر بهذا التعدّد.

إنّ الاستعمال اللغوي الاقتصادي بتعدد المعنى الوظيفي أو المعنى المعجمي أو غير ذلك من النقل والنيابة والتضمين يوصلنا إلى القول بأن المباني اللغوية يحكمها نوعان من العلاقات:

الأول : التشابه الشكلي: أو ما يُسمّى بالمشابهات أو العلاقات الوفاقية⁽³⁾، فعند استعمال (ما) في معنيين مختلفين كأن يقال في النفي: (ما أحسن زيداً)، ويقال في التعجب: (ما أحسن زيداً) فإنّ بين (ما) في كلتا الجملتين علاقة تشابه في البنية أو الشكل، ومن شأن مثل هذه العلاقة أن تدعو إلى اللبس.

الثاني : الاختلاف الشكلي: أو ما يُسمّى بالفروق أو العلاقات الخلافية⁽³⁾، وهذا يتضح في الاختلاف بين التركيبين أعلاه في الحركة الإعرابية التي استحقها (زيد)، وهذه العلاقة من شأنها أن تُعين على أمن اللبس.

(1) ظ : تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: 117

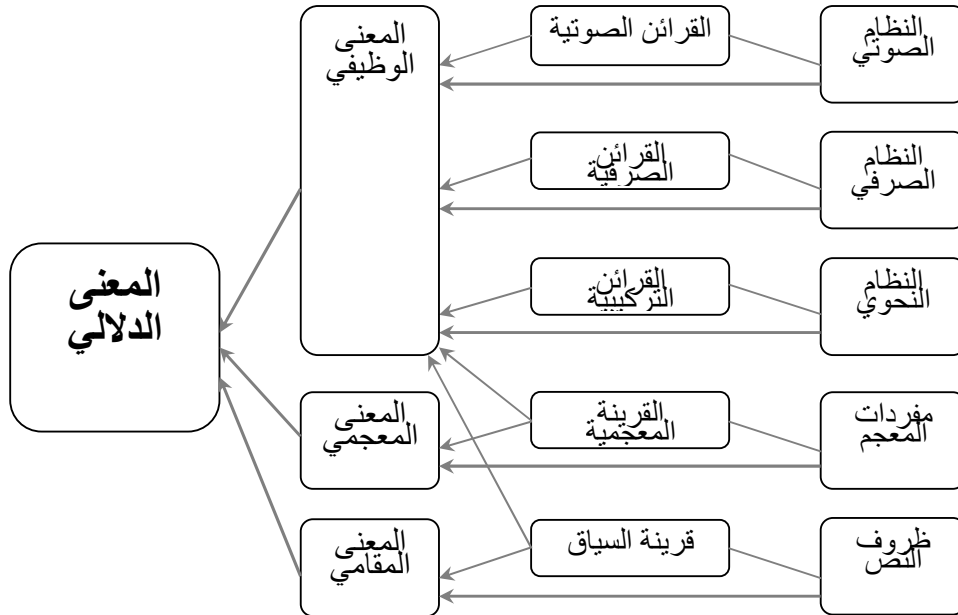
(2) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 32-33

(3) ظ : المصدر نفسه : 33/2

إذن فتعدد المعنى للمبنى الواحد والتشابه الشكلي الذي «قد يعرض بين البنية والبنية أو بين الإعراب والإعراب أو حتى بين التركيب والتركيب في صورتها التامة»⁽¹⁾ قد يقود اللغة إلى اللبس ويتجه بها نحو الغموض. واللغة بحكم وجودها وغايتها وفائدتها تبتعد عن ذلك، فكان لا بد لها أن تهين ما يُعين على تحديد المعنى وتشتمل على ما يوجهه.

ومن ثمَّ فإنَّ اللغة بجميع مجالاتها المذكورة آنفاً أو بجميع مستوياتها لا بد أن تحمل إمكانية إفراس ما يُعين على توجيه المعنى وتحديده، أي أنَّ اللغة تعتمد على القرائن المقالية في ذلك، وقد تأتي القرائن المقامية مصاحبة لها؛ ومن هنا فإنَّ القرائن ستكون نتاجاً للأنظمة اللغوية ومفردات اللغة التي تفرز المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي، وللمجالات غير اللغوية التي تفرز المعنى المقامي؛ ليُتوصَّل من ذلك إلى المعنى الدلالي العام.

ومن كلِّ ما تقدَّم تتضح العلاقة بين القرائن والمعنى وأنظمة اللغة أو مستوياتها وكما يوضحها المخطط الآتي:



وعلى هذا يمكن تصنيف القرائن بحسب ما ينتجها من أنظمة اللغة ومجالاتها أي بحسب مصادرها التي أشار إليها البحث سابقاً أو بحسب مستويات اللغة، ويضيف الباحث هنا بعض القرائن التي لم يذكرها الدكتور تمام حسان ضمن قرائنه وهي بحسب ما يراه الباحث قرائن قادرة على توجيه المعنى، فيكون التصنيف كالآتي:

1. قرائن صوتية: ينتجها النظام الصوتي وتضم؛ العلامة (علامة الإعراب وعلامة البناء)، والتنوين، والتنغيم، والوقف.

(1) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 33/2

2. **قرائن صرفية** : ينتجها النظام الصرفي وتضم؛ البنية، والمطابقة.
 3. **قرائن تركيبية** : ينتجها النظام النحوي وتضم (الأداة، والربط، والرتبة، والتضام)، وهذه قرائن تركيبية لفظية ، وهناك قرائن تركيبية معنوية تضم (الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية).
 4. **قرائن دلالية** : يرتكز موضوع الدلالة على دلالة الكلمة ودلالة الجملة؛ ولذلك تكون لدينا هنا قرينتان؛ الأولى يتوجه بها المعنى بحسب الدلالة المعجمية للكلمة في السياق، والأخرى يتوجه بها المعنى بحسب ما تكتسبه الجملة من معنى من محيطها اللغوي وغير اللغوي؛ ومن ثم تتضمن القرائن الدلالية نوعين؛ القرينة المعجمية وقرينة السياق.
- ومن الجدير بالذكر هنا أنّ التضام برأي الدكتور تمام حسان قرينة لفظية⁽¹⁾ ويرأي الدكتور مصطفى حميدة قرينة معنوية⁽²⁾، والذي أراه أنّ التضام قرينة لفظية معنوية إذ يتجاوزه اللفظ والمعنى وسأبيّن ذلك عند الحديث عن أثر قرينة التضام في المعنى، وما إدراج قرينة التضام ضمن القرائن اللفظية إلا لأنّ القرائن المعنوية تعبر عن العلاقات السياقية وتكشف عن الأبواب النحوية المعروفة ومعانيها، ولكي تكون مختصة بها.
- وأرتضي ما رآه الدكتور مصطفى حميدة⁽³⁾ في أنّ الأداة قرينة تركيبية لا قرينة صرفية بخلاف ما رآه الدكتور تمام حسان⁽⁴⁾، والذي يجعلني أؤيد الأول أنّ الأداة تحتاج دوماً إلى التركيب لمعرفة معناها إذ لا قيمة دلالية لها خارج السياق، والمعنى الذي تؤديه الأداة هي من نوع التعبير عن علاقة في السياق، فمعنى الأداة معنى وظيفي تركيبى عام كما سيأتي في حديثنا عن قرينة الأداة.
- وكذلك قرينة الربط التي جعلها الدكتور تمام حسان من القرائن الصرفية⁽⁵⁾، فهي تبدو لي من القرائن التركيبية إذ إنّ الربط ينشأ في التركيب وبين أجزائه، وقد عدها كذلك الدكتور مصطفى حميدة⁽⁶⁾.
- وسأبين مفهوم كل قرينة من القرائن وأثر كل منها في المعنى خلال هذا البحث مقسماً فصوله على الأصناف الثلاثة الأولى مكتفياً بها إذ تمثل ما تنتجه الأنظمة اللغوية (الصوت والصرف والنحو).

* * *

* * *

-
- (1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها : 216
 - (2) ظ : مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط : 158
 - (3) ظ : المصدر نفسه : 158
 - (4) ظ : تمام حسان، الأصول : 291
 - (5) ظ : المصدر نفسه : 291
 - (6) ظ : مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط : 158

الفصل الأول

القرائن الصوتية

- الدلالة الصوتية

1. قرينة العلامة

2. قرينة التنوين

3. قرينة التنغيم

4. قرينة الوقف

الدلالة الصوتية

اللغة كما عرّفها ابن جني «أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم»⁽¹⁾، وفي هذا التعريف يمكننا أن نلاحظ الصلة بين وسيلة اللغة وغايتها، فالغاية أنها تكون أداة تواصل تعين أصحابها على «الكشف عن أغراضهم» ، ووسيلة اللغة في ذلك هي الأصوات.

ويمكن أن نلاحظ «الصلة بين الصوت والمعنى؛ بين الصوت الذي هو أول مظاهر اللغة ومنطلقها، والمعنى الذي هو آخرها وغايتها»⁽²⁾ على أن الأصوات عندما تكون مظهر اللغة ووسيلة تأديتها فإنها لا تطلق جزافاً ولا تلفظ اعتباطاً بل لا بد أن يقع ذلك وفق نظام خاص تنتظم فيه السلسلة الكلامية لتكون تلك الأصوات دالة ومعبرة عن الأغراض والمعنى.

لذلك فإنّ ما يطلقه الإنسان من أصوات في السلسلة الكلامية أصواتٌ دالة يكتنفها النظام الصوتي وهي تمثل المادة الخام التي تبنى منها الكلمة، وهذه الأخيرة تمثل موضوع علم الصرف، ثم إنّ الكلمة تأتلف مع أخواتها لتنتج العبارة وفق التراكيب النحوية للوصول إلى المعنى، وهذا يقود إلى «ضرورة اعتماد كل فرع على الآخر وحتمية الالتجاء إلى نتائجه وخلاصة بحوثه للاستفادة منها في معالجة قضايا الفروع الأخرى وتوضيحها. فعلم الصرف مثلاً لا يمكن أن يستقل عن النحو، وعلم النحو في اشد الحاجة إلى ما يقرره الأول ويسجله من حقائق، وكل منهما يلتمس العون من علم الأصوات من أن إلى آخر»⁽³⁾.

ومن ثمّ فإنّ اللغة متعددة الأنظمة إذ إنّ لها «نظامها الأصواتي الموزع توزيعاً لا يتعارض فيه صوت مع صوت ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع ولها نظامها الصرفي الذي لا يتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب»⁽⁴⁾ ولها أنظمة أخرى، وتؤدي كل هذه الأنظمة وظائفها متعاونة مع بعضها ومشاركة في إنتاج الصورة النهائية المنطوقة للغة؛ وصولاً إلى «التعبير عن الأغراض».

ولما كانت الأصوات هي المظاهر الأولى للحدث اللغوي أو هي اللبانات الأساسية التي تشكل اللغة، واللغة ما هي إلا سلسلة من الأصوات المتتابعة أو المتجمعة في وحدات أكبر؛ فإنّ الدراسة التفصيلية للغة تقتضي دراسة تحليلية لمادتها الأساسية أو للعناصر المكونة لها وتقتضي أيضاً دراسة تجمعاتها الصوتية⁽⁵⁾؛ ومن ثم تعتمد معظم الدراسات اللغوية على نتائج الدراسة الصوتية،

(1) ابن جني، الخصائص: 33/1

(2) عقيل رحيم اللامي، التوجيه الصوتي: 13

(3) كمال بشر، التفكير اللغوي: 286

(4) تمام حسان، مناهج البحث: 58

(5) ظ : أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 401، كمال بشر، علم اللغة العام/الأصوات: 184

وعلم الأصوات - كما يرى هنري سويت - أساس كل دراسة لغوية سواء أكانت هذه الدراسة نظرية أم عملية. ويؤيد فيرث هذا الاتجاه إذ لا يمكن - عنده - أن تتم دراسة جادة لعلم المعنى الوصفي (Descriptive Semantics) لأية لغة منطوقة ما لم تعتمد هذه الدراسة على قواعد صوتية وأنماط تنغيمية (Intonational forms) موثوق بها. وانه لمن المستحيل أن تبدأ دراسة الصرف من دون تحديد صوتي لعناصره أو من دون التعرف على هذه العناصر بوساطة التلوين الصوتي كما تحدث أحيانا. أما النحو فيعتبره النقص عندما يكون مجردا من دراسة الأنماط التنغيمية، أو النماذج الموسيقية للكلام⁽¹⁾.

وتُدرس القضايا الصوتية في الدراسات اللغوية الحديثة ضمن فرعين رئيسين من علم الأصوات هما؛ علم الأصوات (Phonetics)، وعلم الأصوات الوظيفي (Phonology)⁽²⁾.

أما علم الأصوات (Phonetics)؛ فيدرس الأصوات من حيث كونها أحداثا منطوقة بالفعل لها تأثير سمعي معين وهو لا ينظر إلى قيمة الصوت أو معناه في اللغة المعينة إذ يعنى بالمادة الصوتية شرحا وتحليلا من دون النظر إلى ما تنتمي إليه من لغات ولا إلى أثر تلك الأصوات في اللغة من الناحية العملية، فالباحث في مجاله يحاول التعرف على مخارج تلك الأصوات وكيفية حدوثها، ويتعرض لخواصها وصفاتها المختلفة التي يمتاز بها كل صوت من دون النظر إلى وظيفتها في التركيب الصوتي للغة من اللغات⁽³⁾.

وأما علم الأصوات الوظيفي (Phonology)؛ فقد يسميه قسم من الدارسين علم التشكيل الصوتي أو علم الأصوات التنظيمي أو علم وظائف الأصوات اعتمادا على أنه يدرس الأصوات من ناحية سلوكها في مواقعها، أو على أساس أنه يعنى بتنظيم المادة الصوتية وإخضاعها للتقنين والتقييد⁽⁴⁾.

ويعنى آخر فان علم الأصوات بملاحظاته الحسية يكون مقدمة وتمهيدا لعلم الأصوات

(1) ظ : ، كمال بشر، علم اللغة العام/الأصوات: 184، عواطف كنوش، الدلالة السياقية: 38

(2) اختلف اللغويون في المجال الذي يدرسه كلٌّ من العلمين - أعني (Phonology، Phonetics) - حتى فضل بعضهم عدم الفصل بينهما، واختلفوا أيضا في ترجمة المصطلحين حتى فضل الدكتور كمال بشر تعريب الأول إلى (الفونوتك) على ترجمته، وتعريب الثاني إلى (الفونولوجيا) أو ترجمته إلى علم الأصوات التنظيمي أو علم وظائف الأصوات، ونحن هنا نتبع ما جرى عليه معظم اللغويين في الوقت الحاضر. وللاستزادة ظ : أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 65 وما بعدها، وظ : أيضا كمال بشر، علم اللغة العام/الأصوات: 28-29، حلمي خليل، الكلمة: 33-35.

(3) ظ: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 7، مناف الموسوي، علم الأصوات اللغوية: 26، كمال بشر، علم اللغة العام/الأصوات: 28

(4) ظ : تمام حسان، مناهج البحث: 111، كمال بشر، علم اللغة العام/الأصوات: 28

الوظيفي الذي هو تخطيط عقلي لقواعد الأصوات، ذلك أنّ الأخير يقوم على دعامتين أساسيتين⁽¹⁾:

الأولى: معطيات علم الأصوات التي هي أوصاف للحركات العضوية التي يؤديها جهاز النطق أثناء عملية التكلم، وتقوم تلك الأوصاف على الملاحظة الذاتية أو الخارجية التي يسجلها الباحث، وهي كذلك الآثار السمعية المصاحبة لتلك الحركات.

الثانية: مجموعة من العلاقات أو المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف وهذه المقابلات هي (القيم الخلفية) للتفريق بين صوت وصوت آخر إما من حيث المخرج أو من حيث الصفة أو من حيث المخرج والصفة معا.

وعلم الأصوات الوظيفي يعنى كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام في الجانبين الصرفي والنحوي، فدراسة الصوت هنا تكشف عن مدى تأثير الأصوات بعضها ببعض عند تركيبها في الكلمات والجمل، فهو إذن علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات⁽²⁾؛ ولذلك عرّفه موريس هيل بأنه: «فرع علمي موضوعه أصوات الكلام كوحدات تركيبية للغة»⁽³⁾.

وهذا الفرع أقرب من الأول إلى مجال بحثنا إذ إنّ الدلالة الصوتية «تتحقق في نطاق تأليف مجموع أصوات الكلمة المفردة، وتسمى بالعناصر الصوتية الرئيسة، والتي يرمز إليها بالحروف الأبجدية: أ، ب، ت...، ويشكل منها مجموع حروف الكلمة التي ترمز إلى معنى معجمي. وتتحقق كذلك من مجموع تأليف كلمات الجملة وطريقة أدائها الصوتي ومظاهر هذا الأداء، وتسمى بالعناصر الصوتية الثانوية. وتعد هذه العناصر أكثر إسهاما في الدلالة من العناصر الصوتية التي تصاحب الكلمة المفردة»⁽⁴⁾.

ولعلّ من أبرز مظاهر الدلالة الصوتية في الكلام المنطوق - أي ما يؤدي وظائف صوتية دلالية وله تأثير على المعنى - هو الفونيم (Phoneme).

الفونيم

على الرغم من بروز نظرية الفونيم في الدراسات اللغوية الحديثة إلا أنه لم يُنقَق على تعريف محدّد له إذ وُضعت عدّة تعريفات تختلف بحسب مناهج البحث اللغوي فكل دارس يعرّفه بما يتلاءم مع منهجه واتجاهه، ونذكر منها هنا ما يتعلق بالاتجاه الوظيفي الذي ارتبط باسم تروبتسكوي إذ رأى «أنّ الفونيمات هي أصغر وحدات اللغة التي تستطيع - بطرق التبادل - أن تميز كلمة من كلمة

(1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها وميناها: 35، 47، 67

(2) ظ : إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 7، مناف الموسوي، علم الأصوات اللغوية: 26

(3) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 68

(4) محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 18

أخرى. ويعرّف الفونيمات بأنها الوحدات الصوتية التي لا يمكن تقسيمها إلى عناصر صوتية متتابعة من وجهة نظر اللغة المعنوية التي يقوم الباحث بدراستها. ويقرر أيضا أن الفونيمات علامة مميزة، ولا يمكن تعريفها إلا بالرجوع إلى وظائفها في تركيب كل لغة على حدة»⁽¹⁾.

ولم يبتعد اللغوي الأمريكي بلومفيلد عن رأي تروبتسكوي إذ عرّف الفونيمات بأنها «أصغر وحدات تحدث اختلافا في المعنى»⁽²⁾، أو هي «أصغر وحدات تقوم بعملية التفريق بين معاني الكلمات»⁽³⁾.

وفي إطار وظيفة الفونيم الأساسية في التفريق بين المعاني أيضا عرّفه ترنكا بأنه: «كل صوت قادر على إيجاد تغيير دلالي»⁽⁴⁾.

والفونيم في احد معانيه - كما يرى قسم من الباحثين - يراد به معنى الحرف، والحرف هنا أعم من الصوت إذ يضم عددا من الأصوات التي ترتبط برياط واحد، فحرف النون مثلا اصطلاح شامل يدخل تحته عدد من الأصوات كالذي في كلمة (نبح) والذي قبل السين في (إن ساء) والذي قبل الشين في (إن شاء) و قبل القاف في (إن قال) وقبل الثاء في (إن ثبت) وقبل الذال في (إن ذاب) وقبل الظاء في (إن ظهر)، فواضح أن صوت النون قبل الثاء والذال والطاء مما يخرج فيه اللسان. «والفرق واضح بين العمل الحركي الذي للصوت وبين الإدراك الذهني الذي للحرف أي بين ما هو مادي محسوس وبين ما هو معنوي مفهوم»⁽⁵⁾، والفونيم في رأي دانيال جونز «عائلة من الأصوات التي يعتبر كل منها عضوا من أعضاء العائلة، يترابط بهذه الطريقة التي شرحناها في النون، ويسمى واحد من هؤلاء الأعضاء عضوا رئيسيا... وتسمى بقية الأعضاء أعضاء ثانوية للفونيم أو العائلة الصوتية المذكورة»⁽⁶⁾.

ومهما يكن من اختلاف المناهج والآراء التي يُعرّف الفونيم على أساسها؛ فإنّ النتائج العملية التي تقود إليها متماثلة أو متشابهة، منها أنّ الدلالة مستقاة من الفونيمات والمورفيمات والكلمات والجمل؛ ومن ثمّ فإنّ الفونيم يؤدي وظيفة دلالية، ومنها أنّ للفونيم وظيفة تمييزية، فهو يفرّق بين

(1) كمال بشر، علم اللغة العام/الأصوات: 159، وظ : تمام حسان، مناهج البحث: 130، محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 245. وينظر في تعريفات الفونيم المراجع أنفسها: 157-160، 128-130، 243-247 على الترتيب، وكذلك أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 174-183. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الدكتور محمد محمد يونس يطلق على الفونيم مصطلح "الصيغة".

(2) محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 245

(3) كمال بشر، علم اللغة العام/الأصوات: 160، وظ : تمام حسان، مناهج البحث: 130

(4) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 179

(5) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها : 73 ، وظ : مناهج البحث: 125-126، أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 184، حلمي خليل، الكلمة: 38

(6) تمام حسان، مناهج البحث: 126

الكلمات من الناحية الصرفية والنحوية والدلالية، وتؤدي هذه الوظيفة بطريق الاستبدال (المغايرة) والإضافة والاستخراج⁽¹⁾.

والاستبدال في علم اللغة الحديث إحلال صوت مكان آخر، وهو معيار يُعين على تحديد انتماءات الأصوات (أو تحديد الفونيم) من خلال إخضاع أي صوت من أصوات الكلام للاختبار بوضعه بإزاء كل صوت آخر على حدة واعتباره مما ينتمي إليه أو لا ينتمي. فالصوت الذي يحل محل صوت آخر مُحدثًا تغييرًا في الدلالة لا بدّ أنّه ينتمي إلى حرف غير الذي ينتمي إليه الأخير، والصوتان اللذان لا يحلّ أحدهما مكان الآخر ينتميان إلى حرف واحد بعينه.

وإذا كانت الدلالة الصوتية تُستمدّ من طبيعة بعض الأصوات فإن استبدال صوت منها في كلمة بصوت آخر في كلمة أخرى يؤدي إلى اختلاف كل منهما عن الأخرى في الدلالة⁽²⁾.

فبالاستبدال تلاحظ إمكانية أن يحلّ صوت مكان آخر مع إحداث تغيير في المعنى، ففي كلمة (صام) لو أبدلنا صوت (الهاء) بصوت (الصاد) لأمكن أن يحلّ هذا الصوت محلّ الصوت الأول وتصير الكلمة (هام) فيتغير المعنى تبعًا لهذا الاستبدال ولوجود فونيم (الصاد) في الأولى وفونيم (الهاء) في الثانية. وكذا لو أبدلنا صوت (الحاء) بـ (الميم) لصارت الكلمة (صاح) فيتغير معناها تبعًا للاستبدال ولتغير واحد من فونيمات الكلمة.

وقد يختلف حال الكلمة صرفيا ونحويا ودلاليا بتغير فونيم الحركة كالفرق بين كلمة (هدى) وكلمة (هدى) إذ إنّ فونيم الضمة في الكلمة الأولى والفتحة في الثانية قد أحدث فرقًا في الصرف والنحو والمعنى جميعًا بين الكلمتين، فالأولى اسم والثانية فعل ماضٍ. ومثل ذلك الفرق بين كلمة (من) وكلمة (مَن) فاختلف الفونيمين فيهما يجعل من الأولى حرف جر ومن الثانية اسم استفهام أو اسم شرط أو موصولا اسميا (بحسب سياقه في التركيب).

أما **الإضافة** فكأنّ تُضاف (الميم) إلى أول كلمة (عامل) فيتغير المعنى إذ تصبح الكلمة (معامل) فيكون للميم بذلك معنى إذ جلبت إلى الكلمة معنى جديداً ، ومثله كلمة (رجع) إذ يتغير معناها ويُجلب لها معنى التعدية بإضافة الهمزة فتصبح (أرجع) ، **والاستخراج** عكس الإضافة إذ يتغير المعنى بـ(استخراج) الميم من كلمة (معامل) لتصبح (عامل) ، والهمزة من كلمة (أرجع) لتصبح (رجع) .

فبالعمليات الثلاث يتغير معنى الكلمة ويُستدل على قدرة الحرف على حمل نواة المعنى إذ إنه

(1) ظ : كمال بشر، علم اللغة العام/الأصوات:160، تمام حسان، مناهج البحث: 131

(2) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 75، القرائن النحوية (بحث): 26، فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية: 30. وسمّى الدكتور احمد مختار عمر (الاستبدال) في كتابه دراسة الصوت اللغوي (التبادل): 209، وترجمه إلى (المغايرة) عند ترجمته كتاب أسس علم اللغة لماريوباوي:50.

المسؤول عن تغيير الدلالة في كل حالة ، ومن ثم فإن الحرف يؤدي وظيفة معينة بوجوده في إطار الكلمة⁽¹⁾.

ويتعبير آخر؛ تستمد الدلالة الصوتية مما يؤديه الفونيم من وظيفة في حدود الكلمة. وإذا وقعت وظيفة الفونيم هنا في حدود الكلمة فإن له مجالاً أوسع منها يقع في القسم الآخر من قسمي الفونيم ؛ ذلك أنّ من العلماء من قسم الفونيمات على نوعين⁽²⁾:

1. فونيم رئيس (Primary)

2. فونيم ثانوي (Secondary)

أما **الفونيمات الرئيسية** ؛ فهي أصغر وحدة صوتية تكون جزءاً من أبسط صيغة لغوية ذات معنى منعزلة عن السياق. وتكون هذه الوحدات عناصر أساسية من الكلمة المفردة فهي تشمل الأصوات الصائتة والصامتة.

ويطلق قسم من العلماء على هذا النوع اسم الفونيم التركيبي (Segmental Phoneme) أو قد يترجم إلى الفونيم الأولي .

وأما **الفونيمات الثانوية** ؛ فهي تظهر في التركيب أو الجملة أي حين تضم الكلمة إلى أخرى، وهي بهذا عكس الفونيمات الرئيسية لا تكون جزءاً من تركيب الكلمة؛ ذلك أنها صفة صوتية أو ملامح صوتية - غير تركيبية - مصاحبة تمتد عبر أطوال متنوعة وتكون ذات مغزى في الكلام المتصل، وتشارك في تنوع معاني الكلام مثلما تشارك فيه الفونيمات التركيبية.

وقد يسمى هذا النوع الفونيم فوق التركيبي (Suprasegmental Phoneme) أو البروسودات (المظاهر التطريزية) (Prosodies)، أو الملامح غير التركيبية (Non-Segmental Features).

ومن أمثلة هذا النوع العلامة الإعرابية والتنغيم والنبر والوقف... فضلا عن التتوين.

وإذا كنا قد ذكرنا أنّ الدلالة تُستقى أو تُستمدّ من الفونيمات والمورفيمات والكلمات والجمل، فذلك يعني أنّ تغيير أي فونيم رئيس يؤدي إلى تغيير في المعنى وهذا المعنى يكون بدءاً معنى معجمياً أو معنى ناشئاً من تغيير البنية الصرفية، ومثال الأول ما كنا قد مثلنا عند تغيير فونيم الحرف أو كما في الكلمتين (وقود) و (وقور) والكلمتين (وهب) و (نهب)، ومثال الثاني إبدال فونيم الياء بفونيم الألف في كلمة (قال) وهو فعل مبني للمعلوم فيصبح (قيل) وهو فعل مبني للمجهول.

ومثل هذا يحصل عند تغيير فونيم الحركة إذ قد يؤدي إلى اختلاف المعنى المعجمي كما في

(1) ظ : تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: 119، اللغة العربية معناها ومبناها: 77

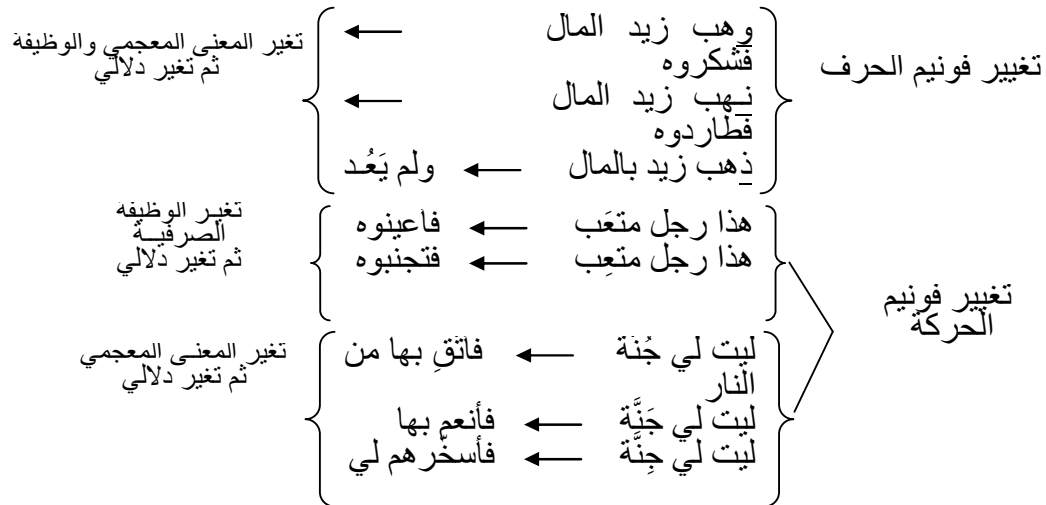
(2) ظ : أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 219، كمال بشر، علم اللغة العام/الأصوات: 161-162،

محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 18-19

الكلمات (جَنَّة، جُنَّة، جِنَّة)، أو تغيير في البنية الصرفية للكلمة إذ إنَّ ما يميز - مثلا - صيغة اسم الفاعل عن اسم المفعول المأخوذ من الفعل غير الثلاثي وصحيح ما قبل الآخر هو حركة الكسرة في اسم الفاعل والفتحة في اسم المفعول (مُرْهَق، مُرْهَق)، وما يميز المضارع المبني للمعلوم من المبني للمجهول هو حركتا الفتحة والضمة في مثل الفعلين (يَسْأَل، يُسْأَل) و (يَعْمَل، يُعْمَل)... وهلم جرا.

ومن ثمَّ يثبت عندنا أنَّ الحركات فونيمات رئيسة أو تركيبية إذ تعدّ جزءا من بنية الكلمة وتدخل ضمن التركيب الصوتي لها، بخلاف ما ذهب إليه فيرث إذ عدّ «الحركات العربية (الفتحة، الكسرة، الضمة) من قبيل البروسودات (Prosodies) أي مظاهر تطريزية، لأنها في نظره تتصل بأكثر من وحدة صوتية، فهي من الملامح الصوتية الثانوية، وعدّ كذلك النبر والتتغيم من هذه العناصر الثانوية غير التركيبية، لأنها تدخل في التركيب الصوتي»⁽¹⁾، ورفض الدكتور محمود عكاشة مذهب فيرث أيضا مستندا إلى أنَّ الحركات تصاحب الحرف أو الصوت في الأداء لذا فهي جزء مشارك في البنية الصوتية للكلمة وعليه فالحركات من قبيل العناصر الأساسية⁽²⁾. لكن إذا حملنا مذهب فيرث في الحركات على أنها الحركات الإعرابية دون غيرها لم يبعد في مذهبه عن الصواب ذلك أنَّ الحركات الإعرابية فونيمات فوق تركيبية وليست من البنية الصوتية للكلمة وبتغيرها لا تحدث تغيرا معجميا ولا صرفيا إلا ما يأتي من السياق، على ما سنوضحه في مبحث قرينة العلامة إن شاء الله .

إنَّ تغيير المعنى المعجمي أو تغيير البنية الصرفية الذي يحدثه تغيير الفونيم الرئيس يتبعه تغيير وظيفي ودلالي في الجملة والسياق، ويتمثل هذا في المخطط الآتي:



(1) محمود عكاشة، التحليل اللغوي (الهامش): 19

(2) المصدر نفسه : 19

ولهذا لاحظ أبو حيان - كغيره من المفسرين - اختلاف الدلالة بالاستبدال، كاستبدال فونيم (الطاء) مع فونيم (الضاد) في كلمة (ضنين) في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: 24]؛ إذ قرئت بالضاد وبالطاء⁽¹⁾، فكلمة (ضنين) بالضاد من البخل، وعليه يكون المعنى انه لا يبخل بالوحي فيزوي بعضه غير مبلغه؛ أو يُسأل تعليمه فلا يعلمه، ولا يبلغ ما قيل له ويبخل، كما يفعل الكاهن حتى يعطى حلوانه⁽²⁾. وبتغيير فونيم (الضاد) وإبدال (الطاء) به على القراءة الأخرى تصبح الكلمة (ظنين) من الظنة وهي التهمة أي: ما هو «بمتهم، وهذا نظير الوصف السابق بأمين. وقيل: معناه بضعيف القوة على التبليغ من قولهم: بئر ظنون إذا كانت قليلة الماء»⁽³⁾.

ومما لاحظته أبو حيان أيضا من أثر لتغير فونيم الحركة في تغيير المعنى ما وقع من قراءة فتح اللام في (انطلقوا) الثانية من قوله تعالى: ﴿انْطَلِقُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ﴾ انْطَلِقُوا إِلَى ظَلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ [المرسلات: 29-30] إذ رأى أَنَّ (انطلقوا) بكسر اللام فعل أمر يكون تكرارًا للأول أو هو بيان للمنطلق إليه، وفتح اللام⁽⁴⁾ يكون الفعل ماضيا «على معنى الخبر، كأنهم لما أمروا امتثلوا فانطلقوا، إذ لا يمكنهم التأخير، إذ صاروا مضطرين إلى الانطلاق»⁽⁵⁾.

ولاحظ أبو حيان تأثر المعنى بالإضافة والاستخراج، إذ يتغير الفعل من الماضي إلى المضارع أو العكس بإضافة فونيم أو استخراجه، وقد يتغير المسند إليه تبعا لذلك، ففي قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى [الليل: 1-2] الفعل (تجلى) فعل ماضٍ فاعله ضمير (النهار)، وقد قرئ بتأين (تجلى)، فصار فاعله مؤنثا وهو الشمس⁽⁶⁾.

فالفونيم التركيبي حرفا كان أو حركة له تأثيره الواضح في دلالة النص وإحداث الفروق الدلالية، ومن ثمَّ حدّد الدكتور تمام حسان وظيفة الصوت إذ قال: «وقد يكون معنى المنطوق متوقفا على صوت واحد من أصواته كالفرق بين نال ومال أو على صفة من صفاته كالفرق بين الجهر والهمس في زاد وساد وإذا أمكن للصوت أو صفته أن يكون دعامة يقوم عليها معنى المنطوق فلا شك إذا أنّ الصوت ذو معنى في نفسه وهذا المعنى هو وظيفته التي يؤديها في المنطوق»⁽⁷⁾، وهذا ما أدى ببعض الباحثين إلى أن يطرح التساؤل الآتي: ما معنى صوت (النون) وما معنى صوت

(1) بالطاء قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، ظ : ابن الجزري، النشر: 398/2-399

(2) ظ : الزمخشري، الكشاف: 553/4، أبو حيان، البحر المحيط: 426/8

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 426/8، وظ : الزمخشري، الكشاف: 553/4

(4) هي قراءة رويس، ظ : ابن الجزري، النشر : 397/2، الديمياطي، إتحاف فضلاء البشر: 762

(5) أبو حيان، البحر المحيط : 397/8-398

(6) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 477/8، وهذه القراءة قراءة عبد الله بن عبيد بن عمير، ظ : ابن عادل،

اللباب في علوم الكتاب: 369/20، الألويسي، روح المعاني: 510/30

(7) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 331/1

(القاف) في حالة كونهما مفردين غير منتميين إلى جملة أو سياق؟ معترضاً على المقولة السابقة، فقرر «أنه ليس للصوت معنى دلالي في نفسه... ما لم يكن هذا الصوت في كلمة والكلمة داخل منطوق أو وحدة دلالية تامة كالجملة مثلاً»⁽¹⁾.

أقول: إنَّ الواضح أنَّ وظيفة الصوت اللغوي في المقام الأول وظيفة بنائية؛ إذ لا بدَّ أن يتألف منه النص المنطوق (أو يتألف من رموزه النص المكتوب) كما قررنا سابقاً، وتتسلسل الأصوات اللغوية داخل النص يتميز نص عن آخر، فالصوت «يؤدي وظيفة هامة في المنطوق من حيث يتميز المنطوق عما يشبهه بما به من أصوات»⁽²⁾؛ ومن ثمَّ فإنَّ وقوع الصوت في السلسلة الكلامية ضمن نظام خاص يجعله جزءاً واهباً للدلالة، أمَّا كون الصوت منفرداً خارج السياق فيبعد أن يحمل معنى، والذي يبدو لي من قول الدكتور تمام حسان أنه لم يكن يعني بمعنى الصوت أكثر من كونه ذا وظيفة بنائية يساهم في إنتاج الدلالة، لا أنَّه يرمز إلى موجود خارجي (مادي أو معنوي)، ويعضد قلبي هذا ما ذكره في بحث يتلو السابق بزمن، قال: «فأما النظام الصوتي فيقوم على اتفاق الأصوات أو اختلافها في المخارج والصفات وليس للصوت اللغوي في ذاته معنى ولكنه يتخذ وسيلة للوصول إلى معنى الكلمة»⁽³⁾، وقد يدخل في وظيفة الصوت ما يدل عليه من معنى إيحائي كما سنبين.

والباحث لا يقول بدلالة الصوت المفرد ولا يذهب مذهب الذين جعلوا لكل حرف هجائي بصيغته الأولية معنى يدل عليه، وقد استخلص العلامة عبد الله العلايلي ما تنهى إليه العلماء من تلك المعاني، أذكر منها بضعةً على سبيل المثال⁽⁴⁾:

الثاء: يدل على التعلق بالشيء تعلقاً له علامته الظاهرة سواء كان في الحس أو في المعنى.

الجيم: يدل على العظم مطلقاً.

الخاء: يدل على المطاوعة والانتشار، وعلى التلاشي مطلقاً.

السين: يدل على السعة والبسطة من غير تخصيص.

الطاء: يدل على التمكن.

القاف: يدل على المفاجأة التي تحدث صوتاً.

الهاء: يدل على التلاشي.

(1) عواطف كنوش، الدلالة السياقية: 54

(2) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 331/1

(3) المصدر نفسه: 297/2

(4) ظ: أسعد علي، تهذيب المقدمة اللغوية: 63-64، محمد فريد عبد الله، الصوت اللغوي ودلالاته: 16-18

ثمَّ إنني لا أؤيد الصرامة في جعل الصوت خاليًا من الدلالة مجردا من المعنى ما لم يكن موضوعا في كلمة وهي موضوعة في جملة أو واقعة في سياق.

فأقول: إنَّ الصوت قد يحمل من طبيعته معنى إيحائيا يستمد من صفته ومخرجه فيكون هذا الصوت أكثر إيحاءً بهذا المعنى من غيره، والمعاني المستوحاة هنا محدودة، فهي ما بين القوة والشدة والسلاسة والرخاوة والصفير والتكرار وما إلى ذلك مما يُستقى من طريقة نطق الصوت وكيفية إنتاجه ومن مظاهره الصوتية، فالهاء - كما يصفها الخليل فيها هشاشة وليونة، والقاف والعين صوتان ناصعان وهما أطلق الأصوات وأضخمها جرسا، وفي الطاء صلابة وكزازة، وفي التاء خفوت، والدال ألين من الطاء ومترفعة عن خفوت التاء⁽¹⁾.

وهذا هو الأساس الذي يُعتمد عليه في انتقاء الحرف وتفضيله على غيره لوضعه في كلمة ما كي تبلغ المعنى المراد، فالقوة التي نجدها في الصوت الشديد (الانفجاري) أجلى وأوضح فيه من الصوت الرخو (الاحتكاكي)؛ إذ إنَّ انحباس الهواء عند نطقه وانفجاره بعد إطلاقه يمنحه تلك القوة فيوحي بهذا المعنى؛ لذا تكون (القاف) - مثلا - أقوى من (الخاء) لأنَّ الأول صوت شديد والثاني رخو. فتُختار (القاف) لقوتها وشدتها ثم لدلالاتها على هذا المعنى لكلمة (قضم) كي تدل على الصلابة في المأكول، ويعكسه تُختار (الخاء) لكلمة (خضم) لتدل على طراوته، والى مثل هذا كان مذهب ابن جني فعلى الفرق الدلالي بين الكلمتين بصلابة (القاف) ورخاوة (الخاء)، قال: «فالحَضْم لأكل الرُّطْب؛ كالبطيخ والفتاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقَضْم للصلب اليابس؛ نحو قضمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك.... فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس؛ حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث»⁽²⁾، فاختيار (الخاء) و(القاف) كان مبنيًا عنده على ما يُلحح فيهما من صفة وما يصحب ذلك من معنى.

ونستطيع أن نعلل إichاء صوت (القاف) بالقوة وإichاء صوت (الخاء) بالرخاوة إذا ما قيسا ببعضهما من جانب نَفْسِي؛ ذلك أنَّ الناطق والسامع كلاهما يدرك - بالعادة والمران - أنَّ الصوتين يختلفان عن بعضهما بالجهد المبذول لنطق كل منهما، فنطق الصوت الشديد يحتاج إلى جهد أكبر مما يحتاج إليه الصوت الرخو إذ لا بد في الأول من اعتراض مسار الهواء وإيقافه كليًا ثم إطلاقه على خلاف الثاني الذي لا يكون فيه إلا تضيق المجرى الهوائي، هذا الجهد المبذول يوقع في نفسيهما - الناطق والسامع - أنَّ الأول أقوى من الثاني وعندما ينطق الصوت يستحضر الذهن ما وقع من إدراك مسبق، فصفة القوة ربما تكون أساسا حقيقة صوتية لكنها واقعا إدراك ذهني وحقيقة نفسية. ولا يختلف الأمر مع الكاتب والقارئ إذ كلاهما يدرك طبيعة الصوت المرموز له بالكتابة.

(1) ظ : الخليل، العين: 13/1

(2) ابن جني، الخصائص: 157/2-158

ولا يختلف الأمر أيضا فيما يتعلق بالأصوات الأخرى، فما منها احتاج إلى مجهود أكبر في نطقه كان هو الأقوى تصورا وإبحاء . وربما لذلك يلجأ الغضبان إلى الضغط على بعض مخارج الحروف وبذل جهد أكبر مما يبذله لو كان هادئا ؛ إذ يريد بذلك أن يعبر عن شدة غضبه وقوة انفعاله.

وربما ما يُوقَع معنى القوة والضعف للصوت في نفس المرسل أو المتلقي هو ما يُحدثه ذلك الصوت من أثر محسوس في مخرجه النطقي، فأثر الهاء - مثلا - أقل من الهمزة لشدته و«للينها وهشاشتها، وإنما هي نَفَس لا اعتياص فيها»⁽¹⁾، لذا تكون الهمزة أقوى. ولذلك رأى ابن جني أن اللفظي (الأزّ) و(الهزّ) معنيين متقاربين إلا أن الأولى أقوى دلالة من الأخرى في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَزَّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: 83] قال: «أي: تزعجهم وتقلقهم فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز»⁽²⁾.

ومثل ذلك أثر الصوتين (الخاء) و(الحاء)، ففي نطق (الخاء) يحدث الهواء احتكاكا شديدا بالطبق، بخلاف (الحاء) الذي يكون احتكاك الهواء عند النطق به أقل وخروج الهواء أسهل؛ لذا كان الأول أكثر صخبا من الثاني مما يجعل صوت (الخاء) أدل على القوة إذا ما قيس بصوت (الحاء).

ومن ثم كان نضخ الماء أقوى من النضح، وهو كذلك عند العرب لذا علل ابن جني مذهبهم هذا بقوله: «فجعلوا الحاء " لرقنتها " للماء الضعيف، والخاء " لغلظها " لما هو أقوى منه»⁽³⁾، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ [الرحمن: 66] وعليه بعض المفسرين قال الزمخشري (ت538هـ): «(نضَّاختان): فوارتان بالماء، والنضخ أكثر من النضح، لأنّ النضح... مثل الرش»⁽⁴⁾.

فالغلظة الموجودة في (الخاء) أو إبحاؤها بالقوة قد غير الدلالة في الكلمة إلى «فوران السائل في قوة وعنف، وهي إذا قورنت بنظيرتها (تنضح) التي تدل على تسرب السائل في توتدة وبطء، يتبين لنا أنّ صوت الخاء في الأولى له دخل في دلالتها، فقد أكسبها... تلك القوة وذلك العنف»⁽⁵⁾.

وصفة الإطباق تجعل صوت (الصاد) أقوى من (السين) إذا ما جعل نظيرا له، فهما من أصوات الصفير وكلاهما صوت أسناني رخو مهموس إلا أنّ الأول مفحّم والثاني مرّقق⁽⁶⁾، لذلك

(1) الخليل، العين: 13/1

(2) ابن جني، الخصائص: 146/2

(3) ابن جني، الخصائص: 158/2

(4) الزمخشري، الكشاف: 326/4

(5) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ: 46

(6) ظ : مناف الموسوي، علم الأصوات اللغوية: 65-66

يصحب صوت (الصاد) معه معنى القوة والشدة إذا ما قيس بـ (السين)، ومن ثمّ فالكلمتان المتقاربتان في المعنى المختلفتان بوجود (الصاد) في إحداهما و(السين) في الأخرى، تكون الأولى منهما ذات معنى أمكن أو أقوى من الثانية، ولهذا صارت كلمة (الوسيلة) أضعف من كلمة (الوصيلة) في المعنى، وهو ما رآه ابن جني إذ قال: «والصاد كما ترى أقوى صوتًا من السين؛ لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة. وذلك أن التوسل ليست له عِصْمَةُ الوصل والصلة؛ بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسّته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضا له، كاتصال الأعضاء بالإنسان وهي أبعاضه ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسل جزءا أو كالجزء من المتوسل إليه، وهذا واضح. فجعلوا الصاد "لقوتها" للمعنى الأقوى، والسين "لضعفها" للمعنى الأضعف»⁽¹⁾. وسار على نهجه هذا في الكلمتين (صعد وسعد)، والكلمتين (صدّ وسدّ)⁽²⁾.

وعلى هذا النهج علل صاحب المزهرة التفاوت في المعاني المتقاربة للألفاظ المتشابهة، فجعل ما يتصف به الصوت بطبيعته معيارا لقوته ودليلا على معناه، قال: «فجعلت - يعني العرب - الحرفَ الأضعفَ فيها والألين والأخفَى والأسهل والأهمسَ لِمَا هو أدنى وأقلّ وأخفّ عملا أو صوتا، وجعلت الحرفَ الأقوى والأشدّ والأظهر والأجهر لِمَا هو أقوى عملا وأعظمَ جِسْمًا؛ ومن ذلك المدّ والمطّ؛ فإنّ فعلَ المطّ أقوى؛ لأنه مدٌّ وزيادةٌ جَدْبٌ؛ فناسَبَ الطاء التي هي أعلى من الدال»⁽³⁾.

فما يوحي به الصوت من معنى إنما يُستمدّ من طبيعته، من مخرجه أو صفته، ويوظف ذلك في تأليف الكلمة لتكون أظهرَ دلالة وأكثرَ إيحاءً بمعناها، على أنّ تلك الدلالة الصوتية لا تكون مطردة ولا تتساوى فيها جميع الأصوات.

* * *

ومهما يكن من شيء فإنّ للأصوات دلالة أقلها ما تناولناه في الأمثلة أعلاه، وغيرها ما وصلت إليه يد العلماء والدارسين منذ نشوء حركة التأليف، بل كانت إشارات العلماء سابقة لها.

ومن ذلك ما وقع في كتاب العين مما تنبه إليه الخليل (ت175هـ) من دلالة الألفاظ على المعنى أو ما يعرف بالمحاكاة الصوتية وهي «تجسيد الصوت للمعنى، فيكون الشكل دالا على المضمون»⁽⁴⁾، ومنه ما رآه في الرباعي المضعف مثل (الصلصلة) و(الزلزلة) وما أشبههما، قال: «يتوهمون في حُسن الحركة ما يتوهمون في جَرَسِ الصوت يضاعفون لتستمر الحكاية في وجه

(1) ابن جني، الخصائص: 160/2

(2) ظ: المصدر نفسه: 161/2

(3) السيوطي، المزهرة: 44/1

(4) أحمد ياسوف، جماليات المفردة القرآنية: 222

التصريف»⁽¹⁾، فالناطق بكلمة (الصلصلة) إنما «يَحكي صلصلة اللجام فيقول صلصل اللجام، وإن شاء قال: صل، يخفف مرة اكتفاء بها وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فيقول: صل، صل، صل، يتكلف من ذلك ما بدا له»⁽³⁾. فتكرار المقاطع الصوتية يجعله محاكيا لصوت اللجام. ويفصل الخليل محاكاة الصوت في هذا الجانب ليجد أن نطق الحرف مثقلا (مشددا) دليل على إطالته ومدته، وتكرير الأول والثاني تضعيفا دليل على تقطعه وترجييعه، قال: «ألا ترى أنهم يقولون: صل اللجام يصل صليلا، لو حكيت ذلك قلت: صل "تمد اللام وتثقلها"، وقد خففتها في الصلصلة وهما جميعا صوت اللجام، فالتقل مد والتضاعف ترجيع»⁽²⁾.

ومثل ذلك ما نقله من محاكاة صوت الجندب المستطيل وصوت البازي المتقطع، بقوله: «صرّ الجندب صريرا، وصرصر الأخطب صصرّة. وصرّ الباب يصير، وكل صوت شبه ذلك فهو صرير إذا امتد، فإذا كان فيه تخفيف وترجييع في إعادة ضوعف كقولك: صرصر الأخطب صصرّة. وريح صرصر: ذات صر، ويقال: ذات صوت»⁽³⁾.

ويعدّ ابن جني رائد دراسة الدلالة الصوتية والدراسة التي تناولت القيم التعبيرية للأصوات العربية و«القمة في مثل هذه الدراسات إذ تناولها من زوايا متعددة في منهج وصفي تطبيقي»⁽⁴⁾، وهو إذ نهض بأعباء الصوت اللغوي بالفكر الصوتي لديه فقد تجاوز مرحلة البناء والتأسيس إلى مرحلة التأصيل والنظرية حتى عدّ من المبدعين المؤصلين⁽⁵⁾.

ولم يقف ابن جني عند حدود دلالة الصوت الواحد أو الفونيم الواحد وما يحدث من أثر في دلالة الكلمة على ما نقلنا عنه في السطور السابقة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك إذ رأى أن لكل صوت من أصوات الكلمة الواحدة شبه لمعنى، فضلا عن ذلك تترتب حروف هذه الأصوات لتتساق مشبهاتها مع معنى الكلمة، فتضاهي الأصوات بأجراسها حروف أحداثها، قال: «انهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاها أول الحدث، وتأخير ما يضاها آخره، وتوسيط ما يضاها أوسطه؛ سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب»⁽⁶⁾.

ومثل لذلك بكلمة (بحث) «(الباء) لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، و(حاء) لصلحها تشبه مخالبا الأسد وبرائث الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، و(الثاء) للنفث، والبث

(1) الخليل، العين: 55/1

(2) المصدر نفسه: 56/1

(3) الخليل، العين: 81/7-82

(4) هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي: 34

(5) محمد حسين الصغير، الصوت اللغوي: 56

(6) ابن جني، الخصائص: 162/2

للتراب»⁽¹⁾، وقال بمثل ذلك في الكلمتين (شَدَّ وَجَرَ)، وقد نرى عند ابن جني غلوا في مذهبه هذا فهو على الرغم من كونه غير مطرد في اللغة - وان أشار إلى عدم اطراده - فإننا لا نظن أن نسبة الكلمات التي يتحقق فيها مذهبه نسبة كبيرة إذا ما قيست بكلمات المعجم العربي، وحتى ما يتحقق فيها ذلك من الكلمات فقد تُجر الكلمة إليه جراً وتحتاج فيه إلى طول تأمل وإعمال فكر وعمق تدبر.

وفي جانب آخر من جوانب دلالة الصوت يربط ابن جني بين الصوت وبين ما سمي به الشيء إذ قد يعقد شبهاً بين الصوت المنطلق من التسمية وبين المسمى بها كالبط لصوته، والواق للصدر لصوته، والغاق للغراب لصوته⁽²⁾. «وهو بهذا يذهب مذهب من يجد مناسبة ما بين الصوت والمعنى، لا سيما عند البلاغيين في التماس علاقة اللفظ بالمعنى، أو في الدلالة الحسية للفظ بالمعنى، وهو من باب تسمية الشيء باسم صوته، وتلك مقولة صحيحة في جملة من الأبعاد، وحقيقة في كثير من المسميات والتسميات»⁽³⁾.

فالدلالة الصوتية عند ابن جني إذن نالت حظاً كبيراً من البحث، وقد عقد لذلك في خصائصه أبواباً مثل (امساس الألفاظ أشباه المعاني) و(قوة اللفظ لقوة المعنى) و(تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) وغير ذلك مما ربط فيه بين الصوت ومدلوله، وربما كان الخليل وسيبويه (ت180هـ) الملمهين له بذلك إذ ذكر أنهما قد نبّها على ما ذهب إليه في باب (امساس الألفاظ أشباه المعاني).

ففتح ابن جني باب الدلالة الصوتية ليلج فيه من بعده من العلماء والمفسرين، حتى أننا لنجد منهم من يسير على ما سار عليه وعلى ما اختطه الخليل من قبله، ومن ذلك ما نقلناه عن السيوطي (ت911هـ) أعلاه في المزهرة فضلاً عما ذكره في كتابه هذا من أقوال كثير من علماء اللغة في هذا المجال⁽⁴⁾. ومن ذلك أيضاً عند نفر من المفسرين توجيههم للمعنى في تفسير قوله تعالى: ﴿فَكَبُجُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ [الشعراء:94]؛ فقد أورد أبو حيان عن الزمخشري أنّ الككبجة هنا فيها تكرير الكبّ، فجعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى⁽⁵⁾، أي: إنّ الآلهة وعبدتها يلقون في النار وينكبون فيها مرة بعد أخرى حتى يستقروا في قعرها، ومثل هذا قد نقله غيرهما⁽⁶⁾، وذهب نفر من المفسرين إلى مثل ذلك فيما قالوه في ألفاظ مشابهة كالزحزحة والذبذبة وغيرهما⁽⁷⁾. وأبو حيان

(1) المصدر نفسه : 163/2

(2) ظ : المصدر نفسه : 165/2

(3) محمد حسين الصغير، الصوت اللغوي: 71

(4) ظ : السيوطي، المزهرة: 50 وما بعدها.

(5) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 5/7، الزمخشري، الكشاف: 368/3

(6) ظ : البيضاوي، أنوار التنزيل: 143/4، الألوسي، روح المعاني: 137/19

(7) ظ : الرازي، مفاتيح الغيب: 1911/3، 2291/4، الألوسي، روح المعاني: 485/4، ابن عاشور، التحرير

والتتوير: 289/4

الأندلسي اكتفى هنا بإيراد رأي الزمخشري، وهو على عادته في تفسيره لا ينبه على ما في أصوات الألفاظ من معطيات دلالية تتعلق بالمحاكاة الصوتية.

ولم يكن الولوج في مجال الدلالة الصوتية بمقتصر على العلماء والمفسرين المتقدمين، فالعلماء المعاصرون قد انتفعوا ممن تقدمهم ومما اطلعوا عليه من مناهج الغربيين وبحوثهم التي اعتمدت على العلوم الحديثة وأدواتها، فأدلوها بدلهم، كما لاحظنا في مقدمة هذا المبحث.

وكان في آيات الكتاب الكريم مجالاً رحباً للبحث في الدلالة الصوتية وبيان قيمة الصوت في السياق القرآني وأثره في المعنى. والتعبير القرآني المتميز كثيرا ما يثير التساؤلات في نفس متدبره، ويحثّ الذهن على البحث في مقتضيات هذا التركيب أو ذاك الأسلوب؛ ليكون القرآن العظيم - كما كان من قبل - المدار الأعظم للدارسات اللغوية العربية.

ومن هنا مثل الجانب الصوتي لدلالة ألفاظ القرآن الكريم عند سيد قطب لونا من التناسق هو أعلى من البلاغة الظاهرية وأرفع من الفصاحة اللفظية للذين قد يعدان أعظم مزايا القرآن، فالصورة القرآنية قد تُرتسم بجرس الألفاظ، ومما ذكره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبْتَئَنَّ﴾ [النساء: 72] إذ ترتسم فيه صورة التبطئة في جرس العبارة كلها وفي جرس (ليبطنن) خاصة واللسان يكاد يتعثر وهو يتخبط حتى يصل ببطء إلى نهايتها⁽¹⁾.

ويرى في كلمة (يصطرخون) في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ * وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ) [فاطر: 36-37] جرسا غليظا، يعبر عن غلظ الصراخ المختلط المتجاوب من كل مكان المنبعث من حناجر مكتظة بالأصوات الخشنة، ويلمح من وراء ذلك صورة العذاب الغليظ الذي هم فيه يصطرخون⁽²⁾.

ويقرر أستاذنا الدكتور محمد حسين علي الصغير أنّ القرآن الكريم اعتنى عناية فائقة باختيار ألفاظه؛ إذ اختار لكل حالة مرادة ألفاظها الخاصة التي لا يمكن أن تستبدل بغيرها، فالكلمة تكتسب بحروفها (أصواتها) ذائقة سمعية منفردة قد تميزها عما سواها من الكلمات التي تؤدي نفس المعنى؛ ولهذا لا يعني اتفاق المعنى بين الكلمتين اتفاق التأثير في النفس؛ فقد تختلفان بتكثيف المعنى أو بإقبال العاطفة أو بزيادة التوقع، وقد يكون لكلمة دون غيرها أثر في السمع أو تأثير في النفس، ف جاء كل لفظ متناسبا مع صورته الذهنية من جهة ومع دلالاته السمعية من جهة أخرى، ذلك كله مما تضيفه الدلالة الصوتية التي تتجلى في القرآن الكريم بألفاظ منتقاة منه لها وقعها الصوتي الخاص الذي لا تعطيه كلمة أخرى مقاربة لها في المعنى، فالتعبير القرآني ينبه المشاعر الداخلية عند

(1) ط : سيد قطب، التصوير الفني في القرآن الكريم: 72

(2) ط : المصدر نفسه

الإنسان مستعينا بالدلالة الصوتية المستوحاة من الألفاظ⁽¹⁾.

ومن ذلك كلمة (متشاكسون) التي تعبر عن المخاصمة والعناد والجدل في أخذ ورد لا يستقران، وقد تؤدي كلمة (متخاصمون) مثل هذا المعنى إلا أنّ في الأولى دلالة تستمد من أصوات حروفها لا توحى بها الثانية، ولذلك استعملت الأولى لا الثانية - على رأي أستاذنا - في قوله (عَجَلًا) : «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا» [الزمر:29]، «حفاظًا على الدلالة الصوتية التي جمعت في الكلمة حروف الأسنان والشفة في التاء والشين والسين تعاقبا، تتخللها الكاف، فأعطت هذه الحروف مجتمعة نغما موسيقيا خاصا حملها أكثر من معنى الخصومة والجدل والنقاش بما أكسبها من أزيز في الأذن يبلغ السامع إلى أنّ الخصام قد بلغ درجة الفورة والعنف من جهة، كما أحاطه بجرس مهموس خاص يؤثر في الحس والوجدان من جهة أخرى»⁽²⁾.

ومما تناوله أستاذنا الدكتور محمد حسين الصغير في هذا الباب مظاهر الدلالة في مجالات قد تكون متقابلة أو متناظرة أو متضادة أو متوافقة، وهذه بمجموعها تكوّن أبعاد الدلالة الصوتية في القرآن⁽³⁾، من ذلك الدلالة على الفزع الأكبر وهو ما مثلنا له بكلمة (متشاكسون) أعلاه.

ومنها دلالة الإغراق في مدّ الصوت واستطالته المتمثل في بعض الألفاظ القرآنية مثل (الحاقّة، الطّامة، الصّاخّة)، فهذه الألفاظ بطبيعتها تمزج بين الشدة الصوتية وبين دلالتها على (يوم القيامة). ومثل ذلك الألفاظ المتحدة في الصيغة الصوتية الدالة على مسمى واحد والذي منه تسمية القيامة بأسماء متقاربة الصدى (الواقعة، القارعة، الآزفة الراجفة، الرادفة، الغاشية). ومنها دلالة الصدى الحالم ودلالة النغم الصارم، والدلالة الأصواتية في السياق الشديد أو في السياق اللين وغير ذلك⁽⁴⁾.

ومن الأمثلة التي ساقها في هذا المجال ما رآه في صوت (الصاد) في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ إِنَّ حَصْحَصَ الْحَقِّ﴾ [يوسف:51]؛ إذ له صوت مدوّ واضح الصدور من المخرج الصوتي فكانت كلمة (حصحص) واضحة الظهور بانكشاف الأمر فيما يقهره على الإذعان. ويكون لتشديد (الصاد) دلالة صوتية أوضح لزوماً وأشد استظهاراً وأكثر إمعاناً، وهذا ما يمكن أن يلاحظ في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَاحِلٌ فِي الْقُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾ [العاديات: 9-9].

(1) ظ : محمد حسين الصغير، الصورة الفنية: 238، محمد حسين الصغير، الصوت اللغوي: 163-164

(2) محمد حسين الصغير، الصورة الفنية : 239 ، في الأصل (معنى الخصوصية والجدل) وهو خطأ طباعي

كما يبدو. وظ : محمد حسين الصغير، الصوت اللغوي: 167

(3) ظ : محمد حسين الصغير، الصوت اللغوي: 165

(4) ظ : المصدر نفسه : 165 وما بعدها

[10]⁽¹⁾.

وبعض الباحثين المحدثين من الذين خاضوا في مجال الدلالة الصوتية في التعبير القرآني - وأخص هنا الدكتور محمد فريد عبد الله - يستعين بصفات الأصوات اللغوية ومخارجها ليربط بينه وبين دلالة الآية ومعاني مفرداتها، وذلك كان في ظواهر رآها في الوقف كظاهرة التقابل الصوتي وظاهرة التناسق وظاهرة التناوب الصوتي. على أننا نجد هذا الباحث يبحر في بحر من الدلالات لا تمت بصلة إلى الصوت، فمن ذلك - مثلا - أنه اعتقد أن ظاهرة التناسق في الوقف تضيي ظلالا صوتية فيكون لها أثر سمعي صور تتناولها الأذهان وكأنها واقع؛ فرأى في أصداء صوت (القاف) الحلقي ونصاعته وجوما وصورا للمناجاة والأمل وذلك عند الوقف على (القاف) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقِيَّ * وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ * وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ * وَالتَّقَاتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ * إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: 26-30]، قال: «ومعنى الاستحقاق البالغ المؤكّد، تعكسه بصورة الوجود أصداء " القاف " من حلقيه البلوغ، فتبعث فينا نصاعة الوقف صور المناجاة والأمل»⁽²⁾. ولا أدري كيف أوحى صوت (القاف) أو أصدائه بالوجود؟ ولا أدري من أين تُستوحى صورة المناجاة أو يُستقى الأمل والنص القرآني المذكور يبدأ بالردع وينتهي بالسوق إلى الحساب ؟ فهذا الباحث يقم الصوت في معانٍ من وادٍ آخر.

ف نجد في ذلك غلوا وإسرافا بخاصة لو رأينا كيف يضع الدلالات بإزاء كل حرف من حروف الآية القرآنية، ففي قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: 6-7] رأى ما يأتي⁽³⁾:

أنَّ حلقيه (الهاء) في (اهدنا) لها علاقة بالثبات والإيمان وتمكّن اليقين من ملكات النفس، وتكوّن القناعات.

و(الدال) ترسم الإيمان طريقا مستقيمة بين مبدأ هو الذات المؤمنة والمرتجى وهو الله جلّ علا.

و(الصاد) ناصعة الدلالة على المكابدات التي تشدّد في مراس سبيلها المؤمنون.

و(ألف) الصراط هي صورة تلك الحياة، بل أصدائها التي ترددها جنبات الوجود التي احتقلت بمجاهدات الصالحين المخلصين بإصرار ومثابرة دائمين، لا وهن فيها، تدل عليه (الراء) بشيوع وصفها المتمكّن حتى رسمت (الطاء) حدود تلك الملكية التي يسعى إليها كل المعتصمين بالله والراغبين بلقائه...

إلى آخر ما يفهم هذا الباحث من أمور لا أرى أن لها علاقة بالصوت أو دلالاته.

(1) ظ : المصدر نفسه : 181

(2) محمد فريد عبد الله، الصوت اللغوي ودلالاته: 86

(3) ظ : المصدر نفسه : 94-95

* * *

وليست دراسة الدلالة الصوتية محدّدة بما ذكرت من جوانب، فمجاله أرحب، وميدانه أوسع، فمن ذلك مثلا النظر في القيم الصوتية للفاصلة أو للتجنيس أو للجرس الموسيقي العام وغير ذلك.

والدلالة الصوتية هنا كانت متعلقة بالأجزاء البنائية للكلام أو بتعبير آخر بالفونيمات التركيبية، لذلك كانت المعطيات الدلالية لتلك الوحدات الصوتية معطيات مباشرة في الغالب، لها في المقام الأول أثر في المعنى المعجمي، أو لها إحياء يعين على المعنى الدلالي.

أما الفونيمات فوق التركيبية فأثرها يكون في المقام الأول في المعنى الوظيفي الذي يفضي إلى المعنى الدلالي. وتتمثل الفونيمات فوق التركيبية بعلامات الإعراب والبناء، والتنوين، والتنغيم، والنبر، والوقف، وهي تمثل قرائن صوتية تتوزع على مواضيع هذا الفصل.

ويجدر بنا هنا أن نذكر النبر باختصار بوصفه قرينة صوتية لها أثرها في توجيه المعنى في احد نوعيه، فهو «وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم»⁽¹⁾، أما نوعاه فهما النبر الكلمي (أو الصرفي ويسمى أيضا نبر الصيغة) والنبر الجملي (أو الدلالي أو الكلامي ويسمى أيضا نبر السياق)⁽²⁾، والأول موقعه الكلمة المفردة أو الصيغة وله قواعد ثابتة ولا يعدّ ذا خطر في توجيه معنى النص لأنه يتم بطريقة آلية من المتكلم، أما الثاني فهو المعنى هنا وهو «أن يعمد المتكلم إلى كلمة في جملته فيزيد في نبرها ويميزها على غيرها من كلمات الجملة رغبة منه في تأكيدها أو الإشارة إلى غرض خاص وقد يختلف الغرض من الجملة تبعا لاختلاف الكلمة المختصة بزيادة نبرها»⁽³⁾، وللنبر صلة وثيقة بقرينتي التنغيم والوقف.

وعلى الرغم من كون النبر قرينة لها أثرها المهم في تغيير المعنى إلا أننا لا نخوض في دراسته لأسباب؛ منها أننا حددنا بحثنا بتفسير البحر المحيط ونحن خلال تتبعنا لمسائله لم نجد ما يشير إلى وضوح مفهوم النبر عند أبي حيان أو اللجوء إليه في توجيه المعنى، ومنها أننا لم يقع في أيدينا دراسة وافية تربط النبر بالمستوى التركيبي وأثره فيه.

* * *

* * *

(1) تمام حسان، مناهج البحث: 160

(2) ظ : المصدر نفسه : 161، فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية: 34-35، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 162

(3) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 162، وظ : فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية: 34-35

قرينة العلامة (علامة الإعراب وعلامة البناء)

العلامة في اللغة: السمة أو الجبل، أو هو ما يستدل به على الأرض مما يبني من منازل في جادة الطريق، أو ما تهتدي به الضالة في الفلوات مما ينصب في الطريق⁽¹⁾.

وقد وظف النحويون معنى العلامة اللغوي ليكون مصطلحا عاما يشمل أكثر من جهة، فيدخل فيه ما يكون دليلا على صنف الكلمة أو سمة من سماته كعلامات الأسماء وعلامات الأفعال، ويدخل فيه أيضا ما يكون دليلا على حالة الكلمة من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم أو بناء. ونحن هنا نعني بالجانب الثاني؛ لذا كان لا بدّ من تخصيص العلامة بإضافتها إلى الإعراب مرة، وإلى البناء أخرى ليكونا فرعين لقرينة العلامة.

وربما يجدر بنا هنا أن نميّز بين الحركة والعلامة (المقصودة هنا)، فالأولى تشمل الضمة والفتحة والكسرة، وهي قد تكون من بنية الكلمة (وهذه فونيم رئيس تركيبية)، وموضوعها الصيغة الصرفية، أو تكون حركة إعراب أو بناء في آخر الكلمة، وهي بهذا الجزء تلتقي مع علامات الإعراب والبناء. والثانية - اعني العلامة - تشمل الضمة والفتحة والكسرة، وبعض الحروف مما عدّه النحاة علامة إعرابية، وحذف الحركة أو الحرف.

ولا يخفى أنّ حركات الإعراب واصله بين المستوى الصوتي والمستوى النحوي، وحروف الإعراب في المثني وجمع المذكر السالم ملتقى بين المستوى الصرفي والمستوى النحوي⁽²⁾.

ومن ثمّ يتناول البحث قرينة العلامة بوصفها قرينة كبرى لها فرعان:

1. العلامة الإعرابية.

2. علامة البناء.

العلامة الإعرابية

تعدّ العلامة الإعرابية «إسهاما من النظام الصوتي في بناء النظام النحوي»⁽³⁾، وهي القرينة الأبرز من بين القرائن؛ إذ إنّ لها أثرا مهماً في تحديد المعنى وتوجيهه وتمييز مواقع مفردات التركيب وبيان حالات الإعراب، ولما كانت العلامة الإعرابية موضحة لذلك كله، وكان الإعراب في اللغة هو

(1) ظ : ابن منظور، لسان العرب: 419/12-420، الزبيدي، تاج العروس: 498/17، مادة (علم)

(2) ظ : أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 57

(3) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 255/1

الإبانة والإيضاح، أو هو الإفصاح عن الشيء⁽¹⁾، قيل إن الإعراب «عبارة عن معنى يحصل بالحركات أو الحروف»⁽²⁾ التي صارت علامات تتعاقب على أواخر الكلم. ومن هنا صار تعريف الإعراب في اصطلاح النحويين هو أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل⁽³⁾، أو هو «تغيير في آخر الكلمة أو ما هو كالأخر لعامل دخل عليها نفسها»⁽⁴⁾، ومفهوم الإعراب هذا قد سجله سيبويه في كتابه؛ إذ بيّن مجاري الكلم الثمانية؛ النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف (السكون)⁽⁵⁾.

ولما رأى علماء العربية ارتباط مجاري الكلم هذه - اعني العلامات والحالات الإعرابية - بالمواقع الإعرابية صار الإعراب عندهم يشير إلى تلك العلاقة بين العلامة والمعنى، فالعلامات الإعرابية دوالّ على معانٍ، ويتضح هذا من مفهومهم للإعراب أو العلامة الإعرابية كما نوره لعدد منهم باختصار في الجدول الآتي (بتصرف يلئم هذا الاختصار):

المصدر	صاحبه	المفهوم	
18	ابن قتيبة (ت276هـ)	الإعراب فارق في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين	1
44/1	ابن السراج (ت316هـ)	الإعراب هو التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث	2
69	الزجاجي (ت337هـ)	حركات الإعراب تنبئ عن المعاني التي تعتور الأسماء	3
35/1	ابن جنّي (ت392هـ)	الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ	4
43	ابن فارس (ت395هـ)	الإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة	5
80	البرجاني (ت471هـ)	الإعراب هو مفتاح المعاني المغلقة في الألفاظ والمستخرج للأغراض الكامنة فيها	6
37	الزخشري (ت538هـ)	الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة	7
34	ابن الخشاب (ت567هـ)	فائدة الإعراب التفريق بين المعاني المختلفة	8
66	السهيلي (ت581هـ)	الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم	9

(1) ظ : ابن منظور، لسان العرب: 588/1، الزبيدي، تاج العروس: 215/2، مادة (عرب)

(2) بتول قاسم ناصر، دلالة الإعراب: 26

(3) ظ : ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 72/1، 73

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 833/2

(5) ظ : سيبويه، الكتاب: 13/1

شرح المفصل: 140/1	ابن يعيش (ت643هـ)	الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها	10
شرح الرضي: 69/1	ابن الحاجب (ت646هـ)	الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة	11

الإعراب إذن هو «عبارة عن المَجْعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامها، فالإعراب موضوع للإبانة عن وظائف مفردات التركيب أو بيان منزلتها منه، وهو صوت يصحب آخر الكلمة المعربة في الكلام المنطوق ورمز أضيف إلى الحرف المكتوب»⁽¹⁾، وهذا الصوت أو الرمز هو العلامة التي تكون على نوعين: علامة أصلية تمثلها الحركات والسكون، وعلامة فرعية تمثلها الحركات والحروف والحذف⁽²⁾.

وهذا الاتجاه - أعني القول بدلالة العلامة على المعاني - هو مذهب أغلب علماء العربية ودارسيها - متقدمين ومتأخرين ومحدثين⁽³⁾ - وقد خرج عن هذا الإجماع قطرب محمد بن المستير (ت206هـ)، فذهب إلى أن الحركات الإعرابية لا دلالة لها على المعاني النحوية، بل الغرض منها وصل الكلام بعضه ببعض؛ إذ الحركات عند الوصل تكون معاقبة للإسكان عند الوقف ليعتدل الكلام فلا يكون بطيئا⁽⁴⁾، وقد أرجع قسم من الباحثين⁽⁵⁾ مذهب قطرب إلى الخليل وعدّوه أول قائل به بناء على قوله الذي نقله عنه سيبويه في كتابه، قال: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه»⁽⁶⁾، ويبدو أن إرجاع مذهب قطرب إلى قول الخليل هذا فيه وهمّ وفهمّ خاطئ للنص، وقد ردّ ذلك بما يأتي رداً كافياً⁽⁷⁾:

- أن سبب ظنّ هؤلاء الباحثين بأنّ الخليل يقول بعدم دلالة علامات الإعراب في الكلام وبأنّها تزداد لوصل الكلمات بعضها ببعض هو عبارته (وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به،

(1) محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 151

(2) ظ : الرضي، شرح الكافية: 70/1-71، ابن عقيل، شرح الألفية: 39/1-40، تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 62

(3) من أبرز المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، ظ : 48، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، ظ : 72، 73

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: 70-71

(5) ظ مثلاً: في محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 67، محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 329، ابتهاج كاصد الزيدي، البحث الدلالي في التبيان: 267، أحمد علم الدين الجندي، علامات الإعراب (بحث): 279

(6) سيبويه، الكتاب: 241/4-242

(7) ظ : محمد حماسة، العلامة الإعرابية: 258 - 259، 264، خالد عباس السياب، الشكل أثره ودلالاته: 34-35، أحمد علم الدين الجندي، علامات الإعراب (بحث): 281

والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه) ففهموا أنّ الحرف يقصد به هنا الكلمة، وأنّ البناء يقصد به ما يقابل الإعراب، ووضع النصّ في سياقه يكشف أنّ الحديث ليس عن الإعراب والبناء، بل قصد بالحرف الحرف الهجائي، وقصد بالبناء الحرف في حال عدم الحركة؛ ولذلك لا يكون هذا النصّ متناولا للإعراب والبناء.

- أنّ قول الخليل وآراءه الكثيرة التي نقلها سيبويه في الكتاب كثيرا ما تربط الحركة الإعرابية بمعنى معيّن.

- أنّ الزجاجي وهو من أوائل من تناولوا دلالة العلامات الإعرابية على المعاني، لم يستثن الخليل ممن قالوا بذلك، فبعد أن ذكر أنّ الحركات تُبين عن المعاني، قال: «هذا قول جميع النحويين إلا قطربا»⁽¹⁾، فلو كان الخليل يقول بما قال به قطرب من بعد، لما أغفله الزجاجي في هذا المقام.

فقطرب إذن كان أول القائلين بالتفسير الصوتي لحركات الإعراب وإنكار دلالتها على المعاني النحوية، وقد ردّ هذا الرأي كثير من النحاة والمختصين ردا مستقيضا⁽²⁾.

لكنّ قطربا لم يكن آخر القائلين بذلك إذ سار نفر من المحدثين على خطاه كالدكتور إبراهيم أنيس والدكتور نهاد موسى، وفضلا عن ذلك فإن الثاني قصر تحديد الوظيفة التركيبية أو المعاني النحوية للكلمة بالقرائن اللفظية والمعنوية من نبر وتغيم وترتيب فلم يكن للحركات عنده أثر في ذلك⁽³⁾.

وما بين هذا الاتجاه وذاك نجد اتجاها ثالثا⁽⁴⁾، هو الأقرب إلى الموضوعية والدقة العلمية؛ فلا يميل في مذهبه إلى الأول كل الميل، ولا إلى الثاني فيجرد العلامة الإعرابية من دلالتها؛ إذ يرى في العلامة الإعرابية دلالة على المعنى لكنه ينظر إليها بوصفها قرينة واحدة من عدة قرائن تتضافر لإنتاج المعنى، فليس لها فضل على غيرها حتى إذا ما غابت أدت القرائن الأخرى ما تؤديه ودلت على ما تدل عليه، وصاحب هذا الرأي هو الدكتور تمام حسان وتابعه عدة باحثين، فالعلامة الإعرابية عنده لا تعين بمفردها على تحديد المعنى وهي ليست بأكثر «من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: 70

(2) ظ مثلا: المصدر نفسه: 70، مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة: 284 وما بعدها، تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 17/1-18، عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية: 52، فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 33-38، محمد صلاح الدين بكر، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته (بحث): 148-149

(3) ظ: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة: 202، نهاد موسى، تاريخ العربية: 20

(4) سجل الدكتور محمد يونس اتجاها آخر بنقله ما رآه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور من أنّ الإعراب «لا يتوقف عليه معنى الكلام، بل تتوقف عليه سرعة الفهم». ظ: المعنى وظلال المعنى: 328

بالحذف لان العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب. حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب»⁽¹⁾.

وفكرة وجود قرائن أخرى تعين على تحديد المعنى لم يخلُ منها النحو العربي لكنها لم تتبلور عند النحاة لتكون نظاما متكاملًا «ولم يسلكوها أبدا في نظام واحد... كما لم يبينوا تضافرها للكشف عن المعنى النحوي»⁽²⁾، ولاين جني في هذا المجال إشارة واضحة في خصائصه؛ إذ بين ما لبعض القرائن من أثر في تحديد الوظيفة النحوية بغياب العلامة الإعرابية، فقرائن الرتبة والمعنى المعجمي والمطابقة والسياق غير اللغوي (المقام) والتبعية فيما ساق من أمثلة ووضحها⁽³⁾، أدت دور قرينة الإعراب (الغائبة) في الدلالة على المعنى النحوي.

والواضح في النحو العربي انه لم تحظ قرينة من قرائن النحو بمثل ما حظيت به العلامة الإعرابية والإعراب من اهتمام النحاة حتى عدَّ بعضهم هذا الجانب هو النحو كله فسمي «النحو إعرابا والإعراب نحوا»⁽⁴⁾، وبدا النحو كأنه «علم أواخر الكلم في السياق، علق النحاة المعنى بالحركات وبنوا على ذلك منهجهم في النحو فقالوا إن الحركات اثر العامل»⁽⁵⁾. فصارت العلامة الإعرابية في الفكر النحوي متعلقة بنظرية العامل، ومرتبطة ارتباطا كبيرا بالعامل فهي أثر من آثاره «وما الفاعل إذا رفع، أو المفعول إذا نصب، أو المضاف إليه إذا جرّ إلا بسبب من العامل»⁽⁶⁾.

ولم يكن أبو حيان بعيدا عن هذا الفكر ولم يخرج عنه، وهو النحوي الذي اشتهر بكثرة مؤلفاته في المجال النحوي، وهو صاحب هذا التفسير الضخم الذي سماه (البحر المحيط) والذي جعله ميدانا رحبا ليطبق فيه ثقافته النحوية، لذلك فقد تركت مسألة العامل أثرا واضحا في توجيهه لمعنى النص القرآني، ومن هنا جاء رفضه لتوجيه ابن عطية لإعراب قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:180] فقد رأى ابن عطية أنّ المعنى: توجّه إيجاب الله عليكم ومقتضى كتابه إذا حضر، فعبر عن توجيهه بالإيجاب بـ(كتب) لينتظم إلى هذا المعنى أنه مكتوب في الأزل، وهذا مبني - على حد قوله - على أنّ (كتب) هو العامل في (إذا)، والوصية نائب فاعل مرفوع بـ(كتب)، وجواب الشرطين (إذا) و(إن) مقدر يدل عليه ما تقدّم من قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ﴾، فهو كقولك: شكرت فعلك

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 205، وتنتظر: 207

(2) تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 62

(3) ظ: ابن جني، الخصائص: 35/1

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: 91

(5) تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 47

(6) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 61

إن جئتي إذا كان كذا⁽¹⁾.

ووجد أبو حيان في ذلك تناقضا لان ابن عطية « قال: العامل في (إذا) (كُتِبَ)، وإذا كان العامل فيها (كُتِبَ) تمحضت للظرفية ولم تكن شرطا، ثم قال: وجواب الشرطين (إذا) و(إن) مقدر يدل عليه ما تقدم إلى آخر كلامه، وإذا كانت (إذا) شرطا فالعامل فيها إما الجواب، وإما الفعل بعدها على الخلاف الذي في العامل فيها، ولا يجوز أن يكون العامل فيها ما قبلها إلا على مذهب من يجيز تقديم جواب الشرط عليه، ويفرغ على أن الجواب هو العامل في (إذا)، ولا يجوز تأويل كلام ابن عطية على هذا المذهب لأنه قال: وجواب الشرطين (إذا) و(إن) مقدر يدل عليه ما تقدم، وما كان مقدرًا يدل عليه ما تقدم يستحيل أن يكون هو الملفوظ به المتقدم⁽²⁾، بمعنى أنه سيكون لـ(إذا) عاملان؛ الأول هو الفعل (كُتِبَ) المذكور، والثاني هو الجواب المقدر الذي يدل عليه المتقدم، وعليه لم يصح تأويل كلام ابن عطية.

وعلى الرغم من أن نظرية العامل قد أثرت سلبا في توجه الدراسات النحوية بصرف النحاة عن دراسة الأساليب ودلالات التراكيب إلى البحث عن العامل وأثره في المعمول وبيان العلل، فإن ذلك لم يمنع كليا من الخوض في بيان المعاني لارتباطها الوثيق عندهم بالعلامة الإعرابية والإعراب كما وضح من المفاهيم التي أوردناها سابقا. وكتاب سيبويه الذي يمثل بداية التأليف النحوي والذي لم تأخذ منه نظرية العامل المأخذ الذي كان لها من مؤلفات المتأخرين، خير ما يشهد على تقليب المعنى وفقا للعلامة الإعرابية وتغير الدلالة بتغيرها، وليس بعزيز أن نجد في الكتاب ما يمثل هذا الارتباط، ومن ذلك اختلاف دلالة الجملة (له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء) بتغير العلامة الإعرابية لكلمة (عِلْمٌ) الثانية رفعا ونصبا، فبالرفع تكون صفة العلم خصلة من خصال هذا الرجل قد استكملها واتسم بها والمراد من الجملة أن تذكر الرجل بفضل هو فيه وتخير عما استقر فيه. وأمّا على النصب فإن هذه الخصلة غير مستكملة فيه وكأنك مررت بالرجل في حال تعلم وتفقه وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم⁽³⁾. فالضمة صارت دليلا على استكمال الصفة واستقرارها في صاحبها، والفتحة دليل على عكس ذلك، وفي هذا رأى الدكتور عائد كريم الحريزي أن العلامة الإعرابية فيها دلالة على الثبوت والتجدد، فمن قيل عنه " له علمٌ علمُ الفقهاء" فهو معدود في جملة الفقهاء، ومن قيل عنه ذلك بالنصب فإن علامة النصب تنبئ عن فعل محذوف، والفعل يدل على التجدد، والمعنى بالنصب أنه يتعلم الفقه⁽⁴⁾.

ومما ظهر فيه أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى، وتناوله المتقدمون منهم والمتأخرون

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 247/1

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 23/2

(3) ظ: سيبويه، الكتاب: 361/1-362

(4) ظ: عائد كريم الحريزي، مباحث في لغة القرآن الكريم: 83

كسيبويه في كتابه والزمخشري في مفصله وابن هشام (ت761هـ) في مغنيه⁽¹⁾ ما يقع فيه الفعل المضارع بعد الطلب واختلاف المعنى بحسب علامته الإعرابية كقولهم: (لا تدن من الأسد يأكلك)، فقد يكون الفعل (يأكل) مرفوعاً أو يكون مجزوماً والمعنى يختلف، فعلى الرفع يكون المعنى: لا تدن من الأسد فإنه يأكلك، فإن جزم صار المعنى على غير وجه كلام الناس لأن المعنى به يكون التباعداً سبباً للأكل؛ ذلك أن الفعل في حالة الجزم يكون جواباً للنهي أي أن معناه مسبب عما يتحقق من النهي ولهذا صح أن يقال (لا تعص الله يدخلك الجنة) وفي حالة الرفع يكون الفعل مقطوعاً عما قبله على الاستثناف⁽²⁾، لذلك صار الجزم عند سيبويه قبيحاً، لكن الكسائي استغنى في هذا الموضوع عن قرينة العلامة الإعرابية اتكالا على قرينة السياق فأجاز الجزم وحسن هذا الوجه عند ابن هشام إذا كان المعنى مفهوماً⁽³⁾.

وتفسير البحر المحيط زاخر بما يبين أثر العلامة الإعرابية في توجيه المعنى وتغيره بتغيرها فنذكر مثالا من هذا الفيض ما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتَوْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: 271] فقد قرئ (يكفر) بالجزم والرفع والنصب⁽⁴⁾، واختلف المعنى عنده تبعاً لذلك على ما يأتي⁽⁵⁾:

المعنى بالجزم: يختص التكفير من السيئات بالإخفاء فقط؛ لأن الجزم يكون على أن الفعل معطوف على جواب الشرط الثاني فيخصصه به، وهذا المعنى مرجوح عند أبي حيان لأنه لا يمكن أن يقال: إن الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته.

المعنى بالرفع: يكون المعنى هنا ابلغ واعم من الجزم، فالرفع يدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات، أديت أو أخفيت، لأننا نعلم أن هذا التكفير متعلق بما قبله، ولا يختص بالإخفاء فقط، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها، وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء.

المعنى بالنصب: والمعنى هنا يكون على تقدير: وإن تخفوها وتوتوها الفقراء يكن زيادة خير للإخفاء على خير للإبداء وتكفير.

فعلامه الجزم وعلامة الرفع وعلامة النصب قرائن على هذه المعاني، وهي دوال عليه يتغير

(1) ظ : سيبويه، الكتاب: 97/3، الزمخشري، المفصل: 333-334، ابن هشام، مغني اللبيب: 569

(2) ظ : أحمد خضير عباس، أسلوب التعليل في اللغة العربية: 184-185

(3) ظ : ابن هشام، مغني اللبيب: 569

(4) الجزم قراءة المدنيين وحمة والكسائي وخلف، ظ : ابن الجزري، النشر: 236/2، والنصب قراءة مروية عن

الأعمش... ظ : الزمخشري، الكشاف: 282/1، أبو حيان، البحر المحيط: 339/2

(5) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 339/2

بتغيرها ويختلف بتقليبها. وسيرد في هذا المبحث إن شاء الله من تفسير البحر المحيط ما يعزز ذلك من ارتباط المعنى بالعلامة الإعرابية وأثرها فيه بحسب رؤية أبي حيان.

علاقة التأثير والتأثر بين العلامة الإعرابية والمعنى

لما كان الترابط بين العلامة الإعرابية والمعنى واضحا لدى علماء العربية نظر قسم منهم إلى تبعية احدهما للآخر، فذهب بعض النحاة إلى أنّ الإعراب «أصل للمعنى وعندهم أنّ تصوّر المعنى تابع لتصوّر الإعراب فالمعنى يتعدّل تبعاً للإعراب ولا يتعدّل الإعراب تبعاً للمعنى»⁽¹⁾، وذهب آخرون إلى العكس من ذلك فأروا أنّ من الواجب أن يفهم أولاً معنى ما يُراد إعرابه، قال الزركشي (ت794هـ): «وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها، ككونها مبتدأ أو خبراً أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور أحدها - وهو أول واجب عليه - أن يفهم معنى ما يريد أن يُعرّبه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب فإنّه فرع المعنى»⁽²⁾.

ونظر بعض المحدثين إلى هذه المسألة فرأى خطأ المذهب الأول واستقر في نفسه أنّ الأصل أن يكون الإعراب تابعاً للمعنى، فالإعراب في خدمة المعنى وليس المعنى في خدمة الإعراب⁽³⁾. ولا شك أنّ هذا الكلام مبني على حقيقة أنّ «العلامة الإعرابية مظهر أو أثر شكلي له علاقة قوية بالمعنى، لذا فهي تعدّ من أهم الجوانب في قضية اللفظ والمعنى»⁽⁴⁾، فإن صحّ قوله أنّ الإعراب في خدمة المعنى فلا نتفق معه في تبعية الإعراب أو العلامة الإعرابية للمعنى على وجه الإطلاق.

والرأي عندنا في هذه المسألة - علاقة العلامة الإعرابية بالمعنى - أنّ لها أكثر من بعد، فالعلاقة بينهما لا تبعد أنّ تكون متعلقة بحال الناظر إلى النص (منطوقاً كان أو مكتوباً)، فهو إمّا أن يكون منشئاً أو مرسلًا (أي منتجاً للنص) وإمّا أن يكون متلقياً له، فعلاقة التبعية أو التأثير والتأثر بين العلامة والمعنى مرهونة بذلك.

العلامة الإعرابية والمعنى باعتبار المرسل

إذا كان الناظر إلى النص مُرسلاً فإنّ المعنى موجوداً في ذهنه أولاً، مستقرّ عنده، فإنّ أراد أن ينقله إلى الخارج في نصّ منطوق أو مكتوب وجب أن يتبع الإعراب ما في ذهنه من معنى، وأن يكون في خدمته، ويكون صورته المادية (صوتاً أو رمزاً)، فالمعنى هنا هو «الذي يؤثر في العلامة

(1) محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب (بحث): 17

(2) الزركشي، البرهان: 302/1، وظ: ابن هشام، مغني اللبيب: 497، السيوطي، الإتقان: 528/1

(3) ظ: محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب (بحث): 17

(4) عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة: 62

فيجعلها مستقرة في شكل معين»⁽¹⁾، وذلك المعنى الدلالي هو الذي يرسم حدود المعاني الوظيفية لمفردات التركيب المراد إنشاؤه، فإن أراد المرسل أو المنشئ أن يكون (زيد) فاعلا جعل له الرفع ليكون علامة على ذلك، وإن أراد أن يكون (عمرو) مفعولا جعل له النصب، أو لنذهب إلى ابعده من ذلك فنقول إن أراد التخصيص أو الاهتمام قدّم ما أراد له ذلك أو إن أراد الحدوث والتجدد جعل البناء جملة فعلية أو أراد الثبوت والدوام جعله جملة اسمية وهكذا... فالعلامة تكون منسجمة مع ما يراد للكلمة من معنى وظيفي، والمعنى في كل ذلك أسبق وجودا وأحقّ أن يُتبع.

ومن هنا جاء اختيار امرئ القيس (وهو المرسل) للضم في كلمة (قليل) مع صلاح النصب فيها لغير معنى، قال:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني - ولم أطلب - قليلٍ من المالِ
ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي⁽²⁾

إذ أراد أن يعبر عن أن المال القليل يكفيهِ للمعيشة فلا يحتاج إلى طلبه، وقد لحظ سيبويه أن امرأ القيس اختار الرفع ليحقق به ما يريد من معنى يفسد بالنصب، قال: «فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده المُلْك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ونصب فسد المعنى»⁽³⁾، أي المعنى الذي أراده.

ومثل هذا ما وجده عبد القاهر الجرجاني من فرق في دلالة كلمة (كل) عند اختلاف علامتها الإعرابية في قول أبي النجم العجلي:

قد أصبحتُ أمّ الخیارِ تدّعي عليّ ذنباً كُلةً لم أصنع⁽⁴⁾

إذ اختار منها الشاعر (وهو المرسل) الرفع لا النصب لأنّ الدلالة به تلبّي ما أراد من قصد، وتؤدّي ما ابتغى من معنى. فبعد أن عيب على الشاعر أنّه رفع (كلّ) من غير ضرورة وأنّه ترك النصب وهو لا يمنع معنى يريده، رأى الجرجاني غير ذلك فقال: «وإذا تأملت وجدته - يعني الشاعر - لم يرتكبه - يعني الرفع - ولم يحمل نفسه عليه إلا حاجة له إلى ذلك وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد. وذلك أنّه أراد أنّها تدّعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلا ولا كثيرا ولا بعضا ولا كلا. والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادّعت به بعضه»⁽⁵⁾، فالمعنى الذي أراده الشاعر اقتضى منه أن يرفع كلمة (كلّ).

(1) عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة: 62

(2) ديوان امرئ القيس: 27، البغدادي، خزانة الأدب: 327/1

(3) سيبويه، الكتاب: 79/1

(4) ظ: المصدر نفسه: 85/1، الرضي، شرح الكافية: 239/1

(5) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 270

العلامة الإعرابية والمعنى باعتبار المتلقي

أما إذا كان الناظر إلى النص متلقياً، والنص موجود بدءاً، فإنّه لا يخلو من أن يكون طالب معنى أو طالب تحليل وإعراب، والأول ينظر إلى النص ملتقطاً علاماته لأنها مُعينة على الوصول إلى المعنى فيدرك بها المراد من النص، ويكون المعنى على هذا تابعا لما في النص من علامات متأثراً بها، فعلاقة العلامة الإعرابية بالمعنى هنا «علاقة استدلال وتأثير تنطلق من العلامة، وذلك حينما تميز بين المعاني النحوية المختلفة - كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر وما شابهها - وتكون محدّدة سلفاً لأنها مقروءة أو مسموعة، وهي مؤثّرة بما تحدد من معنى»⁽¹⁾.

وتراثنا العربي نقل إلينا الكثير من الشواهد التي تتضمن نصوصاً يفهمها متلقّيها فهما يتغيّر تبعاً لاختلاف العلامة الإعرابية في النصّ نفسه، ومن ذلك ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط وذكرته كتب أخرى من حكاية الأعرابي الذي سمع قارئاً يقرأ الآية الكريمة: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:3] خطأً بجرّ (رسوله) فاختلف عنده المعنى عن المقصود من النصّ فقال: (إن كان الله بريئاً من رسوله فأنا منه بريء)⁽²⁾، وليس أدلّ على اختلاف المعنى لدى المتلقي باختلاف العلامة الإعرابية من موقف رجلٍ كان يرى رأي الخوارج فقال:

فَمِنَّا سُؤِيدُ وَالْبُطَيْنُ وَقَعْبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبٌ

فلما بلغ الشعر الخليفة هشاماً، وظفر به قال له: أنت القائل: ومنا أمير المؤمنين شبيب؟ فقال: لم أقل كذا، وإنما قلت: ومنا - أمير المؤمنين - شبيب⁽³⁾، فتخلص بفتح الراء على أنّه نداء بعد أن ضمّها على الابتداء، وواضح تلقّي هشام للنصّ على القولين واختلاف المعنى عنده باختلاف العلامتين.

والسيرافي (ت368هـ) قد لحظ تغير دلالة (كل) رفعا أو نصبا إلى العموم أو خلافه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:49] قال: «إنّ في النصب ههنا دلالة على معنى لا يوجد ذلك المعنى في حالة الرفع وذلك أنّك إذا قلت: إنّنا كلّ شيء خلقناه بقدر، فتقديره إنّنا خلقنا كل شيء بقدر، فهو يوجب العموم؛ لأنه إذا قال: إنّنا خلقنا كلّ شيء فقد عمّ، وإذا رفع فقال: كلّ شيء خلقناه بقدر، فليس فيه عموم؛ لأنه يجوز أن تجعل (خلقناه) نعنا لـ(شيء) ويكون (بقدر) خبرا لـ(كل)، ولا تكون فيه دلالة لفظه على خلق الأشياء كلها بل تكون فيه دلالة على أنّ ما خلق منها

(1) عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة: 62

(2) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 8/5، الأنباري، نزهة الألباء: 17

(3) ظ: أبو حيان التوحيدي، البصائر والذخائر: 66/6، ابن أبي الإصبع، تحرير التحرير: 249-250، حياة

خلقه بقدر»⁽¹⁾.

أمّا طالب التحليل فلا بدّ له من فهم المعنى أولاً - وهو ما أشار إليه الزركشي في قوله السابق - ليتمكن من تحليل النص وكشف وجوه الإعراب وبيان ما تؤدي إليه من معنى ثم اختيار ما يناسب فهمه الأول، والإشارة إلى فساد غيره أو عدم صلاحيته أو اختلافه . ومثال هذا نجده جلياً في تحليل ابن هشام (ت761هـ) لقول امرئ القيس المذكور آنفاً:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني - ولم أطلب - قليل من المال

فقد وضح المعنى عنده بما يتفق مع فهم سيبويه له فرفض أن يكون البيت من التنازع على ما ذهب إليه قسم من النحويين، إذ رأى ابن هشام في تحليله للبيت أنّ الصواب ألا يكون «من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن (كفاني) طالب للقليل، و(أطلب) طالب للملك محذوقاً للدليل، وليس طالباً للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأنّ التنازع يوجب تقدير قوله (ولم أطلب) معطوفاً على كفاني، وحينئذ يلزم كونه مثبتاً، لأنّه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من (لو)، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة»⁽²⁾

ومن الجلي أنّ فهم ابن هشام للمعنى جعله يؤكد بتحليله للنص الشعري بطلان التنازع في هذا الموضوع وأنّ كلمة (قليل) معمول للفعل (كفاني) على أنّها فاعل فكان حقها الرفع وليست معمولاً للفعل (أطلب) على أنّها مفعولاً به فيكون حقها النصب، وبالنصب يفسد المعنى الذي ابتغاه المرسل. وقد فهم من هذا البيت معنى آخر عند بعض البصريين على ما نقله أبو حيان الأندلسي، فأدى هذا المعنى المفهوم إلى اختيار النصب، فيكون التقدير: لو سعيت لأدنى معيشة لم اطلب قليلاً من المال؛ لأنّ قليلاً من المال يمكنني دون طلب، وتكون الجملة معطوفة على جواب (لو)⁽³⁾.

المفسر متلقٍ للنص القرآني⁽⁴⁾

إنّ حال الناظر إلى النصّ متلقياً يتجلى في المفسر للنصّ القرآني بوصفه قارئاً متدبراً فيه ومتلقياً له، لكنه أحياناً ينظر إلى النص بعين المرسل، وكنا قد ذكرنا أنّ في حالة كون الناظر إلى النصّ مرسلاً فإنّ المعنى هو الذي يؤثر في العلامة الإعرابية ليكون النصّ معبراً عنه، وهذا يتضح عند المفسر حينما يتتبع المقولات الحوارية داخل النصّ القرآني الكريم ويرى أنّ العلامة الإعرابية قد تتغير تبعاً لمراد القائل.

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه : 32/4، وظ : سيبويه، الكتاب (الهامش) : 148/1، بلفظ أخصر .

(2) ابن هشام، معني اللبيب: 480

(3) ظ : أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2152/4

(4) كلامنا في هذا يقتصر على ما يخص (قريظة العلامة) من دون الخوض في تشعبات الموضوع عموماً.

ومن هنا لاحظ أبو حيان في تفسيره الفرق بين دلالة النصب ودلالة الرفع في كلمة (سلام) عندما قالها ضيوف إبراهيم (عليه السلام) نصبا، وعندما ردّ عليهم النبيّ نفسه بها رفعا في قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات:25]، فالنصب -كما رآه أبو حيان - على إرادتهم الدعاء له، والرفع لأنه أراد أن تكون تحيته بأحسن مما حيوه، قال: «وقرأ الجمهور (قالوا سلاما)، بالنصب على المصدر السادّ مسدّ فعله المستغنى به، (قال سلامًا) بالرفع، وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: عليكم سلام. قصد أن يجيبهم بأحسن مما حيوه، أخذًا بأدب الله تعالى، إذ (سلامًا) دعاء، وجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: أمري سلام، وسلام جملة خبرية قد تحصل مضمونها ووقع»⁽¹⁾، فالظاهر لدى أبي حيان - كما يبدو - أن النصب جاء تبعا لمراد المتكلم والرفع كذلك، بمعنى أن العلامة الإعرابية جاءت تبعا للمعنى المراد، وهذا المعنى بعينه أورده الزمخشري في كشافه ولم يشر إليه أبو حيان⁽²⁾.

ومثل ذلك في اختلاف الدلالة بالرفع وبالنصب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إلی رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: 164]، قرئ (معذرة) بالرفع⁽³⁾، وفسره أبو حيان على أنهم أرادوا معنى: موعظتنا إقامة عذر إلى الله، ولئلا ننسب في النهي عن المنكر إلى بعض التفريط ولطمعنا في أن يتقوا المعاصي، أما النصب فعلى معنى: وعظناهم معذرة⁽⁴⁾. وذكر اختيار سيبويه في هذه المسألة ليتضح به أن للرفع والنصب علاقة بالمعنى الذي ينشئه المرسل وبيتيه، إذ قال سيبويه: «لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوما؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم. ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذارا، لنصب»⁽⁵⁾، وعزز أن يكون النصب على إرادة الاعتذار بإيراد تقدير أبي البقاء العكبري، إذ قال الأخير: «وبالنصب على المفعول له، أي: وعظنا للمعذرة، وقيل هو مصدر، أي: نعتذر معذرة»⁽⁶⁾، فأبو حيان هنا يضع بين أيدينا ما يعطيه النصب وما يعطيه الرفع من معنى من خلال ما أوضحه وما ذكره لغيره.

والمفسر في تلقيه للنص القرآني وتدبره فيه يحاول أن يتبين معاني النص واحتمالاته ليصل إلى المقصود منه كما أراد الله جلّ وعلا، فيكون عنده المعنى تبعا بذلك للعلامة الإعرابية في الآيات التي تكون فيها هذه القرينة ذات اثر بارز في توجيه المعنى، وعلى الرغم من هذا فإنّ المفسر -

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 137/8

(2) ظ: الزمخشري، الكشاف: 283/4

(3) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، ظ: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 296

(4) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 410-409/4

(5) سيبويه، الكتاب: 320/1

(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 287/1

واقعا - يكون مرة طالب معنى ويكون مرة أخرى كطالب تحليل وإعراب.

ونلاحظ ذلك جليا في تفسير البحر المحيط، فمنه مثلا توجيه أبي حيان للمعنى بقراءتي الرفع والنصب في كلمة (الحمد)⁽¹⁾ من قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: 2]؛ إذ وجد أنّ في الرفع دلالة على ثبوت الحمد واستقراره، قال: «وقراءة الرفع أمكن في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى: أي حمده وحمد غيره»⁽²⁾، أما النصب فيكون فيه معنى التخصيص ويشعر بالتجدد والحدوث؛ ذلك أنّ في نصب (الحمد) هنا لا بدّ «من عامل تقديره أحمد الله أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث، ويكون في حالة النصب من المصادر التي حذفت أفعالها، وأقيمت مقامها»⁽³⁾.

وتوجّه المعنى أيضا عند أبي حيان تبعا للعلامة الإعرابية في قوله تعالى ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: 214]، فقد قرئ الفعل (يقول) بالرفع والنصب⁽⁴⁾، فكان الأظهر عند أبي حيان على قراءة النصب أن تكون حتى للغاية والمعنى: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول. أما رفع الفعل المضارع بعد (حتى) فيكون على وجهين إذ انه يدل على الحال، والحال إما أن يكون حين الإخبار كقولهم: (مرض حتى لا يرجونه)، أو أن يكون حالا قد مضت فهي محكية على ما وقعت. والمراد به هنا الماضي، فيكون حالا محكية، إذ المعنى: وزلزلوا فقال الرسول»⁽⁵⁾.

وشواهد هذا الجانب في تفسير البحر المحيط أكثر من أن تحصى وليست بعزيزة⁽⁶⁾.

قلنا إنّ المفسّر بوصفه متلقيا للنص القرآني يكون طالبا للمعنى فيوضحه ويفصله وقد تبين هذا فيما ذكرنا، أو قد يكون كطالب التحليل الذي يفهم المعنى ثم يحاول أن يجد صداه بتحليله وإعرابه للنص فيبيّن التراكيب الصحيحة التي يتحقق بها المعنى، والتراكيب الخاطئة التي يفسد بها، فالمفسر في أحيان ليست قليلة يكون محمّلا بأعباء فكرية وعقائدية مما يجعله يتوجه في تفسيره إلى ما ينسجم مع ذلك، ولعلّ قول الإمام علي (عليه السلام) مصداق لهذا عندما وصّى عبد الله بن عباس: «لا تخاصم بالقرآن، فالقرآن حمّال ذو وجوه، تقول ويقولون...»⁽⁷⁾.

(1) النصب قراءة زيد بن علي، ظ: ابن الجزري، النشر: 48/1

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 131/1

(3) المصدر نفسه: 131/1

(4) الرفع قراءة نافع، ظ: الفارسي، الحجة للقراء السبع: 428/1-429، ابن الجزري، النشر: 227/2

(5) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 149/2

(6) ظ مثلا: المصدر نفسه: 282/2، 339

(7) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: 71/18

فالمفسر إذن قد نجده يميل إلى تفضيل علامة إعرابية على أخرى في موضع واحد؛ لأنه يجد فيما تدلّ عليه من معنى أو توجّه إليه من دلالة ما ينسجم مع مرجعياته وتوجهاته.

ومن ذلك ما رصده أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49] إذ قرأ الجمهور (كلّ شيء) بالنصب وقرئ بالرفع⁽¹⁾، ولكلّ دلالة وبهما يختلف التحليل النحوي للجملة، فعلى النصب يكون الفعل خبراً، وعلى الرفع يحتمل أن يكون صفة وما بعده هو الخبر، ويتجاذب الدلالة المبنية على ذلك وقع التنازع، قال أبو حيان: «تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية، فأهل السنة يقولون: كل شيء فهو مخلوق لله تعالى بقدره، دليله قراءة النصب، لأنه لا يفسر في مثل هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبراً لو وقع الأول على الابتداء. وقالت القدرية: القراءة برفع (كلّ)، و(خلقناه) في موضع الصفة ل(كل) أي: إن أمرنا أو شأننا كلّ شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار، على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك»⁽²⁾.

فالواضح أنّ العلامة الإعرابية أفضت إلى تحليل للنص يختلف باختلافها وهو ما قاد إلى معنيين مختلفين، اختارت كل فئة منهما ما ينسجم مع مرجعياتها الفكرية، ولهذا رأى الدكتور عائد كريم الحريزي أنّ للعلامة الإعرابية هنا دلالة على المذهب الفقهي⁽³⁾.

مما تقدم يتضح اتساق العلامة الإعرابية مع المعنى «وهو من قبيل استقامة المعنى الوظيفي بالعلامة الإعرابية، مع المعنى السياقي، وهذا الأخير هو الذي أسس للأول دلالاته، وكان الأول صادراً بسببه»⁽⁴⁾، ويتضح في تفسير البحر المحيط ما لقرينة العلامة الإعرابية من أثر في المعنى بصورة أوفى من خلال توزيعه على المستويات الآتية:

1. المعنى الصرفي.
2. المعنى النحوي.
3. المعنى المعجمي.
4. المعنى الدلالي.

1. أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى الصرفي

إنّ بناء النظام الصرفي للغة العربية يعتمد على ثلاث دعائم مهمة هي: المعاني الصرفية والمباني الصرفية والقيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى. والمعاني الصرفية تنقسم إلى قسمين؛ معاني التقسيم وهي معاني أقسام الكلم التي يتألف منها الكلام كالاسمية والفعلية

(1) هي قراءة أبي السّمّال، ط: ابن جني، المحتسب: 300/2

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 182/8

(3) ط: عائد كريم الحريزي، مباحث في لغة القرآن الكريم: 85

(4) نجاح فاهم، المعنى في تفسير الكشاف: 134

والحرفية، ومعاني التصريف كالإفراد وفروعه والتكلم وفروعه وكالتذكير والتأنيث والتعريف والتكثير⁽¹⁾.

فالمباني الصرفية تدل على المعاني الصرفية، لكن أحيانا قد يكون للعلامة الإعرابية أثر في تغيير تلك المعاني في السياق، واختلافها قد يغير مبنى الكلمة ومن ثم يتغير معناها الصرفي، من ذلك - مثلا - ما جاء في تفسير البحر المحيط في كلمة (أحسن) الواردة في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّعَلَّهُمْ بَلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:154] فهي فعل ماضٍ والفتحة على النون حركة بناء، والفاعل مستتر فيه، قال: «وفي (أحسن) ضمير موسى، أي: تماما على إحسان موسى بطاعتنا، وقيامه بأمرنا ونهينا... وقيل: الضمير في (أحسن) يعود على الله تعالى»⁽²⁾، لكن بإبدال الضمة بالفتحة (على قراءة من قرأ برفع النون)⁽³⁾ تصبح كلمة (أحسن) اسما «وخرَّج على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو أحسن)»⁽⁴⁾، فالضمة هنا قرينة على المبنى الاسمي إذ كان لها أثر في انتقال الكلمة من مبنى الفعلية ومعناه إلى مبنى الاسم ومعناه.

وقد تكون العلامة الإعرابية قرينة يتوصل بها إلى مبنى الكلمة إذ يكون وجودها على كلمة في الجملة دليلا على حرفية كلمة أخرى أو اسميتها، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه:69] تكون كلمة (كيد) بالرفع على أنها خبر (إن) فتكون (ما) اسما موصولا - على احد احتمالين - صلته (صنعوا) والعائد محذوف، لكن بتغيير العلامة الإعرابية إلى الفتح (على قراءة من نصب (كيد)⁽⁵⁾) تتحول كلمة (ما) من الاسمية لتكون حرفا كافا ل(إن) مهيتا، فتكون كلمة (كيد) مفعولا ل(صنعوا)⁽⁶⁾.

ومثل ذلك تماما ما رآه أبو حيان في قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَحُمَّ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 173]، فبنصب (الميتة) تكون مفعولا للفعل (حرم) وهذا مسند إلى ضمير اسم الله، و(ما) حرف هيا لأن نلي الجملة الفعلية (إن)، أمّا على قراءة من قرأ

(1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 35-36، 82، وسنأتي على تفصيل ذلك في الفصل الثاني إن شاء الله.

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 255/4

(3) قراءة يحيى بن معمر وابن أبي إسحاق، ظ : الطوسي، التبيان: 322/4، ابن عطية، المحرر الوجيز: 365/2، الطبرسي، مجمع البيان: 195/4، أبو حيان، البحر المحيط : 256/4

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 256/4

(5) قراءة مجاهد وحמיד وزيد بن عليّ، ظ : الطبري: 337/18، ابن عطية، المحرر الوجيز: 52/4، الرازي، مفاتيح الغيب: 4601/8

(6) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 242-241/6

برفعها⁽¹⁾ فعلى أنها خبر (إنَّ)، و(ما) تكون موصولة اسم (إنَّ)، والعاقد عليها محذوف، أي: إنَّ الذي حرمه الله الميئة⁽²⁾.

فالعلامة الإعرابية هنا أسهمت بطريق غير مباشر في الدلالة على حرفية (ما) أو اسميتها.

2. أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى النحوي

ذكرنا أنَّ قرينة العلامة الإعرابية تعين على الوصول إلى المعنى إذ إنَّ علاقتها به علاقة استدلال وتأثير تبدأ من العلامة، وهي بذلك تميز بين المعاني النحوية المختلفة، لكنها - على مبدأ تتضافر القرائن - لا تؤدي هذه الدلالة بمفردها بل تتضافر مع قرائن أخرى لكنها تكون المميز الأظهر من بينها.

ولأنَّ قرينة العلامة الإعرابية قرينة لها أثرها في المعنى النحوي، ولها خطرهما في تمييز الوظيفة النحوية، فتفسير البحر المحيط كان من التفاسير البارزة في بيان ذلك⁽³⁾، وفي الأمثلة التي ذكرت في البحث سابقا دليل واضح على هذا.

3. أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى المعجمي

إنَّ الكلمة خارج السياق متعددة المعنى، وهذا التعدد قد ينتقي عن معناها إذا ما وضعت في سياق معين؛ لأنَّ المعنى لا يتعين إلا بالقرينة⁽⁴⁾ ولأنَّ القرائن حينئذٍ تتضافر لتحدّد المعنى المراد من النص وتُظهِره.

من هنا يكون لقرينة العلامة الإعرابية أحيانا أثر منفرد في توجيه المعنى المعجمي في النص، وهو ما لاحظته أبو حيان في معنى الفعل (تلقَى) فمعناه كما ذكره في البحر «تفعل من اللقاء نحو تعدى من العدو، قالوا: أو بمعنى استقبل، ومنه: تلقى فلان فلانا استقبله. ويتلقى الوحي: أي يستقبله ويأخذه ويتلقفه، وخرجنا نتلقى الحجيج: نستقبلهم.... (التلقي) التعرض للقاء، ثم يوضع موضع القبول والأخذ، ومنه (وإنك لتلقى القرآن)، تلقيت هذه الكلمة من فلان: أخذتها منه»⁽⁵⁾، وعلى هذا المعنى جاءت في السياق القرآني: ﴿فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ النَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37] قال أبو حيان: «ومعنى تلقي الكلمات: أخذها وقبولها، أو الفهم، أو الفطنة، أو الإلهام

(1) قراءة ابن أبي عبلة، ظ: ابن عطية، المحرر الوجيز: 239/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 216/2

(2) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 660/1

(3) وليس هذا بغريب لاسيما أنَّ أبا حيان نحوي ولغوي خاض في هذا المجال كثيرا فوظف هذه الثقافة في تفسيره البحر المحيط.

(4) ظ: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 39، 316

(5) أبو حيان، البحر المحيط: 312/1

أو التعلم والعمل بها، أو الاستغفار والاستقالة من الذنب»⁽¹⁾، لكنه لما تغيرت العلامات الإعرابية في نفس السياق (على قراءة من قرأ بنصب آدم ورفع كلمات⁽²⁾) راح أبو حيان يوضح معنى الفعل (تلقَى) قال: «ومعنى تلقي الكلمات لآدم: وصولها إليه لأن من تلقاك فقد تلقيته فكأنه قال: فجاءت آدم من ربه كلمات»⁽³⁾.

فالعلامة الإعرابية أثرت في المعنى المعجمي للكلمة في السياق، وكان لها أثر في توجيه المعنى المعجمي وتحديده، وهذا يُظهر مدى الترابط الوثيق بين المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي في السياق، وهذا الترابط هو صاحب الأثر الكبير في تحديد التعدد وتعيين الاحتمال؛ لذا فإنَّ «تعدّد المعنى واحتماله من جهة وتحدهه وتعيّنه من جهة أخرى هو الفارق الأساسي بين الكلمة التي في المعجم واللفظ الذي في السياق»⁽⁴⁾.

4. أثر قرينة العلامة الإعرابية في المعنى الدلالي

لا شك أنّ المعنى الدلالي هو حصيلة المعنى المقالي (أو المعنى اللفظي) والمعنى المقامي للسياق، ولكل منهما قرائنه التي تدل عليه وتوصل إليه، فالقرائن اللفظية والمعنوية تدلّ على الأول، وقرائن السياق تدلّ على الثاني. والعلامة الإعرابية قرينة صوتية لفظية توصل إلى المعنى المقالي فهي في الغالب قرينة على المعنى الوظيفي كما تبين مما سبق، لكن قد تكون العلامة الإعرابية أحيانا قرينة على المعنى الدلالي لا الوظيفي فقد يقتضيها الحال أو المقام، فتكون قرينة لفظية مقالية في سياق معين لتدل على مقام معين مصداقا لقول البلاغيين " لكل مقام مقال".

وخير ما يمثل هذا الأمر مسألة مهمة هي ظاهرة "القطع"، ففيه تخرج العلامة الإعرابية عن نسقها المتوقع لها من التبعية فتقطع ذلك النسق لتأخذ شكلا مغايرا، فينقطع التابع عن متبوعه - إعرابا - مما يشكل «آلية مهمة في تغيير الحركة من جانب وظيفي إلى آخر، بفعل المعنى الدلالي (المقام)»⁽⁵⁾.

ويرد القطع في النعت كثيرا وقد يقع في العطف أيضا، ويقصد منه إرادة المدح أو الذم أو الترحم⁽⁶⁾، وهو يستعمل «لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك الإِتباع، وذلك لان الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت

(1) المصدر نفسه : 318/1

(2) هي قراءة ابن كثير وحده ، ظ : الفارسي، الحجة للقراء السبع/ : 268/1

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 318/1

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 325

(5) نجاح فاهم، المعنى في تفسير الكشاف: 143

(6) ظ : أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1926/4، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: 228/3

بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد... فهذا التعبير يراد به لفت النظر، وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدا يثير الانتباه»⁽¹⁾.

ومما اشترطه النحاة في النعت المقطوع «أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت لبيّنه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة»⁽²⁾، فالنعت التابع يختلف عن المقطوع في أن الأول يُحتاج إليه للتبيين والتوضيح وتمييز الموصوف من غيره، والثاني يؤتى به لإثارة الانتباه إلى صفة وهي معلومة عند المتكلم والسامع.

والملاحظ أن تلك المعاني تتعلق بحال المتكلم والمخاطب، فالأخير لا بد أن يكون عالما بالصفة ولا يحتاجها ليميّز المقصود بها من غيره، والأول يراعي ذلك ويكون قاصدا المدح أو الذم أو الترحم، مبيّنا انفعاله، فيقطع النعت ويغيّر العلامة الإعرابية تبعاً لذلك المقام لتكون علامة على تلك الحال.

فالعلامة الإعرابية هنا تكون نتاجا لمقام المدح أو الذم أو الترحم، وعليه بنى الدكتور نجاح فاهم أن الإعراب فرع المعنى الدلالي (المقام)⁽³⁾. وبينني على ذلك أن تكون العلامة الإعرابية قرينة ودليلا على ذلك المعنى، وتتضافر معها في هذا قرائن أخرى كالتغيم والوقف والمخالفة فضلا عن قرينة السياق المذكورة⁽⁴⁾.

ومن هنا جاء في تفسير البحر المحيط انتصاب (جمالة الحطب) في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد:4] على الذم⁽⁵⁾، وانتصاب (عالم الغيب) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا * عَالِمِ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن:25-26] على المدح على قراءة النصب⁽⁶⁾، ومثل هذا كثير في البحر المحيط.

وقد يفهم من النص بالعلامة الإعرابية غرض مجازي مرتبط بالمقام، ومثل هذه السمة البلاغية تلحظ في معنى التعجب في قوله تعالى: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا * مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:4-5] الذي يستفاد من نصب (كلمة) قال أبو حيان: «والظاهر انتصابها على التمييز، وفاعل (كبرت) مضمر يعود على المقالة المفهومة من قوله ﴿قالوا اتخذ الله ولدا﴾ وفي ذلك معنى التعجب، أي: ما أكبرها

(1) فاضل السامرائي، معاني النحو: 167/3

(2) الرضي، شرح الكافية: 322/2

(3) ظ: نجاح فاهم، المعنى في تفسير الكشاف: 134، 144

(4) ستكون لنا وقفة أخرى مع هذه المسألة في آخر مبحث قرينة الوقف في هذا الفصل إن شاء الله.

(5) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 527/8

(6) ظ: المصدر نفسه: 348/8، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 442/19

كلمة، والجملة بعدها صفة لها تفيد استعظام اجترائهم على النطق بها وإخراجها من أفواههم»⁽¹⁾، ومن هنا كان تفضيله قراءة النصب على الرفع على الفاعلية؛ لان النصب ابلغ في المعنى وأقوى⁽²⁾، ومن ثم كان تغير العلامة الإعرابية من الضم إلى الفتح قد أحدث تحولا في «العلاقات العضوية للتركيب؛ إذ صار الفاعل وهو عمدة تمييزا وهو فضلة، وبذلك يكون الإسناد قد تغير بفعل هذه العلامة الإعرابية المتحولة بسبب مقام التعجب»⁽³⁾.

ومثل هذا المعنى لحظه أبو حيان أيضا في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكِ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: 35]، ففي قوله ﴿كبير مقْتًا﴾ ضرب من التعجب والاستعظام لجدالهم⁽⁴⁾.

تعدد المعنى الوظيفي للعلامة الإعرابية

وكيفما كان الأمر فإنَّ العلامة الإعرابية تكون في خدمة المعنى، سواء في ذلك أكان الناظر إلى النص مرسلا أم متلقيا، وسواء فيه أيضا أكان المعنى تابعا لها أم كانت هي التابعة؛ لأنَّ العلامة الإعرابية قرينة تساعد على تحديد المعنى وتوجيهه؛ ولأنَّها مظهر من مظاهر أمن اللبس وركيزة مهمة من ركائزه.

فدلالة العلامة الإعرابية على المعاني النحوية مما لا يمكن إنكاره، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ العلامة الإعرابية لا يمكن أن تستقلَّ بالدلالة على هذه المعاني؛ ذلك أنَّ «الضمَّة هي الحركة التي تظهر في المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إنَّ والتابع المرفوع...، والفتحة كذلك ترى في نهاية المفعولين والحال والمستثنى والتمييز... فهل يمكن لها بمفردها أن تكون قرينة على واحد فقط من هذه الأبواب؟»⁽⁵⁾، ولا يغنيها هنا القول بأنَّ العلاقة بين الإعراب والمعنى في الجانب الوظيفي علاقة يسيرة غير معقدة لكون الجهد المبذول في إدراكها والإفادة منها محدودا بناء على انه يستدل بالعلامة مباشرة على المعنى الوظيفي، فالصعوبة تكمن في تعدد احتمالات العلامة الإعرابية الواحدة؛ إذ يتضاعف الجهد للوصول إلى المعنى⁽⁶⁾.

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 95/6

(2) ظ : المصدر نفسه : 96/6، الرفع قراءة الحسن وابن محيصن، ظ : الدماطي، إتخاف فضلاء البشر:

512/1

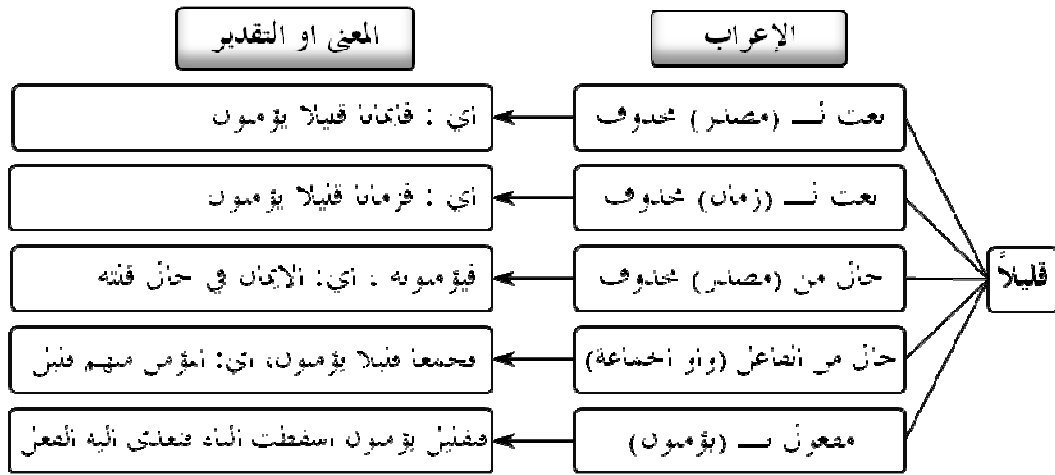
(3) نجاح فاهم، المعنى في تفسير الكشاف: 150

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 445/7

(5) تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 47

(6) ظ : عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة: 62

من هنا كان لا بدّ لقرينة العلامة الإعرابية كي تدلّ على معنى وظيفي نحوي واحد في سياقٍ ما أن تتضافر معها قرائن أخرى لفظية ومعنوية وسياقية، وتساوي قرائن النص اللغوي وعدم بروز واحدة منها أو أكثر لتحديد المعنى يؤدي إلى اختلاف فهم النص من منطلقٍ إلى آخر؛ ولكون المعنى «عنصرا مهما في التحليل النحوي، فضلا عن أنّ له أثرا واضحا في تعدد الأوجه الإعرابية»⁽¹⁾، صار عدم بروز قرينة من القرائن لتحديد المعنى في بعض النصوص اللغوية مفضيا إلى التعدد الإعرابي، وهو ما يمكن ملاحظته في تفسير البحر المحيط فكثيرا ما يذكر أبو حيان الأندلسي وجوها إعرابية متعددة لكلمة معينة في نص واحد وقد يرجح احدها أو لا يرجح، ومن ذلك مثلا مما رجح فيه وجها من الأوجه توجيه إعراب كلمة (قليلًا) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 88] إذ جاز فيها أوجه إعرابية متعددة ذكرها أبو حيان ونسبها إلى قائلها وهي كالاتي⁽²⁾:



ولم يكتفِ أبو حيان بذكر هذا التعدد، بل وضح المعاني المذكورة وفصلها وناقشها، وانتهى من ذلك إلى ترجيح المعنى الأول باستعانتة بالدلالة الصرفية لبنية الفعل وبقريته السياق اللغوي المنفصل، قال: «والأحسن من هذه المعاني كلها هو الأول وهو أن يكون المعنى فإيماننا قليلًا يؤمنون، لأنّ دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالاته على الزمان وعلى الهيئة وعلى المفعول وعلى الفاعل، لموافقته ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 46، 155]»⁽³⁾.

ومن ذلك أيضا جواز أوجه إعرابية متعددة في كلمة (رحمة) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ ﴿أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾

(1) نجاح فاهم، المعنى في تفسير الكشاف: 135

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 470/1

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 471/1

﴿ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الدخان:3-6] إذ جاز فيها أن تكون⁽¹⁾:

- مصدرا : أي : رحمتنا رحمة
- مفعولا له : عامله (أنزلناه)
- مفعولا له : عامله (يفرق)
- مفعولا له : عامله (أمرنا من عندنا)
- مفعولا به : عامله (مرسلين)

فعلى الرغم من تعدد الأوجه الإعرابية وتباين المعنى بها إلا أن أبا حيان اكتفى بذكرها ولم يرجح أيًّا منها، ولعل سبب ذلك عدم وضوح قرينة من القرائن عنده على معنى من المعاني فتميزه وتظهره على غيره⁽²⁾.

علامة البناء⁽³⁾

إذا كان البناء - في اللغة - ضدَّ الهدم، ويراد به البيت الذي يُسكن⁽⁴⁾، فإن في ذلك دلالةً على الثبوت وعدم التغيّر، أُخذ منها المعنى الاصطلاحي - كما يبدو - فقيل: هو «لزوم آخر الكلمة سكوتًا أو حركةً لغير عامل»⁽⁵⁾، وهو في المعنى الاصطلاحي ضد الإعراب الذي هو تغيير أواخر الكلم، وعمله صاحب التاج بقوله: «وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغيير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره»⁽⁶⁾.

وبناءً على هذا تكون الكلمات على نوعين؛ منها ما هو معرب، ومنها ما هو مبني، والمبني يكون على قسمين باعتبار أصالة البناء⁽⁷⁾:

الأول: ما كان بناؤه أصليا، وهو أكثر المبنيات كالضمائر وأسماء الإشارة...

الثاني: ما كان بناؤه عارضا، كالمنادى المفرد واسم (لا) النافية للجنس.

- (1) ظ : المصدر نفسه : 34/8
- (2) ومن أمثلة تعدد المعنى الوظيفي للعلامة الإعرابية في البحر المحيط مع الترجيح ظ : 584/1، 480/4، ومن غير ترجيح في: 416/3، 409/4-410، 94/6.
- (3) لم ينصّ الدكتور تمام حسان على أن علامة البناء قرينة من القرائن بل اقتصر في تقسيمه على العلامة الإعرابية، لكنّ الباحث رأى أنها قرينة لا تقل خطرا عن أختها، وما جاء في هذا المبحث يؤيد ما ذهب إليه.
- (4) ظ : ابن منظور، لسان العرب: 93/14، مادة (بنا)
- (5) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 673/2
- (6) الزبيدي، تاج العروس: 222/19، مادة (بني)
- (7) ظ : عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة: 51، من الممكن أن تقسم المبنيات إلى أقسام أخرى باعتبارات مختلفة كالإفراد والتركيب أو وجوب البناء وجوازه، ونحن هنا اخترنا ما يناسبنا في مبحثنا هذا، ظ : المصدر نفسه.

ومتلما كان للإعراب علامات أصلية وعلامات فرعية فإن للبناء علامات أصلية تمثلها الحركات والسكون، وعلامات فرعية يمثلها ما ينوب عن تلك الحركات الأصلية من حركة أو حرف أو حذف⁽¹⁾.

مرّ في الصفحات السابقة من هذا المبحث أنّ العلامة الإعرابية تدل في اغلب الأحيان على المعاني الوظيفية النحوية إذ إنها تتعاقب على المعرب من الكلمات، ومن هنا فإن العلامة الإعرابية تتغير كلما تغير المعنى الوظيفي للمعرب، وتغيرها هذا في المعرب هو للدلالة على المعاني المتعاقبة عليه، لذا لم نجد من القدماء من قال بدلالة علامات البناء على المعنى؛ قال العكبري (ت616هـ) في تعليل كون السكون أصلاً في البناء: «إنّ الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها، ولا حاجة إلى الحركة في المبني إذ لا تدلّ على معنى»⁽²⁾، ومن ثم يمكننا القول إنّ علة عدم دلالة علامة البناء على المعنى هي الثبوت واللزوم وعدم التغير؛ فلا تكون عندئذ حاملة لما يسمى بالقيمة الخلفية، وربما هذا اثر من آثار القول بالعامل وتأثيره، فالمبنيّ بعكس المعرب الذي يتغير آخره تبعاً لما يحدث فيه العامل، أمّا المبنيّ فهو الذي لا يتغير وإن تعاقبت عليه العوامل⁽³⁾. والواقع أنّ أواخر المبني قد تتغير أحياناً ولا تلزم حالة واحدة وتغيرها هذا قد يكون مطرداً وإن لم يكن ذلك بسبب مما سموه العامل، فقد يكون تغير آخر المبني لسبب صوتي أو صرفي، وهذا التغير في علامة البناء يمنح المبنيّ قيمة خلفية فتؤدي معنى صرفياً قد يفضي إلى المعنى النحوي، ونحن سنبحث في الصفحات الآتية هذه المسألة إن شاء الله.

أولاً: علامة البناء الأصلي

لم يذكر النحويون لعلامة البناء الأصلي دلالة على معنى، ويقصدون بهذا المعنى - كما يبدو لي - المعنى النحوي، وهو كذلك، لكننا نجد أحياناً أن علامة البناء قد يكون لها أثر منفرد في تمييز كلمة عن أخرى لو وضعت في جملة اختلف معناها، وأكثر ما يكون هذا في الضمائر⁽⁴⁾؛ إذ تكون هذه العلامة المائز بين المذكر والمؤنث أو المتكلم والمخاطب والغائب، والجمل الآتية تبين اختلاف

(1) ظ : عباس حسن، النحو الوافي: 100/1-101

(2) العكبري، الباب: 66/1

(3) ظ : سيويه، الكتاب: 13/1

(4) عدت باحثة محدثة علامة البناء في الضمائر والحركات الداخلية لمبنى الكلمة علامات إعرابية، ومَنَحَتْ كلاً منها وظائف تركيبية، فالأولى تُفَرِّق بين الضمائر المتصلة من حيث جهتها (التكلم والخطاب والغيبة)، والثانية تحدد الدلالات الخاصة للكلمة الواحدة فهي الفارق بين اسم الفاعل واسم المفعول (مُكْرِم ومُكْرَم)، والمفرد وجمع التكسير (أَسَد وأُسْد)... ظ : ابتهاج كاصد الزبيدي، البحث الدلالي في التبيان: 268. وذلك كما يراه الباحث وهم وخطأ إذ ليست علامة البناء علامة إعرابية فهي لا تتغير بحسب المعاني النحوية، وليست الحركات الداخلية للكلمة كذلك فهي ليست في أواخر الكلم، كما أن وظيفة التمييز بين مباني الكلم وظيفة صرفية لا تركيبية.

الدلالة لاختلاف علامات البناء:

1. أنت من قال الصدق. - أنت من قال الصدق.
 2. ما عنوانك؟ - ما عنوانك؟
 3. أخطأت في حق الرجل. - أخطأت في حق الرجل.
- الرجل.

فواضح أنّ علامة البناء هنا لا تؤدي وظيفة نحوية لكنها حملت قيمة خلافية صرفية، فهي بهذا قرينة على معنى صرفي يوجه معاني تلك الجمل.

وقد نلاحظ تغير الدلالة بتغير علامة بناء الفعل الماضي، وهو مما اتفق على بنائه⁽¹⁾، ولا أعني أنّ تغير الدلالة يكون تبعاً لتغير علامة البناء - التي هي الفتحة - إلى الضم قبل واو الجماعة أو إلى السكون قبل ضمير الرفع المتحرك، فتغير الدلالة هنا راجع إلى اختلاف المسند إليه الظاهر لفظاً، لكن نلاحظ تغير معنى الجملة تبعاً لتغير علامة بناء الفعل الماضي عندما يسند إلى الضمير (نا) المتكلمين دالاً على الفاعلين أو يتصل به دالاً على المفعولين، فالجملتان في الأمثلة الثلاثة الآتية:

1. أرسلنا موسى إلى السّوق. - أرسلنا موسى إلى السّوق.
2. علّمنا يحيى مبادئ النحو. - علّمنا يحيى مبادئ النحو.
3. أكرّمنا اليوم من أكرّمنا أمس. - أكرّمنا اليوم من أكرّمنا أمس.

تميزهما علامة البناء إذ كانت دليلاً على أنّ المتصل بالفعل ضمير رفع أم ضمير نصب، فيتوصل بذلك إلى وظيفة الضمير من فاعلية أو مفعولية، فصارت علامة البناء قرينة على هذه المعاني (النحوية) بطريق غير مباشر إذ تُقضي إليه.

وقد تكون علامة بناء الفعل الماضي المبني للمجهول قرينة عليه، فتميزه عن مبني الفعل المضارع المسند إلى المتكلم مثلاً:

1. أثني على من أدى الأمانة. - أثني على من أدى الأمانة.
2. أسيء إلى الكاذب. - أسيء إلى الكاذب.

فالظاهر في الجمل السابقة جميعها أنّ علامة البناء قرينة على المعنى الصرفي (ثم المعنى النحوي أحياناً) فهي قد تكون دالة في الضمائر على التكلم أو الخطاب أو الغيبة أو قرينة على إسناد الفعل الماضي أو اتصاله، وأشار الدكتور رمضان عبد التواب إلى مثل هذا إذ ربط الفتحة بالدلالة على الإسناد إلى الغائب المفرد المذكر⁽²⁾، فهي قرينة على هذا المعنى الصرفي، كما تكون علامة البناء قرينة على مبني الفعل الماضي.

وقد تكون علامة البناء قرينة على المعنى المعجمي بان تمثل قيمة خلافية مع حركة بنية

(1) ظ : ابن عقيل، شرح الألفية: 35/1

(2) ظ : رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة : 267 - 268

الكلمة، وهو ما لاحظته أبو حيان عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 62]، (فهادوا) بالضم، قال أبو حيان: «وقرأ أبو السماك العدوي بفتحها من المهاداة، قيل: أي مال بعضهم إلى بعض، فالقراءة الأولى مادتها هاء وواو ودال، أو هاء وياء ودال، والقراءة الثانية مادتها هاء ودال وياء، ويكون فاعل من الهداية، وجاء فيه فاعل موافقة فعل، كأنه قيل: والذين هدوا، أي: هدوا أنفسهم نحو: جاوزت الشيء بمعنى جزته»⁽¹⁾، فواضح مذهب أبي حيان هنا وواضح أثر علامة البناء إذ كانت المميز الوحيد بين كون الفعل على أي المعنيين هو.

ثانياً: علامة البناء العارض

تقع علامة البناء العارض في الاسم وفي الفعل المضارع، وما يقع منها في الاسم أكثر ما يكون في اسم (لا) النافية للجنس والمنادى المفرد، وقد تكون لعلامة البناء العارض هنا دلالة على المعنى ما دامت تحقّق قيمةً خلافيةً مع نظيرها المعرب في الموقع نفسه «وذلك نحو قولك: (لا مصلياً في الجامع) و (لا مصلياً في الجامع) فمعنى الجملة الأولى نفي وجود أيّ مصليٍّ سواء كان مصلياً في الجامع أم في غيره، ومعنى الثانية نفي وجود مصليٍّ في الجامع وقد يكون فيه من صليٍّ في غيره»⁽²⁾، فإن الاسم المبني تضمن معنى (من) الاستغراقية وهو نصّ في نفي الجنس بخلاف الآخر وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصاً بل هو الظاهر⁽³⁾.

ومن ذلك «قولنا: (سقط من عل) و(سقط من عل) فالجملة الأولى تفيد تعيين العلو وأنه سقط من علو معلوم، والثانية لا تفيد تعيين العلو بل معناها أنه سقط من مكان عالٍ...

ومنه المنادى المبني والمعرب نحو (يا رجلُ ويا رجلاً) فالأولى تفيد تعيين المنادى وأنه معرفة والثانية تفيد أنه نكرة غير مقصودة»⁽⁴⁾.

وجاء مثل ذلك في تفسير البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] فالنفي - عند أبي حيان - مع بناء (ريب) على الفتح يفيد الاستغراق، فتكون (لا) نافية كل ريب. والنفي على قراءة (لا ريبُ فيه) بالرفع⁽⁵⁾ وإن كان مفيداً الاستغراق إلا أنّ الرفع لا يفيد ذلك الاستغراق من اللفظ «بل من دلالة المعنى لأنّه لا يريد نفي ريب واحد عنه،

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 404/1

(2) فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 73، وظ: الرضي، شرح الكافية: 159/2، فاضل السامرائي، معاني النحو: 332/1

(3) ظ: الرضي، شرح الكافية: 157/1

(4) فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 73، وتتنظر: 44

(5) قراءة زيد بن علي وأبي الشعثاء، ظ: الرازي، مفاتيح الغيب: 282/1، أبو حيان، البحر المحيط: 160/1

وصار نظير من قرأ: (فلا رفث ولا فسوق) بالبناء والرفع، لكن البناء يدل بلفظه على قضية العموم، والرفع لا يدل لأنه يحتمل العموم، ويحتمل نفي الوحدة، لكن سياق الكلام يبين أن المراد العموم⁽¹⁾، فعلامة البناء في الاسم فيما سبق حملت قيمة خلافية فميزت أحد المعنيين وصارت قرينة عليه.

أمّا علامة البناء العارض في الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد فهي دليل على ما أسند إليه الفعل؛ ذلك أن الجمل في الجدول الآتي لا يُمَيِّزُ فيها المسند إليه بغير حركة بناء الفعل في المسند إلى المفرد المذكر المخاطب وحركة بنية الكلمة التي بقيت بعد حذف الضمير لسبب صوتي دليلاً عليه إذ كانت لمناسبته قبل الحذف:

الجملة	الحركة	نوع الحركة	ما أسند إليه الفعل
1	الفتحة	علامة بناء	ضمير المفرد المذكر المخاطب
2	الكسرة	حركة مناسبة الياء المحذوفة وهي من بنية الصيغة (تفعلين)	ياء المخاطبة
3	الضمة	حركة مناسبة الواو المحذوفة وهي من بنية الصيغة (تفعلون)	واو الجماعة

ومما جاء من ذلك في تفسير البحر المحيط ما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 188]، إذ قرئت (تحسبُنَّ، تحسبُهم) بالفتح وبالضم⁽²⁾، فتوجه المعنى بهما عند أبي حيان على ما يأتي⁽³⁾:

- إذا كان المضارع مفتوحاً، أي: مبني على الفتح، فالخطاب يكون للرسول.

- إذا كان المضارع مضموماً، فالخطاب يكون للمؤمنين.

والمفعول الأول لـ(تحسبُنَّ) هو (الذين يفرحون)، أما الثاني فهو إما بمفازة، فيكون الفعل الثاني تأكيداً تقديره: لا تحسبنهم فائزين، أو يكون محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، وكرر الفعل لطول الكلام وذلك تقريباً لذهن المخاطب.

فعلامة البناء إذن تكون قرينة على المعنى الصرفي في الغالب، وقد يفضي هذا إلى بيان

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 160/1

(2) ظ: ابن عطية، المحرر الوجيز: 553/1، الرازي، مفاتيح الغيب: 1915/3-1916

(3) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 144/3

المعنى النحوي وتحديده، ليدلل على أن أنظمة اللغة (الصوت والصرف والنحو) إنما هي نسيج واحد
وفصلها لا يكون إلا لأغراض تحليل ودراسة.

قرينة التنوين (1)

التنوين قرينة مهمة نالت اهتمام علماء العربية وشغلت حيزاً من مجال بحثهم لاتصالها بأنظمة اللغة (الصوت والصرف والنحو).

والتنوين في اللغة «والتنوين معروف، ونون الاسم ألحقه التنوين، والتنوين أن تنون الاسم إذا أجرينته، تقول: نونت الاسم تنويناً»⁽²⁾.

أمّا في الاصطلاح فهو: «نون زائدة ساكنة تلتحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد»⁽³⁾، والتنوين - بأقسامه الأربعة الأولى التي سنذكرها بعد قليل - على ما خلص إليه النحويون مما يختص به الاسم، وعلامة فارقة تميزه من أنواع الكلم الأخرى⁽⁴⁾، فهو «ظاهرة شكلية واضحة ترشح الكلمة للاسمية وتجعلها في عداد الأسماء، فحين نقول: (هذا رجل)، نلاحظ بسهولة الاسمية التي تميزت بها كلمة (رجل) من جراء التنوين»⁽⁵⁾.

وقد درج النحاة - ومن بينهم أبو حيان في الارتشاف - على ذكر أقسام التنوين على نحو ما ذكره سيبويه، وزاد بعضهم عليه، وأقسامه كالآتي⁽⁶⁾:

تنوين التمكين: ويسمى أيضاً تنوين الصرف وتنوين الأمكنية، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلماً ببقائه على أصله، إذ لم يشبه المبني فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، وذلك كزيدٍ ورجلٍ ورجالٍ.

تنوين التذكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، وهو مطرد قياسي في العلم المختوم بـ(ويه)، نحو: مررتُ بسيبويه وسيبويه آخر، ولا يطرد في باب أسماء الأفعال، ك (صه وصه) و (إيه وإيه).

تنوين العوض: وهو اللاحق للاسم، وهو على ثلاثة أقسام:

عوض من حرف : كتنوين (جوارٍ وغواشٍ) ؛ فإنه عوض من الياء .

(1) قرينة التنوين من استحداثنا إذ لم يجعلها الدكتور تمام حسان من قرائنه ولم يذكرها ضمن أقسامه، بل لم نجد من عدّها من القرائن.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 429/13، مادة (نون)

(3) ابن هشام، شرح قطر الندى: 19، وظ : المرادي، الجنى الداني: 144، أبو حيان، ارتشاف الضرب: 667/2،

ابن هشام، مغني اللبيب: 330

(4) ظ : ابن عقيل، شرح الألفية: 17/1، 21

(5) فاضل الساقى، اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: 33

(6) ظ : المرادي، الجنى الداني: 144-146، أبو حيان، ارتشاف الضرب: 667/2 وما بعدها، ابن هشام، مغني

اللبيب: 330 وما بعدها، ابن عقيل، شرح الألفية: 17/1 وما بعدها.

عوض من مفرد مضاف إليه: كتنوين (كُلَّ وبعضٍ) إذا قُطِعَتْ عن الإضافة نحو ﴿وَكَلَّا ضَرْبًا لَهُ الْأَمْثَالُ﴾ [الفرقان:39]، و﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة:253].

عوض من جملة مضاف إليه: وهو اللاحق ل(إذ) في نحو ﴿وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة:16] والأصل: فهي يومَ إذ انشقت واهية، ثم حذف الجملة المضاف إليها للعلم بها، وجيء بالتنوين عوضاً منه.

تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: مسلماتٍ، لأنه يقابل النون في جمع المذكر، نحو: مُسلمينَ.

تنوين الترئيم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق (الألف والواو والياء).

وزاد جماعة من النحاة على هذه الأقسام أقساماً أخرى؛ كتنوين الغالي وهو ما يلحق القوافي المقيدة، وهو كتنوين الترئيم في عدم الاختصاص بالاسم. وتتنوين الاضطرار الذي يلحق المنادى أو الممنوع من الصرف، والتنوين الشاذ الذي يلحق اسم الإشارة (هؤلاء).

ويؤدي التنوين وظائف أخرى فضلاً عن وظيفته الصرفية المستفادة من الأقسام الأربعة الأولى في كونه قرينة على اسمية الكلمة، إذ يكون التنوين بما يؤدي من وظيفة موجِّهاً للمعنى ويكون بموقعه المحدد قرينة عليه، والمعاني التي قد تتحصل من وظيفة التنوين نبيها فيما يأتي:

أولاً: التعميم وعدم التعيين:

نلمح هذا المعنى إذا لحق التنوين الاسم المبني كما نلمحه إذا لحق المعرب، فمن الأول ما وقع في قسم تنوين التكرير، ذلك أنّ المعنى بالتنوين يختلف عنه بعدمه، ف(سبويه) من غير تنوين تعني به شخصاً بعينه، وبتنوينه تقصد أي شخصٍ مسمّى بهذا الاسم، ومعنى (إيه) من غير تنوين أمر المخاطب بأن يزيدك الحديث المعهود بينكما، فكأنك قلت: (هاتِ الحديث)، فإذا نَوَّنت قلت: (إيه)، فكأنك قلت (هاتِ حديثاً)، ومثل ذلك الأمر ب(صه) فأنت تأمر المخاطب بالسكوت عن حديث معهود معين، والأمر ب(صه) منوَّنةً معناه: اسكت عن كل الكلام، ففي التنوين تعميم وإبهام⁽¹⁾.

ويؤدي التنوين هذا المعنى إذا لحق المعرب في عدة مواضع، فنلمحه في المنادى (النكرة غير المقصودة)، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، إذ لم يعيّن المنادى ولم يقصد به رجلاً بعينه⁽²⁾، ومثل ذلك يُلمح من التنوين اللاحق للمصدر النائب عن فعله: فعندما تقول: ضرباً زيداً، فالمعنى اضربه أي نوع من أنواع الضرب من دون تعيين⁽³⁾.

(1) ظ : ابن السراج، الأصول: 130/2، الرضي، شرح الكافية: 91/3، الأشموني، شرح الألفية: 31/1

(2) ظ : ابن السراج، الأصول: 331/1

(3) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 93

والتتوين الذي يلحق الاسم المعرب المنفي بـ(لا) يؤدي هذا المعنى، فنقول: «لا مصليًا في الجامع، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع، أي: ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره، وإذا قلت: لا مصلي في الجامع، فالمعنى: ليس في الجامع مصلاً سواء صلى في الجامع أو في غيره»⁽¹⁾. والى مثل هذا المعنى أشار الدكتور مصطفى جواد في حديثه عن العموم العام والعموم الخاص عند مناقشته المنفي بـ(لا)، إذ رأى أنّ في التتوين دلالةً على النفي على سبيل العموم التام، وحذفه من المنفي بـ(لا) يدلّ على العموم الخاص، وهو نفي الجنس بالنسبة إلى الجنس لا بالنسبة إلى غيره، فهو نفي مخصوص⁽²⁾، ومن هنا رأى بعض المحدثين أنّ التتوين في نحو (لا مرحباً بك)، يدلّ على الإيغال في النفي، فإنّ حُذِفَ في نحو (لا مرحباً بك) دلّ على تضييقه وتحديدته وتخصيصه⁽³⁾.

ونلاحظ هذا المعنى أيضاً عند تتوين الاسم الممنوع من الصرف، فينتقل إلى التثنية وعدم التعيين بعد التعريف والتعيين. ومن ذلك ما جاء في تفسير البحر المحيط في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة:61] إذ صُرف الاسم (مصر) بالتتوين، فتغير معناه فصار مصراً غير معيّن، بمعنى: ادخلوا أيّ مصرٍ من الأمصار أو أيّ مصرٍ من أمصار الأرض المقدسة⁽⁴⁾.

والى مثل هذا أشار الدكتور فاضل السامرائي، قال: «وقد يدلّ التتوين وعدمه على التثنية والتعريف في طائفة من الأسماء وذلك نحو: زينب علماً وأحمد علماً وسحر وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف»⁽⁵⁾.

والى مثل ذلك أيضاً ذهب الدكتور كمال بشر لكنه سمى التعميم شيوعاً حيث رأى أنّ التتوين دليل الشيوع في بعض الأعلام كـمحمد، وعضدّ قوله بأنّ الإضافة تُذهب التتوين لأنّ من شأنها إزالة التثنية والإبهام، وبأنّ العَلَمَ المنوّن الموصوف بـ(ابن) كـ(محمد بن عبد الله) يحذف منه التتوين لأنّ بالوصف يحصل التخصيص أو التعيين، فلا حاجة للتتوين عندئذ⁽⁶⁾.

وإذ ذهبنا إلى ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي، فرأى الدكتور كمال بشر عندي فيه نظر؛ ذلك أنّ الإضافة التي تزيل التثنية والإبهام بإزالتها التتوين إنّما يكون لها ذلك في غير العلم؛ لأنّ من شأن العلم أن يكون محدّداً مخصّصاً معيّنًا فإذا كان فيه إنكار وإبهام فكيف يكون علماً؟

(1) الرضي، شرح الكافية: 159/2

(2) ظ : مصطفى جواد، في التراث اللغوي : 127

(3) ظ : خالد عباس السياب، الشكل أثره ودلالاته: 130

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 370/1

(5) فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 74

(6) ظ : كمال بشر، دراسات في علم اللغة: 204-203

والأمر كذلك مع الممنوع من الصرف؛ لأنه إن كان علمًا يمنع من التتوين، فإن نُؤنَّ خرج من العلمية لأنه لا يكون دالا على معيّن أو لا يدلّ على صاحبه بعينه. أمّا حذف التتوين من العلم الموصوف بـ(ابن)، فليس حذفه بسبب تخصيصه أو تعيينه بالصفة، فقد درج النحاة على تعليل هذا الحذف بكثرة الاستعمال أو لالتقاء الساكنين أو لكون الصفة مع الموصوف كالاسم الواحد⁽¹⁾، ثم إنَّ تتوين العلم لا يحذف إذا كان مخبرا عنه بـ(ابن) والخبر كما هو معلوم وصف للمبتدأ يخبر به، ومن هنا رأى أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [التوبة:30] أنّ (عُزَيْرٌ) مبتدأ و(ابن) خبره على كلتا القراءتين اللتين قرئت بهما كلمة (عزير) بالتتوين وعدم التتوين⁽²⁾، فلا التتوين أفاد تعميماً أو شيوعاً إذ المسمى معروف، ولا حذف التتوين كان لمجيء الصفة إذ أعرب ما بعده خيراً.

وقد يلمح عدم التعيين في غير ما ذكر، ومنه ما جاء في البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعْدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60]، إذ نقل أبو حيان أنّ قراءة (عدوّاً لله) بالتتوين ولام الجر⁽³⁾، يراد بها اسم الجنس ومعناه: أعداء الله، فجعله نكرة بمعنى العامّة⁽⁴⁾.

ثانياً: الترشيح الزمني والتفريغ والتجريد:

هذه وظائف تتحصل من التتوين عندما يلحق الأسماء المشتقة التي تعمل عمل فعلها، أما التجريد؛ فإن الوصف تتعاقب عليه (ال) الموصولة أو المضاف إليه من جهة والتتوين من جهة أخرى، ومن ثمّ إذا لحق التتوين الوصف فإنه يتجرد من الصلة والإضافة وتُسلبان منه. كما أن التتوين في الوصف يفرّغه لعلاقة الإسناد وربما أيضاً لعلاقة التخصيص معه، فيتبعها المرفوع مع العلاقة الأولى والمنصوب مع العلاقة الثانية⁽⁵⁾.

أمّا الترشيح الزمني فهي وظيفة تتعلق بالوصف الذي يدل على التجدد والحدوث؛ إذ إنهما لا بد أن يحصلوا في زمن؛ وهذا واضح عند أبي حيان ولذلك علّل مقولة الزجاج (ت311هـ) بأنّ (غافر) و(قابل) صفتان وإن كانا اسمي فاعل بأنّه « فهم من ذلك أنّه لا يراد بهما التجدد ولا التقييد بزمان،

(1) ظ : ابن جني، سر صناعة الإعراب: 525/2، الرضي، شرح الكافية: 483/4

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 32/5، بترك التتوين قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة، ظ : ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 313/1

(3) هي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، ظ : الفراء، معاني القرآن: 416/1، النحاس، إعراب القرآن: 194/2، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 555/9

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 508/4

(5) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 102

بل أريد بهما الاستمرار والثبوت⁽¹⁾؛ ومن هنا صار تعلق هذا الوصف بضمائمه المرفوعة أو المنصوبة مرتبطا بالزمن إذا كان مجردا من (ال)، فهو يرتبط بضميمته إذا دلّ على الحال أو الاستقبال. وهو لكونه مجردا من (ال) ولأنه بارتباطه ذلك لا يكون مضافا، فانه يلحقه التتوين؛ ومن ثم صار التتوين هنا علامة على تخصيص الزمن بالحال أو الاستقبال.

وإشارة سيبويه إلى مثل ذلك واضحة - كما نفهمها - حين تحدث عن عمل اسم الفاعل وتشبيهه بالفعل المضارع وعمله، قال: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان نكرة منوناً»⁽²⁾، وذكر أمثلة وضّح فيها الشبه بينهما في العمل والمعنى والذي يعني به الدلالة على حدث متجدد والانصراف إلى زمن، والتتوين على ذلك دليل وعلامة، فقد قال بعد سرد تلك الأمثلة: «فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً»⁽³⁾، ليؤكد بذلك أنّ التتوين «قرينة شكلية، ترشّح اسم الفاعل للحال أو الاستقبال، ليكون عاملا على سبيل التشبيه بالفعل المضارع تحديدا»⁽⁴⁾.

وليس صعبا أن نجد في التراث ما يؤكد تلك الدلالة، قال ابن قتيبة (ت267هـ): «ولو أن قاتلا قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتتوين، وقال آخر: (هذا قاتلٌ أخي) بالإضافة، لدلّ التتوين على أنه لم يقتله بعد، ودلّ حذف التتوين أي بالإضافة على أنه قد قتله»⁽⁵⁾، وأبو حيان كذلك يجد دلالة الاستقبال في اسم الفاعل (جاعل) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:30] ومثله (عابد) في قوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ﴾ [الكافرون:4] ف (عابد) «اسم فاعل قد عمل في (ما عبدتم)، فلا يفسر بالماضي، إنما يفسر بالحال أو الاستقبال»⁽⁶⁾، والدلالة الزمنية في اسم الفاعل ليست ببعيدة عن أبي حيان فهو يراها من مبادئ علم النحو⁽⁷⁾.

ثالثا: الأمكنية والتعويض:

إنّ وجود التتوين على الاسم المعرب دليل على كونه غير ممنوع من الصرف وخاليا من علل المنع، ومعربا متمكنا في باب الاسمية إذ لا شبه فيه للحرف أو الفعل⁽⁸⁾.

ووجوده على الاسم الملازم للإضافة والذي حذف منه المتضام وهو المضاف إليه، مفردا كان

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 430/7

(2) سيبويه، الكتاب: 164/1

(3) المصدر نفسه: 164/1

(4) خالد عباس السياب، الشكل أثره ودلالاته: 124، وظ: فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 208

(5) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: 18

(6) أبو حيان، البحر المحيط: 523/8، وظ: 287/1

(7) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 469/8

(8) ظ: خالد عباس السياب، الشكل أثره ودلالاته: 85

أم جملة، لهُو دليل على هذا الحذف وعض منه؛ لكنه بالطبع لا يدل على معناه؛ ولهذا يتوجه المعنى عند أبي حيان في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: 148] بتتوين (كلّ) وجهة مختلفة عن قراءتها بحذف التتوين والإضافة⁽¹⁾، فالتتوين «في (كلّ) تتوين عوض من الإضافة، وذلك المضاف إليه (كلّ) المحذوف اختلف في تقديره، فقيل: المعنى: ولكل طائفة من أهل الأديان. وقيل: المعنى: ولكل أهل صقع من المسلمين وجهة من أهل سائر الآفاق، إلى جهة الكعبة... وقيل: المعنى: ولكل نبي قبلة... وقيل: المعنى: ولكل ملك ورسول صاحب شريعة جهة قبلة...»⁽²⁾، وبحذف التتوين والإضافة ارتضى أبو حيان ما وجهه ابن عطية «أي: فاستبقوا الخيرات لكل وجهة ولأكُمُها، ولا تعترضوا فيما أمركم بين هذه وهذه، أي إنما عليكم الطاعة في الجميع. وقدم قوله (لكل وجهة) على الأمر في قوله (فاستبقوا الخيرات) للاهتمام بالوجهة، كما تقدم المفعول»⁽³⁾.

بل بوجود التتوين وعدمه قد ينقلب المعنى إلى منافيه كما لاحظ هذا أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: 34] ف(كلّ) بغير التتوين تضاف إلى (ما) ويكون المعنى: أنّ الإنسان قد أوتي من كلّ ما من شأنه أن يسأل وينتفع به، أمّا على قراءة (كلّ) بالتتوين⁽⁴⁾ «فالمعنى: من كلّ هذه المخلوقات المذكورات، و(ما) موصولة مفعول ثانٍ أي: ما شأنه أن يسأل بمعنى يطلب الانتفاع به. وقيل: (ما) نافية، والمفعول الثاني هو (من كلّ) كقوله: (وأوتيت من كلّ شيء) أي غير سائليه، أخبر بسبوغ نعمته عليهم بما لم يسألوه من النعم، ولم يعرض لما سألوهم... [قال أبو حيان]: وهذا التفسير يظهر أنه مناف لقراءة الجمهور من كل ما سألتموه بالإضافة، لأنّ في تلك القراءة على ذلك التخريج تكون (ما) نافية، فيكونون لم يسألوه. وفي هذه القراءة يكونون قد سألوهم، و(ما) بمعنى الذي. وأجيز أن تكون مصدرية، ويكون المصدر بمعنى المفعول»⁽⁵⁾.

رابعاً: نقض علاقة النسبة:

قد يسلك التتوين سلوكاً مشابهاً لمسلك (ال) التعريف في منع الإضافة عن الاسم الذي يصلح لها، فيدلّ على قطع علاقة النسبة مع ما يليها، ومن هنا استخلص كارتر أنّ «التتوين علامة حدود

(1) ظ : الطبري، جامع البيان: 195/3، ابن عطية، المحرر الوجيز: 224/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن:

165/2، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 57/3

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 611/1

(3) المصدر نفسه : 612/1، وظ : ابن عطية، المحرر الوجيز: 224/1

(4) قراءة ابن عباس والحسن ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وعمرو بن قائد وقتادة وغيرهم، ظ : الطوسي،

التيان: 298/6، الطبرسي، مجمع البيان: 79/6، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 367/9

(5) أبو حيان، البحر المحيط: 416/5

شكالية للوحدة الصرفية الكاملة أو لسلسلة متعاقبة من الوحدات الصرفية»⁽¹⁾.

أهديتُ زيدًا ديوانَ [شعرٍ النابغة] ← أهديتُ زيدًا ديوانَ [شعرٍ] ← أهديتُ زيدًا ديوانًا
ومن ثم فلحاق التنوين للاسم يلغي منه علاقة النسبة فيختلف المعنى عما إذا كان موجودا،
وجدير بالذكر أن نقول إن هذا التنوين يلحق جميع الأسماء إلا الاسم الملازم للإضافة فإنه يدل
على وجود علاقة نسبة لحق التنوين طرفها الأول وحذف طرفها الثاني.

وقد لاحظ ابن منظور (ت711هـ) تغير المعنى المعجمي بوجود التنوين وعدمه فيما روي عن
الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) «أنه انتهى إلى قبرٍ منبوذٍ فصلى عليه»⁽²⁾، إذ يروى بتنوين القبر
وبالإضافة فمع التنوين يكون المعنى: قبر مُنْبَذٍ عن القبور، أي: منفرد بعيد عنها، ومع الإضافة
يكون المنبوذ اللقيط، أي: بقبر إنسان منبوذ رتمته أمه على الطريق⁽³⁾.

وليس أبو حيان بعيدا عن أثر التنوين في توجيه المعنى في مثل هذا الموضع، فقد لاحظ
تغير المعنى في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَوْلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ
الْأُولَى﴾ [طه:133] فكلمة (بَيِّنَةٌ) بغير التنوين تضاف إلى (ما)، أي: القرآن الذي سبق التبشير به
وبإحائي من الرسل به في الكتب الإلهية السابقة المنزلة على الرسل، وقرئت (بَيِّنَةٌ) بالتنوين⁽⁴⁾،
فيكون (ما) بدلا، وقيل: «يجوز أن يكون (ما) نفيا وأريد بذلك ما في القرآن من الناسخ والفصل مما
لم يكن في غيره من الكتب»⁽⁵⁾.

ومثل ذلك تعدد الأوجه الإعرابية بوجود التنوين أو عدمه، مما كان له أثر في المعنى
الوظيفي، وقد يحقّق مبتغى فكريا وعقائديا، ومن ذلك ما جاء في البحر المحيط في تفسير قوله
تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفرق: 2]، فهنا على إضافة (شرّ) إلى (ما)، و(ما) ذات معنى عام
يدخل فيه جميع من يوجد منه الشر من حيوان مكلف وغير مكلف وجماد، كالإحراق بالنار،
والإغراق بالبحر، والقتل بالسم. وقرئ (شرّ) بالتنوين⁽⁶⁾، فقيل إن (ما) تكون نافية، وعليه المعتزلة إذ
يروون أن الله تعالى لم يخلق الشرّ. ذكره أبو حيان نقلا عن ابن عطية ورده الأخير بقوله: «هي
قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل، الله خالق كل شيء»⁽⁷⁾، لكنّ أبا حيان خرّج القراءة على أن

(1) ج. كارتر، عشرون درهما في كتاب سيبويه (بحث) : 122، وظ : غالب المطلبي و حسن عبد الغني،

المفهوم التكويني للعامل النحوي (بحث): 15

(2) ظ : البخاري، صحيح البخاري : 448/1

(3) ابن منظور، لسان العرب: 512/3، مادة (نبد)

(4) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز: 71/4، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 432/31

(5) أبو حيان، البحر المحيط: 270/6

(6) هي قراءة عمرو بن عبيد، ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز: 538/5، العكبري، التبيان في إعراب القرآن:

297/2

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز: 538/5

يكون (ما خلق) بدلا من (شر) على تقدير محذوف، أي: من شرّ شرّ ما خلق، فحذف لدلالة (شر) الأول عليه ، فأطلق أولا ثم عمّ ثانيا(1).

وبهذا وما سبقه يكون للتونين أثر واضح في توجيه المعنى، وهو ما قادنا إلى أن نجعله قرينة ترتقي إلى مصافّ القرائن الأخرى، ولا تقلّ عنها شأنًا.

ولا ينبغي أن يفهم مما تقدم أن لكل قسم من أقسام التونين وظيفة محددة لا يتعدها، بل التونين قد يكون متعدد الوظائف كما كان ذلك في قرينة العلامة الإعرابية إذ تكون الضمة مثلا للفاعل والمبتدأ والخبر...، وعلى هذا فإنّ المعنى الذي قد يؤدّيه التونين في السياق إنّما يتحدد بمعونة السياق.

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 533/8

قرينة التنغيم

التنغيم مصدر نَعَم، والنَّعَم - في اللغة - الكلام الخفي، وسكت فلان فما نَعَم بحرف وما تَنَعَّمَ مثله وما نَعَم بكلمة، والنَّعْمَة جرس الكلام وفلانٌ حسن النَّعْمَة إذا كان حسنَ الصوت في القراءة⁽¹⁾.

والتنغيم - في الاصطلاح - هو «ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام»⁽²⁾، أو هو «عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين»⁽³⁾. وذلك الارتفاع والانخفاض في الصوت أو تتابع تلك النغمات الموسيقية أثناء النطق إنما يكون لمقاصد تعبيرية ومقتضيات معنوية وغايات دلالية؛ ولذلك قيل إنَّ التنغيم هو «تغيير في الأداء الكلامي بارتفاع الصوت وانخفاضه في أثناء الكلام العادي للدلالة على المعاني المتنوعة في الجملة الواحدة»⁽⁴⁾.

والتنغيم قرينة لفظية إذ لا يمكن أن نتصوره إلا في الكلام المنطوق، فبه تُنطق الجملة بإطار موسيقي معين، وتُعطى نغما خاصا «لبيان مشاعر الفرح والغضب والنفي والإثبات والتهمك والاستهزاء والاستغراب...»⁽⁵⁾، وغيرها من المعاني التي يقتضيها سياق الحال، فهو مرتبط بالعاطفة والموقف والانفعال، وتكون نغمات الكلام دائما في تغيير من أداء إلى آخر ومن موقف إلى موقف ومن حالة نفسية إلى أخرى⁽⁶⁾، ومن هنا رأى أستاذنا الدكتور محمد حسين الصغير أنَّ التنغيم «يعنى عادة بمتابعة صوت المتكلم في التغيرات الطارئة عليه أصواتيًا بما يلائم توقعات النفس الإنسانية للتعبير عن الحالات الشعورية واللاشعورية»⁽⁷⁾.

معنى ذلك أنَّ التنغيم صفة صوتية تُلَفُّ المنطوق كله، وألوان موسيقية تكسو الكلام عند إلقائه، وتظهر في صورة ارتفاعات وانخفاضات أو تنويعات صوتية؛ إذ إنَّ الكلام - مهما كان نوعه - لا يُلقَى على مستوى واحد⁽⁸⁾؛ ولذلك لا نعتقد أنَّ للكلام مجرى نغما معينا يمثل التنغيم خروجا عليه، وهذا الأخير هو ما يُفهم من تعريف التنغيم لدى بعض الدارسين إذ عرّفه بأنه «خروج الكلام

(1) ظ : الخليل، العين: 426/4، الجوهري، الصحاح: 2045/5، ابن منظور، لسان العرب: 590/12، الزبيدي،

تاج العروس: 704/17، مادة (نغم)

(2) تمام حسان، مناهج البحث: 164

(3) ماريوباي، أسس علم اللغة: 93

(4) مناف الموسوي، علم الأصوات اللغوية: 143، وظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 333/1

(5) خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب: 62

(6) ظ : سمير إبراهيم العزاوي، التنغيم اللغوي: 26، 69، كمال بشر، علم الأصوات: 533، عواطف كنوش،

الدلالة السياقية: 42، محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 50

(7) محمد حسين الصغير، الصوت اللغوي: 27

(8) ظ : كمال بشر، علم الأصوات: 531، 533

عن مجراه الطبيعي لوظيفة تؤدَّى في سياق معين»⁽¹⁾؛ فللكلام مجارٍ نغمية متعددة بحسب ما يراد للنغمة من وظيفة تؤديها في السياق، فللاثبات مجراه النغمي وللاستفهام مجراه وللتعجب مجراه - كما سيتضح خلال هذا المبحث - وإنما الأمر انتقال من مجرى إلى آخر أو من نغمة إلى أخرى بحسب المعنى والأسلوب، لا أنَّ واحدا منها يكون أصلا والآخر يكون خروجاً عن هذا الأصل.

وحصيلة ما تقدم أنَّ التنغيم هو "انتقالات صوتية بين ارتفاع وانخفاض وتنوعات نغمية تحيط الكلام المنطوق لمقاصد تعبيرية ومقتضيات معنوية"، وبسبب كثرة تلك الانتقالات وتنوع تلك النغمات وتعدد المعاني وطرق التعبير صار «التنغيم قرينة لا رمز لها أو يعسر أن يحدّد لها رموز»⁽²⁾، وبسبب ما للتنغيم من نغمات كثيرة تفوق ما للترقيم من علامات كعلامة الاستفهام وعلامة التأثر (التعجب) والشَّرْطَة والفاصلة والنقطة وغيرها، وبسبب ما يصاحب التنغيم في كثير من حالاته من تعبيرات الملامح وحركات أجزاء الجسم كالرأس واليدين وما إلى ذلك؛ نجد التنغيم أوضح من الترقيم في بيان القصد والدلالة على المعنى؛ ومن ثمَّ فإن الترقيم في الكتابة يقوم بجانب من وظيفة التنغيم في الكلام⁽³⁾.

مستويات التنغيم

يمكن أن يقسم التنغيم العربي بحسب أساسين مختلفين⁽⁴⁾:

الأول: المدى بين أعلى نغمة وأخفضها في الصوت سعة وضيقاً.

الثاني: شكل النغمة في آخر مقطع وقع عليه النبر في الجملة من الكلام.

فعلى الأساس الأول ينقسم على المديات الثلاثة الآتية:

- المدى الإيجابي (الواسع) : ويستعمل في الكلام الذي تصحبه عاطفة مثيرة، أو في الخطابة والتدريس لأعداد كبيرة من الطلاب والصياح الغاضب ونحو ذلك.
- المدى النسبي (المتوسط) : ويستعمل في الكلام غير العاطفي، أو المحادثات العادية، وكل شيء في هذا المجال نسبي لأنه ليس هناك سعة مطلقة أو ضيق مطلق.
- المدى السلبي (الضيق) : ويستعمل في الكلام الذي تصحبه عاطفة تهبط بالنشاط الجسمي

(1) عواطف كنوش، الدلالة السياقية: 42

(2) طارق عبد عون الجنابي، قضايا صوتية (بحث): 374

(3) ظ : تمام حسان، مناهج البحث: 226-227، عبد الكريم مجاهد، الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية (بحث): 77، ورأى الدكتور تمام حسان أنَّ التنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، ورأى الباحث عكس ذلك انطلاقاً من أنَّ الترقيم - بقسم من علاماته - تجسيد للتنغيم، والنطق بالكلام (والتنغيم معه) سابق للكتابة إذ هي رمز له (والترقيم معها).

(4) ظ : تمام حسان، مناهج البحث: 164 - 165، واللغة العربية معناها ومبناها: 229، 230

العام كالعبارات اليائسة الحزينة وفي الكلام بين شخصين يحاولان ألا يسمعها ثالث قريب منهما.

والفرق بين المديات الثلاثة فرق في علو الصوت وانخفاضه، فالإيجابي أعلاها، والسلبى أخفضها، والنسبي بينهما. وعلى الأساس الثاني ينقسم على نغمتين اثنتين:

الأولى: نغمة هابطة ينتهي بها الكلام؛ وتستعمل في الإثبات والنفي والشرط والدعاء والاستفهام بغير الهمزة و(هل) والعرض.

والثانية: نغمة صاعدة ينتهي بها الكلام؛ وتستعمل في الاستفهام بالهمزة و(هل).

وهناك نغمة **ثالثة** مسطحة (مستوية) لا هي بالصاعدة ولا بالهابطة، وتكون إذا وقف المتكلم قبل إتمام كلامه، كالوقوف على الشرط قبل الدخول في جوابه⁽¹⁾.

وقد يرمز للنغمة الصاعدة بالرمز /↗/، والنغمة الهابطة بالرمز /↘/، والمستوية بالرمز /←/⁽²⁾.

[هل جاء زيد ↗ ، أين زيد ↘ ، إن جاء زيد ← أكرمه ↘]

ولا يقف أمر رصد النغمات أو تحديدها عند ما تقدم، فقد تكون هناك نغمات أكثر تفصيلا، وأنواع أكثر تشعبا مما ذكرنا⁽³⁾.

قرينة التنعيم والمعنى

لقرينة التنعيم أثر دلالي كبير؛ إذ تهدي إلى تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً وبتنوعها تختلف المعاني وتتغير الأساليب وتتحول إلى بعضها، من الإخبار إلى الاستفهام إلى التعجب، ومن التعظيم والتفخيم إلى التقليل والتحقير ونحو ذلك، فالنغمة الصوتية دالة على معنى⁽⁴⁾، أو موجهة له. ومن ثم فإن جملة مثل (وصل الضيف) تحتمل أكثر من دلالة، إذ قد تقال الجملة بنغمة تقريرية فتدل على الإخبار بوصول الضيف، أو تقال بنغمة استفهامية فتكون سؤالا عن تحقق الوصول أو عدمه، أي: أوصل الضيف؟ وربما تنطق بطريقة مختلفة برفع الصوت وخفضه لتدل على الدهشة والاستغراب من وصوله، وبنغمة مختلفة أخرى قد يدل على السخرية والاستهزاء من هذا الضيف، وهكذا تكون لكل نغمة دلالة.

(1) ظ : سلمان العاني، التشكيل الصوتي: 140، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 230، ومقالات في اللغة والأدب: 178/2

(2) ظ : سلمان العاني، التشكيل الصوتي: 140

(3) ظ : سمير إبراهيم العزاوي، التنعيم اللغوي: 157، كوليزار كاكل عزيز، القرينة: 58 - 62

(4) ظ : فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 28، محمد حماسة، النحو والدلالة: 150

ولهذا فإن الموقف أو الأسلوب الواحد يتطلب نسقا صوتيا واحدا أو تنغيمًا معينًا، وليس هناك تعدد في الأنساق الصوتية للموقف الواحد⁽¹⁾، فالأسلوب المعين لا يقتضي أكثر من تنغيم معين؛ ولهذا قيل: إنَّ «معنى كون النغمة قرينة أن كل معنى من معاني الأساليب النحوية له ما يناسبه من التنغيم بحيث نستطيع بالنغمة أن نعرف ما إذا كانت جملة مثل (ما هذا؟) استفهامًا على بابه أو استفهامًا للإنكار والاحتجاج»⁽²⁾؛ فكل أسلوب من أساليب الجمل العربية يقترن بهيكل تنغيمي عرفي مخصوص يُعرف به الأسلوب المعين، فدلالة التنغيم دلالة عرفية لا طبيعية في الأصل؛ إذ تعارف الناس على تنغيم كل نمط تركيبى على حدة⁽³⁾، وإذا كان التنغيم يختلف من لغة إلى لغة، ومن لهجة إلى لهجة، ومن بيئة إلى أخرى، فلا نرى أنه يختلف من فرد إلى فرد في اللغة الواحدة في البيئة الواحدة، على خلاف من قال: «يختلف التنغيم من لغة إلى لغة ومن لهجة إلى لهجة ومن فرد إلى فرد بحيث يستحيل وضع ضوابط تنغيمية أو نظام من التنغيم يجب اتّباعه»⁽⁴⁾، إلا إذا كان هذا الاختلاف متأنيًا مما يتضافر مع التنغيم من قرائن.

وقد يتساوى أسلوب مع آخر أو جملة مع أخرى بما يحملان من قرائن، وهذا قد يرشح قرينة التنغيم إلى أن تستقل بالدلالة فتكون القرينة الوحيدة على المعنى في الكلام وهي المميزة له، والعامل المهم في تصنيف الجمل إلى أنماطها⁽⁵⁾، وقد اتضح هذا بتعدد الدلالات في مثالنا السابق (وصل الضيف)، ومثله لو قال قائل: (نلتقي غدا)، إذ يمكن أن تؤدي الجملة بنغمة سؤال فتكون استفهامية يسأل بها عن إمكان اللقاء يوم غد أو عدمه، أو تقال تعجبًا ودهشة من اللقاء في هذا الوقت، أو تلقى وفيها نغمة التهديد والوعيد أو ربما التحدي، فتختلف النغمة ويختلف تبعًا لذلك المعنى المراد للجملة، ويعينها على ذلك بعض حركات الجسد أو المقام.

ومثل ذلك ما يقع في اللهجة العامية، فإذا قدّم لك شخص شيئًا لا تريده فترفض المعروف وتشكر الشخص بقولك: (لا، شكرًا) بنمط تنغيمي يفهم منه مرادك من دون أن يتوهم ذلك الشخص أنك تريد أن تنفي شكره، وسواء في ذلك الوقف على (لا) أو نية الوقف، ويكون ذلك بالطبع بمعونة قرينة السياق الحالي. وهذا يشبه ما تناقله النحاة من قول العرب مثلًا (لا، شافاك الله) و (لا، أيدك الله) التي يراد بها هنا الدعاء للمخاطب لا الدعاء عليه. ولأنّ التراث العربي وصل مكتوبًا ولم يكن لدى العرب نظام للترقيم كالذي نعرفه الآن ولغياب التنغيم في الكتابة، صار لزامًا على من دون

(1) ظ : كمال بشر، التفكير اللغوي: 290، وعلم اللغة العام/الأصوات: 192 - 193

(2) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 358/1

(3) ظ : المصدر نفسه : 176/2-177، تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 50

(4) عبد الكريم مجاهد، الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية (بحث): 77

(5) ظ : كمال بشر، التفكير اللغوي: 288، تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 50

التراث أن يحتفظ بأداة تضمن أمن اللبس في المعنى فوضعوا (الواو) مكان الفاصلة⁽¹⁾.

فالتنغيم إذن «قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير النحوي الدلالي»⁽²⁾.

التنغيم في التراث العربي

لم تحظ قرينة التنغيم أو التنوع الصوتي - على الرغم من أثره الواضح في توجيه المعنى - باهتمام علماء العرب قديماً كما حظيت القرائن الأخرى، ولم يكن ذلك لتقليل من أهميتها عندهم، وإنما كانوا يعرضون الفصحى في صورتها المكتوبة، ثم إنهم صرفوا جلَّ اهتمامهم إلى التقنين لأصول النحو ومناهجه الفكرية، وتعريف العامة بالخطأ والصواب في الميزان اللغوي، ولا يعني ذلك أنهم لم يدركوا ظاهرة التنغيم فعلماء التجويد - مثلاً - أدركوها وعرفوا أمثلتها، حتى إن بعضهم استعمل كلمة (نغمة)، واكتفى آخرون باستعمال عبارة (رفع الصوت وخفضه) وهو معنى التنغيم عند المحدثين⁽³⁾. ف «فقدان موضع العناية لا يدل على فقدان الموضوع، فقد كان التنغيم مجال دراسة لجملة من فنون العربية في التراكيب والأساليب، في تركيب الجملة لدى تعبيرها عن أكثر من حالة نفسية، وأسلوب البيان لدى تعبيره عن المعنى الواحد بصور متعددة، وهذا وذاك جزء مهم في علمي المعاني والبيان نحواً وبلاغة، وهي معالم أشبعها العرب بحثاً وتمحيصاً، وان لم يظهر عليها مصطلح التنغيم»⁽⁴⁾.

لذلك فإننا نلمح هنا وهناك إشارات إلى التنغيم وأثره في المعنى، وقد عدّ نفر من المحدثين ما دار بين أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) وابنته عند قولها: (ما أجملُ السماء) متعجبة وتصحيحه لجملتها من هذا الباب، فرأى بعضهم أنّ هذا النص - إن صدق - «يدلّ على اهتمام مبكر بتحليل نمط التنغيم السياقي، وأنّ العرب كانوا يعون تماماً أثر النغمة في توجيه دلالة التراكيب وتفريقها بين المعاني الأسلوبية»⁽⁵⁾، وليس الأمر عندنا كذلك إذ نجده بعيداً عن الدقة؛ أعني إننا لا نرى أن خطأ البنت كان تنغيمياً؛ ذلك أنّ التنغيم إطار صوتي يتضمن النص المنطوق (الأسلوب)، والحركة أقل منه، فإن يكن هناك خطأ في أحدهما فالأولى ألا يكون بما هو عام يشمل الجملة أو النص وهو الأظهر بل بما هو خاص دقيق، ثم لو كان ما ذهب إليه هؤلاء الدارسون صحيحاً لكان مما ترتب

(1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 227

(2) محمد حماسة، النحو والدلالة: 150

(3) ظ : سمير إبراهيم العزاوي، التنغيم اللغوي: 31، غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 566-567، تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 1/259

(4) محمد حسين الصغير، الصوت اللغوي: 29

(5) كمال بشر، علم الأصوات: 546، وظ : سمير إبراهيم العزاوي، التنغيم اللغوي: 32، نجاح فاهم، المعنى في

على هذه الحادثة أن يرتبط النحو ودلالاته بالتنغيم، ولكانت الصحيفة التي أُقيمت من الإمام علي (عليه السلام) على أبي الأسود تبدأ أو تشير في الأقل إلى التنغيم، أو أن يجعل أبو الأسود بابا من الأبواب النحوية التي ألفها بعد هذه الحادثة متعلقا بالنغمة أو الأداء الصوتي، وردُّ أبي الأسود لم يكن تصحيح نغمة بل كان تصحيح إعراب. والأجدر إذا أردنا أن نعلق هذا الأمر بالتنغيم أن ننظر من جانب سلبي، أعني أن ما مكنّ الفهم الخاطئ لمقولة بنت أبي الأسود هو خفاء قرينة التنغيم عن إذن أبي الأسود فضلا عن غياب قرينة الإعراب، أي إن الجملة قد فقدت قرينتين مهمتين لو بانَتْ إحداهما لتميَّز الأسلوب المقصود في ذهن أبي الأسود، ووضح عنده مراد ابنته.

وإن كان الاهتمام بقرينة التنغيم غير واضح في الحادثة المذكورة ولم يشر إليها أبو الأسود الدولي، فإن التراث العربي قد حفظ لنا إشارات للعلماء العرب والمسلمين تدل على إدراكهم للتنغيم وأهميته في التحليل اللغوي للسياق المنطوق كل حسب منهجه وأسلوب دراسته؛ فقد تجاذب اللغويون وعلماء التجويد والقراءات دراسة التنغيم ولم يكن لهذا المصطلح حضور إذ تعددت «المسميات للمصطلح الواحد، فسيبويه يفهمه ب (تنوع دلالة الأساليب) وابن جني يدركه ب (مطل الحركات والحذف السياقي)، وعلماء القراءات والتفسير يذهبون إلى أنه (أسلوب خرج عن معناه الأصلي، واتساق إيقاعي في الفاصلة ورؤوس الآيات)»⁽¹⁾.

ومن الإشارات التنغيمية التي لها أثر في المعنى ما جاء عند سيبويه، إذ من المعروف أن القسم طريقة من طرائق التوكيد إلا إن سيبويه يشير إلى أنه قد يأتي مفيدا التعجب، وهذا التحول الأسلوبي إنما تصنعه النغمة الصوتية، ورد في الكتاب: «وقد تقول: تالله! وفيها معنى التعجب. وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها، معنى التعجب»⁽²⁾، فنغمة (تالله) التي للتعجب تختلف عن نغمة القسم الذي يأتي على بابه. ومن تلك الإشارات في كتاب سيبويه قوله: «يقول الرجل: (أتاني رجل)، يريد واحدا في العدد لا اثنين فيقال: ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: (أتاني رجل لا امرأة) فيقال: ما أتاك رجل، أي: امرأة أتتك. ويقول: (أتاني اليوم رجل)، أي: في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي: أتاك الضعفاء»⁽³⁾.

ووجه بعض الدارسين هذه العبارات تنغيميا ودلاليا بما يشبه المخطط الآتي⁽⁴⁾:

(1) سمير إبراهيم العزاوي، التنغيم اللغوي: 80

(2) سيبويه، الكتاب: 497/3

(3) المصدر نفسه: 55/1

(4) ظ: نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 263

←	نغمة مستوية (أكثر من ذلك)	العدد
↖	نغمة صاعدة (امرأة أتتْكَ)	الجنس
↙	نغمة هابطة (أتاك الضعفاء)	النوع

ما أتاك رجلٌ

فأوحت النغمة الصوتية بتلك الدلالات (العدد، الجنس، النوع) عند اختلاف مستوياتها. فدلالة الجملة على العدد هنا نغمتها مستوية، وهي نغمة إخبارية عادة فلا تحمل خروجاً عن المعنى الحقيقي للإخبار. وعند دلالة الجملة على الجنس تبدأ درجة الصوت بالصعود من (أتاك) لتستقر على (رجل)، وعندما تهبط درجة الصوت توحى النغمة بالنوع. وفي ذلك تدبر لغوي مبكر لأثر الفونيم فوق التركيبي في توجيه المعنى يبنى عن عبقرية فذة سبقت علماء الغرب في العصر الحديث، كما أنّ فيه رداً كافياً على من أنكر وجود هذه الظاهرة في التراث العربي ومنهم برجستراسر⁽¹⁾. وتؤكد إشارات سيبيويه تلك وغيرها «صواب منهجه الوصفي في تحليل التراكيب اللغوية، آخذاً بنظر الاعتبار أن القرانن اللفظية والمعنوية هي تكامل في النظرة اللغوية القائمة على نظام دقيق يتحكم في تبادل التأثير العلائقي بين مكونات التركيب الأسلوبي»⁽²⁾.

وما ذكره أبو الفتح ابن جني أوضح مما سبق إذ وصف الصوت مشيراً إلى ارتفاعه وانخفاضه في الكلام المنطوق، وألمح إلى أن في ذلك دلالة على صفة محذوفة، قال: «وقد حذفنا الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفنا فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت»⁽³⁾، فجعل اختلاف النغمات من الحال الدالة إيحاءً على المعنى.

ولم يكتفِ ابن جني بذلك لإيصال فكرته "الصوتية"، فقال في السياق نفسه: «وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً؟ فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً؟ وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغنى ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلأ أو نحو

(1) ظ : برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية: 73

(2) سمير إبراهيم العزاوي، التنغيم اللغوي: 40-41، وظ : نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبيويه: 264-265

(3) ابن جني، الخصائص: 370/2-371

ذلك»⁽¹⁾، فوصفُ ابن جني للصوت بـ(التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم وزيادة قوة اللفظ والتمطيط والإطالة والتمكين والتفخيم) إنما هو تعبير عن ظاهرتي التنغيم والنبر وان لم يصرح بالمصطلحين تصريحاً. ولم ينسَ ابن جني تضافر القرائن غير اللغوية مع قرينة التنغيم فعبر عن حركات الجسد وملامح الوجه بقوله (وأنت تزوي وجهك وتقطبه). وربما بذلك يكون ابن جني «من أوائل من استشعر أهمية التنغيم في أدائه دور القرينة النحوية، وان جاء كلامه عنه عرضاً في حديثه عن حذف الصفة ودلالة الحال عليها»⁽²⁾.

وان رمثُ الاختصار والاكْتفاء بما تقدم لا يمكنني أن أتجاوز نصاً لابن سينا (ت428هـ) يكشف - ولا يدع مجالاً للشك - عن إدراكه ظاهرة التنغيم وأثرها في توجيه المعنى وتمييزه، فضلاً عن وصفها وبيان هيئتها، قال: «ومن أحوال النغم: النبرات، وهي هيئات في النغم مدية، غير حرفية، يبتدأ بها تارة، وتُحَلَّلُ تارة، وتعقب النهاية تارة، وربما تُكثَّرُ في الكلام وربما تُقَلَّلُ، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض. وربما كانت مطلقة الإشباع، ولتعريف القطع، ولإمهال السامع ليتصور، ولتفخيم الكلام. وربما أعطيت هذه النبرات بالحدة والنقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل انه متحير أو غضبان أو تصير به مستدرجة للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك. وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها مثل أن النبرة قد تجعل الخبر استفهاماً والاستفهام تعجباً وغير ذلك، وقد تورد للدلالة على الأوزان والمعادلة، وعلى أن هذا شرط وهذا جزء، وهذا محمول وهذا موضوع»⁽³⁾.

ونلاحظ في هذا الاقتباس أن وصف ابن سينا للنبرات يماثل وصف المحدثين للتنغيم، ونلاحظ أيضاً أنه قد ربط بين التنغيم وإبراز الحالة النفسية للمتكلم وأغراضه، فإدراك ابن سينا لكل هذا - كما يكشف الاقتباس - كان وليد تأمل وبحث لا ملاحظة عابرة⁽⁴⁾.

ولذلك كله ولغيره يمكن التقرير بأنّ التنغيم بوصفه قرينة صوتية أو «بوصفه ظاهرة صوتية مهمة في عملية الفهم والإفهام وتنميط الجمل إلى أجناسها النحوية والدلالية المختلفة، كان مستقراً أمره في وعي علماء العربية وان لم يأتوا فيه بدراسة نظرية شاملة تحدد كنهه وطبيعته ودرجاته»⁽⁵⁾.

وأثر التنغيم كثيراً ما يتجلى في توجيه النص لمعان مختلفة باختلاف الأوجه الإعرابية، وهو «لا ينشئ علاقات نحوية ليست موجودة ولكنه يختار بعض العلاقات النحوية القابعة تحت السطح

(1) ابن جني، الخصائص: 2 / 371

(2) محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 347

(3) ابن سينا، الشفاء (المنطق - الخطابة): 4 / 198

(4) ظ: محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 347

(5) كمال بشر، علم الأصوات: 552

المنطوق ويظهر تأثيرها في التفسير. وقد يساعد التنغيم كذلك على التوزيع التحليلي للنص الواحد⁽¹⁾ أو إعطاء الأسلوب معنى مغايرا لمعناه الحقيقي الذي وضع له. ولعل تفسير القرآن الكريم أوضح تجسيد لذلك؛ إذ كثيرا ما يُختلف في إعراب النص القرآني فيتنغير بذلك المعنى الجزئي أو المعنى الدلالي، ومرد ذلك - في قسم منه - إلى التنغيم.

وليس أبو حيان الأندلسي بمنأى عن ذلك، فتفسير البحر المحيط يكشف - من دون شك - إدراكه ما للتنغيم من أثر في توجيه المعنى بتضافره مع قرائن أخرى، ويكشف فهمه لتذبذب الجمل بين الأنماط والتراكيب، وتذبذب المقاصد بين الأساليب، ويكون ذلك باختلاف الأداء الموسيقي لها وتغير السياق النغمي.

ومن ثم يمكننا توزيع أثر قرينة التنغيم في تفسير البحر المحيط على قسمين:

1. تحولات البنية التركيبية

2. تحولات المقاصد الأسلوبية

أولاً: تحولات البنية التركيبية

إنّ الوظيفة الأساسية للتنغيم وظيفية نحوية لأنها المانز بين أنماط التركيب، والعامل الفاعل في ذلك، فضلا عن أثرها الكبير في تلون الأساليب داخل النص والتفريق بين الأجناس النحوية، حتى انه في كثير من الأحيان لا يتوصل إلى دلالة السياق إلا من خلال النمط التنغيمي المتشكل في طول الزمن المستغرق، وشدة الصوت، والتنوع التنغيمي. وقد يذهب التنغيم بالدلالة مذهباً يؤول فيه النص إلى مجموعة من الأساليب تفرضها خصوصية هذه الوسيلة، فيتنوع - وفق الظاهر - إلى خبر وإنشاء أصالة، أو تتنازع الدلالات النحوية بتحولاته التحليلية؛ ولذلك صار التنغيم من العناصر المهمة التي تتألف منها الجملة، وهو عامل أساسي يبين بأنماطه المتنوعة أن المنطوق مكتمل في مبناه ومعناه أم غير مكتمل⁽²⁾.

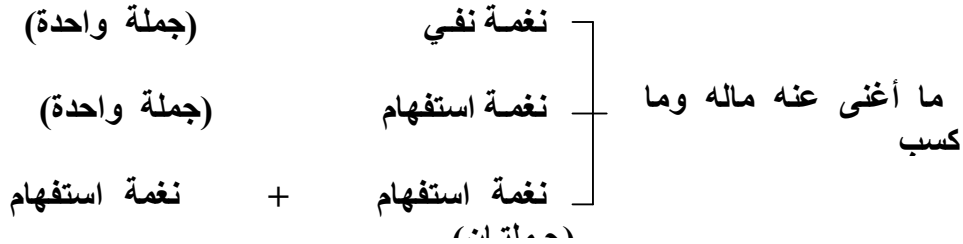
وتفسير البحر المحيط قد جعل منه أبو حيان ميدانا رحبا لبيان التوزيع التحليلي للنص الواحد، وتحديد أنماطه التركيبية، ورصد التحولات داخل ذلك النص. ويتمثل ذلك في أن تتحول أداة إلى أكثر من دلالة، وتحتمل أكثر من معنى في النص الواحد، من دون خروج عن الأصل، ففي قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۖ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: 1-2] توجهت (ما) الأولى عند أبي حيان إلى أن تكون نفيا، وهذا يتبعه أن تكون (ما) الثانية موصولة أو مصدرية وعليه يكون المعنى «لم يغن عنه ماله الموروث عن آبائه، وما كسب هو بنفسه أو ماشيته، وما

(1) محمد حماسة، النحو الدلالة: 151-152

(2) ظ: سمير إبراهيم العزاوي، التنغيم اللغوي: 24، فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 28، كمال

بشر، علم الأصوات: 541، نجاح فاهم، المعنى في تفسير الكشاف: 39-40

كسب من نسلها ومنافعها، أو ما كسب من أرباح ماله الذي يتجر به»⁽¹⁾، أو تكون استفهاما، وهي عندئذ في موضع نصب، أي: أي شيء يغني عنه ماله؟ وهو على وجه التقرير والإنكار، ومعناه: أين الغنى الذي لماله ولكسبه؟ وهذا التوجيه يتبعه أن تحتل (ما) الثانية الاحتمالين السابقين أو أن تكون استفهاما آخر، أي: وأي شيء كسب؟ بمعنى لم يكسب شيئا⁽²⁾. وحصيلة ذلك أن هذه الآية الكريمة ممكن أن تؤدي بثلاثة أنماط تنغيمية يتوجه بها المعنى ويتميز نوع (ما) تبعا لذلك:



ومثل هذه التحولات في (ما) قد توجهت لدى أبي حيان في مواضع مشابهة⁽³⁾.

وهذا الأمر - اعني أن تتوجه الأداة لأكثر من معنى داخل النص - قد رصده سيبويه من قبل وبينه، إذ وجد أن الهمزة قد تحتل أن تكون استفهامية أو تكون للنداء وذلك في قول جرير:

أعبدا حل في شعبي غريبا ألومًا لا أبالك واغترابًا⁽⁴⁾

قال: «وأما عبدا فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله: أفتنخر عبدا، ثم حذف الفعل»⁽⁵⁾.

وعليه فإن التنغيم يكون قرينة على الأداة، وبه يتوجه معناها، ويتميز نوعها، ومن ثم يعرف بالتنغيم الأسلوب الذي أريد أن تؤديه تلك الأداة.

وقد يختلف توزيع النص تحليلا بالتنغيم؛ إذ قد يكون النص كله جملة واحدة على نمط تنغيمي معين أو يكون أكثر من جملة على نمط تنغيمي آخر، ومن ذلك ما توجه في تفسير البحر المحيط في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: 10-11] على ما يأتي⁽⁶⁾:

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 527/8

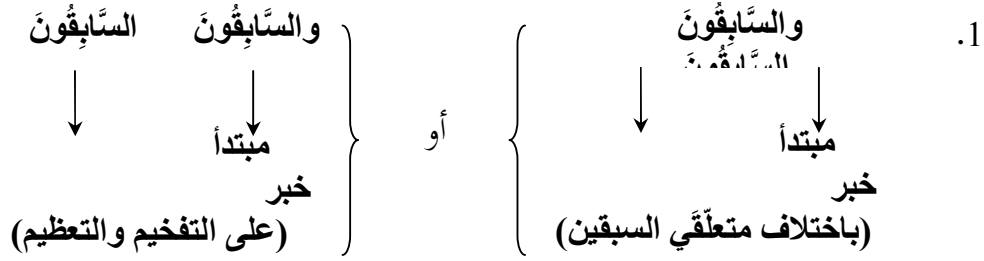
(2) ظ: المصدر نفسه: 527/8

(3) ظ: المصدر نفسه: 306/4، 451/5، 42-41/7، 319/8، تفسير الآيات الآتية على الترتيب: [الأعراف: 48، الحجر: 84، الشعراء: 192، الحاقة: 28]

(4) مهدي محمد ناصر الدين، شرح ديوان جرير: 56

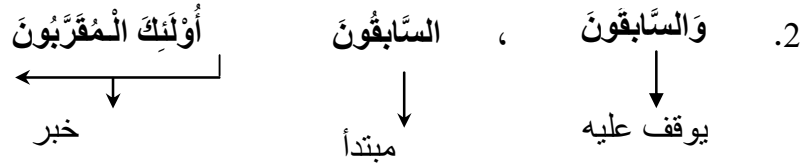
(5) سيبويه، الكتاب: 339/1

(6) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 205-204/8



أمّا الأول فالمعنى على التقدير الآتي: السابقون إلى الإيمان هم السابقون إلى الجنة، على اختلاف تقدير المتعلقين عند المفسرين⁽¹⁾، وأمّا الثاني فعلى معنى أنّ (السابقون) هم «الذين انتهوا في السبق، أي الطاعات وبرعوا فيها وعرفت حالهم»⁽²⁾، فهو نحو قولهم: أنت أنت، والناس الناس؛ فقد سمع سيبويه عن الخليل ما يماثله، قال: «وتقول: قد جرتك فوجدتك أنت أنت، ف (أنت) الأولى مبتدأة والثانية مبنية عليها، كأنك قلت فوجدتك وجهك طليق. والمعنى أنك أردت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف.

ومثل ذلك: أنت أنت، وإن فعلت هذا فأنت أنت، أي: فأنت الذي أعرف، أو أنت الجواد والجد، كما تقول: الناس الناس، أي الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف... وهذا كله قول الخليل رحمه الله، سمعناه منه»⁽³⁾. فرأى ابن عطية (ت541هـ) أنّ هذا على معنى تفخيم الأمر وتعظيمه، ورجح أبو حيان هذا القول، وعضده بقوله: «ويرجح هذا القول أنه ذكر أصحاب الميمنة متعجبا منهم في سعادتهم، وأصحاب المشأمة متعجبا منهم في شقاوتهم، فناسب أن يذكر (السابقون) مثبتا حالهم معظما، وذلك بالإخبار أنهم نهاية في العظمة والسعادة، و(السابقون) عموم في السبق إلى أعمال الطاعات، وإلى ترك المعاصي»⁽⁴⁾.



والوقف على (السابقون) يعني انتهاء جملة واستئناف جملة جديدة، ويكون ارتباط (السابقون)

(1) ظ : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 198/17، أبو حيان، البحر المحيط : 204/8، الألويسي، روح المعاني:

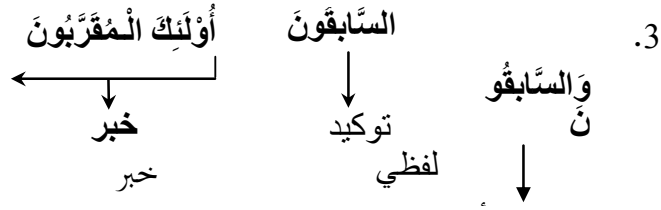
187/27

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 204/8

(3) سيبويه، الكتاب: 2/359-360

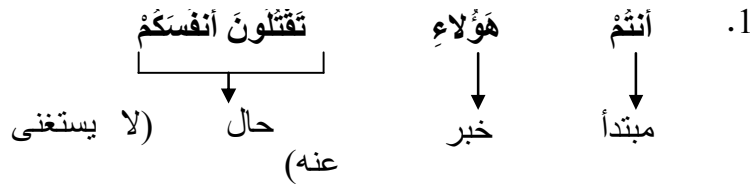
(4) أبو حيان، البحر المحيط : 205/8، ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز : 240/5

بما قبلها بالعطف على (أصحاب الميمنة)⁽¹⁾.

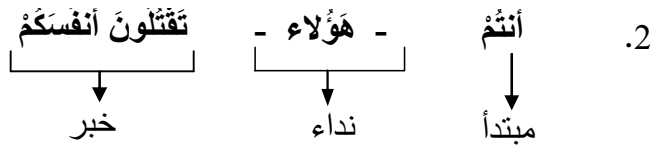


فيؤدّى كل نمط تركيبى من الأنماط المتحوّلة داخل هذا النص بأسلوب معين، فبتنغيم ما تكون الجملة دالة على التّفخيم والتّعظيم، ولا تدل على ذلك بتنغيم آخر، وبتنغيم معين يكون النص جملة واحدة (التوجيه رقم (1))، وبتنغيم مختلف يتوزع على أكثر من جملة (التوجيه رقم (2))، أو يكون جزءاً من جملة (التوجيه رقم (3)).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [البقرة: 85]، فما جاء في البحر المحيط من الأوجه التحليلية في قوله ﴿أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ ما يأتي:



واسم الإشارة خبر في اللفظ لا المعنى، قال أبو حيان الأندلسي: «وإنما أخبر عن الضمير باسم الإشارة في اللفظ، وكأنه قال: أنت الحاضر وأنا الحاضر وهو الحاضر، والمقصود من حيث المعنى الإخبار بالحال، ويبدل على أن الجملة حال مجيئهم بالاسم المفرد منصوباً على الحال فيما قلناه من قولهم: ها أنت ذا قائماً ونحوه»⁽²⁾.



وهذا على تقدير حرف نداء محذوف، و(هؤلاء) منادى به، وحذف حرف النداء قبل اسم الإشارة لا يجوز عند البصريين وأجازته الفراء (ت207هـ) وتابعه الزجاج وغيره⁽³⁾.

(1) ظ : الرازي، مفاتيح الغيب: 6437/10. والآيات السابقة ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا

أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴿وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ [الواقعة: 7-9]

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 458/1

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 458/1

وواضح ما ورد من تحول النص عند التقديرين، وتحول كلمة (هؤلاء) من جزء جملة خبرية إلى أسلوب إنشائي هو النداء. ويختلف - بالطبع - النمط التنغيمي لهذا النص باعتبار كلمة (هؤلاء) خبرا لمبتدأ وهي جزء جملة عن النمط التنغيمي باعتبارها منادى يفصل بين جزأي جملة.

ومن ثم فإن توجيه النص إلى المعاني في أحيان كثيرة مرهون بالنمط التنغيمي الذي يؤدي به. و«التحليل الإعرابي نفسه قد لا تفهم أسرارها ولا تُحلّ ألغازه إلا بقريئة صوتية سياقية هي قريئة التنغيم»⁽¹⁾.

ثانيا: تحولات المقاصد الأسلوبية

إذا كان اختلاف التنغيم في القسم الأول يؤدي إلى تحولات داخل النص، فتتنازع الدلالات النحوية، ويتنوع - على وفق الظاهر - إلى خبر وإنشاء أصالة، فإن الأسلوب - أحيانا - قد يخرج عن معناه (الحقيقي) الذي وضع له إلى معنى آخر غير مقصود أصالة، ويكون ذلك بالتنغيم متضافرا مع ظروف النص وما يتعلق به من ملابسات (سياق الحال)؛ فغرض الأسلوب قد يصرف إلى غرض آخر (مجازي)؛ وقد «تجد بعض المعاني الإنشائية ترد في أساليب الخبر.... وقد يكون اللفظ لفظ الإنشاء والمقصود الإخبار»⁽²⁾.

وهذا التحول في المعاني أو المقاصد الأسلوبية يحصل في قسمي الكلام؛ الخبر والإنشاء «اللذين يتلونان داخليا ليخرج كل أسلوب إلى معانٍ يقتضيها سياق الحال، أو خارجيا بالتقابل فيتحول الخبر إلى إنشاء أو الإنشاء إلى خبر»⁽³⁾، فيكون في ذلك دلالة على معان ليست للأسلوب في الأصل. وهذا ما سنبين تطبيقه في تفسير البحر المحيط فيما يأتي:

1. تحولات الخبر:

الخبر هو «كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته»⁽⁴⁾، أي باعتبار كونه مجرد كلام، من دون النظر إلى قائله، ومن دون النظر إلى كونه مقترنا بما يدل على إثباته أو نفيه حتما⁽⁵⁾، وقد نظر البلاغيون إلى معانيه أو أغراضه باعتبار المتكلم ووفق مقتضى الظاهر فوجدوا أنّ له غرضين أصليين، فإن ألقى المتكلم جملة بقصد إفادة المخاطب مضمون الخبر كان غرضه (إفادة الخبر)، وإن ألقاها بقصد إفادة المخاطب أنّ المتكلم عالم بمضمون الخبر كان هذا (لازم الفائدة)⁽⁶⁾، لكن

(1) عواطف كنوش، الدلالة السياقية: 54

(2) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب: 194

(3) نجاح فاهم، المعنى في تفسير الكشاف: 43

(4) أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة: 36

(5) ط: عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: 167/1

(6) ط: أحمد مطلوب و كامل البصير، البلاغة والتطبيق: 118-120، بسيوني عبد الفتاح، علم المعاني: 34/1

الخبر قد يخرج عن غرضه الحقيقي فتؤدى به معانٍ أخرى ليست له في الأصل، فيفيد أغراضاً مجازية يكون التنعيم فيها عاملاً مهماً في التفريق بينها في النص المنطوق.

وتفسير البحر المحيط قد حوى الكثير من تلك المعاني التي ميزها أبو حيان في التعبير القرآني، نذكر منها الآتي:

- **التوبيخ والتفريع:** فقد يؤدى الخبر - بحسب توجيه أبي حيان - على سبيل التوبيخ والتفريع، وهو ظاهر في توجيهه لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمَبِينُ * يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [النحل: 82-83]، قال: «أخبر عنهم على سبيل التفريع والتوبيخ بأنهم يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها، وعرفانهم للنعم التي عدت عليهم حيث يعترفون بها، وأنها منه تعالى، وإنكارهم لها حيث يعبدون غير الله»⁽¹⁾.

ومن ذلك خطاب موسى (عليه السلام) لفرعون وتبكيته في قوله عنه انه مسحور، قوله تعالى: ﴿...فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا * قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: 101-102]، «أي لقد علمت أن ما جئت به ليس من باب السحر، ولا أني خدعت في عقلي، بل علمت أنه ما أنزلها إلا الله، وما أحسن ما جاء به من إسناد إنزالها إلى لفظ (رب السموات والأرض) إذ هو لما سأله فرعون في أول محاورته فقال له: وما رب العالمين؟ قال: "رب السموات والأرض"، ينبهه على نقصه، وأنه لا تصرف له في الوجود فدعاه الربوبية دعوى استحالة، فبكته وأعلمه أنه يعلم آيات الله ومن أنزلها ولكنه مكابر معاند كقوله ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: 14] وخاطبه بذلك على سبيل التوبيخ، أي: أنت بحال من يعلم هذا وهي من الوضوح بحيث تعلمها، وليس خطابه على جهة إخباره عن علمه»⁽²⁾.

- **التهديد:** ونلاحظ إفادة الخبر لهذا المعنى في ما توجه لديه في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 95] قال أبو حيان في جملة (والله عليم بالظالمين): «هذه جملة خبرية، ومعناها: التهديد والوعيد، وعلم الله متعلق بالظالم وغير الظالم. فالإقتصار على ذكر الظالم يدل على حصول الوعيد»⁽³⁾.

ومنه الآية الكريمة: ﴿قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ * قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَاتِحُ الْعَلِيمُ﴾ [سبأ: 25-26]، فقوله ﴿وهو الفاتح العليم﴾ يحمل تلك الدلالة، والمعنى: سترون كيف يحكم الله بيننا ويفصل، فهو عليم بأعمالنا وأعمالكم!؟

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 508/5

(2) المصدر نفسه : 83/6

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 480/1

قال أبو حيان: «قل يجمع بيننا ربنا): أي يوم القيامة، (ثم يفتح): أي يحكم، (بالحق): بالعدل، فيدخل المؤمنين الجنة والكفار النار (وهو الفتاح): الحاكم الفاصل، (العليم): بأعمال العباد. والفتاح والعليم صيغتا مبالغة، وهذا فيه تهديد وتوبيخ. تقول لمن نصحته وخوفته فلم يقبل: "سترى سوء عاقبة الأمر"»⁽¹⁾.

- **التهمك والاستهزاء:** وهذا ما توجه لديه في جملة (إِنَّ) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ ﴿۴۹﴾ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴿۵۰﴾﴾ [الدخان:49]؛ إذ جعله من التهمك والاستهزاء فهو كما قال جرير مستهزئاً بشاعر سمى نفسه (زهرة اليمن) إذ قال الأخير يهجو جريراً:

أبلغ كليياً وأبلغ عنك شاعرها
أني الأعز وأني زهرة اليمن⁽²⁾

فقال جرير:

ألم تكن في رسوم قد رسمت بها
من كان موعظة يا زهرة اليمن⁽³⁾

قال أبو حيان: «(ذق): أي العذاب، (إنك أنت العزيز الكريم) وهذا على سبيل التهمك والهزاء لمن كان يتعزز ويتكرم على قومه. وعن قتادة، أنه لما نزلت: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ ﴿۴۹﴾ طَعَامُ الْأَثِيمِ ﴿۵۰﴾﴾ [الدخان:43-44]، قال أبو جهل: أ تهددني يا محمد؟ وإن ما بين [لابتيها]⁽⁴⁾ أعز مني ولا أكرم، فنزلت هذه الآية، وفي آخرها: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾، أي على قولك»⁽⁵⁾.

ومنه أيضاً ما رآه في قوله (عَلَى): ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿۳۶﴾﴾ [الزمر:36] قال: «وفي قوله: ﴿ويخوفونك﴾ تهكم بهم لأنهم خوفوه بما لا يقدر على نفع ولا ضرر. ونظير هذا التخويف قول قوم هود له: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ [هود:54]»⁽⁶⁾.

- **التفجع والتحسر:** وقد يتحول الخبر من قصد الإخبار إلى التحسر والاعتماد، ومما وقع من

(1) المصدر نفسه : 268/7

(2) قال ابن جني في خصائصه: «وأنشدنا أبو علي لبعض اليمانية يهجو جريراً» وذكر البيت، وروايته عنده (أني الأعز) : 461/2

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 40/8، ابن جني، الخصائص: 461/2، ورواية البيت في الديوان :

ألم تكن في رسوم قد رسمت بها
من حان موعظة يا حارث اليمن

ظ : مهدي محمد ناصر الدين، شرح ديوان جرير: 430

(4) في الأصل (لابتيها) والصحيح ما أثبتناه، جاء في أساس البلاغة: «ومن المجاز: رأيت لابة. جماعة من الإبل شبه سوادها باللابة الحرّة، وما بين لابتيتها مثل فلان: أصله في المدينة وهي بين لابتين ثم جرى على أفواه الناس في كل بلدة». مادة (ل و ب): 182/2

(5) أبو حيان، البحر المحيط: 40/8، وظ : الواحدي، أسباب نزول الآيات: 253، والرواية فيه (بين جبلتها).

(6) المصدر نفسه : 412/7

ذلك في البحر المحيط ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: 79]، قال أبو حيان: «ظاهر العطف بالفاء: أنّ هذا التولي كان بعد هلاكهم، ومشاهدة ما جرى عليهم. فيكون الخطاب على سبيل التفجع عليهم، والتحسر، لكونهم لم يؤمنوا فهلخوا، والاعتماد لهم. وليسمع ذلك من كان معه من المسلمين فيزدادوا إيماناً. وانتفاء عن معصية الله، واقتضاء لما جاء به نبيه عن الله. ويكون معنى قوله: ﴿ولكن لا تحبون الناصحين﴾ ولكن كنتم لا تحبون الناصحين. فتكون حكاية حال ماضية»⁽¹⁾.

- **الإنشاء:** قد يُنزل الخبر منزلة الإنشاء فتكون الجملة ذات صياغة خبرية ودلالاتها دلالة إنشائية، فيعطي الخبر معنى من معاني الإنشاء، ويؤدي غرضاً من أغراضه المتعددة، فيفيد: الأمر أو النهي أو الدعاء أو التعجب أو غيرها.

وأمثلة ذلك في البحر المحيط كثيرة، منها ما رآه أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ﴾ [البقرة: 233] من أنّ قوله ﴿يرضعن أولادهن﴾ يحتمل أن يكون معناه الأمر كقوله ﴿والمطلقات يتربصن﴾⁽²⁾.

ومنها ما توجه عنده في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: 10]، إذ إن جملة (فزادهم الله مرضاً) قد تكون خبراً على الحقيقة، أو تكون مفيدة الدعاء عليهم فتخرج عن الخبرية، فإذا كانت للدعاء «يحتمل أن يكون الدعاء حقيقة فيكون دعاء بوقوع زيادة المرض، أو مجازاً فلا تقصد به الإجابة لكون المدعو به واقعا، بل المراد به السب واللعن والنقص، كقوله تعالى: ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: 30] [المنافقون: 4]، ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: 127]»⁽³⁾.

والى مثل هذا كان قد تنبه سيبويه في (باب الأمر والنهي)، وذلك كقول القائل: «زيداً قطع الله يده، وزيداً أمر الله عليه العيش؛ لأن معناه معنى: زيداً ليقطع الله يده»⁽⁴⁾، وتابعهما ابن هشام في المغني قال: «ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير»⁽⁵⁾، ولا بد أنّ التنعيم من ضمن ما يمكن أن يُقدّر هنا.

فتلك المعاني أو المقاصد التي يخرج إليها الخبر لا بدّ أنّها تؤدي بأنماط تنعيمية مختلفة،

(1) المصدر نفسه : 335/4

(2) ظ : المصدر نفسه : 222/2

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 188/1

(4) سيبويه، الكتاب: 142/1

(5) ابن هشام، مغني اللبيب: 413

وسياقات صوتية متباينة، ويكون التنغيم بوصفه قرينة صوتية بمهمة التفريق بينها، وتتضافر معه قرائن أخرى كقرينة السياق مثلاً.

ويبدو لي أنّ أبا حيان كان يعي ذلك ويدركه كغيره من العلماء والمفسرين، ويوحى بهذا إشارته - بعبارات في ما نقلناه عنه أعلاه - إلى تأدية الخبر بطريق مخصوص مثل (أخبر عنهم على سبيل التفريع والتوبيخ، وخاطبه بذلك على سبيل التوبيخ وليس خطابه على جهة إخباره عن علمه، وهذا على سبيل التهكم والهزء، الخطاب على سبيل التقجّع عليهم والتحصّر)، فكون الخبر على سبيل معين لا بدّ أن يكون له سياق معين وتنغيم مختلف.

ولهذا فعبارة (قاتلهم الله) - على ما جاء في تفسير أبي حيان - قد تفيد الدعاء عليه أو قد تستعمل في التعجب، فهي في قوله تعالى: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة:30] [المنافقون:4] دعاء عليهم في المرتين اللتين وردتا في القرآن الكريم، إلا أنّ العرب قد تضعه موضع التعجب فيقال مثلاً: قاتله الله ما أشعره، ومن هنا نقل أبو حيان عن بعضهم قوله " أصل (قاتل) الدعاء، ثم كثر استعمالهم حتى قالوه على جهة التعجب في الخير والشر، وهم لا يريدون الدعاء"⁽¹⁾، ولا يخفى أنّ التنغيم في جملة تفيد الدعاء يختلف عنه في جملة تقال للتعجب، فالتنغيم قرينة على المعنيين.

2. تحولات الإنشاء:

يختلف القصد من الكلام في الإنشاء عنه في الخبر، فالفرق بين الضريين هو ما في قصد المتكلم إلى الحكاية والإعلام بالخبر، أو قصده إلى إيجاد نسبة وإيقاعها؛ ولذلك قيل: «القصد من الكلام في الخبر أنّ له نسبة في الخارج تطابقه أو لا تطابقه، والقصد من الكلام في الإنشاء هو إيجاد النسبة من غير قصد إلى كونه دالاً عليها حاصلة في الواقع»⁽²⁾، لهذا عرف الإنشاء بأنه «الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه»⁽³⁾، والمقصود من جمل الإنشاء إنشاء المعنى وابتدأه.

وللإنشاء أساليبه التي منها: الأمر والنهي والاستفهام والتعجب والنداء، ولكلّ صيغته وأدواته التي تتحصل بها معاني هذه الأساليب أصالة، لكن هذه المعاني الأصلية والمقاصد الحقيقية قد تتحول إلى معانٍ أخرى وأغراض مجازية من خلال سياقات الكلام وقرائن الأحوال⁽⁴⁾؛ فقد يتحول

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 31/5، 269/8

(2) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب: 194، وظ : بسيوني عبد الفتاح، علم المعاني: 61/2

(3) الشريف الجرجاني، التعريفات: 56

(4) ظ : أحمد مطلوب و كامل البصير، البلاغة والتطبيق: 124 وما بعدها، بسيوني عبد الفتاح، علم المعاني:

أسلوب من أساليب الإنشاء إلى آخر أو يتحول الإنشاء إلى خبر. وقرينة التنغيم من هذه القرائن التي تشارك بتوجيه المعنى إلى غير المعنى المراد أصالة، بل هي القرينة البارزة التي تؤدي مهمة التفريق بينها في الكلام المنطوق كما ذكرنا.

ونذكر من ذلك مما وقع في تفسير أبي حيان - على سبيل التمثيل لا الإحصاء - خروج الأمر إلى مقصد آخر غير الأمر، كالتهمك والاستهزاء، والتهديد والوعيد، والدعاء، وغير ذلك.

مثال ذلك ما رآه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: 21]؛ إذ البشارة أول خبر سارٍ فإذا جاءت البشارة في ما لا يحمل السرور - بحسب رؤية أبي حيان - فذلك إنما يكون على سبيل التهمك والاستهزاء، وهو كقول الشاعر:

تحية بينهم ضربٌ وجيع⁽¹⁾

فالقائم لهم مقام الخبر السار هو العذاب الأليم⁽²⁾. وقال مثل ذلك في قوله (ع): ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: 138]⁽³⁾.

وقد يخرج الأمر ليفيد التهديد والوعيد، وهو ما توجه لديه في قوله تعالى: ﴿أَتَجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ فَانظُرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ [الأعراف: 71]، إذ قال في جملة (فانظروا إني معكم من المنتظرين): «وهذا غاية في التهديد والوعيد، أي: (فانظروا) عاقبة أمركم في عبادة غير الله وفي تكذيب رسوله وهذا غاية في الوثوق بما يحل بهم وإنه كائن لا محالة»⁽⁴⁾.

وليس المقصود بالأمر فيما تقدم - كما هو واضح - «طلب حصول الفعل على جهة الاستعلاء»⁽⁵⁾، وإنما أريد له أن يؤدي معاني مجازية تكون مرهونة بما يقتضيه الحال والسياق.

وقد يخرج الاستفهام من معناه الحقيقي - كذلك - إلى أغراض مجازية كالإنكار والتعجب والتوبيخ والنفي وغير ذلك، فمن خروجه إلى الإنكار وإلى معنى التعجب ما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابْتُمْ مَصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: 165]، فالهمزة في (أولما أصابتمكم؟) - على ما توجه عند أبي حيان - همزة

(1) هذا عجز بيت لعمر بن معديكرب وصدرة: وخيل قد دلفت لها بخيل.....

وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: 323/2، 50/3، وظ: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: 246/1، البغدادي، خزنة الأدب، 252/9، 257، 258

(2) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 430-431

(3) ظ: المصدر نفسه: 339-388/3

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 329/4

(5) بسيوني عبد الفتاح، علم المعاني: 67/2

استفهام ومعناه الإنكار، وقد يصاحب الإنكار التعجب، فقول المخاطبين (أنى هذا؟) يكون «على سبيل التعجب والإنكار لما أصابهم، والمعنى: كيف أصابنا هذا ونحن نقاتل أعداء الله، وقد وعدنا بالنصر وإمداد الملائكة؟! فاستفهموا على سبيل التعجب عن ذلك. وأنى سؤال عن الحال هنا، ولا يناسب أن يكون هنا بمعنى أين أو متى؛ لأنّ الاستفهام لم يقع عن المكان ولا عن الزمان هنا، إنما الاستفهام وقع عن الحالة التي اقتضت لهم ذلك، سألوا عنها على سبيل التعجب»⁽¹⁾.

وقد يؤدي الاستفهام معنى العتاب كالذي رآه أبو حيان في الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة:76]، فجملة (أتحدثونهم) قد قالها الذين خلا بعضهم إلى بعض عاتبين عليهم، بمعنى: أتحدثون المؤمنين؟⁽²⁾.

وحسبنا أن نرى جملة واحدة تركيبها استفهامي يختلف ما توديه من معنى يخرج إليه الاستفهام بحسب ورودها في سياق معين وبحسب ظروف النص وملابسات الحال، ولا بد أن مثل تلك الجملة يختلف نمطها التنغيبي في كل مرة، فعند رصد جملة (ما أغنى عن...) - مثلا - في التعبير القرآني نرى تكرارها في آيات كثيرة منها:

1. ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ مُصْبِحِينَ * فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الحجر:83-84]
2. ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رَجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف:48]
3. ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ * مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيه * هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ﴾ [الحاقة:26-28]
4. ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ * مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد:1-2]
5. ﴿ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ * مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَعُونَ﴾ [الشعراء:206-207]
6. ﴿قَدْ قَالُوا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الزمر:50]
7. ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَأَثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [غافر:82]

فقد اختلف توجيه أبي حيان لمعنى (ما) إذا عدت استفهاما، إذ خرج الاستفهام بها إلى معنى التعجب في الآية الأولى، وأفادت في الثانية توبيخ المخاطبين وتقريعهم، والاستفهام في الثالثة ويح المنكلم نفسه به وقررها عليه، وفي الرابعة يكون على وجه التقرير والإنكار، ويتضمن الاستفهام معنى النفي في الآيات الأخرى⁽³⁾. والنعمة في ذلك ليست واحدة فنعمة التعجب تختلف عن نعمة التوبيخ وكلاهما يختلف عن نعمة النفي وهكذا. فالتنغييم إذن قرينة صوتية يتوجه بها المعنى

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 111/3

(2) ظ: المصدر نفسه: 440/1

(3) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 306/4، 451/5، 42/7، 416، 457، 319/8، 527، على الترتيب

المقصود من الاستفهام.

وقد تستبدل نعمة (هابطة) بنعمة الاستفهام (الصاعدة) بوجود أداته؛ فيخرج الاستفهام عن كونه أسلوباً إنشائياً ليكون أسلوباً خيرياً، وهو ما نجده في (هل) إذا كانت بمعنى (قد) كقوله تعالى: ﴿هَلْ أُنِى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الدهر: 1]، وعلى هذا فليس ما تؤديه (هل) أسلوباً استفهامياً، فقد نقل أبو حيان في البحر المحيط أنّ (هل) بمعنى (قد) وعلى الرغم من هذا النقل فهو لم يصرح بتأييده لذلك، بل إنه رأى أنّ (هل) إذا دخلت على الفعل فالأكثر أن تأتي للاستفهام المحض، على أنه نقل أيضاً كون (هل) بمعنى (قد) في الارتشاف وصرح برده⁽¹⁾. وربما كان أبو حيان في هذا يساير سيبويه وابن جني إذ منعا أن تخرج (هل) عن باب الاستفهام⁽²⁾.

الاستفهام⁽²⁾.

بيان الأسلوب محذوف الأداة

ولا تقف وظيفة التنغيم في التمييز بين التراكيب والأساليب وتوجيه معانيها ومقاصدها في حدود ما ذكرنا، فهناك حالات في الاستعمال العربي يستقلّ التنغيم فيها بالدلالة ويكون القرينة الوحيدة في الكلام، فيُلقي عليه عبء الدلالة على المعنى والأسلوب في النص المنطوق، «وأكثر ما يكون ذلك عند حذف الأداة من الكلام ولاسيما أدوات الصدارة»⁽³⁾، وأظهر ما يكون ذلك في أسلوبى أسلوبى النداء والاستفهام، كقولنا مثلاً: (من الطارق؟ زيد...) إذ بالوقوف على (زيد) يحتمل فيه أن يكون داخلاً في استفهام آخر، أي: من الطارق؟ أزيد الطارق؟ ويحتمل أن يكون منادى، أي: من الطارق؟ يا زيد، وما يميز أحد هذين المعنيين من الآخر هو التنغيم.

وقد حفظ لنا تراثنا من كلام العرب ما يشهد لذلك، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا : تحبُّها ؟ قلتُ : بهراً
عدد النجم والحصى والتراب⁽⁴⁾

فالبيت خال من أداة الاستفهام إلا أنّ النعمة الاستفهامية في (تحبها) تغني عن ذكر الأداة وتقوم مقامها وتؤدي وظيفتها، ومثل ذلك قول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض
ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعب⁽⁵⁾؟
أطرب

فجملة (وذو الشيب يلعب) تحتمل أن تكون خبرية، لكن التنغيم ينفي عنها ذلك ويوجه معناها إلى الاستفهام، كما تفعل أداة الاستفهام لو ذكرت (أ وذو الشيب يلعب؟).

(1) ظ : المصدر نفسه : 385/8، أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2364/5-2365

(2) ظ : سيبويه، الكتاب: 189/3، ابن جني، الخصائص: 462/2

(3) تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 50، وظ : مقالات في اللغة والأدب: 259/1

(4) عبد أ. علي مهنا، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة : 64

(5) الكميت، ديوان الكميت:

فحذف الأداة فيما تقدم ومثله يحتمل تنعيم الكلام عبء أداء المعنى فيقوم بدور المعوض عن الأداة، غير أن النص المكتوب تغيب فيه النغمة، فإلجأ عندئذ إلى قرائن أخرى أبرزها قرينة السياق، لتقوم الأخيرة بوظيفة تعويضية أيضا⁽¹⁾، ولذلك وجّه ابن جني البيت الأول إلى معنى الاستفهام بقرينة السياق اللغوي المتقدم فقال: «أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد: أتحبها؟ لأن البيت الذي قبله يدلّ عليه، وهو قوله:

أبرزوها مثل المهابة تهادى بين خمس كواعب أتراب»⁽²⁾

ثم إن حذف الأداة في كل ذلك قد يُعدّ مؤشرا أسلوبيا؛ «لأن السامع قد يتوقع أن يتم الاستفهام بواسطة الأداة، فإذا لم تُذكر الأداة فالناس حيال حذفها فريقان: فريق يستطيع إدراك قرينة السياق فيدرك معها وجود المؤشر الأسلوبي، وفريق لا يستطيع ذلك فيظنّ الكلام إثباتا، وينسب إلى ذي الشيب أنه قد يلعب أحيانا، وذلك عكس مراد الشاعر الذي يوضحه أنه ينفي عن نفسه طرب الشوق إلى البيض، كما ينفي عن نفسه اللعب»⁽³⁾.

وليس أبو حيان ببعيد عن التنبيه إلى حذف الأداة وبقاء معناها، أو التنبيه عليه، ومن ذلك ما أشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أُنْذِرْكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الأنعام: 19]، قال: «قرئ (إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ) بصورة الإيجاب فاحتمل أن يكون خبرا محضًا، واحتمل الاستفهام على تقدير حذف أداته ويبين ذلك قراءة الاستفهام... وهذا الاستفهام معناه التقرير لهم والتوبيخ والإنكار عليهم»⁽⁴⁾.

ومنه أيضا ما نقله في البحر المحيط في حذف همزة الاستفهام من الجمل (وتلك نعمة) و(هذا ربي) و(وما أصابك من سيئة فمن نفسك) عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: 79]؛ إذ قيل إن «ما أصابك من حسنة فمن الله، هو استئناف إخبار من الله أن الحسنة منه وبفضله. ثم قال: وما أصابك من سيئة فمن نفسك، على وجه الإنكار والتقرير، وألف الاستفهام محذوفة من الكلام كقوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء: 22] أي: أو تلك نعمة؟⁽⁵⁾. وكذا ﴿بَارِعًا قَالَ: هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: 77] على أحد الأقوال، والعرب تحذف ألف الاستفهام قال أبو خراش:

(1) ظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 177/2

(2) ابن جني، الخصائص: 281/2، عبد أ. علي مهنا، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة : 64

(3) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 177-178

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 96/4

(5) في الأصل (أي: وتلك نعمة) وما أثبتناه يناسب السياق.

رَمَوْنِي وَقَالُوا: يَا خُوَيْلِدُ لِمَ تَرَعُ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ هُمْ هُمْ⁽¹⁾

أي : أهم هم ؟ «⁽²⁾.

وحذف أداة النداء كثير في التعبير القرآني، وكنا قد اشرنا إلى ذلك في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة:85] على أحد تقديرين ذكرناهما. إذن فالتنغيم إن لم يكن هو القرينة التي تنفرد في تمييز البنية التركيبية أو الأسلوب ومعناه، فهو العامل الأبرز الذي تُعَيِّنُهُ القرائن الأخرى ويعينها على الوصول إلى ذلك.

الدلالة النفسية للتنغيم

إذا كان التنغيم قرينة صوتية وأداء يؤديه المتكلم والصوت تنتجه أعضاؤه، فهو إذن يكون على صلة وثيقة بانفعالاته، وعلى ارتباط وشيخ بحالته النفسية، فتعكس عليه ويتأثر بها، فيكون عليها دليلاً ولها قرينة. ولذلك ذكرنا عند بيان مفهوم التنغيم انه يبين مشاعر الفرح والغضب والاستغراب فهو يرتبط بالعاطفة والموقف والانفعال ويتغير بحسب الحالة النفسية وباختلاف الموقف فيعبر عن الحالات الشعورية واللاشعورية. وهو ما ألمح إليه ابن سينا فيما نقلناه عنه، إذ رأى أن التنغيم - وقد اسماه النبرات كما يبدو لنا - قد يعطى هيئات من الحدة والنقل يصير بها دالاً على حالة المتكلم من حيرة أو غضب أو كونه مهذباً أو متضرعاً أو غير ذلك.

ولما كان التنغيم متأثراً بالحالة النفسية للمتكلم وانفعالاته وانطباعاته الذاتية، فهو قرينة لها ودليل عليها، ولهذا اختلفت مناداة القريب والبعيد عن الاستغاثة تنغيماً، واختلف كلاهما عن الندبة إذ تختلف حال المنادي والمستغيث والنادب، كما أن طريقة تأدية الجملة تختلف إذا كان متحيراً متردداً عنها حين يكون غضبان ويختلفان كلاهما عندما يكون مستعظفاً مسترحماً متودداً.

وهذه الحالة الأخيرة هي ما كان عليها هارون (عليه السلام) حينما عاد موسى (عليه السلام) من المناجاة وكان غضبان إذ وجد قومه قد عبدوا العجل، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَيْتُمُ الْأَلْوَابِحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف:150]، فكان نداء هارون (عليه السلام) لأخيه بعبارة (ابن أُمَّ) محاولة لإثارة

(1) الهذليين، ديوان الهذليين: 144/2، والرواية في الديوان بلفظ (رفوني) بدل (رموني) وهو كذلك في المعاجم اللغوية، والمُرافاة: الاتِّفاقُ والاتِّحام، ظ : الخليل، العين: 281/8 مادة (فري)، الجوهري، الصحاح: 236/6 مادة (رفا)، ابن منظور، لسان العرب: في عدة مواضع فيه منها: 87/1 مادة (رفاً)، الزبيدي، تاج العروس: في عدة مواضع فيه أيضاً منها: 136/1 مادة (رفاً)

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 313/3

عاطفة الأخوة عند أخيه التي قد ينسيه إياها الغضب، وقد يكشف هذا النداء أيضا - مع ما بعده - عما في نفس هارون من إحساس بأنه مظلوم مستضعف غير مقصر، وهو ما لحظه أبو حيان، إذ وصف الحالة التي كان عليها هارون (عليه السلام)، قال: «ناداه نداء استضعاف وترفق [و] (1) كان شقيقه. وهي عادة العرب تتلطف وتتحنن بذكر الأم» وقال بعد ذلك: «والجملة بعده - يعني بعد النداء - المقصود بها تخفيف ما أدرك موسى من الغضب والاستعداد له بأنه لم يقصر في كفهم من الوعظ والإنذار، وما بلغت طاقته، ولكنهم استضعفوه فلم يلتفتوا إلى وعظه، بل قاربوا أن يقتلوه. ودل هذا على أنه بالغ في الإنكار عليهم حتى هموا بقتله» (2)، ولعل ذلك نابع من تخيل أبي حيان وتصوره لهيئة التنعيم في نداء هارون (عليه السلام) ونسقه الصوتي، ويكون ذلك متواشجا مع اختيار مفردات التعبير، فتنضافر مع التنعيم قرينة السياق.

وبمثل تلك الهيئة التنعيمية استشعر أبو حيان في القصة نفسها وفي سياق قرآني آخر بالنداء ما يعبر عن حالة المنادي المتحنن في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَرِّكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَرِّكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 54]، فالخطاب هو محاوره موسى لقومه حين رجع من الميقات ووجدهم قد عبدوا العجل، وناداهم بعبارة (يا قومي) ليشعرهم بتحنته عليهم، وأضافهم إلى نفسه ليكشف لهم بأنه منهم وأنهم منه، قال: «وإقبال موسى عليه بالنداء، ونداؤه بلفظ يا قوم، مشعر بالتحنن عليهم، وأنه منهم وهم منه، ولذلك وأضافهم إلى نفسه، كما يقول الرجل: يا أخي، ويا صديقي» (3)، فالنداء هنا وما يحمل من تنعيم أريد له أن يعبر عن دواخل نفسية عند المنادي، بمصاحبة ما توحى به لفظة (قومي)، هو محاولة ليكون ذلك التحنن المفهوم سببا لقبول ما يلقي إليهم؛ ولذلك تم أبو حيان نصه السابق بقوله: «فيكون ذلك سببا لقبول ما يلقي إليه، بخلاف أن لو ناداه باسمه، أو بالوصف القبيح الصادر منه» (4).

ولا بد أن إدراكه للحالة النفسية، وإدراكه أن النداء يعبر عن كل ذلك جعله يصف النداء بأنه نداء مسترحم أو مشعر بالتحنن ليبين أن النداء (ليس بوصفه تركيبا بل بوصفه أداء صوتيا) إنما هو متأثر بانفعالات النفس وهو مرآة تعكس مشاعر المنادي (المتكلم).

في كل ما سبق يتجلى أثر قرينة التنعيم في توجيه المقاصد الأسلوبية، وتوزيع الأنماط التركيبية، و نستشف من عرض ذلك من خلال تفسير البحر المحيط أن أبا حيان قد أدرك ووعى - كغيره من علماء العربية - هذه الظاهرة وأهميتها في إبراز التراكيب، وإفراز الدلالات.

(1) زيادة يقتضيتها السياق.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 394/4

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 365/1

(4) المصدر نفسه : 365/1

ولا يخفى أنّ قرينة التنعيم تتضافر معها قرائن أخرى ولاسيما قرينة الوقف إذ يشتركان في بيان التوزيع التحليلي للتركيب، وقرينة السياق إذ يعملان معا على فهم المقاصد الأسلوبية وإدراك الحالات الانفعالية والعاطفية والنفسية.

قرينة الوقف

الْوَقْفُ في اللغة: الحبس، أو هو: المسك الذي يجعل للأيدي، وقيل هو: سوارٌ من عاج. والوقف: مصدر الفعل المتعدي وَقَفَ، كقولك: وَقَفْتُ الدابةَ ووقفتُ الكلمةَ وَقَفًا، ووقفتُهُ على ذنبه، أي أطلعتَه عليه. ووقفتُ الدارَ للمساكين وَقَفًا، فإذا كان لازماً قلت: وقفت وقوفاً⁽¹⁾.

إنَّ السلسلة الكلامية المنطوقة قد لا تؤدي دفعة واحدة بخاصة إذا كانت طويلة، إذ قد تُقطع اضطراراً ليعاد وصلها مرة أخرى ما دام النَّفس محدوداً والعوارض كثيرة، وقد تُقطع اختياراً ما دام قطع تلك السلسلة يعني تمام معنى وبداية آخر؛ ولهذا قال ابن الجزري (ت833هـ): «لمّا لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذٍ اختيار وقف للتنفس والاستراحة وتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة»⁽²⁾، مشترطاً «أن لا يكون ذلك مما يخلُ بالمعنى ولا يخلُ بالفهم»⁽³⁾. ولذلك عرّف الوقف بأنه: «عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زماناً يتنفس فيه بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوسطها، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسماً»⁽⁴⁾.

وللعلاقة بين الوقف والمعنى؛ صار الوقف قرينة صوتية مهمة تُعين على فهم النص وتوجيه معناه، وقد أدرك علماء العربية وظيفته هذه، ووعوا أهميتها وخطرها في معرفة أداء القرآن وتوجيه المعنى القرآني، وكانت أقدم إشارة تدعو إلى التأمل في أصول الأداء القرآني إشارة الإمام علي(عليه السلام) فيما نقله عنه السيوطي (ت911هـ) في قوله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل:4] فقد قال: «الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»⁽⁵⁾؛ ولذلك كله قيل عن الوقف: انه «فنٌّ جليلٌ، وبه يُعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائدٌ كثيرةٌ، واستنباطاتٌ غزيرةٌ، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات»⁽⁶⁾؛ ومن ثمَّ عرّفه علماء القراءات بأنه «العلم الذي يرشد قارئ القرآن إلى مراعاة وقوفه؛ حرصاً على اتساق المعنى وسلامة اللغة؛ ليعين بأدائه ذلك على تحقيق الغرض الذي من أجله يُقرأ القرآن وهو الفهم والإدراك»⁽⁷⁾.

(1) ظ : الخليل، العين: 224/5، الجوهري، الصحاح: 1440/4، الشريف الجرجاني، التعريفات: 328، الزبيدي،

تاج العروس: 527/12، مادة (وقف)

(2) ابن الجزري، النشر: 224/1

(3) المصدر نفسه : 225/1

(4) السيوطي، الإيتقان: 233-234/1، وظ : ابن الجزري، النشر: 240/1،

(5) السيوطي، الإيتقان: 221/1، وظ : محمد حسين الصغير، الصوت اللغوي: 105

(6) الزركشي، البرهان: 342/1

(7) محمد خليل الحربي، الوقف في العربية: 10

والوقف مصطلح شمل عند المتقدمين؛ الوقف والقطع والسكت، وهي مصطلحات مَيَّرَهَا المتأخرون فجعلوا القطع كالاتهاء من القراءة إذ هو عبارة عن قطع القراءة رأساً، والقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل إلى حالة أخرى غيرها. ويختلف السكت عن الوقف - بتعريفه المذكور أعلاه - بقصر زمن قطع الصوت، ويكون عادة من غير تنفس⁽¹⁾. ومهما يكن من اختلاف في المقصود بهذه المصطلحات، أو وضع مصطلحات جديدة عند بعض المحدثين، تشبهها لفظاً وتقاربها معنى كالوقفة والسكته والاستراحة⁽²⁾ - وهي دالة على الوقف عموماً - فهي قد تكون مؤثرة في معنى النص وإعرابه؛ إذ إن الأداء الصحيح لها مرتبط بالبنية التركيبية للنص، وما ينتظمها من قواعد وأحكام، وهذا يلزمه المعنى صحة وفسادا أو تغيرا واختلافاً.

وقد أدرك أبو حيان ذلك، وأدرك - كغيره من المفسرين - ما للوقف من أثر، ولهذا نجده - مثلاً - يعترض على الوقف الذي يؤدي إلى مثل ذلك الخلل أو الفساد في التركيب أو المعنى؛ فلم يجوز الوقف على قوله (فاختلط) في الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنْ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ﴾ [يونس:24]؛ لأنّ الوقف غير الصحيح هنا ينتج عنه إرباكٌ في النظم، وخللٌ في السبك، وفسادٌ في المعنى، أو إلغازٌ وتعقيدٌ في الدلالة، والواقف على هذا الموضوع يكون عنده فاعل الفعل (اختلط) ضميراً يعود على (الماء)، قال أبو حيان: «والوقف على قوله (فاختلط) لا يجوز، وخاصة في القرآن لأنه تفكيكٌ للكلام المتصل الصحيح المعنى، الفصيح اللفظ، وذهابٌ إلى اللغز والتعقيد، والمعنى الضعيف، ألا ترى أنه لو صرح بإظهار الاسم الذي الضمير في كناية عنه، فقيل: بالاختلاط نبات الأرض، أو بالماء نبات الأرض، لم يكد ينعقد كلاماً من مبتدأ وخبر لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الإفادة»⁽³⁾.

ومعنى ذلك أن البنية التركيبية للنص قابلة للتفكيك أو إعادة النظم، وقرينة الوقف هي المعينة على ذلك، فضلاً عن القرائن الأخرى كقرينة التنعيم وقرينة السياق.

فالوقف إذن مفصل من مفاصل الكلام يمكن عنده أن ينقسم السياق على دفعات كلامية، تمثل الدفعة الكلامية - إذا كان معناها تاماً - واقعة كلامية منعزلة، فإن لم يتم المعنى بالدفعة الواحدة كأن يوقف على الشرط قبل ذكر الجواب، فإن الواقعة الكلامية تكون حينئذٍ مشتملة على أكثر من دفعة كلامية واحدة⁽⁴⁾؛ ومن ثم يمكن أن ننظر إلى مواقع الوقف بطريق سلبي إذ لا يصح

(1) ظ : السيوطي، الإتقان: 233/1-234، ابن الجزري، النشر: 240/1

(2) ظ : كمال بشر، علم الأصوات:553، وقد أطلق عليها الدكتور كمال بشر مصطلح (الفواصل الصوتية).

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 144/5، وبالنظر نفسها يذهب أبو حيان إلى أن الوقف يؤدي إلى تفكيك الكلام وخروجه عن الظاهر المتبادر إلى الفهم في قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا * إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا﴾

[النازعات:43-44] إذا ما وُقِفَ على قوله (فيم) وابْتَدِئَ بما بعده، ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 416/8

(4) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 270

وقوع الوقف على «المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا الرفع دون مرفوعه وعكسه، ولا الناصب دون منصوبه وعكسه، ولا المؤكّد دون توكيده، ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا البديل دون مبدله، ولا إنّ أو كان أو ظنّ وأحواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى منه دون الاستثناء، ولا الموصول دون صلته اسمياً أو حرفياً، ولا الفعل دون مصدره، ولا الحرف دون متعلقه، ولا شرط دون جزائه»⁽¹⁾، وعدم الصحة هذا مبني على عدم تمام المبنى والمعنى إذا ما وقف على هذه المواضع ومثيلها مما يكون فيها ما بعد الوقف مرتبطاً بما قبله تركيبياً ونظماً، ومتعلقاً به دلالة ومعنى.

من أجل ذلك لم يستقم المعنى والمبنى (التركيبى) عند أبي حيان على توجيه الزمخشري لقراءة الرفع⁽²⁾ في الفعل (يدرككم) من قوله تعالى: ﴿... قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ۖ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 77-78]؛ إذ رأى الزمخشري على قراءة الرفع أنّ الوقف يقع على قوله ﴿أينما تكونوا﴾ وهو متصل بقوله ﴿ولا تظلمون فتيلًا﴾، والمعنى: لا تتقصون شيئاً مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم ابتداء بقوله ﴿يدرككم الموت...﴾⁽³⁾؛ ورأى أبو حيان عدم استقامة هذا التخرّيج من حيث المعنى ومن حيث المبنى التركيبى لما نتج عن الوقف، فردّه من هاتين الجهتين:

المعنى: إذ إنّ ما دلت عليه الآية بعد الوقف، لا يناسب أن يكون متصلاً بقوله ﴿ولا تظلمون فتيلًا﴾؛ لأن ظاهر انتفاء الظلم إنما هو في الآخرة، لقوله ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى﴾⁽⁴⁾.

النظم والتركيب: حيث قال: «وأما من حيث الصناعة النحوية، فإنه على ظاهر كلامه يدل على أنّ ﴿أينما تكونوا﴾ متعلق بقوله: ﴿ولا تظلمون﴾ ما فسره من قوله أي: لا تتقصون شيئاً مما كتب من آجالكم، أينما تكونوا في ملاحم الحرب أو غيرها، وهذا لا يجوز، لأن (أينما) اسم شرط، فالعامل فيه إنما هو فعل الشرط بعده، ولأن اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله، فلا يمكن أن يعمل فيه ﴿ولا تظلمون﴾، بل إذا جاء نحو: اضرب زيداً متى جاء، لا يجوز أن يكون الناصب لمتى اضرب»⁽⁵⁾.

(1) السيوطي، الإتقان: 223/1

(2) هي قراءة طلحة بن سليمان، ظ: ابن جني، المحتسب: 193/1

(3) ظ: الزمخشري، الكشاف: 466/1

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 311/3

(5) أبو حيان، البحر المحيط: 311/3

وفي مثل هذا السياق نجد أبا حيان على الرغم من دفاعه المستمر عن القراءة بوصفهم أهل الأداء ونقله القرآن حتى انه تناول على الزمخشري لرفضه إحدى القراءات قائلاً: «ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقله القرآن»⁽¹⁾، على الرغم من ذلك نجده لا يرتضي منهم وقفا يؤدي إلى تفريق أجزاء التركيب إلا لضرورة انقطاع النفس، فالوقف في الآية السابقة (النساء: 78) على ﴿فَمَا﴾ يؤدي إلى قطع (ما) الاستفهامية عن خبرها، كما أن الوقف على (اللام) يفرقها عن مجرورها، قال: «وَوَقَّفَ أبو عمرو والكسائي على قوله ﴿فَمَا﴾ ووقف الباقر على (اللام) في قوله ﴿فَمَالٍ﴾ اتباعاً للخط، ولا ينبغي تعمد ذلك، لأن الوقف على ﴿فَمَا﴾ فيه قطع عن الخبر، وعلى (اللام) فيه قطع عن المجرور دون حرف الجر، وإنما يكون ذلك لضرورة انقطاع النفس»⁽²⁾.

ونتيجة لما يقع من اختلاف مواضع الوقف من تغير في المعنى أحيانا أو خلل في التركيب، جعل علماء القراءات الوقفَ على أنواع تراوحت بين الوجوب والمنع، والاستحسان والقبح، ولم ينفقوا على عددها، فمنهم من كان الوقف عنده على نوعين ومنهم من جعله ثلاثة وأوصل بعضهم أنواعه إلى ثمانية، وأكثرهم عدّ أنواع الوقف أربعة، وهي كالاتي⁽³⁾:

- التام المختار: وهو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.
- الكافي الجائز: وهو منقطع في اللفظ متعلق في المعنى، فيحسن الوقف عليه والابتداء أيضا بما بعده.
- الحسن المفهوم: هو الذي يحسن الوقوف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، لتعلقه به في اللفظ والمعنى.
- القبيح المتروك: هو الذي لا يفهم منه المراد.

والوقف عند بعض المحدثين (وسمّاه المفصل أو الوقفة) ينقسم إلى ثلاثة أنواع، باعتبار مختلف عن اعتبار القراء وعلماء القراءات؛ فان كان هؤلاء اعتمدوا المعنى والمبنى، فقد اعتمد هو - لاختلاف ميدان دراسته عنهم - الانتقال بين صوت وصوت أو بين كلمة وكلمة أو بين جملة وأخرى، فالنوع الأول هو الانتقال من صوت إلى صوت في الكلمة، والوقفة تفصل بين أصوات الكلمة وتحدها وسمّاه (الوقفة المغلقة)، والثاني هو الوقفة التي تفصل بين الكلمات، وسمّاه (الوقفة المفتوحة الداخلية)، والثالث مرتبط بنهاية الجمل إذ هو الوقفات التي تتحقق بتمام المعنى والوقوف عليه، وبه تُحدّد نهاية النطق، وسمّاه (الوقفة المفتوحة الخارجية)⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه : 175/1

(2) المصدر نفسه : 312/3

(3) ظ : الزركشي، البرهان: 350/1 وما بعدها، والسيوطي، الإتقان: 223/1 وما بعدها

(4) ظ : محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 53

والوقفة المغلقة تلك - كما يبدو لي - تكاد لا تلاحظ في النطق؛ لذلك عبر عنها هذا الباحث بالانتقال الهين أو غير المقصود، وهي لذلك ذات ارتباط بعيد بتوجيه الدلالة إن لم يكن معدوماً. أما النوع الثاني أو الوقفة المفتوحة الداخلية فهي تميز حدود الكلمة داخل الجملة؛ لذلك نرى أنّ ارتباطها بتوجيه المعنى محدود جداً؛ لأن حدود الكلمات معروفة لدى المرسل والمتلقي، ففائدته هنا تكاد تنحصر في تمييز الكلمات التي قد تشبه عند نطقها كلمة واحدة، وهذا الأخير قد يكون لغرض بلاغي أو يراد منه الإلغاز أو لا يكون، من ذلك - مثلاً - ما دار عند البلاغيين في باب الجنس قول الشاعر:

إِذَا مَلَكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَدَعُهُ فِدْوَلْتُهُ ذَاهِبَةً (1)

فللتمييز بين حدود الكلمتين (ذا) و (هبة) يحتاج إلى وقفة خفيفة بينهما، وهذه الوقفة توجه معناهما ليكون (صاحب هبة)، إلا أن السبك في هذا البيت وغياب هذه الوقفة قُصِدَ منه التجنيس مع كلمة (ذاهبة) من الفعل (ذهب) في الشطر الثاني؛ فالوقف هنا مائز بين الأولى والثانية. ومثل ذلك يقال في قول الشاعر:

عَضْنَا الدَّهْرُ بِنَابِهِ لَيْتَ مَا حَلَّ بِنَابِهِ (2)

فالوقفة الخفيفة على شبه الجملة (بنا) في الشطر الثاني ميزتها من شبه الجملة (به)، وفرقت بين معناهما ومعنى شبه الجملة (بنابه) في الشطر الأول.

وبيان هذا الوقف لحدود الكلمة تنبّه إليه أبو حيان في تفسيره عند توجيهه قراءة حفص بالوقف على (مَنْ) والابتداء ب(راق) في الآية الكريمة: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّرَاقِيَّ * وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ * وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾ [القيامة:26-28]، فالجمهور على إدغام النون في الراء⁽³⁾، وقد حار بعضهم في توجيهه قراءة حفص لكن أبا حيان قال: «وكأن حفصاً قصد أن لا يُتوهم أنّها كلمة واحدة، فسكت سكتاً لطيفاً ليشعر أنهما كلمتان»⁽⁴⁾.

وأما النوع الثالث أعني الوقفة المفتوحة الخارجية، فصلته بالمعنى وثيقة، وهو يلتقي أو يكاد يلتقي مع مفهوم الوقف عند علماء القراءات.

وقد حدّد لهذا النوع ثلاث نهايات، وهي مرتبطة بالتنغيم الذي تنتهي بها الجملة صعوداً أو هبوطاً أو ما بينهما (وقد اشرنا إلى ذلك في مبحث قرينة التنغيم)، فالوقف قد يكون نهائياً بنغمة

(1) فائله أبو الفتح البستي (ت400هـ) في: الثعالبي، بئمة الدهر: 372/4 ولباب الآداب: 126/2، النويري، نهاية نهاية الأرب: 77/7، القزويني، الإيضاح: 215

(2) ظ: الحموي، خزنة الأدب: 58/1، النويري، نهاية الأرب: 77/7

(3) ظ: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 357

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 381/8

صاعدة، أو نهائياً بنغمة هابطة، أو يكون غير نهائي ونغمته مستوية⁽¹⁾.

ومما لا يخفى أنّ اهتمام القدماء بالوقف متأثّر من اهتمامهم بالنص القرآني ودلالته وتلاوته على الوجه الأمثل، إذ إنّ تعيّر مواقع الوقف في مواضع كثيرة منه، أو وجوده وعدمه، قد ينتج عنه اختلاف في المعنى وتغيّر في الدلالة - كما ظهر -، وهذا الأمر ليس بعيداً عن اللغة في غير القرآن الكريم، ففي لغة التواصل قد يقول المعلم لتلميذه ما يأتي، فينطقه بواحد من نمطين مختلفين:

1. دع عنك قول زميلك: إنك ناجح.

2. دع عنك قول زميلك، إنك ناجح.

فالنمط الأول تكون فيه جملة (انك ناجح) موصولة بما قبلها، وتكون حكاية لقول زميل التلميذ، فيكون المعلم كأنه ناصح للتلميذ بان يترك قول زميله ليبدأ بمطالعة دروسه. أمّا النمط الثاني ففيه وقف على كلمة (زميلك) إذ بها تتم الجملة الأولى، وتكون فيه جملة (إنك ناجح) مستأنفة، وهي واقعة كلامية للمعلم. والمعنى هنا مختلف عن سابقه إذ يكون بها المعلم مُخبراً التلميذ بنجاحه، وناصحاً له بعدم الالتفات إلى أيّ قولٍ قاله زميله.

وواضح هنا أن الوقف تتضافر معه قرينة التنغيم، فالوقف على كلمة (زميلك) يكون بنغمة هابطة، وعند الوصل تكون النغمة مستوية.

وما انتصار أبي محمد اليزيدي (ت202هـ) على الكسائي (ت189هـ) في حضرة الرشيد إلا لملاحظته الوقف في قول الشاعر:

لا يكونُ العيرُ مهراً لا يكونُ، المهرُ مهراً⁽²⁾

فقد سأل اليزيدي الكسائي إن كان في البيت عيباً، فأجابه أنّ فيه إقواءً وأنّه يجب أن يكون المهر الثاني منصوباً على أنه خير (كان)، فقال اليزيدي: «الشعر صواب؛ لأن الكلام قد تمّ عند قوله (لا يكون)، ثم استأنف، فقال: المهر مهر»⁽³⁾، مبتدأ وخبره. ومن الجلي هنا أنّ الوقف قد بيّن تمام الجملة الأولى معنى ومبنى، وابتداء أخرى، وبه يتوجه الإعراب، فالوقف قرينة على التوزيع التحليلي للنص وعلى ما يراد له من معنى.

إنّ من المعلوم أنّ النحاة عندما نظروا إلى النصوص معتمدين على ما تجوّزه قواعد اللغة من احتمالات افتراضية أو عقلية ومكتفين بذلك، وجدوا في معظمها ما يحتمل أكثر من وجه إعرابي واحد. وبتقليب هذه الأوجه والنظر الدقيق في أحوالها المختلفة وفي ظروف الكلام وملابساته، نجد أن المسوخ الحقيقي لها هو كيفية أداء النص نطقاً، بما يلقه من ظواهر صوتية تمنح التركيب نمطا

(1) ظ : سلمان العاني، التشكيل الصوتي:140

(2) ظ : الحموي، معجم الأدباء: 1742/4، الدميري، حياة الحيوان الكبرى: 412/1

(3) الدميري، حياة الحيوان الكبرى: 412/1-413، وظ : الحموي، معجم الأدباء: 1742/4

موسيقيا معنا⁽¹⁾، مما قد يُعين على تحديد وجه من الأوجه أو ترجيحه على غيره.

والوقف - بوصفه قرينة صوتية - يكون عاملا مهما يدخل ضمن ذلك النمط الموسيقي للنص؛ إذ إن له «دورا بارزا في دقة التحليل اللغوي على المستويات كافة، وعلى الأخص في حسابها عاملا فاعلا في تصنيف الجمل والعبارات إلى أجناسها النحوية المختلفة، وفي توجيه الإعراب»⁽²⁾ الذي يفضي إلى المعنى الوظيفي النحوي، ويكون ذلك بتضافره - اعني الوقف - مع قرينة التنغيم في معظم الأحوال، كما اتضح فيما أوردناه من أمثلة أو فيما سنورده.

ونحن إذا تابعنا أبا حيان في تفسيره وجدناه كأكثر المفسرين يعتد كثيرا بالوقف ويناقش الأوجه الإعرابية التي قد تتولد من وجوده أو عدمه، أو من تغير موضعه، وما ينتج عن ذلك من تغير في المعنى، كما نجده يرجح الوقف في موضع معين على غيره، أو لا يجيزه في موضع آخر، وذلك تبعا للتركيب الذي يتولد منه، أو المعنى الذي يفضي عليه. فقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص:68]؛ قد يكون الوقف فيه على مواضع مختلفة فيتوجه المعنى به إلى أكثر من توجيه بحسب ما أورده أبو حيان في تفسيره⁽³⁾، وهو كالاتي:

الأول: **وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ** **الْخَيْرَةُ** **مَا كَانَ لَهُمُ**
(وقف)

أي: أن يكون الوقف على قوله ﴿ويختار﴾ وهو وقف تام. ورجح أبو حيان هذا المذهب، فالظاهر لديه أن (ما) الثانية نافية، والمعنى: ليس لهم الخيرة إنما هي لله تعالى، فهو كقوله ﴿يَخْلُقُ﴾⁽⁴⁾: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:36]، والوقف هنا مذهب الزجاج

(1) ظ : كمال بشر، علم الأصوات: 560-561، وعلم اللغة العام/الأصوات: 192

(2) كمال بشر، علم الأصوات: 560، وظ : التفكير اللغوي: 290

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 124/7

(4) النص القرآني المذكور في البحر المحيط في هذا الموضع على أنه مثال لنفي الاختيار عنهم هو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [القصص:68] وهذا جزء من الآية موضع الدرس فلا يصح أن يمثل به، وهو - كما يبدو - اجتهاد غير موفق من المحققين؛ إذ وجدنا أن الآية المذكورة في الطبعة الأولى في سنة 2001م، للمحققين أنفسهم، وللدار نفسها، هي (ما كان لهم الخيرة من أمرهم) ، ومثل هذا الأخير أيضا في الطبعة الأولى لدار إحياء التراث العربي ، بيروت في سنة 2002م بتحقيق عبد الرزاق المهدي : 166/7 ، وربما هذا خطأ من الناسخ وغفلة من المحقق؛ إذ ليس هذا نصا قرآنيا، لذلك بدا لنا أن الآية التي أثبتناها هنا في المتن هي الأنسب لهذا الموضع.

والأخفش علي بن سليمان (ت315هـ) والنحاس (ت338هـ)⁽¹⁾.

الثاني: وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ

أي: إنّ (ما) من (ما كان) موصولة وهي داخلة في تركيب الجملة السابقة لها إذ إنها منصوبة بـ (يختار)، وجملة (ما كان لهم الخيرة) صلة الموصول حذف منها العائد، والتقدير: (ما كان لهم فيه الخيرة)، فعلى هذا لا يوقف على (يختار)، ومن ثمّ يكون المعنى: ويختار من الرسل والشرائع ما كان خيرة للناس، لا كما يختارون هم ما ليس إليهم، ويفعلون ما لم يؤمروا به. وهذا مذهب الطبري⁽²⁾، الذي أنكر أن تكون (ما) نافية، لئلا يكون المعنى: إنه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى، وهي لهم فيما يستقبل.

الثالث: وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ (وقف)

أي: أنّ تكون (ما) مفعولة، و(كان) تامة فيوقف عليها، وجملة (لهم الخيرة) جملة مستأنفة، والمعنى بتقدير (كان) التامة: أنّ الله تعالى يختار كل كائن ولا يكون شيء إلا بإذنه، ومعنى الجملة المستأنفة، تعديد النعمة عليهم في اختيار الله لهم، لو قبلوا وفهموا. وهذا توجيه ابن عطية⁽³⁾.

ومن ذلك أيضا ما رآه أبو حيان في الآية الكريمة ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاؤُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَاذْتَمَنَّا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:47]؛ فقله (ﷺ): ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فيه «تيسير للرسول وأمته بالنصر والظفر، إذ أخبر أنّ المؤمنين بأولئك المؤمنين نصرنا، وفي لفظ (حقاً) مبالغة في التحمّ، وتكريم للمؤمنين، وإظهار لفضيلة سابقة الإيمان، حيث جعلهم مستحقين النصر والظفر»⁽⁴⁾، فالوقف يكون على قوله: ﴿أَجْرَمُوا﴾، فتكون (حقاً) خبر (كان)، و(نصر المؤمنين) اسمها.

ونقل أبو حيان عن ابن عطية أن بعض القراء وقف على (حقاً) وجعله من الكلام المتقدم، ثم استأنف جملة من قوله: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، كما نقل هذا الرأي عن الزمخشري⁽⁵⁾. ووجه أبو

(1) ظ : الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 114/4، النحاس، معاني القرآن : 194/5، أبو حيان، البحر المحيط: 124/7

(2) ظ : الطبري، جامع البيان : 608/19

(3) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز : 296/4

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 173/7

(5) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز : 341/4، الزمخشري، الكشاف : 515/3

حيان المعنى على هذا الوقف بقوله: «وفي الوقف على ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾ بيان أنه لم يكن الانتقام ظلماً بل عدلاً، لأنه لم يكن إلا بعد كون بقائهم غير مفيد إلا زيادة الإثم وولادة الفاجر الكافر، فكان عدمهم خيراً من وجودهم الخبيث»⁽¹⁾.

فلقرينة الوقف إذن دور في بيان نهاية جملة وابتداء غيرها داخل النص، وهو ما يكون له أثره في توجيه معناه، ولا يخفى أن له أثراً أيضاً في توجيه الإعراب الذي ينعكس تغييره على المعنى، وهو ما قد يُلاحظ فيما مثلنا، ويظهر في قوله تعالى: ﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: 285]؛ إذ ذكر أبو حيان موضعين للوقف يتوجه المعنى والإعراب بكل واحد منهما وجهة مختلفة كالاتي⁽²⁾:

الأول: أن يكون الوقف على قوله ﴿والمؤمنون﴾، فتكون كلمة (المؤمنون) داخلة في تركيب الجملة الأولى، وهي معطوفة على قوله ﴿الرسول﴾، وتكون (كل) مبتدأ خبره الجملة الفعلية (آمن بالله...).

الثاني: أن تتم الجملة الأولى عند قوله ﴿من ربه﴾ فيوقف عليه، وتكون كلمة (المؤمنون) داخلة في تركيب الجملة الثانية، فهي مبتدأ، و (كل) مبتدأ ثانٍ. و (آمن بالله) جملة في موضع خبر (كل)، والجملة من (كل) وخبره، في موضع خبر المبتدأ (المؤمنون)، والرابط لهذه الجملة بالمبتدأ الأول محذوف، وهو ضمير مجرور تقديره: كل منهم آمن، كقولهم: السمن منون بدرهم، يريدون: السمن منون منه بدرهم.

وعلى الوقف الأول تكون (كل) شاملة للرسول والمؤمنين، وعلى الثاني تكون لشمول المؤمنين خاصة. ورأى أبو حيان أن الوجه الأول هو الأظهر إذ وجد ما يؤيده في قراءة الإمام علي (عليه السلام) وعبد الله بن مسعود⁽³⁾، وقراءتهما: (وآمن المؤمنون)، بإظهار الفعل الذي أضمره غيرهما من القراء.

ومن الأثر الواضح للوقف في المعنى والإعراب والذي تبعه خلاف كبير بين علماء المسلمين، وكثر الجدل فيه ما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 7]، وقد عرض أبو حيان ذلك في تفسيره⁽⁴⁾؛ ذلك أن الوقف قد يكون على لفظ الجلالة لتمام الكلام به، ويُستأنف بعده بالواو، أو قد يكون (الراسخون في

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 173/7

(2) ط : المصدر نفسه : 378/2-379

(3) ط : ابن عطية، المحرر الوجيز: 391/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 428/3، أبو حيان، البحر المحيط

: 378/2، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 524/4

(4) ط : أبو حيان، البحر المحيط: 400/2-401

العلم) من تمام الجملة الأولى عطفًا بالواو على لفظ الجلالة.

ويكون المعنى على الوقف والاستئناف أنّ الله استأثر بعلمه تأويل المتشابه وهو محصور به تعالى، وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل الحديث⁽¹⁾. وعلى هذا يكون (الراسخون) مبتدأً مقطوع عما قبله، وخبره الجملة الفعلية (يقولون آمنة به). أمّا المعنى عند العطف فالراسخون في العلم يشاركون الله بالعلم بالتأويل، وهذا مروى عن ابن عباس أيضًا، ومجاهد والربيع بن أنس، ومحمد بن جعفر بن الزبير، وأكثر المتكلمين⁽²⁾. والراسخون معطوف على لفظ الجلالة، وجملة (يقولون...) حال منهم، أي: قائلين، أو هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هؤلاء) أو (هم).

إنّ احتمال النص القرآني هنا للمعنيين المذكورين، وعدم قطعه بأحدهما أدّى بالمفسرين إلى أنّ يُكثروا الجدل والنقاش في ترجيح هذا المعنى أو ذاك، وليس بخافٍ أنّ الدوافع المذهبية أو الفكرية تلقي بظلالها على اختيار أحد الوجهين وترجيحه، ولذلك علّل مذهب الزمخشري -مثلاً- في توجيهه هذه الآية وترجيحه للرأي الثاني بكونه «معتزليًا اتخذ من النزعة العقلية متجها لتفسير النص القرآني وهو بذلك يحافظ على روح المذهب الاعتزالي الذي اتخذ من التأويل منهجا في تحديد المعنى القرآني»⁽³⁾.

أمّا أبو حيان الأندلسي فقد رجح الرأي الأول وهو بهذا يخالف مذهبه الشافعي، وهو كما عُرف عنه «كان في أول أمره مالكيًا ثم تمذهب بالظاهرية وهو في الأندلس... ولكنه عندما جاء إلى مصر وجد مذهب الظاهرية مهجورًا فيها فتمذهب للشافعي»⁽⁴⁾، وقد ألّف تفسيره البحر المحيط وهو في مصر، والذي يبدو أنّ رأيه في هذه المسألة يكشف عن بقايا من مذهبه الظاهري ليكون ذلك مصداق قوله: «محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه»⁽⁵⁾.

وكيفما كان مذهب أبي حيان فإنه حشر الكثير من الأدلة التي رآها تؤيد ما ذهب إليه، بمعنى أنه لم يكتفِ بقرينة الوقف بل استعان بقرائن أخرى للوصول إلى المعنى الأول، ومن تلك القرائن التي استعان بها ما يأتي:

- قرينة السياق:

أ. السياق اللغوي الداخلي :

- (1) ظ : ابن الجزري، النشر: 227/1
- (2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 400/2، ابن الجزري، النشر: 227/1
- (3) نجاح فاهم، المعنى في تفسير الكشاف: 34
- (4) خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي: 75
- (5) العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: 121/2

(1) السياق اللغوي المتقدم: إذ رأى أبو حيان أنّ ما تقدم النص في الآية نفسها فيه دليل سلبي؛ إذ دل على أن طلب تأويل المتشابه مذموم، ولو كان هذا جائزاً لما ذمه الله (ﷻ)، وليس المراد تخصيص بعض الشبهات لأن ذلك ترك للظاهر وهو لا يجوز.

(2) السياق اللغوي المتأخر: فما تأخر عن النص في الآية نفسها فيه دليل ايجابي؛ إذ إن فيه «مدح الراسخين في العلم بأنهم قالوا: (أمنّا به) ولو كانوا عالمين بتأويل المتشابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مدح، لأن من علم شيئاً على التفصيل لا بد أن يؤمن به، وإنما الراسخون يعلمون بالدليل العقلي أن المراد غير الظاهر، ويفوضون تعيين المراد إلى علمه تعالى، وقطعوا أنه الحق، ولم يحملهم عدم التعيين على ترك الإيمان»⁽¹⁾.

ومن السياق اللغوي المتأخر أيضاً ما رآه في أنّ قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ يقتضي فائدة، وهو أنهم آمنوا بما عرفوا بتفصيله وما لم يعرفوه، ولو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل عري عن الفائدة.

ب. السياق اللغوي الخارجي :

ومنه ما نقله من قراءة أبيّ وابن عباس فيما رواه طاووس عنه: (إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنّا به)، وقراءة عبد الله بن مسعود: (إنّ تأويله إلا عند الله، والراسخون في العلم يقولون)⁽²⁾.

ج. السياق غير اللغوي:

إذ وجد دليلاً فيما نقله عن ابن عباس من أوجه تفسير القرآن فقد جعلها الأخير أربعة: تفسير لا يقع جهله، وتفسير تعرفه العرب بأسنتها، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى.

- قرينة التضام: إذ لو كان (الراسخون) معطوفاً على لفظ الجلالة (الله) للزم في جملة (يقولون) أحد أمرين:

أ. أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (هؤلاء)، أو: (هم)، فيلزم الإضمار.

ب. أن تكون حالاً، والمتقدم: (الله) و(الراسخون)، فيكون حالاً من (الراسخين) فقط.

وفي هذين الأمرين كليهما ترك للظاهر..

كلُّ تلك القرائن إذن كان لها أثرها في توجيه معنى النص القرآني عند أبي حيان، ولإثبات وجود الوقف الذي به يتحدد المعنى.

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 400/2-401

(2) ظ: الطبري، جامع البيان: 204/6، ابن عطية، المحرر الوجيز: 404/1، البغوي: معالم التنزيل: 10/2

بقي أن نشير هنا إلى مسألة نراها مهمة، ولها صلة بقرينة الوقف وبما يسمى بالنعته المقطوع، فقد عرف عند النحاة أن النعت إذا قطع عن المنعوت خرج عن كونه نعته وأصبح دالا على المدح أو الذم أو الترحم مما التزم فيه حذف المبتدأ في الرفع أو الفعل في النصب، فيكون خبرا لمبتدأ محذوف إذا قطع إلى الرفع، أو مفعولا به لفعل محذوف إذا قطع إلى النصب⁽¹⁾، فيدخل النعت المقطوع في جملة أخرى مستأنفة يذكر منها احد طرفيها.

والمسألة تلك هي أن الدكتور كمال بشر قد أسند إلى الوقف - بوصفه قرينة صوتية - مهمة تمييز هذا التركيب وإخراجه من باب النعت، بمعنى: أن العامل الأساسي الذي يجعلنا نخرج النعت المقطوع من باب النعت الاصطلاحي هو وجود الوقف بين النعت والمنعوت أو إمكانية وجود هذا الوقف.

وقد بنى على ذلك أن يكون النعت المقطوع جملة بذاته، لا أنه جزء من جملة حذف أحد طرفيها، فهو جملة أحادية الطرف، وهو جملة لأنه وحدة لغوية بها يتم الكلام في الموقف المناسب مع تحديدها أو إمكانية تحديدها بوقف سابق ولاحق⁽²⁾.

ومن ثم فالوقف - عنده - بين النعت والمنعوت وجودا أو تقديرا، قرينة على النعت المقطوع الذي يحمل معنى المدح أو الذم أو الترحم، تتضافر معه قرينة السياق، قال: «فالنعت في الجملة الواحدة - طبقا لهذه النظرة - إما متصل فقط أو مقطوع فقط، وذلك بحسب سياق الحال والمميزات الصوتية لكل صورة»⁽³⁾.

لكننا مع ذهابنا إلى صحة ما ذهب إليه الدكتور كمال بشر نجد أن المميزات الصوتية لا بد أن تضم قرائن صوتية أخرى غير قرينة الوقف كقرينة العلامة الإعرابية وقرينة التنغيم وقرينة النبر، فضلا عن قرائن أخرى غير صوتية كقرينة المخالفة، فتتضافر هذه القرائن كلها لإنتاج الدلالة المبتغاة.

وإذا أراد الدكتور بشر بقرينة السياق (أو كما سماها: سياق الحال) المقام (أو ما أشار إليه بالموقف المناسب) وهو المدح أو الذم أو الترحم، فإن قرينة السياق هنا - كما نراها - تشمل ما أشار إليه النحويون في حديثهم عن النعت المقطوع، من أنه لا بد فيه من شرط مهم يراعى فيه حال المتكلم وحال السامع، وهو «أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛

(1) ظ : أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1926/4، عباس حسن، النحو الوافي: 512/1، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: 228/3

(2) ظ : كمال بشر، الأصوات: 618، وعلم اللغة العام/الأصوات: 193

(3) كمال بشر، علم الأصوات: 620، وظ : علم اللغة العام/الأصوات: 194

لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة⁽¹⁾، وتبيين المنعوت وتمييزه من غيره لو لزمه صفات كثيرة تتلوه لما صحَّ القطع في واحدة منها، والى ذلك أشار ابن مالك (ت672هـ) بقوله:

مفتقراً لذكرهنَّ أتبعْتُ⁽²⁾

وإن نعوتُ كثرتُ وقد تلتُ

(1) الرضي، شرح الكافية: 322/2

(2) ابن عقيل، شرح الألفية: 157/3

الفصل الثاني

القرائن الصرفية

- الدلالة الصرفية

1. قرينة البنية

2. قرينة المطابقة

الدلالة الصرفية

من المعلوم - وكما ذكرنا سابقا - أنَّ اللغة منظمة من مجموعة من الأنظمة المتشابكة التي لا يمكن الفصل بينها إلا لأغراض الدراسة ، فثمة صلة وثيقة بين تلك الأنظمة (الصوت والصرف والنحو) ؛ فكل نظام منها يؤدي وظيفته مشتركا مع الأنظمة الأخرى؛ ومن ثم صارت العلوم التي تتناول تلك الأنظمة تلجأ إلى بعضها، ويعتمد بعضها على بعض ضرورة، فعلم الصرف الذي يتناول الكلمة - مثلا - (بناء وميزانا واشتقاقا) لا يستغني النحو عنه؛ إذ من الكلمة مع مثيلاتها يتألف التركيب، كما أنَّه يحتاج إلى علم الأصوات إذ إلى الصوت تتفكك الكلمة ومنه تتألف.

وعلم الصرف يتجاوزه مصطلحان (الصرف والتصريف)، فقد أدمج القدماء من علماء العربية - المتأخرون منهم تحديدا - لفظ (الصرف) بلفظ (التصريف) في دلالة مترادفة واحدة مما يجعلهما نظيرين دالّين لمعنى واحد، وقد ميّز غير واحد من المحدثين بينهما إذ قرر أنَّ الصرف إنَّما يمثل الجانب النظري العلمي فهو علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء، والتصريف يمثل الجانب العملي فهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصلُ إلا بها ، وعلى هذا يكون التصريفُ بمعنى التدريب وهو ما فهمه المتقدمون من العلماء كسيبويه إذ يعني أنَّ نبنى من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما بنته، ويكون مصطلح (الصرف) قريبا من مصطلح (المورفولوجيا) في الدراسات اللغوية الحديثة⁽¹⁾، وأغلب المحدثين سار على ما نهجه المتأخرون من العلماء من عدم التمييز بين المصطلحين المذكورين، فاخترت نفر منهم مصطلح (الصرف) ليبدلَ به على المعنيين أعلاه⁽²⁾، واختار آخرون مصطلح (التصريف)⁽³⁾.

وعلم الصرف (أو التصريف) (Morphology) رافق النحو في الدرس والتأليف عند علماء العرب القدماء وقد شاع عندهم استعمال المصطلح الثاني كما شاع اليوم استعمال المصطلح الأول، وعرفوه بأنَّه «علمٌ بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»⁽⁴⁾، أو هو «العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك»⁽⁵⁾. أما أبو حيان الأندلسي فقد عرفه - جريا على تعريف ابن عصفور (ت669هـ) - بأنَّه «معرفة ذوات الكلم في أنفسها من

(1) ظ : عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 23، خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب

سيبويه: 19، هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي: 55، والصرف الوافي: 21

(2) ظ : عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 25، هادي نهر، والصرف الوافي: 22

(3) ظ : محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 265

(4) ابن الحاجب، الشافية: 6، وظ : الشريف الجرجاني، التعريفات: 82

(5) ابن الناظم، شرح الألفية: 582

غير تركيب»⁽¹⁾، وعرفه ابن هشام بأنه «تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي»⁽²⁾.

ولم يبعد المحدثون من اللغويين العرب عن ذلك⁽³⁾، كما أن الغربيين في تعريفهم لعلم الصرف (Morphology) لم يختلفوا كثيراً عن أولئك، إذ عرفه نيدا بأنه: دراسة المورفيمات وأنساقها في بناء الكلمات⁽⁴⁾، وهو عند روبينز «دراسة البنية القواعدية للكلمات»⁽⁵⁾، كما عرفه بعض اللغويين بأنه «دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد (Rules) التي تحكمها، أي دراسة بنية الكلمة»⁽⁶⁾.

فعلم الصرف إذن يتناول التغيير في بنية الكلمة ضمن محورين أساسيين؛ أحدهما تغيير غرضه معنوي وآخر غرضه لفظي على ما ميزه ابن عصفور⁽⁷⁾ وأشار إليه ابن هشام في تعريفه المذكور آنفاً، فالأول هو ما يكون بتحويل الكلمة من بناء إلى آخر بغية الوصول إلى معانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها كالتصغير والجمع والتنثية واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر... وهذا يعني أن بنية الكلمة تتبع ما يراد لها من معنى (صرفي) فتتخذ الصورة التي تؤدي بها وظيفتها، ومن هنا فإن التحويل في بنية الكلمة يمنحها دلالة يمكن وصفها بـ (الصرفية).

والثاني هو ما يطرأ على بنية الكلمة وصورتها من تغييرات لسبب يتعلق باللفظ لا بالمعنى كالإبدال والإعلال والقلب والإدغام... مثل تغيير قول وعزوا إلى قال عزاء، ومن ثم لا يكون لهذا المحور قيمة دلالية.

وهناك محور ثالث يدرسه علم الصرف يتعلق بالبنية والوظيفة، وهو بيان أحكام بنية الكلمة وتصريفها إلى أجناس وأنواع بحسب وظائفها، كأن يقسمها إلى أجناس؛ الفعل والاسم والأداة، أو من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والجمع... الخ⁽⁸⁾.

والنظام الصرفي الذي يحكم البناء الكلمي في اللفظ العربي يتكون من ثلاثة عناصر مهمة هي المبنى الصرفي، والمعنى الصرفي، ومجموعة من العلاقات والمقابلات (القيم الخلاقية)، وهي تمثل

(1) أبو حيان، المبدع في التصريف: 49، وظ: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: 33

(2) ابن هشام، أوضح المسالك: 360/4

(3) ظ: فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلتها: 120، كمال بشر، التفكير اللغوي: 177، محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 61

(4) ظ: محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 265

(5) المصدر نفسه

(6) المصدر نفسه

(7) ظ: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: 33

(8) ظ: هادي نهر، الصرف الوافي: 23، كمال بشر، التفكير اللغوي: 179

الدعائم الرئيسة لهذا النظام، وهي كالآتي⁽¹⁾:

- **المباني الصرفية** : وتشمل صيغا مجردة ولواصق وزوائد وغير ذلك، وهي على قسمين:

1. **مباني التقسيم** : تشمل الصيغ الصرفية المختلفة التي ينصب في قلبها كل قسم من أقسام الكلم؛ كصيغ الأسماء بأنواعها وصيغ الأفعال بأنواعها والهيئة أو الصورة التي تكون عليها الحروف والمبنيات، وهذه المباني هي كبرى الأجزاء التحليلية في النظام الصرفي.
2. **مباني التصريف** : وتتمثل باللواصق وهي وحدات صرفية تلصق بالكلمة لتمنحها دلالة خاصة ، ومن هذه المباني الضمائر المتصلة وحروف المضارعة وتاء التأنيث وألف التثنية وواو الجمع والألف واللام...

- **المعاني الصرفية** : وهي معانٍ تؤديها المباني الصرفية؛ لذا فهي أيضا على قسمين:

1. **معاني التقسيم** : وهي المعاني التي تؤديها مباني التقسيم؛ كالاسمية والفعلية والحرفية، وهذه معاني أقسام الكلم وتعتبر حجر الزاوية في النظام الصرفي، والمعاني التي تؤديها الصيغ الصرفية كالطلب والسيرورة والمطاوعة والتعديّة...
2. **معاني التصريف** : وهي المعاني التي يجري بحسبها التفريق بين الصور المختلفة التي يتشكل بها قسم معين من أقسام الكلم ك(التكلم والخطاب والغيبة) و(الإفراد والتثنية والجمع) و(التذكير والتأنيث) و(التعريف والتكثير)، فضلا عن النسب والتصغير. وتؤدي هذه المعاني جميعا باللواصق؛ إذ لا يعبر عنها بالصيغ الصرفية ولا بالصور الشكلية المختلفة التي يكون عليها أفراد مباني التقسيم.

- **مجموعة العلاقات الإيجابية والمقابلات**:

1. **العلاقات الإيجابية** : وهي وجوه الارتباط بين المباني ، كالعلاقة بين (ضَرْب) و(شَهْم) إذ تشابها في الصيغة (فَعْل).
2. **المقابلات أو القيم الخلافية** : وهي وجوه الاختلاف بين مبنى ومبنى آخر، أو بين معنى ومعنى آخر، كالمقابلة بين الاسمين السابقين التي تتمثل في القيمة الخلافية بينهما من جهة المعنى، فالأولى (مصدر) والثانية (صفة مشبهة). وبهذه المقابلات تفرق اللغة بين كلمة وصاحبها كاعتبار الاسمية في مقابل الفعلية والتجرد في مقابل الزيادة والصيغة في مقابل الصيغة الأخرى وهكذا.

وليس عسيرا إدراك العلاقة بين المبنى والمعنى، فالألفاظ أدلة على المعاني، وقديما رصد علماء العربية ذلك حتى استقرَّ عندهم أنّ الزيادة في المبنى تدلّ على الزيادة في المعنى⁽²⁾، فالمباني

(1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 35-82، 36-133، 85-134، القرائن النحوية (بحث): 26

(2) ظ : ابن جني، الخصائص: 268/3

الصرفية لها أثر كبير في معرفة المعنى الوظيفي وتبينه، وما يطرأ على البنية من تحول، أو من إضافة أو حذف، أو من نقل بين أصناف الكلم لا بد أن يتبعه تغيير في الدلالة، وليس من الصعب ملاحظة تغيير ما تدلُّ عليه كلمة مثل (كُتِبَ) بتغيير بنيتها عند تحويلها إلى (كُتِب) أو عند إلصاق ياء سابقة (يُكْتَب) أو ألف لاحقة (كُتِبَا) أو بنقلها إلى الاسمىة (كتابة).

فالدلالة الصرفية إذن يُعرب عنها البناء الداخلي للمفردة أو صورة الكلمة وهيئتها «على حين أنّ الدلالة النحوية تُستمدُّ من علاقات المفردات بعضها ببعض في الجمل المختلفة، وان كلا من الدالتين ترفد الأخرى»⁽¹⁾، وما الصرف غاية في ذاته، بل هو وسيلة وطريقة من طرق دراسة التركيب أو النص اللذين ينظر فيهما علم النحو⁽²⁾. وإذا كان التركيب أو النصّ عبارة عن كلمات رُصفتُ وفق نظامٍ معيّن لتأدية دلالة معيّنة، فإن الكلمة أيضا تكون على صورة أو بنية معينة تؤدي بها وظيفتها الصرفية أو دلالتها الصرفية، ولبنية الكلمة العربية تلك روافد مهمة سنأتي على ذكرها عند حديثنا عن قرينة البنية بعد قليل إن شاء الله ، كما أنّ المسؤول عن منح الكلمة دلالتها هو ما يسمى بالمورفيم (Morpheme).

المورفيم

من بين ما عرّف به المورفيم أنّه «أصغر وحدة ذات معنى»⁽³⁾، أو أنّه «الوحدة اللغوية الصغرى الحاملة للمعنى»⁽⁴⁾، وعرّف أيضا بأنّه «أصغر وحدة لغوية تدل على معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية»⁽⁵⁾؛ ومن هنا فإن من المورفيمات حروف الزيادة إذ تدخل على الحروف الأصلية المكوّنة للكلمة فتمنحها دلالة جديدة، ومن المورفيمات أيضا (ال) التعريف، وحروف المضارعة، والضمير العائد، وعلامة الجمع، وعلامة التثنية، وغير ذلك مما سمّيناه اللواصق، فالمورفيمات إذن وحدات صرفية تضاف إلى الجذر فيكتسب بها دلالة تُجمع مع دلالاته الأساس لتكون هي وظيفتها الصرفية.

فنحن إذا نظرنا إلى الكلمات الآتية: (درس، درست، يدرس، يدرسون، ادرس، ادرسي، دارس، دارسة، دارسون، دارسات) أدركنا أنّ هذه الكلمات متصلة بعنصر مشترك بينها جميعا هو الجذر (د ، ر ، س)، كما يمكننا أن نميّز عناصر أخرى تحدّد ما تكون عليه الكلمة من هيئة وما تعطي من

(1) عواطف كنوش، الدلالة السياقية: 46-47

(2) ظ : كمال بشر، دراسات في علم اللغة: ق/2، 84، عواطف كنوش، الدلالة السياقية : 46

(3) ماريوباي، أسس علم اللغة : 53

(4) محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 269

(5) حلمي خليل، الكلمة: 51

معنى، فالمقطع الواقع في أول كلمة (يدرس) وهو (ي)، مورفيم يحدد أنّ (يدرس) فعل مسند إلى المفرد الغائب، كما يدلّ هذا المورفيم على زمن وقوع الفعل في الحال أو الاستقبال، وذلك في مقابل (أدرس) أو (ندرس) أو (تدرس). ونجد المورفيم (ون) في نهاية كلمة (يدرسون) دالا على أنّ الدراسة واقعة من جماعة الذكور، كما أنّ النون مورفيم دالٌّ على علاقة هذا الفعل بغيره من العناصر الداخلة في التركيب، والواو هي مورفيم آخر يدل على الفاعلين؛ لذلك فإن فكرة المورفيم فكرة قائمة على تحديد العناصر اللغوية طبقا لوظائفها الصرفية والنحوية والدلالية⁽¹⁾.

فوجود المورفيم في الكلمة يجعلها بهيئة يمكن من خلالها تمييز المعاني الصرفية الآتية:

1. صنف الكلمة : (الاسمية أو الفعلية...).
2. معاني الأوزان : (المطاوعة أو الصيرورة أو المبالغة...).
3. التعيين : (التعريف أو التنكير).
4. النوع : (التذكير أو التأنيث).
5. العدد : (الإفراد أو التثنية أو الجمع).
6. الشخص : (التكلم أو الخطاب أو الغيبة).

وغير هذه من المعاني الصرفية الأخرى فضلا عن بعض العلاقات النحوية، والمورفيم على نوعين ؛ مورفيم حر ومورفيم مقيد⁽²⁾:

المورفيم الحر: هو ما يمكن أن يستعمل بحرية مستقلا بنفسه في اللغة، ويحمل المعنى الأساسي للكلمة، وهو ما يعرف بالأصل أو الجذر، مثل : (رجل، ولد، نام...)، و(درس) في مثالنا السابق.

والمورفيم المقيد : وهو ما لا يمكن استعماله مستقلا، بل لا بد من أن يتصل بمورفيم آخر حرّ أو مقيد؛ لذلك سمّاه ماريوباي بالمورفيم المتصل، وهو يحمل المعنى الإضافي للكلمة وهو عنده يقابل ما يعرف بالنهايات التصريفية، مثل: (ان) التي تدل على معنى التثنية، (ال) التي تدل على معنى التعريف، (التاء المربوطة) التي تدل على معنى التأنيث، وحروف الزيادة (سألتمونيها)، وهو كل ما زيدَ على (درس) في مثالنا السابق، فكل هذه الأجزاء لا يكون لها معنى إلا باتصالها بغيرها، وقد صنفت إلى ثلاثة أصناف⁽³⁾:

1. **السوابق (Prefixes) :** وتسمى الصدور أيضا، وهي التي تُلصق في أول الكلمة، مثل: (ال)

(1) ظ : حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي : 127-128

(2) ظ : محمد فتّيح، في الفكر اللغوي: 123، نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 276، حلمي

خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي: 134، ماريوباي، أسس علم اللغة: 53-54

(3) محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة: 288، محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: 119، عبد الصبور

شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 44، محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 61-62 وهامشه: 62

التعريف، وحروف المضارعة (أنيت): أدرس، ندرس، يدرس، تدرس...

2. اللواحق (Suffixes) : وتسمى الأعجاز أيضا، وهو ما يلحق آخر الكلمة في نهاية

البناء، كتاء التأنيث، وباء النسب، وعلامات التنثية والجمع، وغيرها، مثل: درست، عربي، ولدان، هندات...

3. الدواخل (Infixes) : وتسمى الأحشاء، وهي التي تدخل في وسط الكلمة فتلتصق بالأصل

في وسطه، ومنها حروف الزيادة، مثل: دارس، اعتمد...

ومما سبق تكون كلمة مثل (الرجلان) مكونة من ثلاثة مورفيمات: مورفيم حر هو (رجل) أفاد

المعنى الأساس وهو الرجولة، ومورفيمان مقيدان هما؛ (ال) وهو من السوابق وأفاد معنى التعريف، و(ان) وهو من اللواحق وأفاد معنى التنثية.

وقد أدرك علماء العربية ما في تلك الزيادات من خطر، ولاحظوا ما لها من أثر، فأشاروا إلى

دلالتها، وبيّنوا ما تؤدي من معنى في دراساتهم، وتفسير البحر المحيط يحمل بين دفتيه الكثير مما

يؤكد وعي القدماء بذلك، ومنه ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا

أضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17] إذ بينوا

دلالة مورفيم الباء في (بنورهم) وبيّنوا قيمتها الخلفية مع مورفيم الهمزة وميّزوا دلالتيهما، قال أبو

حيان: «الباء في بنورهم للتعدية... وهي عند جمهور النحويين ترادف الهمزة. فإذا قلت: خرجت

بزيد، فمعناه أخرجت زيدا، ولا يلزم أن تكون أنت خرجت، وذهب أبو العباس إلى أنك إذا قلت: قمتُ

بزيد، دلّ على أنك قمت وأقمته، وإذا قلت: أقمتُ زيدا، لم يلزم أنك قمت، ففرق بين الباء والهمزة في

التعدية، وإلى نحو من مذهب أبي العباس ذهب السهيلي، قال: تدخل الباء، يعني المعدية، حيث

تكون من الفاعل بعض مشاركة للمفعول في ذلك الفعل نحو: أقعدته، وقعدت به»⁽¹⁾.

كما أدرك أبو حيان نفسه القيمة الدلالية للمورفيم، وبيّن ذلك في مواضع كثيرة في تفسيره، فمن

ذلك مثلا تحديد الفاعل تبعا للمورفيم السابق للفعل، فالفعل (يتخذ) فاعله مفرد مذكر غائب، و(تتخذ)

فاعله مفرد مذكر مخاطب، أو مفرد مؤنث غائب بحسب السياق، ولهذا اختلف فاعل الفعل (تتخذنا)

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُدْبِحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا

هُزُورًا﴾ [البقرة: 67] عنده بقراءته بالياء (يتخذنا)، قال أبو حيان: «وقرأ (أتتخذنا) الجمهور بالتاء،

على أن الضمير هو لموسى. وقرأ عاصم الجحدري وابن محيصن بالياء على أن الضمير لله

تعالى»⁽²⁾. ومورفيم التاء في كلمة (مثابة) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا مَثَابَةَ لِنَّاسٍ وَأُمَّنًا﴾

[البقرة: 125] يفيد عند أبي حيان التأنيث أو المبالغة على رأي الأخفش قال: «والتاء في (مثابة)

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 214/1

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 414/1

للمبالغة، لكثرة من يثوب إليه، قاله الأخفش، أو لتأنيث المصدر، أو لتأنيث البقعة، كما يقال مقام ومقامة»⁽¹⁾.

وبناء صيغة (فعلان) يراها أبو حيان دالة على الحركة والاضطراب، قال هذا في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت:64]، قال: «وجاء بنا مصدر (حي) على (فعلان)؛ لأنه يدل على الحركة والاضطراب، كالغليان والنزوان واللهيان والجولان والظوفان. والحي: كثير الاضطراب والحركة، فهذا البناء فيه لكثرة الحركة»⁽²⁾، وهو في هذا متابع للخليل وسيبويه إذ عرض الأخير عدة مصادر جاءت على وزن (فعلان) وقد تقاربت معانيها بدلالاتها على الحركة والاهتزاز أو الاضطراب منها ما ذكره أبو حيان أعلاه⁽³⁾.
مما سبق يتضح أنّ الدلالة الصرفية تُستمدّ من المورفيمات التي ينتجها النظام الصرفي بما فيه من مبانٍ، بمعنى أنّ المورفيمات تمنح الكلمة صورتها وهيئتها، وتضع لها بنيتها وصيغتها؛ لتعطي هذه الكلمة ما يُراد لها من معنى، ومن ثمّ فإنّ الوحدات الصرفية المانحة للدلالة والمؤثرة في المعنى نوعان:

الأول هو بنية الكلمة.

والثاني هو اللواصق.

وبناءً على ذلك ستكون بنية الكلمة بما تحمل من مورفيمات داخل السياق مصدراً للقارئ الصرفية، والقارئ التي يمنحها إياها النظام الصرفي قرينتان هما؛ قرينة البنية، وقرينة المطابقة، وسندرسهما في ما يأتي.

(1) المصدر نفسه : 551/1

(2) المصدر نفسه : 154/7

(3) ظ : سيبويه، الكتاب: 15-14/4

قرينة البنية

البنية - في اللغة - (بكسر الباء وضمها) ما بنيت، وتُجمع على البُنَى بالكسر والضم، والبنية تدلُّ على الهيئة التي بني عليها، فهو اسم هيئة كالمشيية والركبة، ويقال: فلان صحيح البنية أي الفطرة⁽¹⁾.

والمعنى الاصطلاحي للبنية ليس بعيداً عن معناها اللغوي، فالكلمة مبنية من حروفها وحركاتها وكلُّ منها يمثل لبنة من لبنات البناء، والبنية هي الهيئة أو الصورة الذهنية لما تكون عليه الكلمة، ولهذا قيل: «البنية إطار ذهني مجرد للكلمة المفردة، وليست هي الكلمة ذات المعنى المفرد. ... البنية مفهوم صرفي لا ينطق»⁽²⁾، إذ لا يُعبّر بها عن كلمة بعينها، فهي حروف غير معينة مرتبة بترتيب معين تتخللها حركات وسكنات، فتمثّل الهيكل العام للكلمة، ومن ثم قال الرضي: إنّ «المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فر(جُل) - مثلاً - على هيئة وصفة يشاركه فيه (عَضُد)، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم»⁽³⁾.

إنَّ النظر إلى مباني التقسيم بفروعها يكشف لنا أنّ البنية التي تمثّل مفردات اللغة نوعان⁽⁴⁾:

الأول: ما يمكن تمثيله بالشكل الصرفي أو الصيغة الصرفية وذلك في الكلمات التي تكون ذات أصول اشتقاقية، وهو يشمل الأفعال والأسماء مما لا يدخل منها في النوع الثاني، فبنية (استغفر) استفعال، وبنية (ناجح) فاعل، وبنية (إحسان) إفعال، وبنية (رجل) فَعَل.

والثاني: يتمثّل بالصورة الذهنية للكلمة التي لا تخضع لصيغ أو أوزان صرفية معينة وليس لها أصول اشتقاقية، وهذا يشمل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والحروف والأدوات وغيرها مما لا يدخل في علاقات اشتقاقية.

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى الفرق بين مصطلح "البنية" ومصطلح آخر يشترك معه في المفهوم، وهو "الصيغة" إذ يعني الأخير «القالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه»⁽⁵⁾، فهو يشمل

(1) ظ : الجوهري، الصحاح: 2286/6 مادة (بنا)، ابن منظور، لسان العرب: 94/14 مادة (بني)، الزبيدي، تاج

العروس: 221/19 مادة (بني)

(2) تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 29/1

(3) الرضي، شرح الشافية: 2/1

(4) ظ : تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 31-29/1

(5) فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 189

ما يخضع للصياغة أو يكون ذا أصول اشتقاقية، وعلى هذا فهو يشمل النوع الأول من نوعي البنية، وهو واضح في هذا النوع إذ إن بنية الكلمة فيه تتمثل في صيغتها الصرفية، ومن ثم قيل: «إنَّ كلَّ صيغة بنية، وليس كلُّ بنية صيغة»⁽¹⁾.

ولكل نوع أو فرع من تلك الفروع وظيفة أو أكثر يؤديها في اللغة وهي السبيل لأن تكون البنية قرينة على المعنى، فوظيفة الفعل هي الدلالة على الحدث والزمن معا، وهي وظيفة عامة تؤديها بنية الفعل، وهناك وظيفة صرفية أخرى تختص بها كل صيغة من صيغه كالدلالة على المشاركة والصورورة والمطاوعة وغير ذلك، ولها بعد ذلك وظيفة ثالثة هي الدلالة على المسند إليه من حيث الشخص والنوع والعدد، ووظيفة رابعة هي الدلالة على كون الفاعل معلوما أو مجهولا. أمّا الصفات فتدلّ على موصوف بالحدث، وليس الزمن جزءاً من وظيفتها إذ لا تدلّ عليه بنيته كما يكون ذلك في الفعل؛ ومن ثمَّ فإنَّ الزمن في الصفة زمن نحوي يدلّ عليه السياق بخلاف الزمن في الفعل فهو زمن صرفي تدلّ عليه بنية الفعل. ولبنية الصفات دلالة فرعية تختص بها كل صيغة، فاسم الفاعل يدلّ على الحدث وصاحبه المتصف به، وصيغ المبالغة تدلّ على ذلك على وجه الكثرة والمبالغة، والصفة المشبهة تدلّ على وصف الفاعل بالحدث على سبيل اللزوم والثبات، وهكذا، كما أنّ وظيفة الاسم هي الدلالة على المسمى. أمّا الضمائر فتدلّ على عموم الحضور كضمائر التكلم والخطاب، أو على عموم الغياب كضمائر الغائب، ومثل ذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأمّا الأدوات فتظهر وظيفتها من خلال التركيب إذ تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة، وهو معناها الوظيفي العام، ولكلّ أداة معنى وظيفي خاص كالعطف والمعية والاستثناء... الخ⁽²⁾.

فالمعنى الذي تمنحه البنية (والذي تحدده بنية الكلمة وعلاقتها بما يجاورها من مبانٍ في السياق) في كل ما تقدم هو معنى وظيفي؛ منه ما هو صرفي ومنه ما هو نحوي.

وقد أدرك القدماء من علماء العربية ما للبنية من قيمة دلالية وما تؤديه من معانٍ وظيفية، ومن ذلك ما رآه ابن جني في الكلمة من الدلالات الثلاث (اللفظية والصناعية والمعنوية)؛ فالفعل - مثلا - يدلّ بلفظه على الحدث، وبصورته وبنائه على الزمن، وبمعناه على فاعله، قال: «ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه»⁽³⁾، لكنه رأى أنّ الدلالة الصناعية (وهي دلالاته على الزمن) أقوى من المعنوية (وهي دلالاته على الفاعل) وعلّل ذلك بقوله: «وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قِبَل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنّها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعترّم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب

(1) عبد الحميد الهنداوي، الإعجاز الصرفي: 26

(2) ظ : فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 203-209، حلمي خليل، الكلمة: 56-60

(3) ابن جني، الخصائص: 98/3

المعلوم بالمشاهدة. وأمّا المعنى فإنّما دلّالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيّز الضروريات ألا تترك حين تسمع (ضَرَبَ) قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ولا بدّ له من فاعل»⁽¹⁾.

فإذا كانت حروف الفعل توصل إلى معرفة الحدث فإن الصورة التي تكون عليها تلك الحروف أو الهيئة التي تتشكل بها تدل على الزمن الصرفي للفعل دلالة تقرب من أن تكون دلالة لفظية إذ هي صورة اللفظ وهيئته، فالقيمة الوظيفية لبنية الفعل - كما يظهر - واضحة عند ابن جني، إلا أنه حصرها بالدلالة على الزمن، كما أنه حصر الدلالة على الحدث باللفظ المنطوق - على ما يدل عليه ظاهر قوله - فصارت الدلالة عليه دلالة معجمية أو كما سماها دلالة لفظية، والواقع أننا نجد بنية الفعل تدل على الحدث كذلك من جانب مختلف، أعني أن الدلالة اللفظية للفعل على الحدث تكون في حالة تعيين الفعل بمادة معينة وأصول معروفة، فتكون الدلالة اللفظية على الحدث من حيث الماهية، أما دلالة بنية الفعل على الحدث فهي دلالة عليه من حيث الوجود، ذلك أن الصيغة الفعلية عموماً قبل أن تُصَبَّ فيها الحروف ويصاغ بها الفعل تكون دالة على وجود حدث مقترن بزمن، فإذا ما تجسدت تلك الصيغة بفعل معين دلّ الفعل بلفظه أي بحروفه وترتيبها على حدث يتعين بتلك الحروف. والدلالة على الحدث بحروف الفعل أو ببنيته المعتمدة على ترتيب تلك الحروف دلالة متواشجة متداخلة يصعب تخيلها مفصولة في فعل بعينه؛ ذلك أنّ «هذه الحروف التي تكوّن المادة حروفاً ساكنة لا تنطق ولا تفيد معنى أو حدثاً»⁽²⁾ إلا إذا وضعت في ترتيب معين.

ومن ثمّ فذهاب نفر من المحدثين إلى أنّ المعنى الصرفي للأفعال بشكل عام هو الدلالة على الحدث والزمن، وأنّ معنى الزمن والحدث هو جزء من معنى الصيغة الفعلية، وهما وظيفتا الفعل الصرفية⁽³⁾، غير مجانبة للصواب، بل هو ما نقرره ونؤكدده، وهو بخلاف ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن أيوب فيما نقل عنه، قال: «وأما الفعل العربي فإن الذي يدل على مجرد الحدث فيه، ليس الصيغة بل الأصول»⁽⁴⁾.

ودلالة صيغة الفعل (أو بنيته) على الحدث والزمان أمر قال به قسم من البصريين على ما نقله أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في الإنصاف من دون أن يحدّد، إذ قالوا: «أنّ الفعل بصيغته يدلّ على شيئين الحدث والزمان المحصّل»⁽⁵⁾، فكان هذا دليلاً عندهم على كون المصدر أصل

(1) ابن جني، الخصائص: 98/3

(2) كمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو العربي: 57

(3) ظ: فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 204، حلمي خليل، الكلمة: 57

(4) كمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو العربي: 57، نقلاً عن عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي: المقدمة، ولم نجده فيه.

(5) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 194

الفعل.

وقد نلمس في قولٍ للرضي (ت686هـ) ما يشير إلى أنّ دلالة الفعل على الحدث تتأثّر من حروف الفعل وترتيبها، إذ رأى في الفعل الماضي «أنّ الحدث مدلول "حروفه المترتبة"، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي، مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعية وضعا معينا. والحركات مما يتلفظ به، فهو - إذن - كلمة مركبة من جزأين يدلّ كلّ واحدٍ منهما على جزء معناه»⁽¹⁾، فالدلالة على الحدث المأخوذة من لفظ الحروف دلالة لفظية (معجمية)، والمأخوذة من ترتيبها دلالة متعلقة بالبنية.

ودلالة الفعل بذاك التفصيل - أعني دلالة حروفه على المصدر (الحدث) وهيئته على الزمن.. - هو مذهب واضح عند أبي حيان في تفسيره، ويُلحظ أيضا أنّه تابع ابن جني في قوة الدلالة الأولى (الدلالة اللفظية)؛ وبناءً على هذا توجه التقدير والإعراب في عدة مواضع من تفسيره، من ذلك ما جاء عند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: 82] فقد رأى انتصاب (قليلا) و(كثيرا) على المصدر لأنهما نعت للمصدر، أي: ضحكا قليلا وبكاء كثيرا، فهذا من المواضع التي يحذف فيها المنعوت ويقوم نعتة مقامه لدلالة الفعل عليه، وعنده أنّ هذا أجود من القول بأنّهما نعت لظرف محذوف على تقدير: زمانا قليلا وزمانا كثيرا، وعلل ذلك بقوله إنّ «الأول أجود؛ لأن دلالة الفعل على المصدر بحروفه، ودلالته على الزمان بهيئته، فدلالته على المصدر أقوى»⁽²⁾، والواضح أنّ أبا حيان لم يفصل دلالة الفعل فلم ينسب الدلالة على المصدر إلى البنية أو إلى ترتيب الحروف كما كان ذلك عند الرضي.

وبناء على أنّ دلالة الفعل على المصدر أقوى من دلالته على الزمن أو غيره، قد يترجّح عند أبي حيان إعرابٌ على آخر، أو يُستحسن تقديرٌ على غيره فيتوجه المعنى بحسب ذلك، كما لاحظنا هذا في موضع سابق⁽³⁾، في إعراب (قليلا) من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 88]؛ إذ نظر أبو حيان إلى الدلالة الصرفية للفعل وإلى ما تمنحه بنيته من معنى وظيفي صرفي ليتوجه عنده المعنى النحوي، فرجّح أنّ يكون (قليلا) نعتا لمصدر محذوف دلّ عليه الفعل «لأنّ دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالته على الزمان، وعلى الهيئته، وعلى المفعول، وعلى الفاعل»⁽⁴⁾.

(1) الرضي، شرح الكافية: 18/1

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 82/5

(3) ظ: الفصل الأول، قرينة العلامة الإعرابية، صفحة (68) من هذا البحث

(4) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 471/1

وربما نلمح عند أبي حيان في موضع آخر من تفسيره فهماً لدلالة البنية على الحدث من غير تصريح منه بذلك، ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: 180] وحديثه عن المصدر المقدر للفعل (يبخلون) - الذي يكون مفعولاً به أول محذوفاً لـ(يحسبن) أو مضافاً محذوفاً أضيف إليه المفعول الأول - قال: «ودلالة الفعل على المصدر أقوى من دلالة اسم الفاعل، ولذلك كثر إضمار المصدر لدلالة الفعل عليه في القرآن وكلام العرب»⁽¹⁾، فالقوة في دلالة الفعل على المصدر متأتية من البنية الفعلية عموماً؛ لأن الحروف في بنية الفعل وبنية اسم الفاعل مشتركة تقريباً والأصول متطابقة فلم يبقَ إلا هيئة الكلمتين يستنتج منها أبو حيان قوة الدلالة على الحدث، والتي أوصلته إلى الحكم بكثرة إضمار المصدر عند ذكر الفعل في القرآن الكريم وفي كلام العرب.

ولوضوح ارتباط المعنى الصرفي بالبنية الدالة عليه عند أبي حيان نراه يصل إلى الحكم على صنف الكلمة من خلال دلالة بنيتها، فهو يرى - مثلاً - أن (ليس) في حقيقتها حرف نفي؛ لأنها مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان، وهي كـ(ما) النافية تدل على نفي الحكم الخبري عن المحكوم عليه فقط، والقول بأنها فعل هو على سبيل المجاز فحدُ الفعل لا ينطبق عليها، وإنما جعلتُ فعلاً لاتصال ضمائر الرفع بها، ويبنى أبو حيان على هذا أن (ليس) لا تعمل في الظرف؛ لأنَّ العامل في الظرف إنما هو ما يقع فيه من الحدث، فإذا قلت: (يوم الجمعة أقوم) فالقيام واقع في يوم الجمعة، و(ليس) لا حدث لها فلا تعمل في الظرف⁽²⁾؛ وبهذا ردُّ على قول الزمخشري الذي ذهب إلى أن (ليس) هي العامل في (إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۗ لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: 1-2] على أحد آرائه الثلاثة⁽³⁾.

فللبنية دلالتها ووظيفتها الصرفية - كما لاحظناها في بنية الفعل على سبيل المثال - وإن كانت تلك الدلالة يصعب أحياناً فصلها عن غيرها من الدلالات بخاصة الدلالة المعجمية، وربما هذه الصعوبة تكمن في أن الصيغة الصرفية تمثل المنبع الثاني من منبعين يمدان الكلمة بمعناها المعجمي، والمنبع الآخر هو الأصول أو المادة، فكل كلمة ذات صيغة «تحمل في طيها قسطاً من العطاء الدلالي للأصول... ثم تختلف عن أخواتها بحكم الصيغة»⁽⁴⁾، فكلمة مثل (كاتب) تستقي معناها من الأصول (ك ت ب) التي تمثل نواة المعنى ونواة الاشتقاق، ومن صيغة (فاعل) التي تحدد للكلمة دلالتها على الموصوف بالفاعلية.

ولما كانت تلك الحروف (الأصول) هي نواة الاشتقاق فإن الاشتقاق يمثل رافداً مهما يرفد اللغة

(1) ظ : المصدر نفسه : 133/3

(2) ظ : المصدر نفسه : 203/8

(3) ظ : الزمخشري، الكشاف : 327/4

(4) تمام حسان، البيان في روائع القرآن : 10/1

بالبنى الصرفية، ذلك أن اللغة العربية أكثر من أسلوب في صياغة الأبنية:

أحدها : الاشتقاق : يُعدُّ الاشتقاق وسيلةً مهمةً لتوليد الصيغ والألفاظ في اللغة العربية؛ ولذلك فهو عنصر من عناصر إنمائها وإثرائها وتطورها، وهو قوام اللغة وعمادها، ولهذا أولاه الدارسون - قديماً ومحدثين - عنايةً بالغة واهتماماً كبيراً.

ولا يخلو الاشتقاق من عنصرين متلازمين، هما: الأصل الذي تؤخذ منه مادة اللفظ الجديد أو المصدر المعتمد، والصيغ أو الأوزان أو الطرق التي يحددها النظام الصرفي للغة⁽¹⁾، وهناك ارتباط لفظي بين الكلمات التي تكون متحددة في الأصول مختلفة في الصيغة يحقِّقه اشتراكها بالحروف الأصل، كما أنَّ بينها ارتباطاً معنوياً يحقِّقه ما تعبَّر عنه من معنى عام مشترك تختلف في دائرته باختلاف صيغها⁽²⁾؛ ومن هنا عبَّر عن الاشتقاق بأنَّه «توليد لبعض الألفاظ من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد»⁽³⁾.

وعُرف للاشتقاق ثلاثة أنواع؛ أولها ما يسمى بالصغير أو الاشتقاق الصرفي أو العام وهو المقصود بالاشتقاق عند إطلاقه⁽⁴⁾، وهو «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليبدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضَرَبَ وحذِر من حذِر»⁽⁵⁾.

وهذا الاشتقاق ظاهر في تفسير أبي حيان، ويتبين ذلك - مثلاً - حينما أكد أنَّ التوافق بالمادة أو بالحروف الأصلية شرط للاشتقاق، وذلك من خلال ردّه على الزمخشري الذي رأى أنَّ كلمة (أواه) فعَّال من أوه ك(لأل) من اللؤلؤ، وهو الذي يكثر التأوه⁽⁶⁾، قال أبو حيان: «وتشبيهه (أواه) من أوه ب(لأل) من اللؤلؤ ليس بجيد، لأنَّ مادة أوه موجودة في صورة أواه، ومادة لؤلؤ مفقودة في لأل لاختلاف التركيب، إذ لأل ثلاثي ولؤلؤ رباعي، وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف الأصلية»⁽⁷⁾، وهذا يوافق ما ذهب إليه ابن عصفور من «أنَّه لا يدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلفة، نحو (لأل) و(لؤلؤ)؛ لا ينبغي أن يقال: إنَّ أحدهما من الآخر، لأنَّ (لآلاً) من تركيب

(1) ظ : احمد محمد قدور، مدخل إلى فقه اللغة العربية: 205

(2) ظ : تمام حسان، مناهج البحث: 178

(3) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة: 174

(4) ظ : رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة: 291 (الهامش)، قد تكون الأنواع أربعة بإضافة النحت إليها، وقد اختلف في تسميتها لكنها تراوحت بين (الصغير والأصغر والكبير والأكبر والكبار والكبار (النحت)).

(5) السيوطي، المزهري: 275/1، وظ : ابن السراج، الاشتقاق: 32

(6) ظ : الزمخشري، الكشاف: 337/2

(7) أبو حيان، البحر المحيط : 109/5

(لعل) و(لؤلؤا) من تركيب (لعلء). ف(لأل) ثلاثي الأصول و(لؤلؤ) رباعي⁽¹⁾.

وكان أبو حيان في تفسيره متابعا لابن جني في نوع آخر من أنواع الاشتقاق أعني الاشتقاق الكبير الذي يكون بأن «تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه السنة معنى واحدا تجتمع التراكيب السنة وما يتصرف من كل واحد منها عليه»⁽²⁾، وهو ما عرّفه أبو حيان بأنه «عقد تقاليب الكلمة على معنى واحد»⁽³⁾ وسماه الاشتقاق الأكبر، فقد رأى أنّ مادة (م ل ك) تدل على القوة والشدة بكل تقاليبها السنة وكلها مستعمل، قال عند تفسيره قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة:4] متحدثا عن مادة (م ل ك): «ومن ملح هذه المادة أنّ جميع تقاليبها السنة مستعملة في اللسان، وكلها راجع إلى معنى القوة والشدة، فبينها كلها قدر مشترك، وهذا يسمى بالاشتقاق الأكبر، ولم يذهب إليه غير أبي الفتح، وكان أبو علي الفارسي يأنس به في بعض المواضع وتلك التقاليب: ملك، مكل، لمك، لكم، كمل، كلم»⁽⁴⁾، ثم أشار في موضع آخر إلى دلالة تقاليب المادة نفسها خلال حديثه عن (الكلام) عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 75]⁽⁵⁾. كما ذكر أنّ تراكيب (قول) السنّة «تدلُّ على معنى الخفة والسرعة»⁽⁶⁾، من دون توضيح أو تمثيل.

ولم يكن أبو حيان في البحر المحيط موسعا في هذا الجانب؛ إذ لم نعثر على غير ما ذكرناه، وهو مما تمثل به ابن جني في خصائصه⁽⁷⁾.

وأكثر من هذا النوع ورودا في تفسير البحر المحيط هو ما اشتركت فيه الصيغتان في أغلب الحروف وتقاربت الحروف الأخرى أو اتحدت في المخرج أو الصفة وبينهما تناسب في المعنى، ويسمى الإبدال اللغوي عند القدماء والاشتقاق الأكبر عند المحدثين⁽⁸⁾، ومن ذلك ذهابه إلى أنّ

- (1) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: 47، في الأصل كتبت (لأل) بفصل الهمزة عن الألف (لأل).
- (2) ابن جني، الخصائص: 134/2، وقد يسميه ابن جني «الاشتقاق الكبير»، كما أنه قد يسمي الاشتقاق الصغير بالأصغر وهو لم يسم غير هذين النوعين من أنواع الاشتقاق.
- (3) أبو حيان، المبدع في التصريف: 52
- (4) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 135/1
- (5) ظ: المصدر نفسه: 435/1
- (6) المصدر نفسه: 180/1
- (7) ابن جني، الخصائص: 13/1، 134/2-135، ويبدو أنّ أبا حيان مختلف مع ابن جني في كون التقاليب السنة للأصول (ك ل م) جميعها مستعمل، وابن جني ذكر في أول خصائصه أن المستعمل منها خمسة فقط.
- (8) ظ: عبد الله أمين، الاشتقاق: 2، رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة: 291 (الهامش)، هاشم طه شلاش وآخران، المهذب: 213، هادي نهر، الصرف الوافي: 62

«الدكّ والدقّ بمعنى واحد»⁽¹⁾، وأنَّ الإنفاق والإنفاد كذلك، فأنفقت الشيء بمعنى أنفدته، ونفق الشيء نفد، وأصل هذه المادة عنده تدلّ على الخروج والذهاب⁽²⁾، كما أنّه قال: «الأزّ والهزّ والاستفزاز أخوات، ومعناها التهيج وشدة الإزعاج، ومنه أزيز المرجل وهو غليانه وحركته»⁽³⁾، وذهب إلى أنّ (الفلاح) قد يكون أصله الشقّ والقطع؛ إذ إنّ «في تشاركه في معنى الشق مشاركة في الفاء والعين نحو : فلى وفلق وفلذ»⁽⁴⁾.

وأبو حيان في هذا كان مسابرا لسابقه من المفسرين وبخاصة الزمخشري آخذا بلفظه أحيانا من دون أن يذكره أو يشير إليه، فما أوردناه من أمثلة قد جاء مثلها في الكشف: «والدكّ والدقّ أخوان كالشكّ والشقّ» و«وأنفق الشيء وأنفده أخوان». (ونقل عن بعضهم) : نفق الشيء ونفد واحد، وكل ما جاء مما فاؤه نون وعينه فاء، فدلّ على معنى الخروج والذهاب» و«الأزّ والهزّ والاستفزاز أخوات، ومعناها التهيج وشدة الإزعاج»⁽⁵⁾.

وقد أجد في ذهاب أبي حيان هذا المذهب في تفسيره دليلا على المبالغة والبعد في رأي من رأى أنّ الزمخشري في مذهبه هذا قد تمسك بالدعوة المعتزلية وحاول أن يوجه الألفاظ بالاتجاه العقلي المقنن بعد ابن جنّي إذ جهد الأخير في أن يرجع فروعا مشتركة في الجذر إلى معنى واحد، وهو ما يوحي بأنّه يجمع الأصول في مجموعات ويوحدها، ويضمها إلى بعض، وهو ما يعني تقارب الأصول الذي يقود إلى تقارب الألفاظ - الفروع⁽⁶⁾.

وقولنا بأنّ في هذا القول بعدا ومبالغة مبني على أنّ أبا حيان كان على مدار تفسيره يرد على الزمخشري ويفند آراءه كلما سنحت له فرصة لذلك، وكثيرا ما كان ينبّه على الفكر الاعتزالي في ثنايا آراء الزمخشري وبين سطور أقواله بالعبارات الآتية وبمثلها: (وهو جار على مذهبه الاعتزالي، وفيه دسياسة الاعتزال، وهذه نزعة اعتزالية، على طريقتة الاعتزالية، وذلك منه جنوح إلى مذهبه الاعتزالي، وفيه التصريح بمذهب الاعتزال...)⁽⁷⁾، فقد كان أبو حيان يؤمن بأنّ الزمخشري يفسر آيات القرآن وفقا لمذهبه، أو أنّه يُقِم فكره المعتزلي في تفسيره، حتى أشار غير مرة إلى ولع الزمخشري بمذهب

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 383/4

(2) ظ : المصدر نفسه : 163/1

(3) المصدر نفسه : 187/6

(4) المصدر نفسه : 168/1، يبدو أنّ (فلى) على معنى: العزل عن الرضاع والفظام والفصل، فهو: فلا فلوا وفلاء، وليس على معنى فلي الرأس أي: البحث عن القمل فيه، ظ : لسان العرب: 162-161/15 مادة (فلا)، فأصله واوي، وليس يائيا كما يفهم من كتابتها بالألف المقصورة في نص التفسير.

(5) الزمخشري، الكشف: 199/2، 42/1، 126/3، على الترتيب. وجاء في تفسير البغوي (ت516هـ) «الدكّ والدقّ واحد»: معالم التنزيل: 278/3

(6) ظ : نجاح فاهم، المعنى في تفسير الكشف: 58، كريم الوائلي، الخطاب النقدي عند المعتزلة: 98، 95

(7) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 255/1، 521، 404/2، 247/4، 248، 249، 259، 198/7، 113/8

الاعتزال، قال: «وما أُولع هذا الرجل بمذهب الاعتزال، يدسه متى أمكنه في كلِّ ما يتكلم به»⁽¹⁾، وقال كذلك: «وهذا الرجل مولع بمذهبه الاعتزالي يدخله في كل ما يقدر أنه يدخل»⁽²⁾، ومن ثمَّ كان دأبُ أبي حيان التنبيه والإشارة إلى كل ما يمتُّ بصلَّةٍ إلى المذهب المعتزلي، لكننا لم نره يشير إلى أثر للاعتزال في اشتراك اللفظ في أكثر الحروف وتشابهها في المعنى، ولم يردّه إلى ذلك المذهب، فضلا عن أنَّه نفسه يتبنى هذه الفكرة ويؤمن بها، ثمَّ إنَّه يأخذ من الكشاف نصا في ذلك أو مضمونا وإن لم يشر إليه، فلو كان فيه شيء من الاعتزال لرفضه وردّه ؛ من أجل ذلك كان في رأي من رأى أن الزمخشري له اتجاه عقلي فكري - معتزلي تحديدا - في إرجاعه الألفاظ ذات الحروف المشتركة إلى معنى واحد تحميلٌ للأمر أكثر مما تحتلُّ ومجانبةٌ للصواب.

ثانيها : التحوّل الداخلي في بنية الكلمة : تتألف الكلمة من عنصرين مهمين هما الحروف والحركات الداخلية، والنظر إلى بنية الكلمة يوصل إلى «أنَّ فيها عنصرا ثابتا وآخر متغيرا»⁽³⁾، وليس صعبا أن ندرك أنَّ الحروف هي العنصر الثابت وهي تمثل هيكل الكلمة، والحركات هي العنصر المتغير (والتغير يحصل بين حركة وأخرى أو بين الحركة وعدمها "السكون") وبهذا التغير والتبدل تتحول الكلمة من صيغة إلى أخرى، ومن بناء إلى آخر، ويمكن أن نمثل لذلك بالآتي:

اسم فاعل		اسم مفعول
مُعَدّ	←→	مُعَدّ
مستخدِم	←→	مستخدَم

مفرد		جمع
أَسَد	←→	أُسُد
وَلَد	←→	وُلُد

اسم		فعل		فعل
كُتِبَ (جمع)	←→	كُتِبَ (للمجهول)	←→	كُتِبَ (للمعلوم)
قُتِلَ (مصدر)	←→	قُتِلَ (للمجهول)	←→	قُتِلَ (للمعلوم)

فعل		فعل		فعل
أَمَدَّ (مضارع)	←→	أَمَدَّ (مضارع)	←→	أَمَدَّ (ماض)
قَسَمَ (أمر)	←→	قَسَمَ (ماض للمجهول)	←→	قَسَمَ (ماض للمعلوم)

(1) المصدر نفسه : 438/8

(2) المصدر نفسه : 472/7

(3) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 43

فتغيّر الحركات في بنية الكلمة يؤدي إلى تغيّر صورتها فتتحول من صنف إلى صنف أو من نوع إلى آخر، بل أحيانا تنقل الكلمة إلى كلمة أخرى ذات معنى مختلف، فالفعل (قَلَبَ) يمكن أن تُسَكَّن فيه اللام فيتحول الفعل إلى (قَلَب)، وهذه يمكن أن تكون اسما جامدا (يدل على العضو المعروف) أو مصدرا للفعل، والتغير الداخلي في الحرف قد يؤدي إلى تحويله إلى اسم، فحرف العطف (ثُمَّ) بتغير الضمة إلى فتحة يتحول إلى اسم الإشارة (ثُمَّ)، وكذلك حرف الجر (مِنْ) إذ يتحول إلى اسم شرط أو موصول أو استفهام (مَنْ) بفتح الميم.

وإذا اعتبرنا الاصطلاح الصوتي الحديث فإن الحركات (المصوّتات) تكون على نوعين؛ حركات قصيرة هي الضمة والفتحة والكسرة، وحركات طويلة تشمل الحروف المدية، وعلى هذا تكون دائرة التحول الداخلي هنا أوسع من السابق، فكلمة مثل (كَتَبَ) وهي فعل ماضٍ، يمكن أن تتحول داخليا فتتولد عدة كلمات:

- بضم الكاف وكسر التاء ← (كُتِبَ) فعل مبني للمجهول
- بإشباع فتحة الكاف وكسر التاء ← (كَاتِب) اسم دالّ على موصوف بالفاعلية
- بكسر الكاف وإشباع فتحة التاء ← (كِتَاب) اسم دالّ على مفرد
- بضم الكاف والتاء ← (كُتِبَ) اسم دالّ على جمع

فاستعمال الحركات - قصيرة وطويلة - «هو الذي يعطي مجموعة الصيغ الممكنة»⁽¹⁾، فضلا عن حروف الزيادة التي سنتناولها في الفقرة الآتية.

ثالثها : الزيادة أو الإلصاق: وهي إضافة حروف إلى الكلمة وإلحاقها بها؛ لتأدية غرضين: الأول غرض لفظي، والآخر معنوي، وتتحقق هذه الزيادة بوسيلتين⁽²⁾:

الوسيلة الأولى تكون بإضافة حروف الزيادة إلى أصل الكلمة أو جذرها، فتتولد من ذلك كلمات جديدة لها معانٍ مختلفة لكنها على صلة بالمعنى الأصلي، والحكم على هذه الحروف بالزيادة يعني أنّ الكلمة تكون ذات معنى عند تجريدتها منها⁽³⁾، وحروف الزيادة كما حددها سيبويه عشرة أحرف⁽⁴⁾ جمعت في كلمة (سألتمونيها).

ولا تعني زيادتها أنّها فارغة من المعنى فهي تضيف معنى زائدا على المعنى الأصلي كمعنى الطلب في (استفهم) المفهوم من زيادة الهمزة والسين والتاء، أو معنى الصيرورة أو التحول المفهوم

(1) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 43، وظ : محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: 74-73

(2) ظ : أبو حيان، المبدع في التصريف: 118-119، كوليزار كاكل عزيز، القرينة: 88

(3) ظ : عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 69

(4) ظ : سيبويه، الكتاب: 235/4

من زيادة التاء والتضعيف في (تَجَبَّر)، فذلك الطلب متعلق بالمعنى الأصلي إذ هو طلب للفهم، والتحوّل كذلك إذ هو تحوّل إلى الحجر.

والصرفيون قد أثبتوا في مصنفاتهم المعاني التي تتحقق من هذه الزيادة، وهي كثيرة، منها الطلب والتعدية والتكثير والمطاوعة والاتخاذ.

وقد اتّبع أبو حيان في تفسير البحر المحيط منهجا واضحا في سرد المعاني الصرفية للصيغ؛ إذ دأب على ذكر هذه المعاني عند ورود الصيغة أول مرة، وهو يكاد يحصي جميع ما يمكن أن تدلّ عليه الصيغة المعينة، وأول ما تناول صيغة (استفعل) عند تبيينه معنى الاستعانة لورود الفعل (نستعين) من سورة الفاتحة فذكر معانيها، قائلا: «الاستعانة: طلب العون، والطلب أحد معاني (استفعل)، وهي اثنا عشر معنى، وهي: الطلب، والاتخاذ⁽¹⁾، والتحول، وإلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه وعُدّه كذلك، ومطاوعة أفعال وموافقته، وموافقة تفعل وافتعل والفعل المجرد، والإغناء عنه وعن فعل⁽²⁾».

ومن منهجه في ذكر هذه المعاني أنّه لا يكتفي بذكرها، بل دأب على أن يمثّل لكل معنى من تلك المعاني، ولذلك تابع كلامه بقوله: «مثل ذلك استطعم، واستعبده، واستنسر، واستعظمه واستحسنه وإن لم يكن كذلك، واستشلى مطاوع أشلى، واستبل موافق مطاوع أبل، واستكبر موافق تكبر، واستعصم موافق اعتصم، واستغنى موافق غنى، واستنكف واستحيا مغنيان عن المجرد، واسترجع، واستعان حلق عانته، مغنيان عن فعل⁽³⁾».

فحروف الزيادة تمنح الكلمة صيغة جديدة وبنية مختلفة لها معناها الصرفي الخاص، ومن هنا لاحظ أبو حيان في البنى الاسمية مثل هذه المعاني كما لاحظها في البنى الفعلية، ومن ذلك أنه رأى أنّ الأشياء التي تكون أبداً مشتملة يكون وزنها (فعالة) كالغشاوة، والصمامة، والعصابة، وغير ذلك⁽⁴⁾. والدلالة على الاشتمال في هذه الصيغة لاحظها الزجاج والطوسي (ت460هـ) والزمخشري والطبرسي (ت548هـ)⁽⁵⁾، ومن اللغويين ابن منظور والزيدي (ت1205هـ)⁽⁶⁾.

(1) في نص التفسير (الاتحاد) والصحيح ما أثبتناه؛ إذ مثل أبو حيان له ب (استعبده) أي: اتخذه عبداً.

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 140/1

(3) المصدر نفسه : 140/1-141، وظ مثلاً : معاني (افتعل) : 156/1، و(فعل) : 181/1، و(فاعل) : 185/1، و(تفاعل) : 251/1، و(تفعل) : 317/1....

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 177/1

(5) ظ : الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 81/1، الطوسي، التبيين : 64/1، الزمخشري، الكشاف : 49/1، الطبرسي، مجمع البيان : 95 /1

(6) ظ : لسان العرب : 126/15 مادة (غشا)، الزيدي، تاج العروس : 205/5 مادة (قلد)، 17/20 مادة (غشو)

ولاحظ أبو حيان أيضا دلالة صيغة (فَعَلان) على الحركة والاضطراب وقد ذكرناه عند حديثنا عن الدلالة الصرفية.

أما الوسيلة الأخرى فتكون بإضافة الزيادات إلى الصيغ الصرفية المجردة والمزيدة فتلحقها - إلحاقا زمانيا لا مكانيا - وتتركب معها لتدل على معانٍ عديدة، كالدلالة على الأجناس الصرفية أو معاني التصريف بعلامات التثنية والجمع، وعلامات التذكير والتأنيث، وعلامات التعريف والتتكير وغيرها، ومن ذلك لواسق الفعل المضارع (حروف المضارعة) «التي تدل على صلاحية زمن الفعل للحال والاستقبال، من نحو: أكتب، يكتب، تكتب، نكتب»⁽¹⁾.

تلك إذن كانت أساليب لصياغة الأبنية وتوليدها، ومن الجلي أنّ الأسلوب الأول قد يتضمن جانبا كبيرا من الأسلوبين الأخيرين، لكن إفرادهما يبرز ما لهما من خصائص وميزات، ويسلط الضوء على ما فيهما من دقائق توضح المعاني الصرفية للبنية.

من كل ما سبق يمكن أن نلاحظ أنّ للبنية معاني صرفية تُفهم منها خارج السياق، وتوظف هذه المعاني داخل النص؛ ليكون لها أثرها في تحديد المعنى وتوجيهه، فالبنية أو الصيغة «تقدّم أدلة في الإجراء الإعرابي، وتوجّه إلى تحديد كثير من الوظائف والعلاقات. فكلّ من الفعل اللازم والمتعدي، والمبني للمعلوم والمبني للجهول، والناقص والتام، والمصادر والمشتقات اللازمة والعاملة، أنماط لفظية تميّز بعضها من بعض، وتعيّن المقصود الذي له مقتضياته وحاجاته»⁽²⁾، فضلا عن ذلك قد يكون الباب النحوي أو المعنى النحوي مقيدا بنوع معين من البنى أو محددا بصنف معين من أصناف الكلمة، فصيغ المصادر يتقيد بها المفعول المطلق والمفعول لأجله، والأسماء الجامدة تلازم المفعول به والمفعول معه والتمييز والمبتدأ والفاعل ونائبه واسم الأفعال الناقصة والحروف المشبهة بالفعل، وصيغ الصفات يتقيد بها الخبر والصفة والحال... وهكذا⁽³⁾، ومن هنا تكون البنية قرينة تعين على الوصول إلى المعنى النحوي⁽⁴⁾.

أثر قرينة البنية في توجيه المعنى

إنّ الحروف أو الحركات (الأصوات) تمثل اللبنة التي تتألف منها الكلمة، ولهذا فإنّ تغيير لبنة من لبنات الكلمة أو تبديلها يؤثر في معناها ويغيّر من دلالتها، ولما كانت الكلمة لبنة من لبنات الجملة أو التركيب، فإنّ معناها يتأثر أو يتغيّر بما يحصل للكلمة من تغيير أو تبدل. ولكي تؤدي الكلمة ما لها من وظيفة في التركيب بصورة دقيقة صار للموضع الذي يراد لكلمة ما أن تشغله

(1) هادي نهر، الصرف الوافي: 35

(2) فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته: 180

(3) ظ: فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته: 181،

(4) ظ: تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 29

شروط وميزات يجب أن تتوفر في بنيتها، ومعنى هذا أن هناك صلات وثيقة بين بنية الكلمة والمعنى الصرفي من جهة والتركيب والمعنى النحوي من جهة أخرى، بمعنى أن العلاقات بين المعطيات الصرفية والمعطيات النحوية علاقات متشابكة.

وهذا أمر قد جلاه أبو حيان في تفسيره بسعيه إلى المعنى الذي يؤول إليه التعبير القرآني ورصده دقائق هذا المعنى بتتبعه بنية الكلمة وما لها من أثر، فكان لقرينة البنية عنده أثر واضح في توجيه المعنى يكشف عن عمق إدراكه أثر البنى الإفرادية ومعانيها في البنى التركيبية ومعانيها، ولكي نُظهر هذا بوضوح ونجليه سندرسه من خلال المحاور الآتية:

1. صنف الكلمة وبنيتها.
2. الجمود والاشتقاق.
3. معاني الصيغ الفعلية والاسمية.
4. تحولات البنية الصرفية.
5. الانتقال من بنية إلى أخرى.
6. معاني الأجناس الصرفية أو معاني التصريف.

أولاً : صنف الكلمة وبنيتها :

نعني بصنف الكلمة أقسام الكلم بمعناها الواسع لا على ما عُرف عند النحاة من تقسيم ثلاثي، فيشمل صنف الكلمة هنا: الاسم والفعل والحرف، ويشمل كل فرع يتفرع إليه كل قسم من هذه الأقسام، فالمضارع صنف والماضي صنف واسم الفاعل صنف، واسم التفضيل صنف، وأسماء الإشارة صنف وهكذا.

إنَّ لفظ الجلالة اسمٌ علمٌ اختص بالذات الإلهية، فلم يشترك معه عزٌّ وجلٌّ في صورته أيُّ مسمًى؛ ومن هنا يكون اختصاص هذه الصورة العلمية بالذات الإلهية عند أبي حيان دليلاً على أنَّ الصفات التي تُذكر بعده في النص يُراد منها المدح لا التخصيص، لذلك رأى في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الرحمن الرحيم] «هما مع قوله (رب العالمين) صفات مدح، لأن ما قبلهما علم لم يعرض في التسمية به اشتراك فيخصص»⁽¹⁾.

ويلجأ أبو حيان أحيانا إلى ما لبنية الكلمة وأجزائها من علاقة وارتباط بالمعنى ويستعين به لترجيح قراءة على أخرى فيفهم من الراجح معنى لا يراه في المرجوح، ومن ذلك قوله بالتغاير الذي دلَّه عليه ظاهر اللغة بين (مالك) و(مَلِك) من قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفتح: 4]، فقد

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 132/1

رأى أنَّ القول بأنَّ (مالك) أكثر مدحا من (مَلِك) راجع لعدة أسباب منها ما بناه على "أن زيادة المبنى تعني زيادة المعنى" وعلى أن العرب تعظم بالزيادة في البناء، قال: «وظاهر اللغة تغاير (الملك) و(المالك)... وقيل هما بمعنى واحد كالفره والفره، فإذا قلنا بالتغاير فليل (مالك) أمدح... ولزيادته في البناء، والعرب تعظم بالزيادة في البناء، وللزيادة في أجزاء الثاني لزيادة الحروف»⁽¹⁾، وهو بهذا يسير على نسق واحد مع ما قرره في الآيتين السابقتين من أن ذكر هذه الصفات هنا إنما هو للمدح، فصار يبحث عن الأمدح ويفضله على ما هو أقل.

واسم الإشارة لا يخضع لصيغة صرفية معينة، لكن بنيته وهيئته تمنحه معنى صرفيا عاما حقه أن يؤدى بالحرف كما يقول النحاة، وهذا المعنى الصرفي الذي يدل عليه اسم الإشارة هو معناه الوظيفي في الكلام، وهو الإشارة، أو الحضور⁽²⁾، أو الحضور الإشاري، ويتقيد بعد ذلك كل اسم من أسماء الإشارة بوظيفته الخاصة، وجهة الاختصاص تكون من حيث دلالته على العدد (أفرادا أو تثنية أو جمعا) أو النوع (تذكيرا أو تأنيثا) أو المسافة (قربا أو توسطًا أو بعدا)؛ ومن هنا تكون بنية اسم الإشارة قرينة على هذه المعاني.

وقد أفاد أبو حيان من دلالة اسم الإشارة (هذه) على الحضور والقرب ليتوصل إلى معرفة حال المشار إليه، وذلك ما رآه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 58]؛ ف «في قوله (هذه القرية) دليل على أنهم قاربوها وعابنوها لأن (هذه) إشارة لحاضر قريب»⁽³⁾.

ومن هنا استعاض عن اسم الإشارة بلفظ الحضور في قول العرب: (ها أنت ذا قائما، وها أنا ذا قائما أو هذا أنا قائما، وها هو ذا قائما) بقوله: «وكأنه قال: أنت الحاضر، وأنا الحاضر، وهو الحاضر»⁽⁴⁾.

من أجل هذا رأى أبو حيان أن الإشارة إنما تكون لشخص ما يشار إليه فترجح عنده في قوله ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 35] أن الإشارة باسم الإشارة (هذه) لا تكون إلى جنس من الشجر معلوم، بل تكون إلى شجرة واحدة من الجنس المعلوم⁽⁵⁾.

فاسم الإشارة إذن يدل بهيئته على الحضور والشخص، وبهذه الدلالة الظاهرة يتجه المعنى

(1) المصدر نفسه : 138/1

(2) ظ : فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 205

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 382/1

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 458/1

(5) ظ : المصدر نفسه : 309/1

لدى أبي حيان كما رأينا، وهو كذلك في اسم الإشارة (هؤلاء) في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة:31] حيث قال: «ظاهره حضور أشخاص حالة العرض على الملائكة، ومن قال: إن المعروض إنما هي أسماء فقط، جعل الإشارة إلى أشخاص الأسماء وهي غائبة، إذ قد حضر ما هو منها بسبب وذلك أسماؤها، وكأنه قال لهم في كل اسم لأي شخص هذا الاسم، وهذا فيه بعد وتكلف وخروج عن الظاهر بغير داعية إلى ذلك»⁽¹⁾.

وقد يتعدى أبو حيان المعاني الصرفية في لمحها دلالة اسم الإشارة، ليرى أنه يدل على معنى التفضيم والتعظيم، وهو ما أشار إليه عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات:3]، فاسم الإشارة (أولئك) وقع في خبر (إن)، وفي دلالة (إن) على التوكيد ودلالة اسم الإشارة على التفضيم وغيرهما يجد دليلا على الارتضاء عن فعل المشار إليهم، قال: «وجاءت في هذه الآية (إن) مؤكدة لمضمون الجملة، وجعل خبرها جملة من اسم الإشارة الدال على التفضيم والمعرفة بعده، جائئاً بعدها ذكر جزائهم على غض أصواتهم. وكل هذا دليل على أن الارتضاء بما فعلوا من توقير النبي صلى الله عليه وسلم، بغض أصواتهم»⁽²⁾.

ودلالة اسم الإشارة في هذا الموضع ومثله متأتية من كون اسم الإشارة دالاً على البعد مع قرب العهد - لفظاً في النص الكريم - بالمشار إليه، فضلاً عما يتصف به المشار إليه (الاسم الموصول) من صفات مما يدخل في حيز الصلة. وتفصيل الدلالة هذا لم ينبه عليه أبو حيان، لكنه أمر قد ذكره أبو التثاء الألوسي (ت1270هـ) كثيراً في تفسيره وكرره في عدة مواضع، ففي الآية السابقة قال: «(أولئك) إشارة إلى الموصول باعتبار اتصافه بما في حيز الصلة، وما فيه من معنى البعد مع قرب العهد بالمشار إليه لما مر مراراً من تفضيم شأنه»⁽³⁾.

وشبيه بهذا في الدلالة على التفضيم والتعظيم ما رآه أبو حيان في اسم الإشارة (هذا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس:37]، قال: «والإشارة ب(هذا) فيها تفضيم المشار إليه وتعظيمه»⁽⁴⁾، وكذلك اسم الإشارة (هذه) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمْرُهُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [النمل:91] حيث قال: «و(هذه)

(1) المصدر نفسه : 296/1

(2) المصدر نفسه : 106/8

(3) الألوسي، روح المعاني: 404/26، وظ : 39/21، 115/23، 482/24، 188/27، 423/28، 187/29، 309/29

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 158/5

إشارة تعظيم كقوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنعام: 92، 155]، ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: 24] من حيث هي موطن نبيه ومهبط وحيه، و(البلدة) مكة، وأسند التحريم إليه تشريفا لها واختصاصا⁽¹⁾.

ومما سار عليه أبو حيان في تفسيره أنه رأى أنّ اسم الفاعل يدلُّ على الثبوت، وذكر ذلك في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: 177]، فرأى أنّه «أخبر عن أولئك الثاني: بموصول صلته اسم الفاعل ليدلّ على الثبوت، وأن ذلك وصف لهم لا يتجدد، بل صار سجية لهم ووصفا لازما⁽²⁾».

ومنه أيضا ما توجه لديه في اسم الفاعل (مُخْرِج) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: 72]، قال: «(ما) منصوب باسم الفاعل، وهو موصول معهود، فلذلك أتى باسم الفاعل لأنه يدلّ على الثبوت، ولم يأت بالفعل الذي هو دالّ على التجدد والتكرار، ولا تكرر، إذ لا تجدد فيه⁽³⁾».

وواضح أنه قرن ذكر دلالة اسم الفاعل بذكر دلالة الفعل لأنهما يفترقان في أدائهما للمعنى وإن كانا يُردّان إلى دائرة اشتقاقية واحدة، فدلالة الأول على الثبوت ودلالة الثاني على الحدوث والتجدد يُحدِثان ذلك الفرق؛ ومن هنا يجد أبو حيان أن التعبير بالفعل عن الاستهزاء أبلغ من التعبير باسم الفاعل، فقد لاحظ معنى الثبوت في اسم الفاعل (مستهزئون) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: 14]، وانطلق من ذلك ليُجعل وصفهم بالاستهزاء وصفا ثابتا لهم، لا أنّ ذلك تجدد عندهم، بل ذلك من خلقهم وعادتهم مع المؤمنين⁽⁴⁾، ورأى أن الأبلغ من هذا ما جاء من استهزاء الله بهم مبنيا على صيغة الفعل في الآية التالية، فقال أبو حيان: «وجعل الخبر فعلا مضارعا يدل عندهم على التجدد والتكرار، فهو أبلغ في النسبة من الاستهزاء المخبر به في قولهم⁽⁵⁾».

وأبو حيان في ذلك - أعني دلالة اسم الفاعل على الثبوت ودلالة الفعل على الحدوث والتجدد - جارٍ على ما جرى عليه البلاغيون، إذ هو المشهور عندهم⁽⁶⁾، وقد أشار إليه عند البلاغيين من دون النحويين عند تفسيره للآيات الأولى من سورة البقرة، قال: «المضارع فيما ذكر البيانين مشعرٌ

(1) المصدر نفسه : 96/7، وظ : كذلك : 371/7

(2) المصدر نفسه : 11/2، وظ : مثلا : 574/1، 337/4، 518/5، 189/7

(3) المصدر نفسه : 424/1

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 202/1

(5) المصدر نفسه : 203/1، وظ أيضا : 351/4، 161/7

(6) ظ : الزركشي، البرهان : 72/4

بالتجدد والحدوث بخلاف اسم الفاعل، لأنّه عندهم مشعرٌ بالثبوت⁽¹⁾، فهذا المعنى مما أثبتّه عبد القاهر الجرجاني فرقا في الدلالة بين الاسم والفعل في الخبر، بقوله: «موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء، فإذا قلت: زيدٌ منطلق، فقد أثبتّ الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمره قصير. فكما لا تقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجههما وتثبتهما فقط ونقضي بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق، لأكثر من إثباته لزيد، وأما الفعل فإنه يُقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت: زيد ها هو ذا ينطلق. فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويزجبه»⁽²⁾، وعليه من جاء بعده كالسكاكي (ت626هـ)، والقزويني (ت739هـ)⁽³⁾.

وظاهر هذا الذي ذهب إليه البلاغيون أنهم يختلفون فيه مع النحويين من حيث دلالة اسم الفاعل، فهو عند النحويين «ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث»⁽⁴⁾، أو هو على قول ابن هشام: «ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله»⁽⁵⁾، كما أن هؤلاء يرون أن صيغة اسم الفاعل موضوعة للحدوث وهو فيها أغلب⁽⁶⁾، حتى قيل: إن الأصل «قصد الحدوث، وقصد الثبوت طارئ، فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل»⁽⁷⁾.

أقول: لم يذهب البلاغيون إلى أن دلالة اسم الفاعل على الثبوت دلالة حتمية أو أنها لا يمكن الخروج عنها؛ فهذه الدلالة قد تتغير إلى الحدوث إذا جرى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع، ومن هنا قال السكاكي: «وهما: أعني اسمي الفاعل والمفعول الجاربيين على الغابر يدلان على الحدوث»⁽⁸⁾. كما رأى أن صفة المؤنث كضارية ومضروبة وحائضة وطامثة وطالقة ونظائرها تكون بالتاء حال إرادة الحدوث، وأما قولهم حائض وطامث وطالق فهو حال إرادة الثبوت⁽⁹⁾.

وكون الأغلب في صيغة اسم الفاعل أنها موضوعة للحدوث عند النحويين، وأنّها قد يُقصد

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 165/1

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 182-183

(3) ظ : السكاكي، مفتاح العلوم: 406، القزويني، الإيضاح: 56-57، 63

(4) الرضي، شرح الكافية: 413/3، وظ : ابن هشام، شرح شذور الذهب: 496

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 216/3

(6) الرضي، شرح الكافية: 431/3، وظ : الصبان، حاشية الصبان : 444/2

(7) الصبان، حاشية الصبان: 467/2، وفي شرح الكافية أن وضعها على الحدوث وقصد الاستمرار فيها عارض،

ظ : شرح الكافية: 414/3

(8) السكاكي، مفتاح العلوم: 170

(9) ظ : المصدر نفسه : 269

بها الدلالة على الثبوت، يُخرجها من حتمية الدلالة على الحدوث، وتكون دلالاته عندئذ كدلالة الصفة المشبهة.

ومعنى ذلك أنّ البلاغيين والنحويين متفقون في أنّ اسم الفاعل قابل لأن يحمل الداليتين في وقتين مختلفين، ولأنّ البنية الصرفية لاسم الفاعل لا يمكن أن تدلّ على هاتين الداليتين معا في آن واحد فإن إحدى هاتين الداليتين دلالة صرفية تكون أصلا في البنية أو الصيغة والأخرى ليست كذلك، بمعنى أنّ الدلالة الأولى (الأصل) تفهم من الصيغة خارج السياق والأخرى تفهم إنّ وضعت في سياق من قرائنه، وهذا يوقع في أنفسنا التساؤل الآتي: أيّ هاتين الداليتين هي الدلالة الأصل للبنية الصرفية لاسم الفاعل؟

إنّ من الواضح أنّ دلالة الثبوت دلالة اسمية ودلالة الحدوث والتجدد دلالة فعلية، وربما هذه الطبيعة المزدوجة لاسم الفاعل أسهمت في أن يقع القداء في إرباك وعدم اتفاق على نسبته إلى قسم واحد، إذ نجد البصريين يضعونه في قسم الأسماء، بينما يضعه الكوفيون في قسم الأفعال ليكون قسيما للماضي والمضارع وسموه الفعل الدائم⁽¹⁾. وقد تُعين معرفة دلالة البنية الصرفية هنا على نسبة اسم الفاعل لأيّ من القسمين إذا لم نشأ أن نجعله قسما مستقلا كما درج عند نفر من المحدثين، فإذا ما كانت دلالاته الصرفية الأصلية هي دلالة الثبوت فإنّ هذا يجعله أقرب إلى الاسمية، أما إذا كانت دلالاته دلالة الحدوث فهذه تجعله أقرب إلى الفعلية.

ولكي نعيّن إحدى الداليتين نطلق من معنى الداليتين أنفسهما وتحليله والنظر إليه من جهة الزمن، فالحدوث هو «عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه»⁽²⁾، وهذا الوجود إنّما هو واقع في زمن معين ويعني ذلك وجود زمن خالٍ من الشيء الحادث هو الماضي (بالنسبة إلى زمن الحدوث)، فالشيء معدوم فيه أو غير واقع، بل هو يحصل في الحال أو في المستقبل، أي أنّ الحدوث هو أن يحصل الشيء في زمن معين، ومن ثمّ فإنّ لدلالة الحدوث علاقة واضحة بالزمن.

وإذا نظرنا إلى ذلك في اسم الفاعل لوجدناه يدل على الحال أو الاستقبال إذا كان عاملا، والعمل فيه شروط تتضمن قرائن يمنحها النص والسياق، كما أنّ عمله يمنحه ضمام ترتبط به فتوضح بها قرائن معنوية (كقرينة الإسناد مثلا أو التخصيص) فيكون لها أثر في لمح الزمن فضلا عن السياق. أما دلالة الثبوت والدوام فهي لا تختص بزمن دون غيره، واسم الفاعل «لا دلالة له على الزمان إذا أريد به الثبوت بل هو كلفظ (أسد) و(إنسان) في الدلالة على الزمان، فمعنى (ضارب) مرادا به الثبوت شخص متصف بالضرب صادر منه»⁽³⁾، ولهذا لا يحتاج إلى ضمام

(1) ظ : إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته: 19، مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة: 277

(2) الشريف الجرجاني، التعريفات: 113

(3) الكفوي، الكليات: 120

تعين على تبين ذلك، ومعنى هذا أن الدلالة على الحدوث أمر عارض إذ يحتاج إلى ما يعين للوصول إليه.

وربما لذلك رأى الدكتور فاضل مصطفى الساقى أنَّ صيغة اسم الفاعل تستعمل للدلالة على «ثبوت الصفة إذا استعمل (اسم الفاعل) مجردا من اللواحق كأن تقول: (محمد عاقل) و(زيد متواضع)، وفي هذه الحالة لا يدل على زمن البتة، بل المراد به إثبات الصفة للموصوف فقط، وقد استعمل في المثاليين استعمال الأسماء الجامدة. وكذلك الأمر إذا استعمل علماً لشخص، فإنه لا يدل على زمن ما وتترشح للاسمية كأن نقول (خالد مؤدب)؛ فكلمة (خالد) اسم فاعل وهو هنا علم لشخص ليس غير»⁽¹⁾.

ثم إننا لو نظرنا إلى اسم الفاعل مستقلا عن السياق مجردا من اللواحق، فإننا لا نلمح فيه غير الدلالة على الموصوف بالحدث، واتصافه بهذه الصفة على سبيل الدوام لا الحدوث.

معنى ذلك أنَّ دلالة اسم الفاعل على الثبوت هي دلالة أصلية وليست طارئة، بخلاف الحدوث فدلالته يحتاج فيها اسم الفاعل إلى قرائن كي يخرج من الثبوت فيدل عليها، بمعنى أنها دلالة تركيبية. ومن ثم قال الكفوي: «الأصل في الاسم صفة كان ك(عالم) أو غير صفة ك(غلام) الدلالة على الثبوت، وأما الدلالة على التجدد فأمر عارض في الصفات، ولا يدل الاسم بالوضع إلا على الثبوت والدوام»⁽²⁾.

إذن فلام اسم الفاعل دلالة ثنائية، فعندما يكون في السياق يصلح أن يوظف لإحدى الدالتين، والاستعمال القرآني يؤكد هذا على ما جاء عند نفر من المفسرين في تفاسيرهم⁽³⁾. ولعل من الغريب جدا ألا نجد في تفسير البحر المحيط دلالة على الحدوث في اسم الفاعل، إذ لم نعثر على إشارة إلى ذلك إلا في حالة واحدة⁽⁴⁾ لا تُخرج أبا حيان عن رؤيته في هذا الجانب، فهو يوجّه اسم الفاعل دوماً إلى الثبوت، وكأنه يلحظ فيه المعنى الاسمي دون المعنى الفعلي، أو أنه يلحظ فيه المعنى الأصلي للبنية الصرفية لا المعنى العارض الذي يأتي من خارج البنية.

(1) فاضل الساقى، اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: 80، وعند المخزومي أن صيغة (فاعل) المجردة من السوابق واللواحق تستعمل للتعبير عن استمرار الحدث، نحو: زيد قائم وعمرو ضاحك. ظ: في النحو العربي: 171، واستمرار الحدث لا يختص بزمن بعينه.

(2) الكفوي، الكليات: 172-173

(3) ظ: الزمخشري، الكشاف: 71/4، الرازي، مفاتيح الغيب: 5099/8، الآلوسي، روح المعاني: 175/7

(4) قد يواجه من يطلع على تفسير البحر المحيط مصطلح "الحدوث" عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْإَفْلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: 76-77] أو غيره، ظ: في التفسير: 172/4، 250/6 واستعمال هذا المصطلح هنا بعيد عما نحن بصده إذ هو متعلق بصفات الأجرام والأجسام فهو مصطلح فلسفي وليس لغويًا.

أما تلك الحالة التي رأى فيها أبو حيان الدلالة على الحدوث في اسم الفاعل فهي العدول عن الصفة المشبهة (التي تدل على الثبوت والدوام ولا تفارقها هذه الدلالة) إلى صيغة فاعل لإفادة الحدوث، ووقع هذا في الاستعمال القرآني في العدول عن الصفات المشبهة (ضيق، ميت، حذر) إلى (ضائق، مائت، حاذر).

فقد نقل أبو حيان عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ﴾ [هود: 12] عن ابن عطية⁽¹⁾ أن استعمال (ضيق) أكثر من (ضائق) لأن الأول وصف لازم والثاني وصف عارض، لكنه عبر عن ضيق بضائق للمناسبة في اللفظ مع تارك، ثم استعان بما طرح الزمخشري من تساؤل مفترض عن سبب العدول من ضيق إلى ضائق والإجابة عنه بأن ذلك «ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفسح الناس صدرا، ومثله قولك: زيد سيّد وجواد، تريد السيادة والجود الثابتين المستقرين، فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد»⁽²⁾، استعان بذلك ليصل إلى ذكر الحكم الخاص بهذه الحالة، قال: «وليس هذا الحكم مختصا بهذه الألفاظ، بل كل ما يُبنى من الثلاثي للثبوت والاستقرار على غير وزن (فاعل) رُدَّ إليه إذا أُريد معنى الحدوث، فنقول: حاسن من حسن، وثاقل من ثقل، وفارح من فرح، وسامن من سمن»⁽³⁾، فاسم الفاعل إذا عدل إليه عن الصفة المشبهة فإنما يراد به الحدوث.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَازِرُونَ﴾ [الشعراء: 56] قال: «(حازرون) بالألف، وهو الذي قد أخذ يحذر ويجدد حذره»⁽⁴⁾. وكذلك (مائتون) على قراءة من قرأها بالألف⁽⁵⁾ في الآية الكريمة ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: 15] فمن قرأها بذلك إنما «يريد حدوث الصفة، فيقال أنت مائت عن قليل وميت ولا يقال مائت للذي قد مات»⁽⁶⁾، وقضية العدول هذه معروفة عند اللغويين القدماء⁽⁷⁾.

واستطيع أن أقول إن إصرار أبي حيان على دلالة اسم الفاعل على الثبوت، وعزوفه عن اللجوء إلى دلالة الحدوث في بعض مواضع الاستعمال القرآني لاسم الفاعل قد يبعده عن الصواب،

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 154/3

(2) الزمخشري، الكشاف: 393/2

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 208/5

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 17/7

(5) قراءة ابن أبي عجلة وابن محيصن وغيرهما، ظ: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 254/15، الرازي، مفاتيح الغيب: 4822/8

(6) أبو حيان، البحر المحيط: 369/6، وتتنظر نفس المسألة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: 30]: 408/7

(7) ظ: الرضي، شرح الكافية: 414/3، الصبان، حاشية الصبان: 4/3

ويوقعه في ما يشبه التناقض، ففي قوله تعالى المذكور آنفاً ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: 72]، ذهب أبو حيان إلى أن اسم الفاعل جيء به هنا لأنه يدل على الثبوت وهو لا يدل على التجدد لذا لا تكرر فيه، لكنه قال بعد ذلك: «وجاء اسم الفاعل معملاً ولم يُضف، وإن كان من حيث المعنى ماضياً، لأنه حكى ما كان مستقبلاً وقت التدارؤ، وذلك مثل ما حكى الحال في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: 18]»⁽¹⁾، وهذا يدل على أن الإخراج لم يكن موجوداً قبل زمن قتل النفس أو زمن التدارؤ، بمعنى أنه سيحدث بعد ذلك الزمن. وكذلك آية سورة الكهف التي استدلت بها أبو حيان على حكاية الحال الماضية، فهي الأخرى نلاحظ فيها الحدوث إذ صفة بسط الذراعين في الكلب ليست صفة ثابتة.

وما من سبب يمكن أن يُعلل به عزوف أبي حيان عن دلالة الحدوث في اسم الفاعل، ولم يُعلل ذلك، بل قد نجد في موضع لا تصح فيه دلالة الثبوت يترك الحديث عن دلالة اسم الفاعل، ويبتعد عن التحليل في ذلك الموضع تاركاً عادته ومنهجه في تناول النص القرآني بالتحليل النحوي والتفصيل المعنوي، فهو قد رأى أن (أتيتك) في قوله تعالى: ﴿قَالَ عَفْرَيْتُ مِنَ الْجَنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: 39]، «يحتمل أن يكون مضارعاً واسم فاعل»⁽²⁾، ولم يبين فرقا في المعنى، بل لم يبين كيف تكون دلالة اسم الفاعل هنا، والواضح أنه لو كان اسم فاعل لكان دالاً على الحدوث كما في الفعل المضارع، فالإتيان بالعرش ليس صفة ثابتة في هذا العفريت، بل إن الإتيان غير حاصل وقت التكلم، إذ إنه سيحدث - لو أُذن به - قبل القيام. فلو قيل: ألا يمكن أن تكون صفة الإتيان بالعرش ثابتة فيه إذ انه قادر عليه في كل وقت يُطلب منه ذلك فكأنه أمر راسخ فيه؟ قلنا: إن القدرة على الإتيان به ليست كالإتيان.

ويلحظ أبو حيان الدلالة الصرفية الأولى في اسم الفاعل (المؤمنون) في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: 110] فهو يدل على التلبس بالفعل ظاهراً، قال: «ظاهر اسم الفاعل التلبس بالفعل، فأخبر تعالى أن من أهل الكتاب من هو ملتبس بالإيمان كعبد الله بن سلام وأخيه وثعلبة بن سعيد ومن أسلم من اليهود. وكانجاشي وبحيرا ومن أسلم من النصارى، إذ كانوا مصدقين رسول الله (ﷺ) قبل أن يبعث وبعده. وهذا يدل على أن المراد بقوله: ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ الخصوص، أي: باقي أهل الكتاب إذ كانت طائفة منهم قد حصل لها الإيمان»⁽³⁾، وينظر أبو حيان إلى ما قيل من أن المراد باسم الفاعل هنا الاستقبال، وفسر (ال) بالموصول، أي: منهم من يؤمن، وعلى هذا رأى أن المراد بأهل الكتاب

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 424/1

(2) المصدر نفسه : 72/7

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 32/3

العموم، ويكون قوله: منهم المؤمنون إخبارا بالغيب وانه سيقع من بعضهم الإيمان، ولا يستمرون كلهم على الكفر. وواضح أنّ وقوع الإيمان في المستقبل هو وقوع له بعد أن لم يكن و«المستقبل ينبئ عن التجدد»⁽¹⁾، فهو إذن حدوث، إلا أن أبا حيان لم يشر إلى ذلك، وبقي على عزوفه عن ذكر دلالة الحدوث في اسم الفاعل.

ويمكن أن نلاحظ في اسم الفاعل (تارك) في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [هود:12] دلالة الحدوث - وان كان الترك غير حاصل واقعا إذ لا يجوز حصوله من الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) - فوجود قرينة التثوين في (تارك) تخرج الزمن الماضي من الشمول في هذه الصفة؛ إذ إن قرينة التثوين ترشح الدلالة الزمنية لاسم الفاعل للحال والاستقبال كما مرّ في موضعه، ورأى الألوسي دلالاته على الاستقبال ولذلك كان عاملا⁽²⁾، ومعنى ذلك انه لو قدر للترك أن يحصل - وفرض المحال ليس محالا - فسيكون حصوله في زمن مستقبل بعد أن كان معدوما، وهذا حدوث.

وأبو حيان في هذا الموضع يكتفي بنقل نصّ من تفسير ابن عطية يبيّن المعنى فقط، ويتجاهل اسم الفاعل (تارك) ودلالاته، على الرغم من أنه يذكر دلالة الحدوث في (ضائق) بالعدول إليه عن (ضيق) كما اشرنا⁽³⁾.

ولو انتقلنا إلى صنف آخر من أصناف الكلمة وهو الفعل، وتحديدًا فعل الأمر لوجدنا أبا حيان يلحظ في بنيته الدلالة على الطلب في زمن مطلق الاستقبال، فصيغة فعل الأمر - كما يراها - تقتضي « طلب إيقاع الفعل في الزمان المطلق استقباله ، ولا تدلّ بالوضع على الفور»⁽⁴⁾ أو التأخير، كما لا تدلّ عنده على تكرار ولا تحتم⁽⁵⁾، وهذه المعاني الأخيرة إنما تفهم من قرائن أخرى، لذا نبه أبو حيان على أنّ غياب هذه القرائن يوقع الخلاف، حيث أشار إلى ذهاب الشافعي (ت204هـ) والباقلاني (ت403هـ) - وهو مالكي - والغزالي (ت505هـ) والرازي إلى أنّ صيغة فعل الأمر لا تدلّ بالوضع على الفور، خلافا للمالكية من أهل بغداد وأبي حنيفة (ت150هـ) ومتبعيه، وقال: «وهذا الخلاف إنما هو حيث لا تدلّ قرينة على فور أو تأخير»⁽⁶⁾؛ ومن هنا نرى أبا حيان يلجأ إلى مبدأ تضافر القرائن للوصول إلى المعنى، فالدلالة على الفور لا يراها مدلولاً لبنية فعل

(1) الرازي، مفاتيح الغيب: 5320/9

(2) ظ : الألوسي، روح المعاني: 306/11

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 208/5

(4) المصدر نفسه : 302/1

(5) ظ : المصدر نفسه : 146/1

(6) المصدر نفسه : 302/1

الأمر (اسجدوا) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 34]، وإنما يفهمها من قرينة معنوية هي قرينة التبعية (العطف)، وقرينة لفظية هي الأداة (الفاء)، «فالعطف بالفاء يدل على تعقيب القول بالفعل من غير مهلة، فتكون الملائكة قد فهموا الفور من شيء آخر غير موضوع اللفظ، فلذلك بادروا بالفعل ولم يتأخروا»⁽¹⁾.

ثانيا : الاشتقاق والجمود :

يختلف مفهوم الاشتقاق عند وضعه في مقابل الجمود عما تناولناه سابقا بوصفه رافدا من روافد البنية، فهو مصطلح يختلف باختلاف المجال المستعمل فيه بين النحو والصرف واللغة، ففي مجال النحو يعني غالبا أن تكون الكلمة دالة على ذات موصوفة بالحدث، وهذا يشمل الصفات؛ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأمثلة المبالغة، وهذه المشتقات تتحمل ضميرا وقد ترفع اسما ظاهرا⁽²⁾.

أما في الصرف فمفهوم الاشتقاق يتسع ليشمل مشتقات أخرى كأسماء الزمان والمكان والآلة والمرء والهيئة وما شابهها⁽³⁾، وهذه «لا تدل على صاحب الحدث أي: فاعله أو مفعوله، بل هي مشتقة بالمعنى الأعم، وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر»⁽⁴⁾.

وأما الجمود فهو في الاسم يعني ألا تأتي الكلمة على صيغة من صيغ المشتقات، وتكون مقتصرة على دلالة الذات أو دلالة الحدث ومجردة من الدلالة على الصفة، وفي الفعل يعني ثبات الفعل على شكل واحد⁽⁵⁾.

إنَّ كون الاسم المشتق وصفا دالا على ذات متصفة بالمعنى (الحدث) يعني أن المشتق مبني من هذا المعنى، فاسم الفاعل (صديق) مبني من الصدق و(شكور) مبني من الشكر، وكون الاسم المشتق كذلك هو ما جعل المتصوفة - فيما نقله أبو حيان - يرون أنَّ لفظة (هو) أعظم أسماء الله المظهرات والمضمورات لأنَّ هذا الاسم لأجل دلالته على الذات ينقطع معه النظر إلى ما سواه، أما أسماء المشتقات فلا تقطعك عما سواه إذ «لا بدَّ أن يُشرك مع النظر في معرفة ما يدل عليه الاسم المشتق النظر في معرفة المعنى الذي يشق منه»⁽⁶⁾،

(1) المصدر نفسه : 302/1

(2) ظ : الأشموني، شرح الألفية: 320/2، عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة: 113-114

(3) ظ : عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة: 114

(4) الصبان، حاشية الصبان: 91/3

(5) ظ : علي أبو المكارم، التعريف بالتصريف: 221، عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة: 114-115

(6) أبو حيان، البحر المحيط : 279/1

وكون الأسماء المشتقة دالة على ذات ومعنى (حدث) قد يجعلها مفيدة التعليل؛ إذ قد تقع «في سياق يُفهم أنها تتضمن علّة، وهذه العلة هي المعنى أو الحدث في الاسم المشتق، فقولك: (عاقِبَ المسيء) فيه أنّ اسم الفاعل (المسيء) تضمن (الإساءة) - وهو المعنى أو الحدث - والقائم بها. والإساءة هذه هي سبب وعلة المعاقبة أو الأمر بها»⁽¹⁾، ومثل هذا قد لاحظ وقوعه أبو حيان في الحال والصفة فرأى أنهما قد يتضمنان التعليل، قال: «والحال والصفة قد يجيبان، وفيهما معنى التعليل. تقول: (أهن زيدا مسينا) و(أكرم زيدا العالم) تريد لإساءته ولعلمه»⁽²⁾.

ونظرة أبي حيان إلى بنية الاسم من حيث الاشتقاق والجمود تجعله يلمح في المشتق معنى المدح دون الجامد، وهو ما يتضح في تعليقه على قول الزمخشري: «(البيت الحرام) عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفة كذلك»⁽³⁾، وهذا في تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ﴾ [المائدة:97]، قال أبو حيان: «وليس كما ذكر لأنهم ذكروا في شرط عطف البيان الجمود، فإذا كان شرطه أن يكون جامدا لم يكن فيه إشعار بمدح؛ إذ ليس مشتقا وإنما يشعر بالمدح المشتق إلا أن يقال انه لما وصف عطف البيان بقوله (الحرام) اقتضى المجموع المدح، فيمكن ذلك»⁽⁴⁾، ويبدو لي أنّ معنى المدح (ومثله الذم) في المشتق إنما يُفهم من المعنى الذي يشتق منه (وقد تكون لعلاقته بالذات صلة بذلك)، كالذي نفهمه من قولنا: (هذا زيد صادق، وذاك عمرو المنافق)، وقد صرح الزمخشري في قوله أعلاه بأن مثل هذا المعنى يجيء في الصفة.

والاسم الجامد قد يُفهم منه معنى المدح (أو الذم) من طريقتين؛ الأولى من الوصف إذا كان موصوفا، كما أشار إليه أبو حيان، والآخر مما يكتسبه الاسم من معنى اجتماعي (بالمعنى الواسع)، ومن ثم فإن بنية الاسم المشتق تختلف عن بنية الجامد في الدلالة على مثل هذه المعاني.

قد تتطلب وظيفة الكلمة في التركيب أن تكون الكلمة على بنية معينة، فيكون الباب النحوي - كما أشرنا سابقا - مقيدا بنوع معين من المباني أو محددا بصنف معين من أصناف الكلمة، بمعنى أن الكلمة قد تكون مشتقة في موضع أو تكون غير مشتقة في موضع آخر؛ بحسب ما تؤدي من وظيفة وما يراد لها من معنى نحوي، وهذا ما يجعل بنية الكلمة في كونها مشتقة أو جامدة ذات أثر في توجيه المعنى النحوي.

وهذا ما وظفه أبو حيان في تفسيره؛ إذ يلجأ إليه أحيانا لترجيح رأي على آخر، ومن ذلك ما

(1) أحمد خضير عباس، أسلوب التعليل في اللغة العربية: 190-191

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 173/7

(3) الزمخشري، الكشف: 65/2

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 28/4

توجه لديه في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 29]؛ إذ أورد في (سبع سنوات) عدة أوجه إعرابية وهي كالآتي⁽¹⁾:

- أن تكون مفعولا به للفعل سَوَّى.
- أن تكون مفعولا ثانيا لسَوَّى.
- أن تكون بدلا من الضمير (هَنْ) على أن هذا الضمير يعود على ما بعده، وهو مفسر به، فهو عائد على غير متقدم الذكر.
- أن تكون بدلا من الضمير (هَنْ) على أن هذا الضمير عائد على ما قبله.
- أن تكون حالا.

وقد ردَّ الأوجه الثلاثة الأولى بأسباب ذكرها، ليبقى عنده احتمالان هما البديل من الضمير المتقدم والحال، وهنا استعان أبو حيان ببنية الكلمة من حيث كونها مشتقة أو جامدة ليرجح البديل على الحال، قال: «فتلخص في نصب [سبع]⁽²⁾ سموات أوجه: البديل باعتبارين، والمفعول به، ومفعول ثان، وحال، والمختار البديل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال، ويترجح البديل بعدم الاشتقاق»⁽³⁾.

وإن كان أبو حيان قد رجح البديل بعدم الاشتقاق في هذا الموضع فإنه في موضع آخر قد ضعف البديل لان الاسم مشتق، ففي قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: 38]، قرئ (سيئة)⁽⁴⁾، وعليه يكون في إعراب (مكروها) عدة أوجه، منها - قال أبو حيان - : «أن يكون بدلا من (سيئة)، والبديل بالمشتق ضعيف»⁽⁵⁾.

وبمثل هذا ردَّ تجويز ابن عطية أن يكون (ملعونين) بدلا من (قليلاً)⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَمْ يَنْتَهُ الْمَنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمَرْجُفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۖ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تُقِفُوا أَخَذُوا وَقَتَلُوا تَفْتِيلًا﴾ [الأحزاب: 60-61]، إذ إنَّ «البديل بالمشتق قليل»⁽⁷⁾.

(1) ظ : المصدر نفسه : 281/1

(2) زيادة يقتضيهما السياق.

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 282/1

(4) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، ظ : ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 380، ابن زنجلة، حجة القراءات: 403

(5) أبو حيان، البحر المحيط : 35/6

(6) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز : 400/4

(7) أبو حيان، البحر المحيط : 241/7

ولأن المبتدأ اسم ذات يجد أبو حيان أنه لا يتخصص بظرف الزمان بناء على أن ظرف الزمان لا يكون صفة للجثة، فيرد رأي ابن عطية⁽¹⁾ الذي ذهب إلى أنه ساغ الابتداء بالنكرة (وجوه) (وجوه) في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 22-23]؛ لأن النكرة خصصت بـ(يومئذ)، فقال أبو حيان: «وليس (يومئذ) تخصيصا للنكرة فيسوغ الابتداء بها؛ لأن ظرف الزمان لا يكون صفة للجثة، إنما يكون (يومئذ) معمول لـ(ناصرة)، وسوغ جواز الابتداء بالنكرة كون الموضع موضع تفصيل، و(ناصرة) الخبر»⁽²⁾.

ثالثا : معاني الصيغ الفعلية والاسمية :

إن لكل صيغة من الصيغ الفعلية أو الاسمية معاني محددة معروفة، ولهذه الصيغ ومعانيها أثر واضح في توجيه المعنى الوظيفي أو تحليل النص القرآني عند أبي حيان وما يفرزه ذلك من معنى، فمن ذلك مما وقع في الصيغة الفعلية ما توجه لديه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهم كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17]، إذ قال: «وأضاءت: قيل متعد وقيل لازم ومتعد، قالوا: وهو أكثر وأشهر، فإذا كان متعديا كانت الهمزة فيه للنقل، إذ يقال: ضاء المكان، كما قال العباس بن عبد المطلب، في النبي (عليه الصلاة والسلام):

وَأَنْتَ لَمَّا وُلِدْتَ أَشْرَقْتَ الْأَرَّ ضُ وَأَضَاءَتْ بِنُورِكَ الْأَفْقُ»⁽³⁾

ومعنى قوله هذا أن الفعل (أضاء) يكون متعديا والتعدية فيه لزيادة الهمزة إذ نقلته من اللزوم، وقد يكون موافقا للمجرد فلا يتعدى. وتبعا للمعنى الصرفي للفعل توجه عند أبي حيان التحليل النحوي والمعنى، كما يأتي:

– إذا كان متعديا: يكون فاعله ضميرا فيه عائدا على النار، و(ما) اسم موصول مفعول به، و(حوله) صلة معمولة لفعل محذوف، والمعنى: فلما أضاءت النار المكان الذي حوله.

– إذا كان لازما: ففيه قولان:

1. أن الفاعل ضمير عائد على النار و(ما) زائدة، و(حوله) ظرف معمول للفعل.
 2. أن الفاعل ليس ضمير النار وإنما هو (ما) الموصولة، وأنت الفعل حملا على المعنى، ومعنى ذلك: فلما أضاءت الجهة التي حوله.
- ورد أبو حيان المعنى الثاني بجزأيه، لأنه لم يحفظ من كلام العرب موضع زيادة (ما) في مثل

(1) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز : 405/5

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 380/8

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 212/1، والبيت من قصيدة للعباس بن عبد المطلب يمدح بها رسول الله (صلى الله

الله عليه وآله وسلم)، ظ : ابن قتيبة، أدب الكاتب : 333، التلسماني، نفع الطيب : 594/4

هذا الموضع، كما أنّ الحمل على المعنى محفوظ، فرأى أنّ «الأولى في الآية بعد ذلك أن يكون (أضاعت) متعدية، فلا تحتاج إلى تقدير زيادة، ولا حمل على المعنى»⁽¹⁾.

والمعنى الصرفي للصيغة له ارتباط جليّ بمعنى النص فهو يؤثّر فيه ويتأثّر به، وهذا ما وعاه أبو حيان وتوجه لديه في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران:155]، فالفعل في قوله ﴿اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ على صيغة (استفعل) وهذه الصيغة لها هنا معنيان؛ الأول: أن تكون بمعنى الطلب، أي: طلب الشيطان منهم الزلل ودعاهم إليه، وذلك هو مقتضى وسوسته وتخويفه، والآخر: أن يكون بمعنى (أفعل)، فيكون المعنى: أزلهم الشيطان.

ورأى أبو حيان أنّ (استفعل) بمعنى (أفعل) هو الأولى، بناء على أنّ طلب الشيء واستدعائه لا يلزم حصوله، بخلاف المعنى الثاني إذ يدل على حصول الزلل، واستزلّ وأزلّ بمعنى واحد كاستبان وأبان⁽²⁾.

ويكشف أبو حيان دقة المعنى باستعمال الصيغة الاسمية في التعبير القرآني، فيلاحظ بلاغة استعمال اسم المرة في ردّ نبي الله نوح (عليه السلام) بدلا من المصدر في كلام قومه في قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي ضَلَالَةٌ وَلِكُنِّي رَسُولًا مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف:60-61]، قال: «لم يرد النفي منه على لفظ ما قالوه فلم يأت التركيب "لست في ضلال مبين" بل جاء في غاية الحسن من نفي أن يلتبس به ويختلط ضلالة ما واحدة فأنتى يكون في ضلال فهذا أبلغ من الانتفاء من الضلال إذ لم يعتلق به ولا ضلالة واحدة»⁽³⁾.

ومن المعاني الصرفية المعروفة لبعض الصيغ الاسمية الدلالة على المبالغة، وهذه الصيغ تعرف بأمتلة المبالغة ومن بينها (فَعَال) و(فَعِيل)، وقد لاحظ أبو حيان ورود هذا المعنى الصرفي لهاتين الصيغتين متناسبا مع دلالة السياق ومشاركا في الدلالة على التوكيد في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37]، وذلك كله ترغيبا للعبد في التوبة وإطماعا له برحمته (عليه السلام)، قال: «ولما دخلت (يعني إن) للتأكيد في قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ فَوِي التأكيد بتأكيد آخر، وهو لفظة (هو)... ويبلغ أيضا في الصفتين بعده، فجاء (التوَّاب) على وزن (فَعَال)، و(الرحيم) على وزن (فَعِيل) وهما من الأمتلة التي صيغت للمبالغة. وهذا كله ترغيب من الله تعالى للعبد في التوبة والرجوع إلى الطاعة، وإطماع في عفوه تعالى وإحسانه لمن

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 212/1

(2) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 98/3

(3) المصدر نفسه: 324/4

تاب إليه. والتواب من أسمائه تعالى، وهو الكثير القبول لتوبة العبد، أو الكثير الإعانة عليها⁽¹⁾.

رابعاً : تحولات البنية الصرفية :

لم يعرف اللغويون العرب القدماء مصطلح "التحوّل" لكنهم استعملوا مفهومه وعبروا عنه بمصطلحات مختلفة أحصاها الدكتور محمود سليمان ياقوت وأطلق عليها مصطلح "التحويل"⁽²⁾، وقد يعبر غيره عنه أو عن جانب منه بالتغير المورفيمي⁽³⁾ أو التحوّل الداخلي⁽⁴⁾.

يتضح ما للبنية الصرفية ودالاتها من تأثير على المعنى عندما تتغير بنية الكلمة إلى بنية أخرى في النصّ، وأعني بتغير البنية هنا أن تتحوّل صيغة كلمة ما في نصّ معيّن إلى صيغة أخرى في نفس الموضوع، ولا بدّ أن يكون هذا التحوّل مقتصرًا بين صيغ لها أصل اشتقاقي واحد كي يكون التحوّل صرفياً لا معجمياً، وسمينا هذا التحوّل **بالتحوّل اللفظي** نظراً لما يطرأ على اللفظ أو الصيغة من تغيير. وقد يكون التحوّل في المعنى الخاص بالبنية إذا كانت متعدّدة المعاني باعتباريات مختلفة كما سيأتي، وهذا التحوّل سميناه **بالتحوّل المعنوي** لان صيغة الكلمة باقية على حالها والتغير باعتبار دالاتها الصرفية.

وعلى هذين الأساسين سنتناول تحولات البنية الصرفية في تفسير البحر المحيط، على أننا لا نتخذ الإحصاء سبيلاً بل نكتفي بذكر نماذج متنوعة في كلّ محور :

أ - التحوّل اللفظي:

إنّ عماد المعنى الصرفي للكلمة هو بنيتها التي تُستمد من حركاتها وترتيب حروفها الأصول والزوائد فضلاً عما يلحقها من لواصق، وهذه أجزاء قد ينتابها تغيير يؤدي إلى تحول البنية التي تتلبس بها الكلمة مما ينتج عنه اختلاف في المعنى، ونلاحظ هذا التحوّل في التعبير القرآني عند افتراض كلمة مكان أخرى أو عند ملاحظة قراءات كلمة معينة، فتتحوّل بين الصيغ المختلفة.

ولا شك أنّ الدلالة التي يعطيها الفعل بأنواعه المختلفة تختلف عن الدلالة التي يعطيها الاسم بأنواعه المختلفة، فلكلّ معناه الصرفي الخاصّ به والذي يميزه عن غيره، ومن ثمّ فإنّ استعمال الفعل المضارع مثلاً في نصّ معيّن له معطيات دلالية مختلفة عن معطيات الفعل الماضي أو المصدر أو اسم الفاعل أو غيرها مما يدخل معه في دائرة التصريف أو الاشتقاق، وطبيعي أنّ يكون لهذا أثر في المعنى، استطاع أبو حيان أن يرصده ويبينه في تفسيره، بل إنّه في أحيان كثيرة يفصل دلالة الصيغة وتحولاتها ويوضح انعكاس ذلك على المعنى أو التحليل النحوي، وسيوضح هذا من خلال ما

(1) المصدر نفسه : 319/1-320

(2) ظ : محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: 7-9

(3) ظ : محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه العربية: 279-280

(4) ظ : هنري فليش، العربية الفصحى : 56، عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 67

نتناول من مسائل:

1. التحول بين الاسمية والفعلية:

إن من أهم ما تختلف به بنية الاسم عن بنية الفعل أنَّ الأولى خالية من الدلالة على الزمن والأخرى تدل على حدث مقيد بالزمن، وقد وظّف أبو حيان ما تمنحه البنيتان من دلالة ليدل على أنَّ التعبير القرآني استعمل ما يتساق مع دلالة الجملة على التوكيد والمبالغة، في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 8]، فنفي اتصافهم بالإيمان إذا شمل جميع الأزمان ولم يتقيد بزمن بعينه كان أدلّ على تجريدهم من هذه الصفة، ولذلك قال أبو حيان: «إنما زيدت الباء في الخبر للتأكيد، ولأجل التأكيد في مبالغة نفي إيمانهم، جاءت الجملة المنفية اسمية مصدرية ب(هم)، وتسלט النفي على اسم الفاعل الذي ليس مقيدا بزمان ليشمل النفي جميع الأزمان، إذ لو جاء اللفظ منسحبا على اللفظ المحكي الذي هو (آمنا)، لكان (وما آمنوا)، فكان يكون نفيا للإيمان الماضي، والمقصود أنهم ليسوا متلبسين بشيء من الإيمان في وقت ما من الأوقات، وهذا أحسن من أن يحمل على تقييد الإيمان المنفي، أي وما هم بمؤمنين بالله واليوم الآخر»⁽¹⁾.

ومثل ذلك أيضا دلالة الثبوت في الاسم والتجدد في الفعل - التي تناولنا جانبا منها - إذ رأى أبو حيان في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 157] أنَّ مجيء الهداية بصيغة اسم الفاعل واحد من معطيات الدلالة على التوكيد لكونه دال على الثبوت ولم تأت بصيغة الفعل لدلالة الأخير على التجدد، قال: «وأكد بقوله: (هم) وبالألف واللام كأن الهداية انحصرت فيهم وباسم الفاعل ليدل على الثبوت، لأن الهداية ليست من الأفعال المتجددة وقتا بعد وقت فيخبر عنها بالفعل، بل هي وصف ثابت»⁽²⁾.

من المعلوم أنَّ متطلبات الفعل تختلف عن متطلبات الاسم، فالفعل (مسند) يتطلب فاعلا (يسند إليه)، فإن كان متعديا طلب مفعولا (بحسب قرينة التضام)، والاسم قد يأتي مجردا من التنوين ومن الألف واللام فيطلب مضافا، كما أنَّ لكل منهما خصائصه التركيبية والموقعية، ومن هنا فإنَّ تحويل البنية الاسمية إلى البنية الفعلية له أثره في تغيير الإعراب والمعنى، ومن ذلك تحول المصدر (فك) إلى فعل ماض (فك) في قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ * [البلد: 11-16]؛ إذ

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 183/1-184

(2) المصدر نفسه: 626/1

قرئ⁽¹⁾ على أنه فعل ماضٍ و(رقيبة) بالنصب، و(أطعم) فعل ماضٍ أيضا. وقاد هذا أبا حيان في وصفه المعنى ليقدر مضافا إذا كان (فك) اسما ويستغني عنه إذا كان فعلا، فمن «قرأ (فك) بالرفع، فهو تفسير لاقتحام العقبة، والتقدير: وما أدراك ما اقتحام العقبة. ومن قرأ فعلا ماضيا، فلا يحتاج إلى تقدير مضاف، بل يكون التعظيم للعقبة نفسها»⁽²⁾.

وأبو حيان بنظرته إلى موقعية الاسم والفعل في التركيب، حدّد ما ذهب إليه الزمخشري في (لا) التي لم تتكرر في الآية وقد دخلت على فعل ماضٍ، فقال الأخير: «هي - يعني (لا) - متكررة في المعنى، لأنّ معنى (فلا اقتحم العقبة): فلا فكّ رقيبة ولا أطعم مسكينا، ألا ترى أنّه فسر اقتحام العقبة بذلك؟»⁽³⁾، فحدّد أبو حيان ذلك بأنّه لا يتم هذا إلا على قراءة من قرأ (فكّ) فعلا ماضيا⁽⁴⁾، ولعلّ أبا حيان هنا جارٍ على عادته في إغراقه في الردّ على الزمخشري، فلم يفتن إلى أنّ الزمخشري إنّما أراد تفسير عبارة (فلا اقتحم العقبة) وبيان أنّ معناها متضمن تكرر (لا) بأنّ اقتحام العقبة يشمل أمرين، وبمجيء الاقتحام منفيا يكونان منفيين، والمعنى المفسّر إنّما استمدّ مما بعد واستنتج منه استنتاجا، فلا يكون فيه اختلاف إن كان ما بعده فعلا أو اسما.

2. التحول في البنية الفعلية:

إنّ إلحاق حروف الزيادة بالأصول يمنح اللغة مرونة في التعبير ودقّة في المعنى بتكثير الصيغ الصرفية وتكثير معانيها، ومن هنا قد يكون لاستعمال صيغة معينة في موضع معين دلالة تختلف عمّا إذا تحولت هذه الصيغة إلى صيغة أخرى لاختلاف ما يدلّ عليه كلّ منهما، أو قد يؤثر ذلك في التحليل أو الإعراب نظرا لاختلاف ما تتطلبه تلك الصيغ، ولهذا قيل: «للتحويل في الصيغ الصرفية أثر في التركيب النحوي لبعض العبارات، وذلك من حيث تقدير بعض العناصر أو حذفها أو غير ذلك من الجوانب المتصلة بالتركيب»⁽⁵⁾.

ومن ثمّ كان أبو حيان متابعا لتأثير التحول في الصيغ الفعلية باختلاف القراءات القرآنية، فبيّن مثلا ما يتبع تحويل صيغة (نَبَتَ) إلى (أَنْبَتَ) في قراءة أخرى للفعل في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبْغٍ لِلْأَكْلِينَ﴾ [المؤمنون: 20]، فالفعل (تَنْبُتُ) - بفتح الناء وضم الباء - مضارع (نَبَتَ)، وبه - كما رأى أبو حيان - تكون الباء في

(1) قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي، ظ : الديمياطي، إتحاف فضلاء البشر: 776، ابن زنجلة، حجة القراءات: 764

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 471/8

(3) الزمخشري، الكشاف: 595/4

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 471/8

(5) محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: 36

(بالدهن) باء الحال، أي: تنبت مصحوبة بالدهن، بمعنى: ومعها الدهن. وعلى قراءة (تُنْبِتُ)⁽¹⁾ - بضم التاء وكسر الباء - مضارع (أُنْبِتَ) المتعدي، يكون لها وجهان؛ فإما أن يكون (بالدهن) مفعولا والباء زائدة، والتقدير: تنبت الدهن، أو يكون المفعول محذوفا تقديره (جناها) و(بالدهن) في موضع الحال من المفعول المحذوف، والمعنى: تنبت جناها ومعها الدهن⁽²⁾. فتحويل الفعل من صيغة المجرد (نبت) إلى صيغة أفعال (أُنْبِتَ) التي معناها التعدية كان له أثره في اختلاف تقدير المتضام وإعرابه فأفضى ذلك إلى تغير المعنى.

وبمعنى صيغة الفعل يجد أبو حيان أنَّ قراءةً أولى من قراءة، أو بمعنى آخر أن صيغة أولى من صيغة عند الأخذ بمعناها منظورا لها في السياق، فصيغة (فَعَّلَ) مثلا تفيد تكثير الفعل وتكراره بخلاف المجرد، ومن هنا كان الفعل (دَبَّحَ) بالتشديد راجحا عند أبي حيان على قراءة من قرأ (دَبَّحَ) بالتخفيف⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 49]، فالفعل (يُدَبِّحُونَ) صيغةٌ ماضية (فَعَّلَ) وهي تقتضي التكرار والتكثير في الفعل وهذا يقتضي تعدد متعلقاته، أي أن كثرة الذبح وتكراره تقتضي أن يكون المذبوح متعددا فناسبه الجمع (أبناء)، وهذا بخلاف (دَبَّحَ) المجرد، ومن هنا وجد أبو حيان أن (يُدَبِّحُونَ) بالتشديد «أولى لظهور تكرر الفعل باعتبار متعلقاته، و... (يُدَبِّحُونَ) خفيفا من (دَبَّحَ) المجرد اكتفاء بمطلق الفعل، وللعلم بتكريره من متعلقاته»⁽⁴⁾، فالتكرار المفهوم في حالة الفعل المجرد ليس من صيغة الفعل بل من ضمائه.

وقد يكون التحول في الصيغة الفعلية بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، ويتبع ذلك تغير في التأويل والتقدير، ومنه ما وقع في قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لَبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: 187] ف(أَحَلَّ) مبني للمجهول، وحذف الفاعل في هذا البناء للعلم به فينوب عنه (الرفث)، وقرئ (أَحَلَّ) مبنيا للمعلوم⁽⁵⁾، ويتبع هذا أن يُنصب (الرفث) به، وفاعله «إمّا أن يكون من باب الإضمار لدلالة المعنى عليه إذ معلوم للمؤمنين أن الذي يحلّ ويحرّم هو الله، وإمّا أن يكون من باب الالتفات وهو الخروج من ضمير المتكلم إلى ضمير الغائب لأنّ قبله ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: 186]»⁽⁶⁾.

(1) قراءة ابن كثير وأبو عمرو ورويس، ظ: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 445، الدمياطي، إتحاف فضلاء

البشر: 566

(2) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 371/6

(3) هي قراءة ابن محيصن، ظ: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر: 253

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 351/1

(5) ظ: الزمخشري، الكشاف: 209/1، الرازي، مفاتيح الغيب: 1073/2

(6) أبو حيان، البحر المحيط: 55/2

وقد تتحول الصيغة الفعلية بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول ويصاحب هذا التحول تحولا آخر في نفس البنية، فيكون تحويل البناء للمعلوم في صيغة فعلية معينة إلى البناء للمجهول في صيغة فعلية أخرى، ورصد أبو حيان ذلك في بنية الفعل (يحمل) في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا﴾ [طه:100]، ف(يحمل) مضارع (حَمَلَ) بالتخفيف وهو مبني للمعلوم، فالذي يُعرض يحمل الوزر، أما إذا تحولت صيغة الفعل إلى (يَحْمَلُ) بالتشديد⁽¹⁾، فالفعل مبني للمجهول من (حَمَلَ)، على أن من يحمل الوزر يكلف ذلك لا أنه يحمله طوعا⁽²⁾.

والبنية الفعلية قد تتحول بين الماضي والمضارع والأمر وبديهي أن يؤدي ذلك إلى التأثير في المعنى، وهذا الأثر الذي تؤديه البنية واضح عند أبي حيان ويمكن أن نتبينه من خلال التحول بين صيغة الماضي وصيغة المضارع فيما توجه لديه في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: 28]، فالكفر قد وقع منهم في الماضي، لكن الفعل جاء بصيغة المضارع (تكفرون) لا الماضي، لان لهذا أثرا في المعنى الذي يفهم مما يؤديه خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي في السياق، ومن ثم وضع أبو حيان الفرق في الدلالة بين كون الفعل على صيغة المضارع أو كونه على صيغة الماضي وربط ذلك بدلالة الصيغة الأولى على الدوام، قال - معللاً مجيء صيغة (تكفرون) مضارعا - : بأن «الذي أنكر أو تُعجّب منه الدوام على ذلك، والمضارع هو المشعر به، ولئلا يكون ذلك توبيخا لمن وقع منه الكفر ثم آمن، إذ لو جاء (كيف كفرتم بالله) لاندرج في ذلك من كفر ثم آمن كأكثر الصحابة رضي الله عنهم»⁽³⁾.

ومن الجلي أيضا ما لتحويل البنية الفعلية بين صيغة الماضي وصيغة الأمر من أثر في المعنى الدلالي في تفسير البحر المحيط في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَرَّقٍ﴾ [سبأ: 19]؛ إذ يتوجه المعنى عند أبي حيان بعد النداء ب(ربنا) إلى معنيين بحسب تحول الفعل (باعد) بين كونه فعل أمر أو فعلا ماضيا⁽⁴⁾:

1. فإذا كان الفعل طلبا فإن ذلك يكون منهم أشرا ويطرا.
 2. وإذا كان الفعل ماضيا كان ذلك شكوى مما أحلّ بهم من بُعد الأسفار التي طلبوها أولا.
- ومن التحويل في البنية الفعلية ما يكون بين صيغة المضارع وصيغة الأمر، وهذا التحويل كسابقه له أثر في المعنى، كما نلاحظ له أثرا في التقدير والتأويل فيما توجه لدى أبي حيان في قوله

(1) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز: 63/4، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 224/11

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 258/6

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 275/1، وتتنظر تحولات أخرى في التفسير: 187/1، 475/1

(4) ظ : المصدر نفسه : 262/7، والقراءة بالماضي ذكرت في: الطوسي، التبيان: 386/8، ابن عطية، المحرر

تعالى: ﴿...فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 259]⁽¹⁾، فد(أعلمُ) فعل فعل مضارع، وقد قرئ على أنه فعل أمر⁽²⁾، ويتأثر بتحول هذه الصيغة الضميرُ المستترُ فيه والمستتر في الفعل (قال) فضلا عن تأثيره في المعنى، فإذا كان فعلا مضارعا فان ضميره يعود على المارِّ على القرية وكذلك الضمير المستتر في (قال)، ويكون قد قال هذا القول على سبيل الاعتبار، كما أن الإنسان إذا رأى شيئا غريبا قال: لا إله إلا الله. ومعناه على ما نقله أبو حيان عن بعضهم: أعلمُ هذا الضرب من العلم الذي لم أكن علمته، يعني يعلم عيانا ما كان يعلمه غيبا.

وأما إن كان على صيغة فعل الأمر من (عَلِمَ) فإن فاعل (قال) إمَّا أن يكون ضميرا يعود على الله عزَّ وجلَّ، أو على المَلَكِ القائل له عن الله ويناسبه الأوامر السابقة له ب(انظر)، أو أن يكون عائدا على المارِّ على القرية، وعلى هذا الأخير يكون قد نزل نفسه منزلة المخاطب الأجنبي، كأنه قال لنفسه: "اعلم"، ويكون من قبيل قول الأعشى مخاطبا نفسه:

وَدَعَّ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مَرْتَحِلٌ وَهَلْ تَطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ؟⁽³⁾

وقد يكون على صيغة (أَعْلِمَ) فعل أمر من (أَعْلَمَ)، وفاعل (قال) على هذا ضمير عائد على الله، أي: أمره أن يُعلم غيره بما شاهد من قدرة الله⁽⁴⁾.

ويمكن ملاحظة معظم ما سبق من أنواع التحولات في البنية الفعلية من خلال ما جاء في تفسير البحر المحيط من تحولات صيغة الفعل (يوقد) في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: 35]، فبحسب ما ورد فيه من قراءات يمكن أن تتحول صيغته بين الماضي والمضارع وبين المبني للمعلوم والمبني للمجهول كما تتحول بين الصيغ الفعلية المختلفة، وبين أبو حيان هذه الصيغ

(1) الآية كاملة: ﴿أَو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَسْنَهْ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(2) هي قراءة حمزة والكسائي، ظ: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 189، وروى الجعبي عن أبي بكر أعلم من من أعلم، ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 307/2

(3) إبراهيم جزيني، شرح ديوان الأعشى: 145

(4) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 308-307/2

وحدد ما تسند إليه كل صيغة وهي كالآتي⁽¹⁾:

تحويلات الفعل	توصيف الفعل	ما يعود عليه ضمير المسند إليه
يُوقَدُ	مضارع (أوقد) مبني للمجهول	المصباح
تُوقَدُ	مضارع (أوقدت) مبني للمجهول	الزجاجة
نُوقِدَ	فعل ماضٍ صيغته (تَفَعَّلَ)	المصباح
تُوقَدُ	مضارع (توقد) أصله (تَتَوَقَّدُ)	الزجاجة
وقد	فعل ماضٍ صيغته (فَعَّلَ)	المصباح
يُوقَدُ	مضارع (توقد) أصله (يَتَوَقَّدُ)	المصباح

إنَّ ما سبق من بيان لتحويلات البنية الفعلية يُظهر بجلاء تأثر المعنى النحوي (وأحيانا الدلالي) بالبنية الفعلية وتحويلاتا المختلفة، ويكشف أيضا عن إدراك وفهم لهذا الأثر عند أبي حيان يتبين من خلال توجيهه للإعراب والمعنى مع تحولات الصيغة الفعلية.

3. التحول في البنية الاسمية:

تتنوع الصيغ الاسمية وتختلف معانيها كما كانت الصيغ الفعلية كذلك، ولا بد أن التحول بين تلك الصيغ المختلفة يفضي إلى تغير المعنى؛ من هنا كان لأبي حيان عناية واضحة بذلك، فاهتمامه بما تفرزه البنية من معنى يقوده إلى تحليل مفردات التعبير بنائيا لتقليب المعنى على أوجهه المحتملة.

ومن ذلك توجيهه للمعنى بتحوّل (مُبَيِّنَات) بين صيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [النور: 34]، فإن كانت (مُبَيِّنَات) اسم فاعل فهو مأخوذ من الفعل (بيّن)، وينظر إليه باعتبارين التعدي واللزوم، فإذا كانت (مُبَيِّنَات) متعدية فالمعنى أن الآيات مبينات غيرها من الأحكام والحدود، وإسناد ذلك إليها مجاز، أما إذا كانت غير متعدية فالمعنى أنها بيّنات في نفسها لا تحتاج

(1) ظ : المصدر نفسه : 419/6-420، وظ : في القراءات: (تُوقَدُ، تَوَقَّدَ، تَوَقَّدُ): السبعة في القراءات: 456، الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر: 578، وفي (يُوقَدُ): الزمخشري، الكشاف: 295/3، ابن عطية، المحرر الوجيز: 184/4، و(وقد): قراءة عبد الله، ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 420/6

إلى موضح بل هي واضحة فهو كقولهم في المثل " قد بيّن الصبح لذي عينين"⁽¹⁾، أي: قد ظهر ووضح.

وعلى قراءة فتح الياء⁽²⁾ تكون (مبيّئات) اسم مفعول ويكون المعنى بيّن الله في هذه السورة وأوضح آيات تضمنت أحكاما وحدودا وفرائض، فتلك الآيات هي المبيّنة، ويجوز أن يكون المراد مبيّنا فيها ثم اتسع فيكون المبيّن في الحقيقة غيرها، وهي ظرف للمبين⁽³⁾.

ومثل ذلك نجده في توجيه أبي حيان لـ(مخلصين) بالفتح في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: 39-40] قراءة من قرأ بالكسر⁽⁴⁾، فعلى الأول يكون المعنى: إلا من أخلصته أنت للطاعة، فلا يؤثر فيه تزييني، وعلى الثاني يكون المعنى: إلا من أخلص العمل لله ولم يشرك فيه غيره، ولا راعى به⁽⁵⁾.

وربط أبو حيان بالتحوّل بين اسم الفاعل واسم المفعول كون الصفة أفخم في الموصوف بها بناءً على أن اسم المفعول يشعر بوجود فاعل محذوف، فإذا كان ذلك الفاعل مقيدا بالله عز وجل كان ذلك أفخم، وهذا ما رآه في الآية الكريمة: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 25]، ف(مُطَهَّرَةٌ) اسم مفعول «ومجيء هذه الصفة مبنية للمفعول - ولم تأت طاهرة أو طاهرات - أفخم لأنه أفهم أن لها مطهراً وليس إلا الله تعالى»⁽⁶⁾.

ويتوجه المعنى وجهات مختلفة عند أبي حيان بتحول البنية الاسمية بين اسم الزمان واسم المكان والمصدر، وذلك بتحول كلمة (مهلك) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ نُبَيِّنَنَّ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [النمل: 49]، بحسب القراءات الواردة فيها، فهي على قراءة حفص المنصوص عليها في الآية الكريمة تكون اسما للزمان والمكان على ما يقتضيه القياس، والمعنى ما شهدنا زمان هلاكهم ولا مكانه. وعلى قراءة من قرأ (مهلك) بفتح الميم واللام يقتضي القياس أن تكون مصدرا، أي: ما شهدنا هلاكه. أما على قراءة من ضم الميم وفتح اللام (مهلك)⁽⁷⁾ من أهلك «فتحتل المصدر والزمان والمكان، أي: ما شهدنا إهلاك أهله، أو زمان

(1) ظ : أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال: 126/2، الميداني، مجمع الأمثال: 99/2

(2) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر وأبي جعفر ويعقوب، ظ : الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر: 577

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 417/6

(4) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بكسر اللام في جميع القرآن. ابن زنجلة، حجة القراءات: 358

(5) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 441/5

(6) المصدر نفسه : 260/1

(7) قرأ عاصم في رواية أبي بكر بفتح الميم واللام، وروى عنه حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ الباقر بضم

الميم وفتح اللام، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 483

إهلاكهم، أو مكان إهلاكهم، ويلزم من هذين أنهم إذا لم يشهدوا الزمان ولا المكان أن لا يشهدوا الإهلاك»⁽¹⁾.

وقد يكون التحول في البنية الاسمية بين المصدر واسم الذات، ويتابع أبو حيان هذا التحول ليرصد تغيرا في المعنى، ومن ذلك ما جاء عند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 24]، ف(الوقود) بالفتح وقرئ بالضم⁽²⁾، وهذا التحول من الفتح إلى الضم يحول الصيغة الاسمية من اسم ذات إلى مصدر، فهو على الأول معناه «الحطب، وعلى قراءة الضم هو المصدر على حذف مضاف، أي: ذو وقودها لأن الناس والحجارة ليسا هما الوقود، أو على أن جعلوا نفس الوقود مبالغة، كما يقول: فلان فخر بلده»⁽³⁾، فاسم الذات دل على مسماه وهو ما يكون حطبا للنار، والمصدر دل على الوصفية بحذف مضاف أو بنفسه على سبيل المبالغة.

ومن التحول في البنية الاسمية ما بيّنه أبو حيان عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 83]، إذ قرئت (حُسْنًا) بقراءات متعددة، فقرئت بفتح الحاء والسين (حَسَنًا) وقرئت (حُسْنَى) و (إِحْسَانًا)⁽⁴⁾، ووجّه هذه القراءات بالآتي⁽⁵⁾:

1. حُسْنًا: ظاهره أنه مصدر وكان في الأصل: قولاً حُسْنًا، وهو إما بمعنى قولاً ذا حسن على حذف مضاف، أو أنه على الوصف بالمصدر لإفراط حسنه.
2. حَسَنًا: هو صفة لمصدر محذوف، والمعنى: قولوا للناس قولاً حَسَنًا.
3. حُسْنَى: وتخريج هذه القراءة على وجهين؛ الأول: أن تكون مصدراً كالبشرى، إلا أن مجيء فعلى مصدراً لا ينقاس، فيحتاج إلى نقل أن العرب تقول: حسن حسنى، كما تقول: رجع رجعى، وبشر بشرى. والآخر: أن تكون صفة لموصوف محذوف، والتقدير: وقولوا للناس كلمة حسنى أو مقالة حسنى.
4. إِحْسَانًا: هو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: قولاً إحساناً، و(إحساناً) مصدر من (أحسن) الذي همزته للصيرورة، أي: قولاً ذا حسن، كما تقول: أعشبت الأرض إغشاباً، أي: صارت ذات عشب.

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 80/7

(2) ظ : ابن جني، المحتسب: 63/1، هي قراءة الحسن ومجاهد وطلحة وعيسى الهمداني.

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 249-250/1، وتنتظر مثل هذه المسألة: 405/2، 444/8.

(4) حَسَنًا: قراءة حمزة والكسائي ويعقوب وخلف ووافقهم الأعمش، وحُسْنَى: عن الحسن، ظ : الدمياطي، إتحاف

فضلاء البشر: 260، إحساناً: قراءة الجحدري، ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 453/1

(5) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 453-454/1

ومن ذلك توجيه أبي حيان لما قيل في كلمة (غرفة) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: 249]، فهي (غرفة) بالضم وقرئ (غرفة) بالفتح⁽¹⁾، وبالتحول بين الصيغتين يتغير الإعراب والتقدير، ف«قيل: الغرفة بالفتح المرة، وبالضم ما تحمله اليد»⁽²⁾ أي المغروف، والمصدر الدالّ على المرة هنا من غير لفظ الفعل؛ إذ لو جاء على لفظه لقال: اغترفة، وعليه يكون مفعول اغترف محذوفًا، أي: ماء. وإذا كان بمعنى المغروف كان مفعولاً به⁽³⁾.

ب - التحول المعنوي:

على الرغم من تعدد الصيغ الصرفية وتنوعها قد تكون بعض الصيغ مشتركة بين أصناف الكلمة، فنجد صيغة واحدة في أكثر من صنف، فالصيغة الثلاثية - مثلا - قد يشترك فيها اسم الذات والمصدر والصفة، ونلاحظ ذلك في صيغة (فَعَلَ) في (بَحَرَ، ضَرَبَ، شَهَمَ)، وكذلك صيغة (فَعَلَ) في (جَبَلَ، عَمَلَ، بَطَلَ)، كما أن الصيغة قد تكون موافقة في معناها لصيغة أخرى أو أكثر، فالمصدر قد يأتي بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو اسم الزمان والمكان، أو أن يأتي فاعل بمعنى مفعول، أو فعيل بمعنى فاعل، وهو ما يسمى بالنيابة⁽⁴⁾، أو كما لاحظنا في ما نقلناه عن أبي حيان عندما ذكر معاني صيغة (استفعل) إذ رأى أنها قد تأتي موافقةً لـ(أفعل) وتفعل وافتعل والفعل المجرد)، وفضلا عن ذلك قد تشترك في الكلمة أكثر من صيغة فكلمة (مُخْتَار) مثلا صيغة مشتركة بين اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل (اختار)، وكلمة (أَفْهَمُ) تصلح أن تكون صيغة فعل مضارع من (فهم) مسندا للمتكلم أو اسم تفضيل، وفي (تشاركوا) تتحد صيغة الفعل الماضي وفعل الأمر.

والبنية متعددة المعنى الوظيفي وهذا التعدد منشؤه أن البنى اللغوية مهما بلغ عددها فهو أقل بكثير من المعاني أو الوظائف الصرفية والنحوية في اللغة إذا ما وضعت بإزائها، ف«المعاني أكثر من أن تُحدَّ وأكثر من أن توضع لكل معنى صيغة خاصة بإزائه»⁽⁵⁾، وهذا يفضي إلى أن تؤدي

(1) قراءة بن كثير ونافع وأبي عمرو. ظ : ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 187

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 275/2

(3) ظ : المصدر نفسه : 275/2

(4) النيابة الصرفية تمثل جزءا من ظاهرة أوسع هي (النيابة) وهذه «ظاهرة نحوية تركيبية صرف، لارتباطها بسياق التركيب الجملي فلا نيابة في خارج السياق التركيبي الواردة الكلمات النائية فيه، حتى النيابة بين الصيغ الصرفية، لا يمكن فيها فصل الصيغة - التي نابت بعض أمثلتها عن أمثلة صيغة أخرى - عن السياق التركيبي الواردة فيه. فليست (فاعل) نائبة عن (مفعول) من حيث هي اسم فاعل من الثلاثي، وتلك اسم مفعول منه؛ وإنما لورودها في سياق تركيب معين»: عبد الله صالح عمر، ظاهرة النيابة في العربية: 27، وظ : ابتهاج كاصد الزيدي، البحث الدلالي في التبيان: 78

(5) محمد صلاح الدين بكر، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته (بحث): 159

البنية عدة معانٍ وظيفية اتكالا على السياق في تعيين احدها إذ يرفدها بالقرائن التي تقوم بذلك. بمعنى أنّ «هذا التعدد معناه احتمال إرادة كل واحد من المعاني المتعددة وأنّ هذا الاحتمال عند تسلله إلى الاستعمال لا بد أن يكون هو اللبس بعينه»⁽¹⁾؛ فأساس هذا اللبس إذن تعدّد المعنى الوظيفي، ولذلك تكون البنية عندئذ مفترقة إلى قرائن أخرى تحدّد معناها وتخرجها من دائرة اللبس، ويتضح بها المعنى ويبيّن.

ومن ثمّ كان لا بدّ للمتلقّي إذا لم تسعفه القرائن أن يقبّل المعنى على جميع أوجهه واحتمالاته، أو يقبّلها لبيّن الراجح منها بالقرائن، ومثل هذا الأمر نجده جليا في تفسير البحر المحيط كما سيتبين لنا من خلال بيان التحوّل بين معاني الصيغة في النصّ القرآني.

ومما تقدم نستطيع أن نقول بأن التحوّل المعنوي الصرفي يقع لسببين:

الأول: دلالة الصيغة الصرفية على أكثر من معنى، ونيابتها في تأديته عن صيغ أخرى.

الثاني: أن تؤدي صياغة أكثر من صنف إلى الاشتراك في صيغة واحدة.

ومن خلال هذين الإطارين يمكن أن نتناول التحوّل المعنوي الصرفي في تفسير البحر المحيط:

1. تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة :

إن الصيغة الصرفية في النص قد تكون حاملة لمعنى الصيغة نفسها أو حاملة لمعنى صيغة أخرى أو أكثر، وقد يؤدي تعدد المعاني الصرفية للصيغة على هذا النحو عند التحوّل بين تلك المعاني إلى التغير في التحليل النحوي أو المعنى الوظيفي، ولا فرق بين الصيغ الفعلية والصيغ الاسمية في هذا.

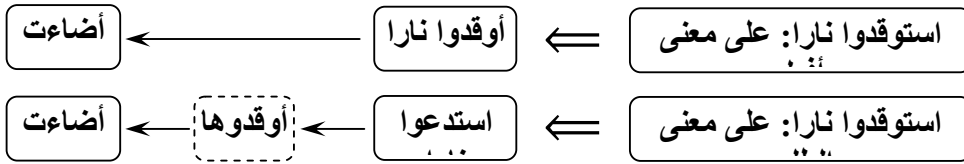
ولنرّ كيف يكون للصيغة الفعلية أثرٌ في التقدير والمعنى عند التحوّل بين ما تحمل من معانٍ بحسب رؤية أبي حيان في تفسيره من خلال ما رآه من توجيه صيغة (استفعل) في الفعل (استوقد) في قوله تعالى: «مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ» [البقرة: 17]، إذ إن من معاني صيغة استفعل أن تكون للطلب أو تكون موافقة لـ(أفعل) على ما نقلناه عن أبي حيان سابقا، وقد «جوّز المفسرون فيها - أي في استوقد - هذين الوجهين من غير ترجيح»⁽²⁾، وعلى كون (استفعل) موافقا لـ(أفعل) يكون استوقد وأوقد بمعنى واحد ومثله أجاب واستجاب، وهذا رأي الأخفش (ت215هـ) وابن كيسان (ت296هـ)

(1) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 36/2

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 212/1

والطبري⁽¹⁾، وكون استوقد للطلب قال به البيضاوي (ت 691هـ)، ف«الاستيقاد: طلب الوقود والسعي في تحصيله»⁽²⁾.

وقد رجّح أبو حيان الرأي الأول بناء على أن جعلها للطلب يقتضي حذف جملة حتى يصحّ المعنى، وجعلها بمعنى (أوقد) لا يقتضيه، فالمعنى على الطلب: استدعوا ناراً فأوقدوها فلما أضاءت ما حوله؛ ذلك أن الإضاءة لا تتسبب عن الطلب، بل تتسبب عن الاتقاد؛ لذا كان حملها على (أوقد) أرجح⁽³⁾. وترجيح أبي حيان هنا جاء على الرغم من أنه ذكر أن المفسرين جوزوا الوجهين من غير ترجيح، ذلك لأنه عمل بما بيناه سابقاً من أن ترجيح معنى صيغة على معنى آخر لها يحتاج إلى الاستعانة بالقرائن، وهو استعان بقريظة السياق اللغوي المتصل، إذ رأى أن وجود جملة (فلما أضاءت ما حوله) بعد جملة (استوقد ناراً) والفعل بمعنى الطلب يستدعي فعلاً (حدثاً) ثالثاً متوسطاً بينهما ويقتضيه تسلسل الأحداث، فلا بد أن يقال بحذفه بخلاف المعنى الأول:



وانطلاقاً من أن عدم الحذف أولى من الحذف رأى أبو حيان أن المعنى الأول أرجح.

وتعدّد المعنى الصرفي في الصيغة الفعلية يجعل أبا حيان مضطراً إلى تبيين تلك المعاني وتوضيح متعلّقها، ولهذا نجده يوضّح معنى الفعل (خَادَع) على المعنيين اللذين رأهما فيه في قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 9]،

فالصيغة (فاعِل) - كما ذكر أبو حيان - خمسة معان؛ منها أنها تأتي لاقتسام الفاعلية والمفعولية في اللفظ والاشتراك فيهما من حيث المعنى وهو ما يعرف بالمشاركة، ومنها أن تكون لموافقة المجرّد، وهذان هما المعنيان اللذان رأى أن (خَادَع) تفيدهما، ف(خادع) لموافقة المجرّد بمعنى (خدع)، وكأنّه قال: يخدعون الله، وخداعهم الله وهو العالم بكل شيء إنما يكون على وجه واحد من الأوجه الآتية:

- خداعهم الله يكون من حيث الصورة لا من حيث المعنى من جهة تظاهرهم بالإيمان وهم مبطنون للكفر وهذا تقدير مجازي.
- خداعهم له يكون من حيث عدم عرفانهم بالله وصفاته فظنوا أنّه ممن يصحّ خداعه وهذا تقدير حقيقي.

(1) ظ : الأخفش، معاني القرآن: 53/1، الطبري، جامع البيان: 320/1، النحاس، معاني القرآن: 101/1

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 49/1

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 212/1

- يكون في الكلام حذف مضاف، أي: يخادعون رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والذين آمنوا، فتارة يكون المحذوف مرادا وتارة لا يكون مرادا، بل مخادعتهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بمنزلة مخادعة الله فجاء (بخادعون الله)، وذكر هذا المعنى البيهقي (ت516هـ) والقرطبي (ت670هـ)⁽¹⁾.

وعند التحول في معنى الفعل (خادع) من موافقة المجرى إلى المشاركة أو المفاعلة الذي يقتضي أن يشترك الفاعل والمفعول في معناه وان كانا يتقاسمان الفاعلية والمفعولية في اللفظ، أقول: عند التحول المعنوي في صيغة الفعل نجد أبا حيان مضطرا إلى بيان معنى المخادعة في الطرفين اللذين يتجاذبان الفعل، وهما ضمير الجماعة (الفاعل) من جهة، والله عز وجل (المفعول به) والذين آمنوا (المعطوف على المفعول) من جهة أخرى، فمخادعتهم لله سبق بيانه، ومخادعة الله لهم فهي حيث أجرى عليهم أحكام المسلمين واكتفى منهم في الدنيا بإظهار الإسلام، وإن أبطنوا خلافه، ومخادعة الذين آمنوا لهم كونهم امتثلوا أحكام المسلمين عليهم⁽²⁾.

ومثلما كان للصيغة الفعلية تعدد في المعنى الصرفي وكان له أثره، فكذلك الصيغة الاسمية، إذ قد يتعدد معناها فيؤدي التحول بين معانيها إلى التغير في التحليل والتقدير، ونلاحظ هذا في تفسير البحر المحيط في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: 1-2]، إذ تكون كلمة (حلٌّ) على أكثر من معنى بحسب ما رآه أبو حيان وما نقله عن غيره، فبه يكون لجملة (أنت حلٌّ) المعاني الآتية⁽³⁾:

الأول: أنت مقيم به، فجملة (أنت حلٌّ) جملة حالية تفيد تعظيم المقسم به.

الثاني: أنت حلال بهذا البلد، يحل لك فيه قتل من شئت، وكان هذا يوم فتح مكة، نقله عن ابن عباس وجماعة.

الثالث: جعلوك حلالا مستحل الأذى والقتل والإخراج، نقله عن شرحبيل بن سعد.

وأضاف الرازي معنى رابعا؛ فجملة (وأنت حل بهذا البلد) بمعنى «أنت غير مرتكب في هذا البلد ما يحرم عليك ارتكابه تعظيما منك لهذا البيت، لا كالمشركين الذين يرتكبون فيه الكفر بالله، وتكذيب الرسل»⁽⁴⁾.

ورأى أبو حيان أنَّ المعنى الظاهر من بين تلك المعاني هو الأول، بناء على أنَّ قوله (وأنت حلٌّ بهذا البلد) لا يدلُّ على ما ذكره غيره «من أن المعنى يستحل إذ ذاك، ولا على أنك تستحل فيه أشياء، بل الظاهر ما ذكرناه أولا من أنه تعالى أقسم بها لما جمعت من الشرفين، شرفها بإضافتها

(1) ظ : البيهقي، معالم التنزيل: 65/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 159/1

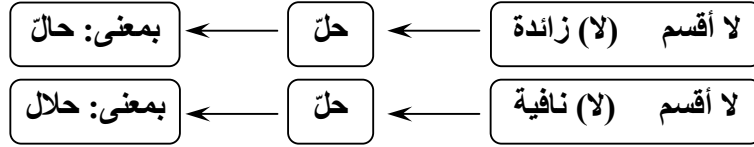
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 184/1-185

(3) ظ : المصدر نفسه : 469/8

(4) الرازي، مفاتيح الغيب: 7036/11

إلى الله تعالى، وشرفها بحضور رسول الله (ﷺ) وإقامته فيها، فصارت أهلاً لأن يقسم به»⁽¹⁾.

فكلمة (حلّ) إذن تحمل معنى اسم الفاعل (حالّ) والمصدر (حلال)، والواضح أن التحول بين المعنيين يكون ذا تأثير وتأثر بمعنى الأداة (لا) السابقة للقسم، فقد نقل أبو حيان عن ابن عطية أن المعنى الثاني يتركب على قول من قال أن (لا) نافية، أي: إن هذا البلد لا يقسم الله به، وقد جاء أهله بأعمال توجب إحلال حرمة⁽²⁾. كما أننا نفهم مما اختاره أبو حيان من معنى أنّ (لا) زائدة؛ لأن القسم غير منفي، فالله تعالى قد أقسم بهذا البلد، ويترتب على ذلك مضمون المخطط الآتي:



ومثل ذلك في تعدد معنى الصيغة الاسمية، ما ذكره أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ﴾ [يس: 43]، إذ ذكر لـ(صريح) ثلاثة معانٍ:

- بمعنى صارخ، أي: مستغيث.

- بمعنى مصرخ، أي: مغيث.

- بمعنى صراخ، أي: إغاثة، وهذا نقله عن الزمخشري⁽³⁾.

وردّ أبو حيان ما رآه الزمخشري بأنه «يحتاج إلى نقل أن صريخاً يكون مصدراً بمعنى صراخ»⁽⁴⁾، وسكت عن الأول؛ لأنّ الظاهر عنده أنّ قوله ﴿فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ﴾ بمعنى: لا مغيث لهؤلاء الذين شاء الله إغراقهم.

2. الاشتراك في الصيغة الصرفية:

إنّ مما يوقع في تعدد المعنى الصرفي أنّ تكون الصيغة الصرفية مشتركة بين أكثر من صنف، فصيغة (أفعل) مثلا تكون صيغة فعل مضارع أو فعل ماضٍ أو اسم تفضيل إذا أغفلنا حركة آخره، ومن البديهي أن يتبع ذلك تعدد في التحليل النحوي نظراً لاختلاف تلك الأصناف في معانيها الصرفية وضمائمها في التركيب، ويمكن أن نجسد ذلك في اختلاف الآراء في كلمة (أعلم) الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدَّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30]، ويتبع ذلك تعدد في المعنى الوظيفي

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 470-469/8

(2) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز : 483/5، أبو حيان، البحر المحيط : 469/8

(3) ظ : الزمخشري، الكشاف : 655/3

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 324/7

ل(ما)، فقد جاء في البحر المحيط أنّ (أعلم) على ثلاثة أوجه⁽¹⁾:

الأول: أن تكون فعلا مضارعا، وينبني على هذا أن تكون (ما) اسما موصولا مفعولا به ل(أعلم).

الثاني: أن تكون اسما بمعنى فاعل، وينبني على هذا جواز أن تكون (ما) مجرورة بالإضافة، وأن

تكون في موضع نصب. وقد ردّ أبو حيان هذا الوجه لأنه مبني على أمرين غير صحيحين؛

الأول: ادعاء أنّ (أفعل) تأتي بمعنى (فاعل) خالية من معنى التفضيل، وهو لم يسلم بخلوه

منه. والآخر: أنه إذا سلم بخلوه من معنى التفضيل أ يكون عاملا أم لا، والأكثر على أنه

غير عامل. ثم إن وروده بمعنى اسم التفضيل يبني على السماع ولا يقاس عليه.

الثالث: أن تكون أفعل تفضيل، وعلى هذا يكون التقدير: أعلم منكم، و(ما) منصوبة بفعل محذوف

يدل عليه (أعلم)، أي: علمت وأعلم ما لا تعلمون. وردّ أبو حيان هذا أيضا بأن فيه خروجا

عن الظاهر، وفيه ادعاء حذفين؛ حذف المفضل عليه وهو (منكم)، وحذف الفعل الناصب

للموصول.

فيتضح من ذلك ما للصيغة ومعناها الوظيفي من أثر في تركيبها مع غيرها، ونلاحظ مثل ذلك

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: 12] إذ إن بناء

(أحصى) مشترك بين الفعل الماضي واسم التفضيل بمعنى أنه يمكن تحويله بين الفعلية والاسمية،

وكونه كذلك وأنه واقع في صلة الموصول المضاف (أي) يجعله مؤثرا في كون (أي) اسما مبنيا أو

اسما معربا، ذلك أنّ (أي) عند إضافته يجوز أن يكون مبنيا إذا حذف صدر صلتته⁽²⁾، وهذا إنما

يكون مع الاسم على تقدير حذف مبتدأ خبره اسم التفضيل، والتقدير: أيّ الحزبين هو أحصى،

ويمتنع ذلك مع كون أحصى فعلا ماضيا، جاء في تفسير البحر المحيط: «وإذا كان فعلا ماضيا

امتنع ذلك لأنه إذ ذاك لم يحذف صدر صلتتها لوقوع الفعل صلة بنفسه على تقدير جعل (أي)

موصولة، فلا يجوز بناؤها لأنه فات تمام شرطها، وهو أن يكون حذف صدر صلتتها»⁽³⁾.

ولاحظ أبو حيان أيضا اشتراك صيغة الفعل (تُضَارَر) بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول في

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا

تُضَارَرُ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: 233]، ولهذا تناول

الفعل من الناحيتين وناقشهما على التقديرين، قال: «يحتمل أن يكون الفعل مبنيا للفاعل، ويحتمل أن

يكون مبنيا للمفعول... ويكون ارتفاع (والدة) و(مولود) على الفاعلية إن قدر الفعل مبنيا للفاعل،

وعلى المفعولية إن قدر الفعل مبنيا للمفعول»⁽⁴⁾، فارتبط بالمعنى الوظيفي الصرفي لصيغة الفعل

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 292/1-293

(2) ظ : سيبويه، الكتاب: 400/2، الأشموني، شرح الألفية : 152/1

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 101/6

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 225/2

المعنى النحوي للمرفوع بعده، فصار يتحول ما بين كونه فاعلا وكونه نائبا عن الفاعل بتحول معنى الفعل الصرفي ما بين بنائه للمعلوم وبنائه للمجهول، ثم إن كون الفعل متعديا يترتب عليه تقدير مفعول به، لذا أكمل أبو حيان قوله: «فإذا قدرناه مبنيا للفاعل، فالمفعول محذوف تقديره: لا تضارر والدّة زوجها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وغير ذلك من وجوه الضرر، ولا يضارر مولوداً له زوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة، وأخذ ولدها مع إيثارها إرضاعه، وغير ذلك من وجوه الضرر»⁽¹⁾.

ومن تأثير المعنى الوظيفي للصيغة الصرفية في التقدير والمعنى ما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126]، فالمخصوص بالذم في قوله ﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ محذوف، وتقديره مرهون بصيغة (المصير) إذ إنها صيغة مشتركة بين اسم المكان والمصدر، ولهذا قال أبو حيان: «المخصوص بالذم محذوف لفهم المعنى، أي: وبئس المصير النار، إن كان المصير اسم مكان، وإن كان مصدرا على رأي من أجاز ذلك فالتقدير: وبئس الصيرورة صيرورته إلى العذاب»⁽¹⁾، وتحرير ذلك أن الفاعل أعم من المخصوص دائما، والمخصوص يكون فرعا أو فردا من جنس الفاعل⁽²⁾، فالمخصوص إذن مرتبط بالفاعل معنى، ولما كان المخصوص محذوفا في الآية الكريمة والفاعل هو (المصير) صار التحول في المعنى الصرفي لـ(المصير) ذا أثر في تقدير المخصوص، فإن كان اسم مكان كان المخصوص بالذم اسما دالا على المكان الذي يصيرون إليه؛ ولهذا قدره أبو حيان بـ(النار)، وإن كان مصدرا كان المخصوص بالذم اسما دالا على الحدث أو الحالة التي يصيرون إليها؛ ومن هنا قدره أبو حيان بالصيرورة إلى العذاب.

خامسا : الانتقال من بنية إلى أخرى :

نعني بالانتقال تغاير استعمال البنى الصرفية في التعبير في موضعين مختلفين، فقد ينتقل الاستعمال القرآني في بناء الصرفية من بنية اسمية إلى بنية فعلية أو العكس، أو يستعمل صيغة الماضي في موضع والمضارع في موضع آخر وهكذا، ويكون ذلك في سياقين متشابهين أو في السياق نفسه، وقد يمثل الانتقال بهذا المفهوم جانبا من جوانب العدول الصرفي⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه : 558/1

(2) ظ : فاضل السامرائي، معاني النحو: 258/4

(3) يتمثل العدول في المستوى الصرفي في جانبين: العدول عن الأصل والعدول عن القياس، وقد أشار اللغويون القدماء إلى ظاهرة العدول الصرفي في مباحثهم عن الصيغ الصرفية، مُعَبِّرِينَ عنها بمصطلحات مختلفة، ظ : هلال علي الجحيشي، العدول الصرفي: 8. والانتقال يمثل جانبا من جوانب العدول عن الأصل.

وليس صعباً أن نلاحظ أثر الانتقال بين البنى الصرفية في المعنى، إذ يكون لتغيير البنية الصرفية والعدول عنها إلى أخرى قصد وغاية، وكثيراً ما يكون لهما ارتباط بالمعنى، وقد لاحظ أبو حيان ذلك في مواضع متعددة من الاستعمال القرآني، منها ما وجهه في قوله تعالى: (قُلْ آمَنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا * وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا * وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا) [الإسراء: 107-109]، إذ علل أبو حيان الانتقال من البنية الاسمية في قوله (يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا) إلى البنية الفعلية في قوله (وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ) بأن البكاء ناشئ عن التفكر فهم دائماً في فكرة وتذكر، ورأى أن هذه الحالة يناسبها ذكرُ بنيةٍ تدلُّ على التجدد والبنية التي تشعر بهذا المعنى هي البنية الفعلية، ولما كانت حالة السجود ليست تتجدد في كل وقت عبر فيها بالاسم⁽¹⁾.

ومثل ذلك أيضاً ما لاحظته من إسنادٍ إلى الوالد وإسنادٍ إلى الولد في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ [لقمان: 33]، فقد أسند إلى الأول فعل مضارع وأسند إلى الثاني اسم فاعل، وانتقال التعبير القرآني من البنية الأولى إلى البنية الثانية كما يراه أبو حيان لعله ما تقتضيه البنيان من التجدد والثبوت، قال: « وأتى في الإسناد إلى الوالد بالفعل المقتضي للتجدد، لأن شفقتة متجددة على الولد في كل حال، وأتى في الإسناد إلى الولد باسم الفاعل، لأنه يدل على الثبوت، والثبوت يصدق بالمرّة الواحدة »⁽²⁾، ولا ينفك أبو حيان يعلل بهذه العلة الانتقال بين بنية الفعل المضارع وبنية اسم الفاعل في السياق القرآني، ومنه ما رآه في الآية الكريمة: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ * أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: 97-98]، إذ انتقل التعبير القرآني من البنية الاسمية في فاصلة الآية الأولى (نائمون) إلى البنية الفعلية في فاصلة الآية الثانية (يلعبون)، ف «جاء (وهم نائمون) باسم الفاعل لأنها حالة ثبوت واستقرار للباثنتين وجاء (يلعبون) بالمضارع لأنهم مشغولون بأفعال متجددة شيئاً فشيئاً في ذلك الوقت»⁽³⁾.

ومن الانتقال أيضاً ما لاحظته أبو حيان في آيات من قصة نوح (عليه السلام):

﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَلْبَلَّغْتُ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 60-62]

وآيات من قصة هود (عليه السلام) في سياق قرآني متصل:

﴿وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنُظَنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط: 86/6

(2) المصدر نفسه : 189/7

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 351/4

سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿۶۵﴾ أَلْبَعُثُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿۶۶﴾
[الأعراف: 65-68]

إذ قال أبو حيان: «وهناك جاء ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾ وهنا جاء ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ لما كان آخر جوابهم جملة اسمية جاء قوله كذلك فقالوا هم: ﴿وَأَنَا لَنْظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ قال هو: ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾⁽¹⁾، فجعل الانتقال إلى البنية الاسمية تناسبا في الصيغة بين آخر قول نبي الله هود (ﷺ) وآخر قول قومه السابق له، ويبدو لي أن تعليل أبي حيان للانتقال غير دقيق - إن لم يكن مجانباً للصواب - لأن جواب قوم نوح مشابه لجواب قوم هود إذ إنَّ آخره جملة اسمية أيضا قالوا: (إِنَّا لَنُرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) فهذه جملة اسمية، وبنائها مقارب لبناء الجملة الأخرى في آخر جواب قوم هود، لكنَّ نبي الله نوح (ﷺ) قال: (وَأَنْصَحُ لَكُمْ)، فليس مدار علة الفرق إذن كون قولهم جملة اسمية أو لا، بل نحن لو أمعنا النظر في الآيات الكريمة للاحظنا أنَّ ردَّ هود (ﷺ) بأنَّه (ناصر لهم) غير موجَّه إلى قولهم (إِنَّا لَنظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ)، أو بتفصيل أكثر أقول: إنَّ نوحا (ﷺ) ردَّ على قول قومه: (إِنَّا لَنُرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) بأنَّه ينصح لهم، فتضمن قولهم معنى واحدا (الضلال) وكان في ردِّه معنى واحد (النصح)، وبمقابلة هذا مع ما في قصة هود (ﷺ) نجد قول قومه قد تضمن معنيين (السفاهة والكذب) فكان في ردِّه معنيان (النصح والأمانة)، إذ ردَّ على اعتقادهم بسفاهته بأنَّه (ناصر لهم) وعلى ظنَّهم كذبه بـ(أنَّه أمين).

ويؤيد قول الباحث هذا ما ذهب إليه نفر من المفسرين، قال الواحدي (ت468هـ): «﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ أي: على الرسالة لا أكذب فيها»⁽²⁾ فجعل الأمانة مقابلة للكذب، وقال ابن عاشور (ت1393هـ): «وأنَّ ما زعموه سفاهةً هو نصح. وأتبع (ناصر) بـ(أمين) وهو الموصوف بالأمانة لردِّ قولهم له: (لَنظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) لأنَّ الأمين هو الموصوف بالأمانة... وضدَّها الخيانة... والكذب من الخيانة، والصدق من الأمانة، لأنَّ الكذب الخبر بأمر غير واقع في صورة توهم السامع واقعا، فذلك خيانة للسامع، والصدق إبلاغ الأمر الواقع كما هو، فهو أداء لأمانة ما علمه المخبر، فقوله في الآية (أمين) وصف يجمع الصفات التي تجعله بمحلِّ الثقة من قومه، ومن ذلك إبطال كونه من الكاذبين»⁽³⁾، فهذا كله - كما يبدو - مخالف لظاهر قول أبي حيان السابق من أنَّهم «قالوا: (وَأَنَا لَنْظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) قال هو: (وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ)» على سبيل الردِّ على قولهم، على الرغم من أنَّ أبا حيان مدرك أنَّ الأمانة ردُّ على التكذيب إذ قال بعدئذ: «والمعنى: إني عرفت فيكم بالنصح

(1) المصدر نفسه : 327/4

(2) الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 399/1، وظ : الطبري، جامع البيان: 504/12، المحلى

والسيوطي، تفسير الجلالين: 203

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 157/8

فلا يحق لكم أن تتهموني، وبالأمانة فيما أقول فلا ينبغي أن أكذب»⁽¹⁾.

وبناء على ذلك كان الأجدد أن يعلل أبو حيان الانتقال بين البنية الاسمية والبنية الفعلية في هذه الآية بالثبوت والتجدد كما كان دأبه في مثل ذلك، وكما علله الرازي إذ قال: «إنَّ القوم كانوا يبالغون في السفاهة على نوح (عليه السلام)، ثم إنه في اليوم الثاني كان يعود إليهم ويدعوهم إلى الله، وقد ذكر الله تعالى عنه ذلك فقال: ﴿رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ [نوح: 5]، فلما كان من عادة نوح (عليه السلام) العود إلى تجديد تلك الدعوة في كل يوم وفي كل ساعة لا جرم ذكره بصيغة الفعل، فقال: (وَأَنْصَحْ لَكُمْ). وأما هود (عليه السلام) فقلوه: (وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ) يدل على كونه مثبتا في تلك النصيحة مستقرا فيها»⁽²⁾.

وقد يعلل أبو حيان الانتقال في البنية الفعلية بين الماضي والمضارع بالتجدد أيضا، كما توجه لديه في قوله تعالى: ﴿زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: 212]، إذ رأى أن الجملة الفعلية (يسخرون...) معطوفة على الجملة الفعلية (زَيْنٌ...)، وانتقل فيهما من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع، وعلل أبو حيان هذا بأن الأولى صُدِّرت «بالفعل الماضي لأنه أمر مفروغ منه، وهو تركيب طباعهم على محبة الدنيا، فليس أمرا متجددا، وصدرت الثانية بالمضارع، لأنها حالة تتجدد كل وقت»⁽³⁾.

والأسلوب القرآني ينتقل بين الصيغتين (نَزَلَ) و(أَنْزَلَ) وقد لاحظ جماعة من المفسرين أن بين الصيغتين فرقا دلاليا وهو «أنَّ الإنزال دفعي و التنزيل تدريجي»⁽⁴⁾، ومن هؤلاء المفسرين الزمخشري والرازي والقرطبي⁽⁵⁾، وقد جعل الرازي هاتين الصيغتين مختصتين بهاتين الداليتين إذ قال: «التنزيل مختص بالنزول على سبيل التدرج، والإنزال مختص بما يكون النزول فيه دفعة واحدة»⁽⁶⁾.

وكان مذهب أبي حيان في (نَزَلَ) و(أَنْزَلَ) واضحا إذ رأى عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: 23] أن التضعيف في الفعل (نَزَلَ) للنقل وهو مرادف لهمزة النقل، بمعنى أن التضعيف والهمزة في (نَزَلَ) و(أَنْزَلَ) يكونان للتعدية، ولهذا لم ير في التضعيف في هذه الآية دلالة على نزول القرآن منجما في أوقات مختلفة، وضمن حديثه رداً على مذهب الزمخشري الذي رأى أن المراد من التنزيل هنا النزول على سبيل التدرج

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 327/4

(2) الرازي، مفاتيح الغيب : 2985/5

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 139/2

(4) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: 15/2

(5) ظ : الزمخشري، الكشاف: 91/1، 279/1، الرازي، مفاتيح الغيب: 1056/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن:

5/4

(6) الرازي، مفاتيح الغيب: 1056/2

والتنجيم⁽¹⁾، واستنتج أن مذهب الزمخشري كان مبنيا على أنَّ تضعيف عين الكلمة يفيد التكرير، لذا قال: «وذهل الزمخشري عن أنَّ ذلك إنما يكون غالبا في الأفعال التي تكون قبل التضعيف متعدية، نحو: جرحت زيدا، وفتحت الباب، وقطعت وذبحت، لا يقال: جلس زيد، ولا قعد عمرو، ولا صوم جعفر، و(نزلنا) لم يكن متعديا قبل التضعيف إنما كان لازما، وتعديه إنما يفيد التضعيف أو الهمزة، فإن جاء في لازم فهو قليل. قالوا: مات المال، وموت المال، إذا كثر ذلك فيه، وأيضا فالتضعيف الذي يراد به التكرير إنما يدل على كثرة وقوع الفعل، أما أن يجعل اللازم متعديا فلا، و(نزلنا) قبل التضعيف كان لازما ولم يكن متعديا، فيكون التعدى المستفاد من التضعيف دليلا على أنه للنقل لا للتكرير، إذ لو كان للتكرير، وقد دخل على اللازم، بقي لازما نحو: مات المال، وموت المال»⁽²⁾.

ولم يكتفِ أبو حيان في بيان دلالة (نزل) و(أنزل) بذلك بل استعان بمبدأ تضافر القرائن، فلجأ إلى قرينة السياق اللغوي المنفصل، إذ وجد أن صيغة (نزل) قد ترد ولا يناسبها معنى التنجيم والتكرير كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: 32]، فإن قوله ﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ينافي ذلك، كما أنَّ ورود هذه الصيغة في مواضع آخر لا يمكن حمله على التكرير والتنجيم إلا على تأويل بعيد جدا - كما رآه أبو حيان - كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الأنعام: 37]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: 95]، فليس المعنى على أنهم اقترحوا تكرير نزول الآية، ولا أنه علق تكرير نزول ملك رسول على تقدير كون ملائكة في الأرض، وإنما المعنى هنا مطلق الإنزال. ومما عضد به رأيه أنَّ القراءات بالوجهين في كثير مما جاء يدل على أنَّهما بمعنى واحد⁽³⁾.

وبناءً على هذا لم ير أبو حيان فرقا في المعنى بين تنزيل الكتاب وإنزال التوراة والإنجيل في قوله تعالى: ﴿نُزِّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ من قبل هُدَى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: 4]، قال: «وغير بين (نزل) و(أنزل) وإن كانا بمعنى واحد، إذ التضعيف للتعدية كما أن الهمزة للتعدية»⁽⁴⁾، ولذلك رأى أن ما في الآية هو من قبيل التكرار، وكَرَّرَ لاختلاف الإنزال وكيفيته وزمانه⁽⁵⁾.

سادسا : معاني الأجناس الصرفية :

نعني بالأجناس الصرفية - وقد مرَّ ذكرها - المعاني الصرفية العامة كالعدد (الإفراد، والتثنية،

(1) ظ : الزمخشري، الكشف: 91/1

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 244/1

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 244/1

(4) المصدر نفسه : 393/2

(5) ظ : المصدر نفسه : 408/2

والجمع)، والتعيين (التعريف والتتكير)، والنوع (التذكير والتأنيث)، والشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، وتفهم هذه المعاني من البنية الفعلية أو الاسمية ومما يصاحب كل منهما من المورفيمات المقيدة. ولا بد أن يكون لهذه المعاني انعكاس على المعنى السياقي، كما أن لها أثرا كبيرا في ربط أجزاء التركيب (وسيتبين هذا الأخير عند تناولنا قرينة المطابقة إذ تمثل تلك المعاني أغلب جوانبها).
لقد كان أبو حيان متابعا لتلك المعاني، مراقبا لما تُحدثه من اختلاف في المعنى السياقي، ونحن نبين ذلك من خلال ما يأتي:

1. التعيين : (التعريف و التتكير) :

إنَّ للتعريف والتتكير أهمية كبيرة في نظام اللغة العربية، وقد تكون صحة كثير من التراكيب النحوية مرهونة بهما أو بأحدهما، كما قد يشترط في إدراك وظائف كثير من الكلمات العلم بهما أو بأحدهما⁽¹⁾ ومن ذلك على سبيل المثال ما عُرف من أن «الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال»⁽²⁾.

وهذا ما وضح عند أبي حيان عندما ردَّ مقولة ابن عطية في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةً جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَدْدَةً طَيِّبَةً وَرَبُّ غَفُورٌ﴾ [سبأ: 15]، إذ ذهب الأخير إلى أن «(جنتان) ابتداء، وخبره في قوله ﴿عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾»⁽³⁾، وما عُرف عند النحاة أن الابتداء بالنكرة لا يجوز إلا بمسوغ⁽⁴⁾، وبناء على هذا لم تظهر صحة ما ذهب إليه ابن عطية عند أبي حيان حيث قال: «ولا يظهر؛ لأنه نكرة لا مسوغ للابتداء بها، إلا إن اعتقد أن ثمة صفة محذوفة، أي: جنتان لهم، أو عظيमतان لهم (عن يمين وشمال)، وعلى تقدير ذلك يبقى الكلام مفلتا مما قبله»⁽⁵⁾، فهو على الرغم من إيجاده مسوغا للابتداء بالنكرة إلا أنه وجد أن الكلام لا يكون مترابطا مع ما قبله.

ويأخذ التتكير والتعريف معاني مختلفة عند أبي حيان، فالتتكير - كما يراه - قد يدل على العموم فيشمل كل فرد على طريقة البديل، وهذا ما وجه به التتكير في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: 10]، إذ رأى أن تتكير (مرض) من قوله ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ لا يدل على أن جميع أجناس المرض في قلوبهم، ذلك أن «دلالة النكرة على ما وضعت له إنما هي دلالة على طريقة البديل، لأنها دلالة تنتظم كل فرد

(1) محمود أحمد نحلة، التعريف والتتكير: 15-16

(2) ابن هشام، معني اللبيب: 410

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 413/4

(4) ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: 166/1-167، السيوطي، همع الهوامع: 326/1-329

(5) أبو حيان، البحر المحيط: 259/7

على جهة العموم، ولم يحتج إلى جمع (مرض) لأن تعداد المحال يدل على تعداد الحال عقلا، فاكتفى بالمفرد عن الجمع»⁽¹⁾.

ومعنى التنكير الذي ذهب إليه أبو حيان هنا لا يتحصل دائما، فإذا كانت دلالة التنكير على العموم وتشمل كل فرد على طريقة البديل في قول القائل: (اعتق رقبة)، فهي ليست كذلك لو قيل: (جاء رجل)، فالجائي هنا واحد معين واقعا مجهول في الظاهر، ومن هنا قيل: «التنوين - في المقام - بضميمة الجنس يدل على أن الموجود في قلوبهم مرض ما، وهو واحد من الأمراض، معلوم واقعا، ومجهول بحسب الظاهر»⁽²⁾، فليس في قلب كل واحد منهم إلا مرض واحد، يقتضي انحرافهم عن الحق وميلهم إلى الباطل، ولكنه أم الأمراض⁽³⁾، وقد يؤيد هذا ما ذهب إليه مفسرون آخرون من أن التنكير هنا للدلالة على كون المرض نوعا مُبهما غير ما يتعارفه الناس من الأمراض⁽⁴⁾.

تلك الدلالة التي رآها أبو حيان في تنكير (مرض) رآها أيضا في تنكير المبتدأ (إصلاح) في الآية الكريمة: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ) [البقرة: 220]، فتتكرر المبتدأ جاء ليبدل على تناوله كل إصلاح على طريق البدلية، ويضع أبو حيان هذا المعنى في مقابل التعريف بالإضافة أو بإدخال (ال) ليصل إلى عدم صلاحية الأخير للمعنى المراد، قال: «ولو أضيف - يعني المبتدأ (إصلاح) - لعمّ، أو لكان معهودا في إصلاح خاص، فالعموم لا يمكن وقوعه، والمعهود لا يتناول غيره، فلذلك جاء التنكير الدال على عموم البديل»⁽⁵⁾.

وقد لاحظ أبو حيان أن في التعريف بـ(ال) دلالة العموم وفي التنكير دلالة على بعض غير معين، فمن الأول ما رآه في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [الفرقان: 75]، فالغرفة «اسم معرف بـ(ال) فيعم أي: الغرف كما جاء ﴿وَهُمْ فِي الْغُرْفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: 37]، وهي العلالية»⁽⁶⁾. ومن الثاني تنكير كلمة (نعمة) في قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 171] فتتكرر فيه دلالة على بعض غير معين، كما أن فيه إشارة إلى إبهام المراد تعظيما لأمره وتنبهها على صعوبة إدراكه⁽⁷⁾. وانطلاقا من هذه الدلالة يعلل أبو حيان ورود الماء نكرة في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ

(1) المصدر نفسه : 188/1

(2) مصطفى الخميني، تفسير القرآن الكريم: 351/3

(3) ظ : المصدر نفسه : 356/3

(4) ظ : أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 42/1، الألويسي، روح المعاني: 201/1

(5) أبو حيان، البحر المحيط : 171/2

(6) المصدر نفسه : 474/6

(7) ظ : المصدر نفسه : 121/3

رِزْقًا لَكُمْ» [البقرة: 22]، فقال: «ونكر (ماء) لأن المُنزَل لم يكن عاما فتدخل عليه الألف واللام وإنما هو ما صدق عليه الاسم»⁽¹⁾، ووجد في التتكير دلالة على التبعية تتناسب مع دلالة (من) التبعية في (من الثمرات) والتتكير في (رزق) فقدّر المعنى: «وأنزل من السماء بعض الماء فأخرج به بعض الثمرات بعض رزقٍ لكم» إذ ليس جميع رزقهم هو بعض الثمرات، إنما ذلك بعض رزقهم»⁽²⁾، ودلالة التتكير هذه، وهذا التأويل قد ذكرهما الزمخشري والرازي ولم يشر إليهما أبو حيان⁽³⁾.

وقد يوضّح أبو حيان دلالة التعريف والتتكير من خلال التحوّل والانتقال بينهما، فمن الأول ما توجه لديه في قوله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: 15]، فألحق بـ(فقراء) مورفيم التعريف (ال) الجنسية، فعرّف الفقراء «ليربهم شديد افتقارهم إليه، إذ هم جنس الفقراء، وإن كان العالم بأسره مفتقر إليه، فلضعفهم جعلوا كأنهم جميع هذا الجنس؛ ولو نكر لكان المعنى: أنتم [بعض] الفقراء»⁽⁴⁾، وهو معنى قد أورده الزمخشري والقرطبي في تفسيريهما⁽⁵⁾.

والقول بأنهم "جعلوا كأنهم جميع هذا الجنس" موافق لمقولة البلاغيين من أنّ التعريف بـ(ال) الجنسية تفيد قصر الخبر على المبتدأ في مثل هذا الموضع، فهو قصر الجنس على شيء، أو هو مبالغة لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس⁽⁶⁾، وقد لاحظ البيضاوي (ت691هـ) هذا المعنى الأخير في تعريف الفقراء فقال: هو «للمبالغة في فقرهم كأنهم لشدة افتقارهم وكثرة احتياجهم هم الفقراء، وأنّ افتقار سائر الخلائق بالإضافة إلى فقرهم غير معتد به»⁽⁷⁾.

إذن فبتحول كلمة الفقراء بين التعريف والتتكير يتغير المعنى بين إرادة الجنس وحصره بالمخاطبين، وقصد البعضية.

ومن الانتقال بين البنية المعرفة والبنية المنكرة ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: 126]، إذ جاءت كلمة (بلدا) نكرة هنا، وجاءت معرفة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ

(1) المصدر نفسه : 238/1

(2) المصدر نفسه : 239/1

(3) ظ : الزمخشري، الكشاف : 89/1، الرازي، مفاتيح الغيب: 373/1

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 293/7، في الأصل: «المعنى "أنتم" يعني الفقراء» كلمة (يعني) مكان (بعض)، وما أثبتناه أنسب وأكثر صوابا.

(5) ظ : الزمخشري، الكشاف: 268/3، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 337/14

(6) ظ : التفتازاني، مختصر المعاني: 99

(7) البيضاوي، أنوار التنزيل: 256/4

اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴿ [إبراهيم: 35]، ولحظ أبو حيان هذا الانتقال ليفسره بناءً على واحد من أمرين⁽¹⁾:

الأول: أن يكون دعاء إبراهيم (عليه السلام) مرتين في وقتين مختلفين في الآيتين؛ وعليه رأى أن الإشارة - في الآية الأولى - إلى الوادي الذي دعا لأهله حين أسكنهم فيه وهو قوله: ﴿بَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: 37] أو إلى المكان الذي صار بلداً، ولذلك نكره فقال: ﴿بَلَدًا آمِنًا﴾، وحين صار بلداً قال: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي﴾، وقال: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: 1].

الثاني: أن تكون الآيتان سواء؛ وهذا على وجهين: فقد يكون الدعاء بعد كونه بلداً، وعندئذ يُضطرَّ إلى تأويل تنكير (بلد)، فأوله أبو حيان بأن يكون قبلها معرفة محذوفة، أي: اجعل هذا البلد بلداً آمناً، ويكون بلداً النكرة توطئة لما يجيء بعده، وهو كما يقال: كان هذا اليوم يوماً حاراً. وقد يكون الدعاء قبل كونه بلداً، ودعي له بذلك، وعندئذ لا يكون محذوف، وهذا قاد أبا حيان إلى أن يعدَّ المعرفة في قوله ﴿هَذَا الْبَلَدِ﴾ باعتبار ما يؤول إليه فسماه بلداً.

ومن الانتقال بين التعريف بالمورفيم (ال) والتنكير ما توجه لدى أبي حيان من ورود كلمة ماء منكرة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: 45]، ومعرفة في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: 30]، فالتنكير على معنى انه خلق كل دابة من نوع من الماء مختص بهذه الدابة أو من ماء مخصوص وهو النطفة، ثم خالف بين المخلوقات من النطفة هولم وبهائم وناس كما قال: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنَفْضٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ﴾ [الرعد: 4]، أما بالحق (ال) فالمعنى على أن أجناس الحيوان كلها مخلوقة من هذا الجنس الذي هو جنس الماء، وذلك أنه هو الأصل وإن تخللت بينها وبينه وسائط كما قيل: إن أصل النور والنار والتراب الماء⁽²⁾، وهذان المعنيان ذكرهما الزمخشري ولم يشر إلى ذلك أبو حيان.

ومن الواضح أن وجود مورفيم التعريف قد أضاف معنى الجنسية إلى الماء، أما التنكير فقد أفاد التنوع، قال ابن عاشور: «وتنكير (ماء) لإرادة النوعية تنبيهها على اختلاف صفات الماء لكل نوع من الدواب إذ المقصود تنبيه الناس إلى اختلاف النطف للزيادة في الاعتبار»⁽³⁾.

2. النوع : (التنكير و التأنيث):

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 554/1

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 428/6، الزمخشري، الكشاف: 300/3

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 213/18

تكون بعض الكلمات في اللغة العربية مذكرة أو مؤنثة وضعاً، وقد يكتسب بعضها دلالة التذكير والتأنيث من مورفيمات متعددة، كالتاء المربوطة والألف المقصورة والألف الممدودة التي تفيد تأنيث الاسم، وأحرف المضارعة التي تفيد تذكير الفاعل أو تأنيثه فضلاً عن الضمائر المختلفة وغيرها، ووجود الكلمات مذكرة أو مؤنثة في السياق يجعلها متفاعلة معه بهذه المعاني كارتباطها به تركيباً، ومن هنا كان تغير تلك المورفيمات واختلاف التذكير والتأنيث يقتضي في اغلب الأحيان توضيحاً وتفسيراً يجعل المعنى في السياق منسجماً متماسكاً.

ومن هنا وجه أبو حيان التأنيث في (منها) والتذكير في (ليسكن) في الآية الكريمة: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ﴾ [الأعراف: 189] إذ إنهما يعودان على (النفس) وهي مؤنثة وضعاً، وجه ذلك بأن التأنيث في قوله ﴿منها﴾ إنما هو تبع لفظ النفس، والتذكير في قوله ﴿ليسكن﴾ حملاً على معنى النفس «ليبين أن المراد بها الذكر آدم أو غيره على اختلاف التأويلات وكان الذكر هو الذي يسكن إلى الأنثى ويتغشاها فكان التذكير أحسن طباقاً للمعنى»⁽¹⁾.

ولذلك كان للتحويل بين التذكير والتأنيث في قوله ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ من الآية الكريمة: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: 3]، أثر في البحث عن فاعل مناسب للفعل، فبالتأنيث قدر المعنى: لتأتينكم الساعة التي أنكرتم مجيئها، وعلى قراءة من قرأ بالياء⁽²⁾، يكون الفاعل مذكراً، وقدره أبو حيان: ليأتينكم البعث لأن مقصودهم من نفي الساعة أنهم لا يبعثون، وأورد تقدير الزمخشري بأنه على معنى الساعة، أي: اليوم، أو أنه على إسناده إلى الله على معنى: ليأتينكم أمر عالم الغيب كقوله: ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام: 158] أي أمره، واستبعد أبو حيان أن يكون ضمير الساعة؛ لأنه مذهب التذكير وهذا لا يكون إلا في الشعر⁽³⁾.

ورأى أبو حيان في مورفيم التأنيث - وجوداً وعدمًا - قرينة على معنى صرفي آخر، فقد ذهب إلى أن (الفلك) لفظ مشترك بين المفرد والجمع، وأن حركاته في الجمع حركاته في المفرد، وإذا كان مفرداً فهو مذكر، وإذا أنث فهو من تأنيث الجمع، والجمع يوصف بـ(التي) كما توصف به المؤنثة؛ لذلك صار عنده (الفلك) جمعاً في قوله تعالى: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة: 164]، ومفرداً في قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: 119] لان الصفة

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 437/4

(2) ظ : ابن جني، المحتسب: 186/2

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 248/7، الزمخشري، الكشاف: 592/5

ليست مؤنثة⁽¹⁾، فلم يتصل مورفيم التأنيث بها إذ لم يقل: "في الفلك المشحونة".

3. العدد : (الإفراد و التثنية و الجمع):

تأتي الدلالة على المثني والجمع بإلحاق المورفيمات المختلفة بالمفرد، كمورفيم الألف والنون أو الياء والنون للدلالة على التثنية، ومورفيم الواو والنون أو الياء والنون للدلالة على جمع الذكور⁽²⁾، أو الألف والتاء للدلالة على جمع الإناث، فضلا عن الضمائر المختلفة، والصيغ الخاصة بجمع التكسير، أو أن تكون الكلمة دالة على الجمع بنفسها.

ولا بدّ أن يكون لما تعطي هذه الألفاظ من المعاني أثر في فهم ما يراد للنص من معنى إذ تكون في كنفه، مركبة مع أجزائه، فتؤثر فيه وتتأثر به، ولهذا اختلف المعنى عند أبي حيان بين الإفراد والجمع، بين أن تكون كلمة (عظم) مفردة أو تكون جمعا في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: 4] فيكون لكل منهما قصد، فإفراد (العظم) يدلّ على الجنس، ويوصل إلى أنّ هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشدّ ما تركّب منه الجسد قد أصابه الوهن، ولو كان جمعا لصار القصد أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها⁽³⁾، فيكون الأول أقوى تعبيرا وابلغ.

وإذا كان بين (العظم) مفردا و(العظام) جمعا تحولا لفظيا وضح أبو حيان من خلاله المعنى بهما، واختيار اللفظ المفرد على الجمع لدلالته على الجنس، فانه قد يفهم من المفرد دلالات مختلفة على الجمع تعوض عن لفظ الجمع في كلمة (إماما) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا فُرَّةً أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِمُنْتَقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: 74]، قال: «وأفرد (إماما) إما اكتفاء بالواحد عن الجمع، وحسنه كونه فاصلة ويبدل على الجنس ولا لبس، وإما لأن المعنى واجعل كل واحد (إماما)، وإما أن يكون جمع أمّ كحال وحلال، وإما لاتحادهم واتفاق كلمتهم قالوا: واجعلنا إماما واحدا دعوا الله أن يكونوا قدوة في الدين ولم يطلبوا الرئاسة»⁽⁴⁾.

وتكتسب بعض الألفاظ في إفرادها وجمعها معنى استعماليا، وبهذا علل أبو حيان مجيء (الريح) مفردة في الاستعمال القرآني إذ إنها تكون عند الإفراد مختصة بالعذاب كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: 117]، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الأحقاف: 24]، وقوله: ﴿وَلَنبُنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: 51]، وقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 629/1

(2) وقد تحذف النون من هذه المورفيمات عند الإضافة لتكون الدلالة على التثنية أو الجمع مقتصرة على الحرف الآخر.

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 164/6

(4) المصدر نفسه : 474/6

يَوْمَ نَحْسُ مُسْتَمِرًّا ﴿ القمر: 19 ﴾ وغيرها، وتكون عند الجمع مختصة بالرحمة، كقوله عز وجل: ﴿يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: 46]، وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: 22]، وقوله: ﴿يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا﴾ [الأعراف: 57] وغيرها⁽¹⁾، وعضد مذهبه بما وروي عن الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) «اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا»⁽²⁾، وقد دأب المفسرون على ذكر هذا المعنى الاستعمالي من سابقين⁽³⁾ لأبي حيان أو لاحقين⁽⁴⁾.

4. الشخص : (التكم و الخطاب و الغيبة):

يغلب التعبير عن هذه المعاني بأحرف المضارعة والضمائر، فالألف والنون في أول المضارع - مثلا - تدل على إسناده إلى متكلم أو متكلمين، والتاء تدل على إسناده إلى مخاطب (أو مخاطبة أو مخاطبين أو مخاطبين إن كان من الأفعال الخمسة) أو إلى غائبة، والياء تدل على إسناده إلى غائب (أو غائبين أو غائبين إن كان من الأفعال الخمسة)، وهذا التعدد في الدلالة على شخص المسند إليه بحسب هذه المورفيمات يفضي إلى تغييره بتغييرها مما قد يؤدي إلى اختلاف المعنى.

وكثيرا ما كان أبو حيان يتابع هذه التغييرات في تفسيره، من ذلك ما توجه لديه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [المائدة: 2]، ف(يبْتَغُونَ) صفة لـ(آمِينَ)، وقرئ (تبتغون) بالتاء⁽⁵⁾ «خطابا للمؤمنين، والمعنى على الخطاب أن المؤمنين كانوا يقصدون قتالهم والغارة عليهم، وصددهم عن المسجد الحرام امتثالا لأمر الله وابتغاء مرضاته»⁽⁶⁾ فهي جملة في موضع حال من المخاطبين.

ومن ذلك ما يتبين بالتحول اللفظي من اختلاف المعنى باختلاف المورفيمات الدالة على التكم والغيبة في الفعل الماضي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، فالتاء في (وضعت) الثانية قرئت بالضم⁽⁷⁾، وبهذا التحول بين الضمير الدال على المتكلم وتاء التأنيث الساكنة الدال على الغائبة يتغير المسند إليه فيفضي إلى تغير قائلها، لذلك رأى أبو حيان أن «ضم التاء يقتضي أن الجملة من

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 40/3

(2) ظ : أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى : 341/4

(3) ظ : الطوسي، التبيان: 428/4، الطبرسي، مجمع البيان: 453/1، ابن عطية، المحرر الوجيز: 233/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 44/14

(4) ظ : ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 130/3، الألويسي، روح المعاني: 588/2، ابن عاشور، التحرير والتنوير: 69/19

(5) قراءة حميد بن قيس والأعرج، ظ : الزمخشري، الكشاف: 5/2، أبو حيان، البحر المحيط : 435/3

(6) أبو حيان، البحر المحيط : 435/3

(7) هي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر. ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 204

كلام أم مريم، وتاء التأنيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى»⁽¹⁾.

ولتعلق هذه المعاني بالضمائر تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن كثيرا ما يكون بين الضمائر انتقال لا يؤدي إلى اختلاف المقصود بها، والانتقال بالضمائر بهذه الكيفية هو ما يعرف عند البلاغيين بالالتفات⁽²⁾، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان إذ قال: «والانتقال من فنون البلاغة، وهو الانتقال من الغيبة للخطاب أو التكلم، ومن الخطاب للغيبة أو التكلم، ومن التكلم للغيبة أو الخطاب... وشرطه أن يكون المدلول واحدا»⁽³⁾، وعليه فإن الالتفات فن أدائي قد تتحصل منه حكمٌ وتكون له فوائد ذكرها بعض البلاغيين⁽⁴⁾، ولا يكون له أثر في المعنى الوظيفي.

إنَّ ما سبق يظهر لنا بجلاء ما لقرينة البنية من أثر في توجيه المعنى الوظيفي قد بينه أبو حيان في تفسيره، وقد يكون له أثر في المعنى الدلالي أحيانا كما أشرنا إليه في موضعه، ولعل منه أيضا ما لحظه أبو حيان من الاستعطاف لقبول التوسل بالدعاء في الهداية وتحصيلها وذلك ببناء الفعل (أنعمت) للمعلوم في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: 7]، ووضَّح هذا بقوله: «وبناء (أنعمت) للفاعل استعطاف لقبول التوسل بالدعاء في الهداية وتحصيلها، أي طلبنا منك الهداية، إذ سبق إنعامك، فمن إنعامك إجابة سؤالنا ورغبتنا، كمثل أن تسأل من شخص قضاء حاجة ونذكره بأن من عادته الإحسان بقضاء الحوائج، فيكون ذلك أكد في اقتضائها وأدعى إلى قضائها»⁽⁵⁾.

فضلا عن أنه يمكن ملاحظة أن البنية قد تكون قرينة على المعنى المعجمي وهو ما وضح في تفسير البحر المحيط من خلال تفصيل أبي حيان لبنية كلمة (الوسطى) في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238]، للوصول إلى معناها المعجمي وتعيينه، بعد أن يطرح التساؤل الآتي: وهل سميت (الوسطى) لكونها بين شيئين من: وسط فلان يسط، إذا كان وسطا بين شيئين؟ أو من وسط قومه إذا فضلهم؟ ولنتركه يجيب عن هذا التساؤل ليصل إلى الجواب من خلال البنية الصرفية وشروط صياغتها، قال: «الذي تقتضيه العربية أن تكون الوسطى مؤنث الأوسط، بمعنى الفضلى مؤنث الأفضل... وذلك أن أفعال التفضيل لا يبنى إلا مما يقبل الزيادة والنقص وكذلك فعل التعجب، فكل ما لا يقبل الزيادة والنقص لا يبينان منه، ألا ترى أنك لا تقول: زيد أموت الناس، ولا: ما أموت زيدا؟ لأن الموت شيء لا يقبل الزيادة ولا النقص، وإذا

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 225/8

(2) الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة - أي: التكلم والخطاب والغيبة - بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، ظ : القزويني، الإيضاح: 48

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 141/1

(4) ظ : عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: 483/1

(5) أبو حيان، البحر المحيط : 148/1

تقرر هذا فكون الشيء وسطا بين شيئين لا يقبل الزيادة ولا النقص، فلا يجوز أن يبني منه أفعل التفضيل لأنه لا تفاضل فيه، فتعين أن تكون (الوسطى) بمعنى الأخير والأعدل، لأن ذلك معنى يقبل التفاوت⁽¹⁾، وعضد ما ذهب إليه بقول أعرابي يمدح رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله:

يا أوسط الناس طرًا في مفاخرهم وأكرم الناس أمًا برة وأبا⁽²⁾

فهو خيار الشيء وأعدله، كما يقال: فلان من واسطة قومه أي: من أعيانهم.

وهو بهذا يخالف من ذهب إلى أن (الوسطى) من الوسط بين شيئين، إذ ذكر أبو الحسن الماوردي (ت450هـ) أن تسمية الصلاة بالوسطى فيها ثلاثة أوجه⁽³⁾:

أحدها: لأنها أوسط الصلوات الخمس محلا، لأنها بين صلاتي ليل وصلاتي نهار.

والثاني: لأنها أوسط الصلاة عددا، لأن أكثرهن أربع وأقلهن ركعتان.

والثالث: لأنها أفضل الصلوات ووسط الشيء ووسطاه أفضله، وتكون الوسطى بمعنى الفضلى.

فالبنية الصرفية إذن كانت قرينة أعانت أبا حيان على تعيين المعنى المعجمي، كما كانت من

قبل قرينة على المعنى الوظيفي والدلالي.

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 249/2

(2) ظ : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 209/3، أبو حيان، البحر المحيط : 248/2، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 225/4

(3) الماوردي، النكت والعيون: 309/1

قرينة المطابقة

المطابقة في اللغة الموافقة، والتطابق الاتفاق، وتطابق الشئان تساويًا، وقد طابَّه مُطابِّقًا وطبَّاقًا: وافقه وساواه⁽¹⁾، قال الخليل: «وطابقتُ بين الشَّيئين: جعلتهما على حَذو واحد وألزقتُهُما»⁽²⁾. وفي اصطلاح البلاغيين يُقصد بالمطابقة - وتسمى أيضا الطباق والتضاد - الجمع بين المتضادين في الجملة، وهو من المحسنات المعنوية الراجعة إلى علم البديع⁽³⁾، وواضح أنَّ المعنى الاصطلاحي عندهم لا يتوافق مع المعنى اللغوي المذكور، بخلاف ما يراد منه عند النحويين والذي سيتضح من خلال بيانه هنا.

أمَّا المقصود بالمطابقة هنا فقد رأى الدكتور محمد محمد يونس أنَّها «ما يحدث من توافق بين كلمة وأخرى في التعريف والتذكير، وفي العدد (الإفراد والتنثية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)»⁽⁴⁾، ونجد أنَّه لم يذكر جميع الجوانب التي تحصل بها المطابقة، كما أنَّه جمع بين الجوانب التي ذكرها للتوافق بين الكلمتين، والمطابقة قد تحدث في واحد منها فقط؛ ولهذا نرى أنَّ تعريفه لم يكن دقيقًا.

ثم إنَّنا نجد تعريف أحد الدارسين غير دقيق أيضا إذ عرّف المطابقة بأنَّها «مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدلّ على معانٍ نحوية، كالإعراب من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ، وكالعدد من إفرادٍ وتنثيةٍ وجمعٍ، وكالتعريف والتذكير، وكالجنس من تذكير وتأنيث، وكالشخص من تكلمٍ وخطابٍ وغيبيةٍ»⁽⁵⁾، فالمطابقة ليست مجموعة من العناصر اللغوية، بل هي ما ينتج عما تؤديه تلك العناصر وتدل عليه.

ومن ثم يمكننا أن نحدّد المطابقة بأنَّها "اتفاق بين كلمتين في الجملة في واحد أو أكثر من العناصر الخمسة: المعاني التصريفية الأربعة؛ (التعيين والعدد والنوع والشخص) والعلامة الإعرابية". ومن الدارسين من رأى إخراج العلامة الإعرابية من عناصر المطابقة بناءً على أنَّ الإعراب ليس من شروط المطابقة بين المتطالبيين نحويًا ولأنَّ علامة الإعراب قرينة موقع أو باب وهي لا تظهر دائما في أحد المتوافقين أو كليهما⁽⁶⁾، ونقول: لا يشترط التطابق بالعلامة الإعرابية في غير باب التوابع إذ لو حصل التطابق بين علامة التابع وعلامة المتبوع نُظر إلى علاقة التبعية،

(1) ظ : ابن منظور، لسان العرب: 10/109 ، الزبيدي، تاج العروس: 13/282، 287، مادة (طبق)

(2) الخليل: العين: 5/109 مادة (طبق)

(3) ظ : السكاكي، مفتاح العلوم: 660، القزويني، الإيضاح: 190، التفنازاني، مختصر المعاني: 265

(4) محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 335

(5) فراس عصام السامرائي، المطابقة في النحو العربي: 4

(6) ظ : ردة الله الطلحي، دلالة السياق: 403-404

ولا ينظر إلى العلامة الإعرابية على أنها قرينة على باب التبعية إلا بالنظر إلى مطابقتها لعلامة المتبوع، فالتطابق هنا عنصر رئيس فيها وإن كان تحققه تالياً لتحقيق عناصر المطابقة الأخرى، ثم إنَّ عدم اشتراط المطابقة في العلامة الإعرابية بين المتطالبين نحويًا لا ينفي عنها كونها عنصرًا للتطابق في غير ذلك، كما أنَّ عدم ظهورها الدائم لا يؤثر في كونها عنصرًا تطابقياً فهي إنَّ ظهرت يُنظر في التطابق، وإنَّ قدرت يُلجأ إلى قرائن أخرى⁽¹⁾.

إنَّ التطابق بين الكلمتين يدلُّ على انتماء إحداهما للأخرى، ولهذا قيل: «المقصود بالمطابقة الشركة في أحد المعاني العامة الآتية: التكلُّم وفرعيه، والإفراد وفرعيه، التعريف والتذكير، التأكيد والتأنيث، ثم الإعراب فإذا تحققت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دل ذلك على انتماء إحداهما للأخرى»⁽²⁾.

ويستدلُّ على تلك المعاني التصريفية باللواصق التي تلحق أول الاسم أو الفعل أو آخرهما ك(ال) التعريف وحروف المضارعة وتاء التأنيث وما يدل على التثنية والجمع والضمائر، فضلاً عن أنَّ صيغة الاسم أو الفعل تمنح بعض تلك الدلالات فإذا ما أُريد الخروج عنها أُضيفت هذه اللواصق إليها، فكلمة (مسلم) يفهم منها التذكير والإفراد، فإذا أُريد التأنيث والإفراد أُضيفت إليه تاء التأنيث (مسلمة)، وإذا أُريد التثنية أُضيف إليهما ما يدلُّ على ذلك (مسلمان)، (مسلمتان)، وإذا أُريد الجمع أُضيف ما يناسبهما. ويفهم من الفعل الماضي مثلاً التذكير والإفراد والغيبة (كتب)، فإذا أُريد غير ذلك أُضيف ما يناسب المراد من اللواصق (كتبتُ)، (كتبْتِ)، (كتبنا)، (كتبوا)، (كتبن) ... وفعل الأمر يكون للمخاطب دائماً إلا أنَّ صيغته المجردة تكون للمفرد المذكر فإذا قصد غيره لحقته لاصقة مناسبة (اكتب)، (اكتبي)، (اكتبنا)، وهكذا...

ولا تقتصر الدلالة على تلك المعاني بما ذكرنا بل تدل عليها أحياناً بعض الأصناف بينها الخاصة كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، كما تدلُّ بعض الأسماء بصيغها على بعض تلك المعاني كأسماء الدالة على الجموع؛ جمع التكسير واسم الجنس الجمعي واسم الجمع.

فهذه المباني الصرفية - اللواصق والصيغ وبعض البنى - هي التي تحصل بها المطابقة.

أما مجال المطابقة فيكون في إسناد الفعل إلى الفاعل أو نائب الفاعل وفي المبتدأ والخبر وفي التوابع وفي الحال وصاحبه أو غير ذلك مما تكون فيه المطابقة. ولا شك أنَّ المطابقة تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون أيضاً قرينة لفظية على الباب النحوي الذي تقع فيه، وبها تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك

(1) لن نلتفت كثيراً إلى ذكر المطابقة بالعلامة الإعرابية تطبيقياً لكون العلامة الإعرابية نالت نصيباً من البحث كما أنَّ الحديث عن قرينة التبعية سيأتي.

(2) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 357/1

العرى وتصيح الكلمات المسبوكة منعزلة عن بعضها ويصبح المعنى عسير المنال⁽¹⁾، بمعنى أن المطابقة وسيلة من وسائل الربط في التركيب إذ تكون رابطة بين الأجزاء التي تتطلب المطابقة. ثم إنَّ بالمطابقة يؤمن اللبس بين المعاني، ويتضح المعنى ويظهر، ولذلك قيل: إنها تُعين «على إبراز العلاقة بين الكلمات بحيث لو أزيلت المطابقة عما ينبغي أن تكون فيه لخرج الكلام عن حدود الفهم، وربما خرج عن أن يكون مفيدا»⁽²⁾. ويتضح هذا من خلال المطابقة بين المسند والمسند إليه، أو الصفة والموصوف في الجمل الآتية:

- (مررت بأصدقاء زيد المجتهد) ، (مررت بأصدقاء زيد المجتهدين)

- (الطالب المجتهد يتفوق) ، (الطالبان المجتهدون يتفوق) ، (الطالبات المجتهد يتفوقان) ،
(الطالب المجتهدون تتفوقين)

فبالمطابقة بين الصفة والموصوف يتوجه المعنى في الجملتين الأوليين، وبالمطابقة بينهما، وبين المسند والمسند إليه وعدمها تتوجه صحة الجمل الأربع وفهم المعنى منها.

وأثر قرينة المطابقة في المعنى قد وضح عند أبي حيان في تفسيره، ولهذا وبناء على ما تقدم إذا حصل التطابق بين الركنين اللذين يُشترط فيهما عنصر أو أكثر من عناصر المطابقة كان ذلك أدعى إلى أن يكون النص مفهوما بقدر تعلق المعنى بالمطابقة، ولذلك لا يشار إلى التطابق - في الغالب - عند التحليل وبيان المعنى الوظيفي، والعكس صحيح فإذا ما كانت المطابقة غير ظاهرة صار هذا محتاجا إلى التعليل والبيان، فيتبين عندئذ ما للمطابقة من أثر، ويمكننا بيان ذلك في تفسير البحر المحيط من خلال المحاور الآتية:

1. المطابقة بين المسند والسند إليه.

2. المطابقة بين النعت والمنعوت⁽³⁾.

3. المطابقة بين الضمير ومرجعه.

4. المطابقة بين اسم الإشارة والمشار إليه.

المطابقة بين المسند والمسند إليه :

1. المطابقة بين الفعل والفاعل أو نائب الفاعل :

من المعلوم أنَّ التعريف والتنكير مختص بالأسماء دون الأفعال؛ لذا لا تكون المطابقة في

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 212-213

(2) محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 336

(3) تناول البحث مطابقة النعت للمنعوت من التوابع فقط اختيارا واختصارا لا كون مطابقة التابع للمتبوع مقتصرة عليه.

التعيين بين الفعل وفاعله. أمّا المطابقة بالعناصر الأخرى فتكون بحسب الفاعل إن كان اسما ظاهرا أو ضميرا مستترا، فعلى الأول تكون المطابقة في النوع فقط، قال ابن جني: «فإن خلا الفعل من الضمير لم تأت فيه بعلامة تثنية ولا جمع لأنه لا ضمير فيه تقول: (قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون) كله بلفظ واحد في (قام)»⁽¹⁾، وعرف في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث بن كعب المطابقة بين الفعل وفاعله وهو ما عرف عند النحاة بلغة "أكلوني البراغيث"⁽²⁾. أما إذا كان الفاعل ضميرا مستترا فلا بدّ فيه من مطابقة مرجعه نوعا وعددا وشخصا.

ولهذا يختلف الفاعل باختلاف دلالة الفعل على هذه العناصر وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف التقدير والإعراب، من ذلك ما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ [البقرة: 69]، فمورفيم التاء في الفعل (تسرّ) دال على أن الفاعل مؤنث، ومن هنا رأى أبو حيان أنّ الضمير المستتر في (تسرّ) عائد على (البقرة) على تقدير أنّ الجملة الفعلية صفة لها، وبتغيير مورفيم التاء إلى ياء - على قراءة من قرأ (يسرّ) بالياء⁽³⁾ - صار الفعل دالا على أنّ الفاعل مذكر، لذلك كان لا بدّ أن يبحث له عن فاعل يطابقه، فجعله أبو حيان عائدا على (اللون)، وعلى هذا يكون للإعراب وجهان⁽⁴⁾:

1. أن يكون (لونها) مبتدأ والجملة الفعلية (يسر الناظرين) خبرا، ويكون (فاقع) صفة لصفراء.
2. أن يكون (لونها) فاعلا ب(فاقع) والجملة الفعلية (يسر الناظرين) إخبار مستأنف.

فيتغير الفاعل ليكون بينه وبين فعله مطابقة، يحصل بها الارتباط بينهما.

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 58]، فكون الفعل (نغفر) بالنون فالكلام جارٍ على نظام ما قبله من قوله ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ وما بعده ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ وهو في أسلوب واحد، بمعنى أنّ الفعل (نغفر) استلزم أن يكون الفاعل هو المتكلم بصيغة الجمع. وقرئ هذا الفعل بالياء مفتوحة وبالتاء مفتوحة كذلك⁽⁵⁾، وباختلاف حرف المضارعة يختلف الفاعل الذي يُراد له أن يكون مطابقا للفعل، فإذا كان الفعل بالياء المفتوحة رأى أبو حيان أنه يحتمل أن يكون الضمير عائدا على القول الدال عليه ﴿وَقُولُوا﴾، أي: يغفر القول، ونسب الغفران إليه مجازا لما كان سببا للغفران، ففاعله مفرد مذكر، ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على الله تعالى ويكون من باب الالتفات؛ لأن صدر الآية ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ ثم قال: ﴿يَغْفِرْ﴾ فانقل من ضمير متكلم

(1) ابن جني، اللع: 32

(2) ط: ابن هشام، مغني اللبيب: 354

(3) ط: أبو حيان، البحر المحيط: 418/1

(4) ط: المصدر نفسه

(5) ط: أبو حيان، البحر المحيط: 385/1، والقراءة بالياء المفتوحة وردت في تفسير الفخر الرازي، ط: مفاتيح

معظم نفسه إلى ضمير الغائب المفرد⁽¹⁾.

أما على قراءة (تَغْفِر) بفتح التاء، فيكون الفاعل المطابق لهذا الفعل مؤنث مفرد، فكان عند ابن عطية ضميراً عائداً على (الحطة)، قال: «كَأَنَّ الحِطَّةَ تكون سبب الغفران»⁽²⁾، ورد أبو حيان هذا بأنه غير جيد؛ لأنَّ نفس اللفظة بمجرد لا تكون سبباً للغفران، لذا رأى أنَّ الضمير عائداً على المقالة المفهومة من ﴿وَقُولُوا﴾، ونسب الغفران إليها على طريق المجاز، إذ كانت سبباً للغفران⁽³⁾، فقدر الفاعل مع الياء مذكراً (القول)، وقدره مع التاء مؤنثاً (المقالة).

وقد مرَّت الآية الكريمة: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، فكون الفعل (وضعت) بناء التانيث الساكنة يطابقه فاعل مؤنث مفرد غائب، وكونه بناء مضمومة - على قراءة من قرأ بضمها⁽⁴⁾ - يطابقه فاعل مفرد متكلم، وبناء على هذه المطابقة بين الفعل وفاعله يتحدَّد كون قائل الكلام في الآية الكريمة هو الله عزَّ وجلَّ أو قائله أمَّ مريم وعلى الأخير، يكون ذلك وما بعده من كلام أمَّ مريم، «وكأنها خاطبت نفسها بقولها: والله أعلم، ولم تأتِ على لفظ (ربِّ) إذ لو أتت على لفظه لقالت: وأنت أعلم بما وضعت. ولكن خاطبت نفسها على سبيل التسلية عن الذكر»⁽⁵⁾. ولهذا قال أبو حيان: «ضم التاء يقتضي أن الجملة من كلام أم مريم، وتاء التانيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى»⁽⁶⁾.

2. المطابقة بين المبتدأ والخبر :

لا يشترط في المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين في التعريف والتكثير، فأصل الكلام على ما نص عليه سيبويه أن يبتدأ بالأعرف إذا اجتمع نكرة ومعرفة، قال: «لأنَّ الابتداء إنَّما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام»⁽⁷⁾، لكن لا بدَّ من تحقُّق المطابقة بينهما في النوع والعدد ولا يعدل عنهما إلا في الظاهر⁽⁸⁾، ومن هنا نجد أبا حيان إذا لاحظ ما ظاهره عدم المطابقة يلجأ إلى التعليل والتأويل وذكر ما ينسحب به الكلام إلى التوافق والتطابق، ونرى ذلك فيما جاء في تفسير البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة: 14]، إذ (الإنسان) مبتدأ و(بصيرة) لا تطابقه من حيث النوع، لذا كان لا بد من

(1) ظ : المصدر نفسه

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 150/1

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 385/1

(4) هي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر. ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 204

(5) أبو حيان، البحر المحيط : 457/2

(6) المصدر نفسه : 225/8

(7) سيبويه، الكتاب: 328/1، وظ : ابن مالك، شرح التسهيل: 289/1

(8) ظ : ردة الله الطلحي، دلالة السياق: 415

البحث عما يسوغ كون (بصيرة) المؤنث خيرا لـ(الإنسان) المذكر، فإن لم يكن ما يسوغ ذلك لم يجز أن تكون خيرا، ومن هنا ذكر أبو حيان ما قيل في (بصيرة) مما يسحبها للمطابقة، أو ما يجعلها ليست خيرا للمبتدأ بنفسها، فمرة أولت بمعنى المذكر أي: شاهد، ومرة فُدر للمبتدأ مضاف محذوف موافق لـ(بصيرة) فأنت لأنه أراد جوارح الإنسان، أي: جوارحه على نفسه بصيرة، وقيل مرة ثالثة إن (بصيرة) ليست هي الخبر بل (بصيرة) جزء منه، بمعنى: أن (بصيرة) مبتدأ محذوف الموصوف والمحذوف مؤنث أي: عين بصيرة، وخبره (على نفسه)، والجملة في موضع خبر عن (الإنسان) والتقدير: الإنسان على نفسه عين بصيرة. واختيار أبي حيان أن تكون (بصيرة) فاعلا بالجار والمجرور وهو الخبر عن (الإنسان)، وعمل بالفاعل لاعتماده على ذلك⁽¹⁾.

ووقع مثل ذلك في البحر المحيط فيما كان أصله المبتدأ وذلك عند تفسير الآية الكريمة: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56]، فاسم (إِنَّ) مؤنث وهو (رحمة) وكلمة (قريب) لا تطابقها من حيث النوع، ولذلك قال أبو حيان: «و(الرحمة) مؤنثة فقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث فيقال: قريبة»⁽²⁾، فصار هذا التفاوت الظاهري في النوع مدعاة للتقدير والتأويل بما يسحب الكلمتين للتوافق والمطابقة، فكان الكلام في ذلك على فئتين؛ منها ما تُؤوّل فيه المؤنث (رحمة) ليكون بمعنى المذكر، ومنها ما تُؤوّل فيه المذكر (قريب) ليكون بمعنى المؤنث، فقيل في (رحمة) أنها بمعنى الرحم والترحم، أو أنها بمعنى الغفران والعفو، أو هي بمعنى المطر، فالرحمة على هذه الأقوال بدل عن مذكر، عليه دُكر قريب، ونقل أبو حيان عن الجوهري (ت393هـ) أن تأنيث الرحمة غير حقيقي فجاز تذكر قريب⁽³⁾، وردّه بقوله: «وهذا ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل أما إذا تأخر فلا يجوز إلا التأنيث تقول الشمس طالعة ولا يجوز طالع إلا في ضرورة الشعر بخلاف التقديم فيجوز أطالعة الشمس؟ وأطالع الشمس؟ كما يجوز طلعت الشمس وطلع الشمس، ولا يجوز طلع إلا في الشعر»⁽⁴⁾.

أما الفئة الثانية فقيل في (قريب) إنه دُكر على طريق النسب، أي: ذات قرب، أو أنه نعت لمذكر محذوف أي: شيء قريب، أو هو مصدر جاء على (فعليل)، أو هو فعيل بمعنى المفعول أي (مقربة) فيصير من باب كفّ خضيب وعين كحيل، وقال أبو حيان في هذا: «وليس بجيد لأن ما ورد من ذلك إنما هو من الثلاثي غير المزيد، وهذا بمعنى مقربة فهو من الثلاثي المزيد، ومع ذلك فهو لا ينقاس»⁽⁵⁾.

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 377/8

(2) المصدر نفسه : 314/4

(3) الجوهري، الصحاح : 198/1 مادة (قرب)

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 314/4

(5) المصدر نفسه : 314/4

ونقل عن الفراء (ت207هـ) أنَّ (قريب) إذا استعملت في قرب المسافة أو الزمن فقد تجيء مع المؤنث بتاء وقد تجيء بغير تاء، تقول: دارك مني قريب وفلانة منا قريب. وعن أبي عبيدة (ت203هـ) أنَّ (قريب) في الآية ليس بصفة للرحمة، وإنما هو ظرف لها وموضع، فتجيء هكذا في المؤنث والاثنتين والجمع وكذلك (بعيد)، فإن جعلوها صفة بمعنى مقترية قالوا: قريبة وقريبتان وقريبات⁽¹⁾، ووضح أبو حيان هذا بأنه من باب الاتساع في الظرف إذ استعمله غير ظرف كما تقول: (هند خلفك وفاطمة أمامك) بالرفع إذا اتسعت في (الخلف) و(الأمام)، وإنما يلزم النصب إذا بقيتا على الظرفية ولم يتسع فيهما، وقد أجازوا: (إنَّ قريبا منك زيد) على أن يكون (قريبا) اسم (إن) و(زيد) الخبر، فاتسع في (قريب) واستعمل اسما غير منصوب على الظرف، لكنه رأى أنَّ الظاهر عدم تقييد قرب الرحمة من المحسن بزمان بل هي قريب منه مطلقا⁽²⁾.

فكون الرحمة وقريب كلمتين غير متطابقتين تذكيرا وتأنيثا في لفظهما أدى إلى أن تطرح كل تلك الاحتمالات والتأويلات لجعلهما في دائرة واحدة.

ولو عدنا إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ [البقرة: 69]، لرأينا أنَّ للمطابقة أثرا في التحليل وتوجيه الإعراب، فقد جاء في البحر المحيط أنَّ في إعراب (لونها) وجوها⁽³⁾:

- أنه فاعل مرفوع بفاعل، وفاقع صفة للبقرة.
- أنه مبتدأ وخبره فاقع.
- أنه مبتدأ، و(تسرُّ الناظرين) خبره.

وتأنيث خبره في الوجه الأخير - إذ الخبر جملة فعلية أنث فعلها فيكون فاعله ضميرا مؤنثا كذلك - معلل بأحد معنيين؛ فهو إما لكونه أضيف إلى مؤنث، كقولهم: ذهب بعض أصابعه، أو أنه يراد به المؤنث، إذ هو الصفرة، على تقدير: صفرتها تسر الناظرين، فحمل على المعنى كقولهم: جاءته كتابي فاحتقرها، على معنى الصحيفة.

والوجه الأخير عند أبي حيان مرجوح؛ لأنَّ المطابقة بين المبتدأ وخبره غير ظاهرة، وهذا ما يجعله محتاجا إلى التأويل الذي ذكرناه، قال: «والوجه الإعراب الأول، لأن إعراب (لونها) مبتدأ، و(فاقع) خبر مقدّم لا يجيزه الكوفيون، أو (تسرُّ الناظرين) خبره، فيه تأنيث الخبر، ويحتاج إلى تأويل، وكون (لونها) فاعلا ب(فاقع) جارٍ على نظم الكلام ولا يحتاج إلى تقديم ولا تأخير ولا

(1) ظ : أبو عبيدة، مجاز القرآن: 88

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 316/4

(3) ظ : المصدر نفسه : 417/1

تأويل»⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: 106] اختلف في إعراب (اثنان) أيكون خبراً للمبتدأ (شهادة) أم خبره غيره؟ ويبدو أن تعدد الإعراب سببه عدم ظهور المطابقة بين (شهادة) و(اثنان) في العدد والنوع. فجاء في البحر المحيط أن (الشهادة) مبتدأ وخبره فيه عدة آراء كالاتي:

- خبره (إذا حضر أحدكم الموت).

- خبره (حين الوصية).

وعلى هذين يكون (اثنان) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: الشاهدان ذوا عدل منكم، أو يكون فاعلاً، والتقدير: يشهد اثنان.

- (اثنان) مرفوع به على الفاعلية وأغنى عن الخبر.

- ارتفع (اثنان) على الفاعلية ب(شهادة)، والخبر محذوف والتقدير: فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان، وهذا الرأي للزمخشري على أحد رأييه⁽²⁾.

أمّا أبو حيان فذهب إلى أن (اثنان) خبر المبتدأ (شهادة)، وقدره: شهادة اثنين (وذكر الزمخشري هذا التقدير ولم يشر إليه⁽³⁾)، أو يكون التقدير: ذوا شهادة بينكم اثنان، وأشار إلى أن التقدير سببه المطابقة، قال: «اثنان واحتيج إلى الحذف ليطباق المبتدأ الخبر»⁽⁴⁾.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ [الصافات: 38] فالمطابقة بين اسم (إِنَّ) وخبرها ظاهرة، لكن على قراءة من قرأ (ذائق) منونا⁽⁵⁾، لا بدّ من أن يُحمل على الجمع كي لا يفقد مطابقتَه في العدد، قال أبو حيان: «ويخرج على أن التقدير جمع، وإلا لم يتطابق المفرد وضمير الجمع في (إنكم)»⁽⁶⁾.

فوضح بذلك أن للمطابقة بين المسند والمسند إليه أثراً في وضوح المعنى وترابط الجملة.

المطابقة بين النعت والمنعوت :

تختلف عناصر المطابقة بين النعت والمنعوت بحسب نوع النعت، فإن كان النعت حقيقياً - وهو وصف مشتق يرفع ضميراً - لزم مطابقة المنعوت في التعيين والنوع والعدد والعلامة الإعرابية،

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 417/1، وظ : مثل هذه المسألة: 357/8

(2) ظ : الزمخشري، الكشاف: 69/2

(3) ظ : المصدر نفسه : 69/2

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 43/4

(5) قراءة أبي السمال تتوين ذائق ونصب العذاب، ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز : 471/4، أبو حيان، البحر

المحيط : 343/7، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 297/16

(6) أبو حيان، البحر المحيط : 343/7

وإن كان النعت سببياً طابق منعوته في التعيين والعلامة الإعرابية وطابق معموله في النوع فهو في هذا «كالفعل، تقول: مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم أبواهم، وبرجل قائمة أمه، وبامرأة قائم أبوه»⁽¹⁾.

ومما وضّحه أبو حيان من المطابقة بين النعت والمنعوت ما جاء في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 2-4]، إذ رأى أن من قرأ (ملك، أو ملك، أو ملك⁽²⁾ على معناهما)، فهو على معنى الصفة، والمعنى ظاهر لأنّه وصف معرفة بمعرفة. أما على قراءة من قرأ (مالك، أو مَلَك، أو ملك⁽⁴⁾)، فقد رأى أبو حيان فيه إشكالا وهو أن الأول اسم فاعل والآخران محولان منه للمبالغة، وهو - ظاهرا - يدل على الزمن المستقبل لأن (يوم الدين) غير موجود الآن، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال تكون إضافته غير محضة فلا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى معرفة، فلا يصحّ عندئذ أن يكون صفة؛ لأنّ المعرفة لا توصف بالنكرة.

وحلّ هذا الإشكال بأن اسم الفاعل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه وجهان⁽³⁾:

الأول: أنّه لا يتعرّف بما أضيف إليه، فهو على نية الانفصال من الإضافة.

الثاني: أن يتعرف به إذا كان معرفة، فيلحظ فيه أن الموصوف صار معروفا بهذا الوصف، وكان تقييده بالزمان غير معتبر.

ووصف أبو حيان الوجه الثاني بأنّه غريب النقل لا يعرفه إلا من كان له اطلاع على كتاب سيبويه وتتقيب عن لطائفه، وهو مأخوذ مما جاء في الكتاب من أن «الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهنّ كلهنّ أن يكنّ معرفة، وذلك معروف في كلام العرب. يدلك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبدِ الله ضاريك، فجعلت (ضاريك) بمنزلة صاحبك»⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَدَلِكِ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: 5] قرئ: (وذلك الدين القيمة)⁽⁵⁾، فجاءت (القيمة) صفة ل(الدين)، وظاهرهما عدم المطابقة لذا كان لا بدّ لأبي حيان أن يصرف ذلك إلى المطابقة، فوجهه بأن «الهاء في هذه القراءة للمبالغة، أو أنتث على أن عني بالدين الملة، كقوله: ما هذه الصوت؟

(1) ابن هشام، مغني اللبيب: 616

(2) ظ: ابن عطية، المحرر الوجيز: 68/1، أبو حيان، البحر المحيط: 136/1، الألويسي، روح المعاني:

111/1

(3) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 136/1

(4) سيبويه، الكتاب: 428/1، وظ: أبو حيان، البحر المحيط: 136/1

(5) هي قراءة عبد الله، ظ: الفراء، معاني القرآن: 331/1، 41/3، 282، ابن عطية، المحرر الوجيز: 508/5

يريد: ما هذه الصيحة؟»⁽¹⁾.

فالمطابقة بين النعت والمنعوت قرينة على هذا الباب، ومن ثمَّ توجَّه لديه على قراءة من قرأ (آجالنا)⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اسْتَمْنَعْ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلِّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَنَا﴾ [الأنعام: 128] ألا يكون (الذي) نعنا لـ(آجال) لعدم المطابقة، فترشح أن يكون بدلا، قال: «وإعرابه عندي بدل كأنه قيل: الوقت الذي، وحينئذ يكون جنسا ولا يكون إعرابه نعنا لعدم المطابقة»⁽³⁾.

وأشار أبو حيان إلى المطابقة في النعت السببي في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ [البقرة: 69] قال: «ولم يؤنث (فاقعا) وإن كان صفة لمؤنث، لأنَّه رفع السببي، وهو مذكَّر فصار نحو: جاءتني امرأة حسن أبوها»⁽⁴⁾، وربما نجد في تعبيره هنا تجوزا، إذ إنَّ (فاقعا) في حقيقته صفة للون لا لما قبله، وهو مع معموله صفة لما قبله، والحسن في المثال الذي ذكره ليس صفة للمرأة بل هو صفة للأب، وكون الأب حسن هو ما وصفت به المرأة.

ولم يجز أبو حيان أن يكون (فاقعا) تابعا لصفراء على أنها صفة مؤكدة، وعلل ذلك بأن مطابقة المتبوع شرط في مثل هذه الصفة، ولهذا يمكن القول: أسود حالك، وسوداء حالكة، ولا يجوز: سوداء حالك.

المطابقة بين الضمير ومرجعه :

الضمير من المبهمات فيحتاج إلى ما يزيل إبهامه، فالضمائر الدالة على الحضور (ضمائر التكلم والخطاب) يتعين مدلولها بوجود المتكلم والمخاطب، أما ضمير الغيبة فلا بد أن يكون في الكلام ما يفسره ويعين المقصود به، ويشترط في استعمال ضمير الغيبة مع مفسره وجود مرجع قريب - متقدم في الغالب - يعود إليه الضمير، ولا بد من الاقتصار على مرجع واحد إذ لا يكون الضمير عائدا إلى مرجعين في وقت واحد⁽⁵⁾.

ولا بد من المطابقة بين الضمير ومرجعه وما أوهم بخلاف هذا جرَّ إلى التأويل والتقدير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: 10]، فالضمير المتصل في ﴿فَزَادَهُمْ﴾ يدل بالمطابقة على أن مرجعه جمع ذكور، ومعنى الزيادة في الفعل تدل على وجود مرض تلحقه تلك الزيادة، والمرض كما تشير الآية الكريمة في القلوب، ولهذا كان يُتَوَقَّع أن يقال: (فزادها)، إذ (القلوب) جمع تكسير لغير العاقل فيعود عليه الضمير

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 495/8

(2) ظ : العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 261/1، أبو حيان، البحر المحيط : 224/4، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 429/8

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 223/4

(4) المصدر نفسه : 417/1

(5) ظ : محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية: 95

مفردا مؤنثا، ولا تطابق بينه وبين الضمير المتصل إلا بالتأويل، وهو ما اضطر إليه أبو حيان إذ قال: «وتعدية الزيادة إليهم لا إلى القلوب، إذ قال تعالى: ﴿فَرَادَهُمْ﴾، ولم يقل: (فزادها)، يحتمل وجهين؛ أحدهما: أن يكون على حذف مضاف، أي: فزاد الله قلوبهم مرضا، والثاني: أنه زاد ذواتهم مرضا لأن مرض القلب مرض لسائر الجسد، فصحَّ نسبة الزيادة إلى الذوات، ويكون ذلك تنبيها على أن في ذواتهم مرضا، وإنما أضاف ذلك إلى قلوبهم لأنها محل الإدراك والعقل»⁽¹⁾.

وفرق أبو حيان بين عود الضمير على المتعاطفين بـ(أو) وعوده على المتعاطفين بـ(الواو)، فذكر الأول في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: 270]، إذ جاء الضمير مفردا في قوله ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ وهو يصح مع المتعاطفين بـ(أو) كليهما، فرأى أن ذلك بسبب كون المحكوم عليه هو أحدهما، فمرة يراعى به الأول في الذكر نحو: زيد أو هند منطلق، ومرة يراعى به الثاني نحو: زيد أو هند منطوقة، فلا يكون الضمير هنا - عنده - مطابقا لما قبله في التثنية أو الجمع، وعلى هذا المنحى جاء قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: 11]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: 112]، و(أو) في ذلك مخالفة للواو⁽²⁾.

وبخلاف ما ذهب إليه أبو حيان رأى قسم ممن تناول هذه المسألة من العلماء السابقين له أن الكلام يحتاج إلى تأويل وتقدير، فالنحاس رأى في الآية حذفًا والتقدير: وما أنفقتُم من نفقة فإنَّ الله يعلمها، أو نذرتُم من نذر فإنَّ الله يعلمه، فأجرى (أو) مجرى الواو وذلك عنده مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34] وقوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45]⁽³⁾. وأول ابن عطية الآية فقال: «ووحَّد الضمير في يعلمه، وقد ذكر شيئين من حيث أراد ما ذكر أو نص»⁽⁴⁾. واستحسن القرطبي هذا ورأى أن الضمير يراد به جميع ما ذكر وإن كثر⁽⁵⁾. ولم يرتض أبو حيان ذلك حتى قال عن هؤلاء أن معرفة أحكام هذه المسألة قد عزيت عنهم، والكلام جاء على الحكم المستقر في لسان العرب في (أو) فلا يحتاج إلى تأويل، وأنَّ النحاس قد جمع فيما ذكر من نصوص بين (أو) والواو.

وأبو حيان فيما ذهب إليه من عود الضمير على المتعاطفين بـ(أو) وافق - في موضع

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 188/1-189

(2) ظ : المصدر نفسه : 336/2

(3) ظ : النحاس، إعراب القرآن : 337/1، 212/2، أبو حيان، البحر المحيط : 336/2

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز : 365/1

(5) ظ : القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 332/3

آخر⁽¹⁾ - مذهب الفراء والأخفش⁽²⁾، إلا أنه بمنع مطابقة الضمير لما قبله في التثنية والجمع خالف ما نقله عن الفراء الذي أجاز عود الضمير على المتعاطفين بالتثنية أو الجمع كما أجاز عوده مفردا، جاء في معاني القرآن: «إذا جاء حرفان في معنى واحد ب(أو) أسندت التفسير إلى أيهما شئت، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعا، تقول في الكلام: من كان له أخ أو أخت فليصله، تذهب إلى الأخ، و فليصلها، تذهب إلى الأخت، وإن قلت (فليصلهما) فذلك جائز، وفي قراءتنا: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء:135] وفي إحدى القراءتين (فالله أولى بهم)⁽³⁾، ذهب إلى الجماع لأنهما اثنان غير موقَّتين⁽⁴⁾، واضطر أبو حيان في هذه الآية الكريمة إلى اللجوء إلى التأويل، لأنه لا يئتي الضمير إذا كان العطف ب(أو) بل يفرد، فكان جواب الشرط عنده محذوفا والمعنى: إن يكن المشهود عليه غنيا فلا تمتنع من الشهادة عليه لغناه، أو فقيرا فلا تمنعها ترحما عليه وإشفاقا، وتقدير الجواب: فليشهد عليه ولا يراعي الغني لغناه ولا لخوف منه، ولا الفقير لمسكنته وفقره، ويكون قوله: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ليس هو الجواب، بل لما جرى ذكر الغني والفقير عاد الضمير على ما دل عليه ما قبله كأنه قيل: فالله أولى بجنسي الغني والفقير، أي: بالأغنياء والفقراء، واستشهد بقراءة الجمع على إرادة الجنس⁽⁵⁾، وإرادة الجنس معنى ذكره الزمخشري ولم يشر أبو حيان إلى هذا الذكر⁽⁶⁾.

وذهب الأخفش في أحد آرائه وآخرون إلى أن (أو) هنا بمعنى الواو⁽⁷⁾، وعلى قولهم يكون الجواب: ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، أي: حيث شرع الشهادة عليهما، وهو أنظر لهما منكم، ولولا أن الشهادة عليهما مصلحة لهما لما شرعها.

أمّا إذا كان الضمير عائدا على متعاطفين بالواو فقد نصّ أبو حيان على أن القاعدة في علم

(1) في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء:12]

(2) ظ : الفراء، معاني القرآن: 257/1، الأخفش، معاني القرآن: 201/1-202، أبو حيان، البحر المحيط : 198/3

(3) هي قراءة أبي، ظ : الطبري، جامع البيان: 306/9، الطوسي، التبيان: 323/3، 356

(4) الفراء، معاني القرآن: 257/1-258، ويعني ب(حرفان): كلمتان، و(موقَّتين): معرفين، وتما الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء:135]

(5) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 385/3

(6) ظ : الزمخشري، الكشاف: 499/1-500

(7) ظ : الأخفش، معاني القرآن: 267/1

العربية: أن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل⁽¹⁾، ولهذا كان الضمير المؤنث في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45] عائداً على (الصلاة) وهو ظاهر الكلام، فرجحه على ما ذكر من أقوال لغيره في تأويل ذلك، وهي كالاتي⁽²⁾:

- أن الضمير يعود على الاستعانة المصدر المفهوم من قوله ﴿وَاسْتَعِينُوا﴾.
 - أن الضمير يعود على إجابة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، لان الصبر والصلاة مما كان يدعو إليه.
 - أن الضمير يعود على العبادة التي يتضمنها بالمعنى ذكر الصبر والصلاة.
 - أن الضمير يعود على الكعبة، لأن الأمر بالصلاة إليها.
 - أن الضمير يعود على جميع الأمور التي أمر بها بنو إسرائيل ونهوا عنها، من قوله: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ إلى ﴿وَاسْتَعِينُوا﴾.
 - أن المعنى على التثنية، واكتفى بعوده على أحدهما، فكأنه قال: وإنيهما.
- ولعل من الواضح بما ذكرنا ما للمطابقة بين الضمير ومرجعه من أثر في توجيه المعنى، ولهذا كانت المطابقة عند أبي حيان قرينة على إرادة معنى الجمع في الاسم الموصول (الذي) في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17]، ومنع أن يكون (الذي) دالا على المفرد لفظا ومعنى لكون الضمير في بنورهم دالا على الجمع، قال: «والذي نختاره أنه مفرد لفظا وإن كان في المعنى نعتا لما تحته أفراد، فيكون التقدير: كمثل الجمع الذي استوقد نارا...، ولا يحمل على المفرد لفظا ومعنى بجمع الضمير في ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾»⁽³⁾.

كما كانت المطابقة عنده في عود الضمير على مرجعه قرينة على أن (الذي) مفرد لفظاً، فخطأ من زعم أن (الذي) هنا هو (الذين) وحذفت النون لطول الصلة، بناء على أن ضمير الصلة مفرد ولا يجوز الإفراد للضمير هنا لأن المحذوف كالمفوف به.

المطابقة بين اسم الإشارة والمشار إليه :

إن أسماء الإشارة من المبهمات شأنه في ذلك شأن الضمائر، وهو يقترب كثيرا من ضمير الغيبة في احتياجه إلى أن يكون في الكلام ما يفسره ويعين المقصود به إلا أنه قد يصحبه إدراك

(1) يؤيده قول الرضي: «واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئا فصاعداً، فالمفسر هو الأقرب لا غير، نحو: جاعني زيد وبكر فضربته، أي ضربت بكرا، ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد، نحو: جاعني عالم وجاهل، فأكرمه»: 404/2

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 341/1

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 210/1

بالحواس يغني عن ذكر مفسر لها في الكلام⁽¹⁾، ومن ثم إذا كان النص مكتوباً أو مقروءاً فإن الإدراك بالحواس يكون غائباً، فيحتاج اسم الإشارة عندئذ إلى مرجع في النص يشير إليه، ويكون مطابقاً له في النوع والعدد، فإن لم يظهر المشار إليه أو لم تظهر المطابقة بينه وبين اسم الإشارة يلجأ إلى التأويل والتقدير.

ومن ذلك ما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ فَتُوبُوا إِلَى بَرَانِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَرَانِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 54]، فرأى أن اسم الإشارة (ذلكم) يشير إلى المصدر المفهوم من قوله ﴿فَاقْتُلُوا﴾ لأنه أقرب مذكور، والمعنى: القتل خير لكم. ونقل أبو حيان عن بعضهم أن (ذلكم) يشير إلى المصدرين المفهومين من قوله (فتوبوا) و(اقتلوا)، بإيقاع المفرد موقع التثنية، والمعنى: فالتوبة والقتل خير لكم، فهو مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: 68]، أي: بين ذينك الفارض والبكر، لكنَّ أبا حيان ربط إشارة (ذلكم) إلى المصدرين بالمعنى، أعني أنه جعل ذلك متعلقاً بالمقصود من قوله ﴿فَاقْتُلُوا﴾ فإنَّ قصد به تفسير التوبة تكون التوبة هي القتل، وعليه ينبغي أن يكون (ذلكم) مفرداً أشير به إلى مفرد وهو القتل، أو يكون القتل مغايراً للتوبة فيحتمل ما قاله هذه القائل⁽²⁾.

وعلى ذكر آية سورة البقرة وقوله تعالى: ﴿بَيْنَ ذَلِكَ﴾ فإنَّ البينية تقتضي التثنية، (فبين) لا بدَّ أن تدخل على ما يمكن التثنية فيه، ولم يأت بعدها إلا اسم إشارة مفرد، ومن ثم صير إلى التأويل ليكون بين اسم الإشارة والمشار إليه مطابقة، فذكر أبو حيان أنَّ الإشارة بـ(ذلك) - على رأي بعضهم - إلى المفرد، فكأنه قيل: عوانٌ بين ما ذكر، فصورته صورة المفرد وهو في المعنى مثني، لأنَّ تثنية اسم الإشارة وجمعه ليس تثنية ولا جمع ولا يؤنث، وقالوا: وقد أجزى الضمير مجرى اسم الإشارة، قال رؤبة:

فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِدِّ تَوَلُّعُ الْبَهْقِ⁽³⁾

قيل له: كيف تقول كأنه؟ وهلا قلت: كأنها، فيعود على الخطوط، أو كأنهما، فيعود على السواد والبلق؟ فقال: أردتُ كأنَّ ذاك، وقال آخر:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدَى وَكَلَا ذَلِكَ وَجَهٌ وَقَبْلٌ⁽⁴⁾

(1) ظ : محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية: 95

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 369/1

(3) القصة في سمط اللاكي لعبد العزيز الميمني: 174/1، والقائل لرؤية هو أبو عبيدة.

(4) ذكر أبو حيان أنَّ البيت للبيد وهو لحسان بن ثابت يرد على عبد الله بن الزبير، ظ : عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان حسان بن ثابت : 357، وهو من شواهد : الزمخشري، المفصل: 119، السكاكي، مفتاح العلوم:

291، ابن هشام، مغني اللبيب: 207

قيل: أراد وكلا ذينك، فأطلق المفرد وأراد به المثنى، فيحتمل أن تكون الآية من ذلك، فيكون أطلق ذلك ويريد به ذينك، وهذا مجمل غير الأول⁽¹⁾.

وقال أبو حيان: «والذي أذهب إليه غير ما ذكروا، وهو أن يكون ذلك مما حذف منه المعطوف، لدلالة المعنى عليه، التقدير: عوان بين ذلك وهذا، أي: بين الفارض والبكر، فيكون نظير قول الشاعر:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلٍ⁽²⁾

أي: فما كان بين الخير وبأغيه، فحذف لفهم المعنى، ومنه: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: 81]، أي والبرد⁽³⁾، ورأي أبي حيان فيه حذف وتقدير بخلاف ما سبقه، والذي يبدو لنا أنه لا يفهم من قوله ﴿ذَلِكَ﴾ الإشارة إلى الفارض وإن كان هو الأبعد موقعا في النص بوصفه أحد طرفي البيئية، بل إن المعنى الذي فهمه أبو حيان لم يكن مدلول اسم الإشارة وإنما هو مقتضى البيئية وهو ما تدل عليه (بين)، وربما الأنسب أن يقال انه أُشير باسم الإشارة إلى ما دُكر، والمذكور في الظاهر مفرد ويقع تحته تفصيل، وهو أولى من القول بالحذف والتقدير.

وإذ نكتفي بالمحاور التي ذكرناها فإننا نلاحظ جليا ما للمطابقة وجودا وعدما من أثر في توجيه المعنى، إذ إن وجودها يحقق وضوحا في المعنى وارتباطا بين أجزاء النص، كما أن عدمها أو عدم ظهورها يؤدي إلى اختلاف التحليل النحوي على وفق ذلك أو يؤدي إلى التقدير والتأويل.

(1) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 416/1

(2) النابغة الذبياني، الديوان: 90

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 416/1

الفصل الثالث

القرائن التركيبية

- الدلالة التركيبية (النحوية)

أولاً: القرائن التركيبية اللفظية

3. قرينة الأداة

4. قرينة الربط

5. قرينة الرتبة

6. قرينة التضام

ثانياً: القرائن التركيبية المعنوية

1. قرينة الإسناد

2. قرينة التخصيص

3. قرينة النسبة

4. قرينة التبعية

الدلالة التركيبية (النحوية)

إنَّ المسار الصوتي والصرفي المقصود يؤدي إلى تكوين تركيبٍ دالٍّ على معنى، إذ إنَّ الأصوات تمثل النواة التي تنبني منها الكلمات وتنشأ منها البنى الصرفية، وتتركَّب تلك الكلمات في نسق معين ضمن نظام معين يكون له انعكاس دلالي كبير على تلك الكلمات يُسهم في إنتاج المعنى الدلالي، فالتركيب على نمط معين تكون له دلالة معينة، ولهذا تتعدد الدلالة التركيبية بتعدد البنى التركيبية.

بمعنى أنَّ الانتقال من المستوى اللغوي الأول (المستوى الصوتي) إلى المستوى اللغوي الثاني (المستوى الصرفي) وصولاً إلى المستوى الثالث (المستوى النحوي (التركيبية)) يصحبه انتقال من المعنى الإفرادي إلى المعنى التركيبي.

وهذا المستوى الأخير يهتم به ما سمَّاه القدماء "علم العربية" أو "النحو"، «وكان يشتمل على القواعد التركيبية والأبنية الصرفية، ثم انفصل الصرف عن قواعد التركيب، فعرف الأول بعلم الصرف والثاني بعلم النحو، وهو ما عليه الدراسات اللغوية الحديثة التي تدرس كل علم منهما مستقلاً عن الآخر»⁽¹⁾، فمفهوم النحو قديماً يختلف عن مفهومه الحديث إذ كانت دلالاته عامة فاهتم بدراسة التراكيب من حيث وظيفة الصيغ داخل التركيب، وهو يحدد خواص الجملة وطبيعة الباب النحوي كالفاعل والمفعول... الخ، والخصائص الوظيفية لكل باب، فشمِل دراسة نظام ترتيب الجملة والصرف والصوت على ما تناوله علماؤنا القدماء في مؤلفاتهم⁽²⁾.

ووضح هذا المفهوم في تعريف ابن جني للنحو إذ قال: «هو انتحاء سمَّت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك»⁽³⁾، كما وضح عند السكاكي اهتمام علم النحو بالتركيب خاصة، إذ قال: «اعلم أنَّ علم النحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحتز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية»⁽⁴⁾، وهذا التعبير هو ترجمة لما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم⁽⁵⁾، ومهما يكن من أمر فإنَّ النحويين وإن درسوا الصرف بجانب النحو إلا أنَّ اهتمامهم الأول هو النحو، وهذا

(1) محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 114

(2) ظ : محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 114، محمد صلاح الدين بكر، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته (بحث): 141

(3) ابن جني، الخصائص: 34/1

(4) السكاكي، مفتاح العلوم: 204

(5) ظ : عبد القاهر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 117

ما تبناه الرضي بقوله: «المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب»⁽¹⁾.

وكان أبو حيان واضحا صريحا في بيان ما يشتمل عليه علم النحو، إذ قال: «علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة، والأحكام على قسمين: قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الإفراد، فالأول قسمان: قسم إعرابي، وقسم غير إعرابي. وسمي هذان القسمان علم الإعراب تغليبا لأحد القسمين»⁽²⁾، ويشهد على هذا ما جرى عليه في تبويب بعض تصانيفه منها ارتشاف الضرب. وعُرف علم النحو (Syntax)⁽³⁾ عند المحدثين بأنه «العلم الذي يختص بقواعد اللغة التركيبية»⁽⁴⁾، أو «هو العلم الباحث في التراكيب، ومن ثم كان معروفا عند بعضهم بعلم التراكيب»⁽⁵⁾.

ومعنى أن علم النحو يبحث في التراكيب أنه يقوم ببحث العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة أو بين الوحدات اللغوية، وبيّن وظائفها التي هي وظائف تركيبية كالفاعلية والمفعولية والحالية...⁽⁶⁾، والنظام النحوي يقوم على عدة عناصر⁽⁷⁾:

1) المعاني النحوية: وهي نوعان:

- (1) معان نحوية عامة؛ هي معاني الجمل والأساليب، كالخبر والإنشاء والاستفهام والشرط...
- (1) معان نحوية خاصة؛ هي معاني الأبواب المفردة أو الوظائف النحوية؛ كالفاعلية والمفعولية والحالية والإضافة...
- (2) العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة؛ لتكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها كعلاقة الإسناد والتخصيص بفروعه والنسبة بفروعها والتبعية بفروعها، وهذه العلاقات تمثل في حقيقتها قرائن معنوية على الأبواب النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة...
- (3) ما يقدمه النظام الصوتي والصرفي للنظام النحوي من قرائن صوتية و صرفية كالحركات والحروف والمباني الصرفية، وليس للنظام النحوي من المباني ما يعبر به عن معانيه إلا ما

(1) الرضي: شرح الكافية: 31/1

(2) السيوطي، همع الهوامع: 407/3

(3) المصطلح (Syntax) لا يعني النحو بمعناه العام القديم، وإنما يعني فرعا من فروع النحو (Grammar) الذي يقابل المعنى العام القديم، فيشمل هذا الأخير علم الصرف. ظ: محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 118، وقد ترجمه الدكتور عبده الراجحي بـ(النظم) ونسبه إلى علم المعاني. ظ: النحو العربي: 129

(4) محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 114

(5) كمال بشر، التفكير اللغوي: 183

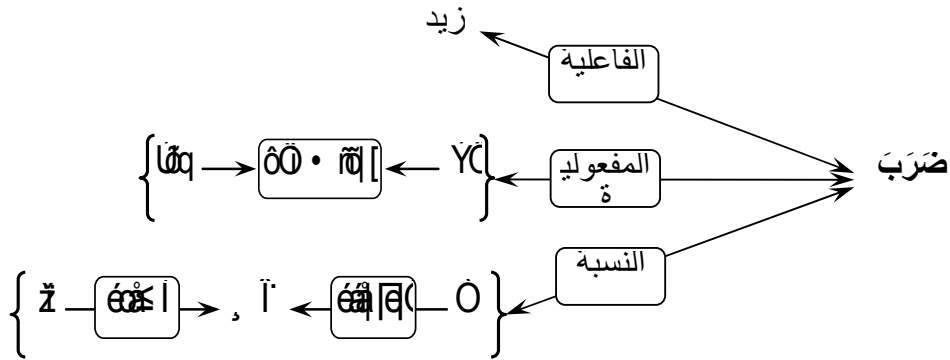
(6) ظ: محمد فنيح، في الفكر اللغوي: 75، محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 123

(7) ظ: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 36-37، 178، والقرائن النحوية (بحث): 83

يقدمه له الصرف.

4) القيم الخلفية والمقابلات التي تفرق بين بعض تلك المعاني وبعضها والتي تجعل إدراك القرائن المعنوية أمرا ممكنا وتفرق بين قرينة لفظية وأخرى، فالخير في مقابل الإنشاء، والمدح في مقابل الذم، والمنصوب في مقابل المرفوع والمجرور، واللازم في مقابل المتعدي، وهكذا...

ولمّا كان النظام النحوي يُنتج الدلالة التركيبية فإنّ هذه الدلالة تاليةٌ للدالتين الصرفية والمعجمية، وهي لا تمثّل مجموع معاني مفردات التركيب، وإنما هي دلالة تنشأ من ترتيب الوحدات اللغوية وفق قواعد اللغة على نمط مخصوص ومن العلاقات التي تربط بينها، فضلا عن معاني أجزائه، فهي دلالة غير موجودة قبل ذلك الترتيب وقبل هذه العلاقات، ولذلك فإنّ كل كلمة من الكلمات الآتية: (زيد، هـ، رأس، ب، كرة، ال، ضَرَبَ) تحمل معنى خاصا بها مستقلا عن غيره، فالكلمات (زيد، رأس، كرة) أسماء تدلّ على مسماهما، و(ضَرَبَ) يدل على وقوع ضربٍ في الماضي، و(هـ، ب، ال) لا يُفهم معناها وهي مفردة، لكن إذا ما ركبّت هذه الكلمات في ترتيب معيّن كأن يقال: (ضَرَبَ زيدٌ الكرةَ برأسِهِ) أفهمَ تركيبها معاني لم تكن موجودة قبل التركيب، فالعلاقة بين (ضَرَبَ) و(زيد) تعطي معنى الفاعلية، والعلاقة بين (ضَرَبَ) و(الكرة) تعطي معنى المفعولية، ونسبة الضرب إلى الرأس قد حددها العلاقة بينهما وهكذا...



فتلك العلاقات أو المعاني ما كانت لتفهم خارج التركيب، وسببُ تلك المفردات وفق النظام النحوي هو ما منحها تلك الدلالة التركيبية، «فالمعنى النحوي - إذن - يحدده النظام في اللغة، والموقع في السياق، كما يحدده المقام وما يستفاد من العناصر أو القرائن اللغوية المختلفة»⁽¹⁾. ثم إنّ قولنا إنّ هذه الدلالة تتلو الدالتين الصرفية والمعجمية لا يعني أنّها مستغنية عنهما ومستقلة، بل على العكس من هذا؛ إذ لا بدّ لها من أن توظف المعاني الصرفية والمعجمية وتتبنى منهما، وتعتمد على التوافق بين مفردات التركيب فيهما.

وقد تنبّه سيبويه إلى أهمية التركيب وصحته، وأهمية الدلالات الأولية (الصرفية والمعجمية)

(1) مصطفى النحاس، المعنى النحوي في ضوء التراث (بحث): 169

والتوافق بينهما ضمن النظام النحوي في إنشاء الدلالة التركيبية، ومن هنا انقسم الكلام (الجملة) عنده بحسب الاستقامة والإحالة إلى: «مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما **المستقيم الحسن** فقولك: أتيتك أمس وسأتيتك غدا.

وأما **المحال** فإن تنقض أول كلامك بآخره، فنقول: أتيتك غدا، وسأتيتك أمس.

وأما **المستقيم الكذب** فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما **المستقيم القبيح** فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيداً

يأتيتك، وأشبه هذا.

وأما **المحال الكذب** فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس⁽¹⁾.

ونفترض هنا - لكون حديثه عن الكلام - أنه لم يُعَنَّ بالرصف العشوائي للكلمات، ولذلك جاء تمثيله لتلك الأقسام بجمل اختلفت في صحتها، كما اختلفت في سبب عدم الصحة، وعبر عن الصحة وعدمها بمصطلحات تدل على وجود العلاقات الدلالية بين مفردات التركيب، أو العلاقات التركيبية وفق النظام النحوي، فكانت دلالة مصطلحاته كالآتي:

المحال: تناقض في الدلالة الزمنية لمفردات التركيب؛ وهي دلالة زمنية نحوية (في: أتيتك،

سأتيتك، سوف أشرب) أو معجمية (في: غدا، أمس).

الكذب: عدم التوافق في المعنى المعجمي بين ألفاظ التركيب، وجدير أن نذكر هنا أن عدم

التوافق هذا قد يوظف بلاغياً فيكون من باب المجاز.

الاستقامة: هي التوافق التركيبي بين الألفاظ، وصلاحية انتظامها مع بعضها.

الحسن والقبح: صحة موضع اللفظ في التركيب وعدمه.

فالتلاحق الدلالي ضمن التركيب واضح عند سيبويه، ووضح كذلك عند غيره من العلماء، إذ

أشار المبرد (ت285هـ) إلى الدلالة التي تنشأ من التركيب، فقرر أن الاسم مستقلاً ليس له معنى

مفيد وكذا الفعل، قال: «اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث

معنى، واستغنى الكلام»⁽²⁾، فالفائدة إذن - كما قال ابن جني - «لا تُجنى من الكلمة الواحدة وإنما

تجنى من الجمل ومدارج القول»⁽³⁾.

ولست أريد أن استقصي إشارات القدماء وما حمله تراثنا العربي منها فهي كثيرة متناثرة، لكن

ما ينبغي ذكره هنا أن عبد القاهر قد جسّد ارتباط الدلالة بالتركيب أو المعنى بالنظم في نظريته في

(1) سيبويه، الكتاب: 25/1

(2) المبرد، المقتضب: 126/4

(3) ابن جني، الخصائص: 331/2

دلائل الإعجاز، فقد وضح عنده ما للتعليق من أثر مهمّ في عقد التركيب، ف«لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتُجعل هذه بسبب من تلك»⁽¹⁾، والكلمة المفردة البعيدة عن السياق ليس لها قيمة دلالية، ولا يتعلّق الفكر بالكلمة المجردة من معاني النحو⁽²⁾، «كما أنّ تأليف الكلام أو نظمه على قواعد النحو ليس أساسا في صحة التركيب، بل الأساس اتساق التركيب في المعنى مع قواعد التركيب»⁽³⁾.

وهذا إنّما يُظهر مدى اهتمام القدماء بالمعنى فضلا عن التركيب، فقد يُحكّم على صحة تركيب ما أو عدم صحته تبعًا لصحة المعنى أو فساده، فيكون المعنى حكّمًا على صحة التحليل النحوي أو عدمه، والاهتمام بالمعنى والتركيب لم يفارقه أبو حيان في تفسيره، فالتواشج الدلالي بين عناصر التركيب قد يوقع الخلاف في تعلق معنى عنصر بآخر، وأبو حيان يلجأ في ذلك إلى ما يقتضيه التركيب الفصيح، ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: «وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذْتُمُ الصَّاعِقَةَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ» [البقرة: 55]، ففي (جهرة) ثلاثة آراء⁽⁴⁾:

1. أن تكون من صفات الرؤية، فتكون منتصبة على المفعول المطلق على حد النصب في (قعد القرفصاء)، والرؤية هنا هي البصرية التي لا حجاب دونها ولا ساتر، فانصباب (جهرة) على أنه مصدر مؤكد، والمعنى: حتى نرى الله عيانا.
2. أن تكون من صفات الرائين، وانتصابها على أنها مصدر في موضع الحال على تقدير الحذف، أي: ذوي جهرة، أو على معنى: جاهرين بالرؤية.
3. أن تكون راجعة لمعنى القول أو القائلين، فيكون المعنى: وإذ قلتم كذا قولاً جهرة أو جاهرين بذلك القول، لم يسروه ولم يتكاثموا به، بل صرحوا به وجهروا بأنهم أخبروا بانتقاء الإيمان مغيا بالرؤية.

والذي رجحه أبو حيان - بخلاف بعض المفسرين ممن ذكر هذه الآراء أو بعضها إذ اكتفى بذكر الأوجه من دون ترجيح⁽⁵⁾ - تعلق (جهرة) بالرؤية لا بالقول، وهذا الترجيح - على حد تعبيره - "هو الذي يقتضيه التركيب الفصيح". ولم يذكر أبو حيان في سبب ترجيحه أكثر من هذا، ونزعم هنا أنّ ما يقصده بمقتضى التركيب الفصيح أنّ من الأولى في تعلق (جهرة) أن يكون بالأقرب وهو

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 98

(2) ظ: المصدر نفسه: 368-369

(3) محمود عكاشة، التحليل اللغوي: 124

(4) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 371/1

(5) ظ: الرازي، مفاتيح الغيب: 589/1، الألوسي، روح المعاني: 355/1

(الرؤية)، وتعلقه ب(القول) يقتضي الفصل بينه وبين الفعل بمقول القول (يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ) وهو فاصل ليس قصيرا، وفيه ترك للظاهر.

والطوسي سبق أبا حيان في هذا الترجيح، لكنه بنى رأيه على أن التعلق ب(القول) ترك للظاهر وفيه تقدير التقديم والتأخير كأنه قال: "وإذا قلت جهرة لن نؤمن لك حتى نرى الله"، وليس لهذا حاجة إذ أمكن تعلقه ب(الرؤية) من دون تقدير ذلك⁽¹⁾. ولم يجد صاحب تفسير اللباب في التعلق ب(القول) تقديرا للتقديم والتأخير إذ أتى بمقول القول ثم بالحال من فاعله، فهو نظير: (ضربت هنداً قائماً)⁽²⁾، وهذا إن صلح أن يكون ردًا على من رأى تقدير التقديم والتقدير فهو لا يكون كذلك على ما فسرنا به تعليل أبي حيان بما يقتضيه التركيب الفصيح.

فنظم الكلام هنا كان له عند أبي حيان أثر في تحديد المعنى، وهو كذلك فيما رآه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17]؛ إذ جوز بعضهم أن يكون جواب (لما) محذوفاً، ومن هؤلاء الزمخشري الذي علل تجويز الحذف باستطالة الكلام مع أمن اللبس⁽³⁾، ولم يجوز أبو حيان ذلك إذ لم ير استطالة في الكلام عند تقدير الجواب ب (خمدت) وهو ما قدره الزمخشري، كما أن أمن اللبس غير مسلم إذ لا شيء يدل على المحذوف، ومن هنا نظر أبو حيان إلى التركيب ليجده مستغنيا بنظمه عن القول بالحذف والتقدير، ومكتفياً بلفظه للدلالة على معناه، قال: «بل الذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحته ووضعه مواضعه أن يكون ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ هو الجواب، فإذا جعلت غيره الجواب مع قوة ترتب (ذهاب الله بنورهم) على الإضاءة، كان ذلك من باب اللغز، إذ تركت شيئاً يبادر إلى الفهم، وأضمرت شيئاً يحتاج في تقديره إلى وحي يسفر عنه، إذ لا يدل على حذفه اللفظ مع وجود تركيب ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾»⁽⁴⁾.

ومتلما كان ما يقتضيه التركيب معياراً لتوجيه المعنى عند أبي حيان كان العكس كذلك، فبصحة المعنى يحكم على سلامة التركيب من الحذف، «ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمار، مع صحة المعنى، كان أولى من حمله على الإضمار»⁽⁵⁾.

وبسلامة النظم وصحة المعنى يحكم أبو حيان على صحة الرأي أو فساده، فهو لا يؤيد ما ذهب إليه بعضهم في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَا مَهْمُ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ

(1) ظ : الطوسي، التبيان: 253/1

(2) ظ : ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 85/2

(3) ظ : الزمخشري، الكشاف: 72/1

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 213/1، وظ : في هذا المجال: 486/2

(5) المصدر نفسه : 575/1، وظ : في هذا المجال: 265/2، 439/7

يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمُهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ * قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرًا قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ * وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ [آل عمران: 44-48]، إذ قرئ (ونعلمه) بالنون⁽¹⁾، فقيل هو معطوف على قوله ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾، وردَّ أبو حيان هذا لفساده من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، «أما من حيث اللفظ فمثله لا يقع في لسان العرب لبعد الفصل المفرط وتعقيد التركيب وتناثر الكلام. وأما من حيث المعنى فإن المعطوف بالواو شريك المعطوف عليه، فيصير المعنى بقوله ذلك من أبناء الغيب أي: إخبارك يا محمد بقصة امرأة عمران وولادتها لمريم وكفالة زكريا وقصته في ولادة يحيى له وتبشير الملائكة لمريم بالاصطفاء والتطهير، كل ذلك من أخبار الغيب، نعلمه، أي: نعلم عيسى الكتاب، فهذا كلام لا ينتظم معناه مع معنى ما قبله»⁽²⁾، ولهذا رجَّح أن تكون قراءة النون من باب الالتفات، خرج من ضمير الغيبة إلى ضمير التكلم لما في ذلك من الفخامة.

فأبو حيان - كما ظهر - كان يولي المعنى اهتماما بارزا، إذ كان يدرك ما لنظم عناصر التركيب من أهمية في إنتاج الدلالة، فهو على الرغم من كونه عالم نحو قبل أن يكون مفسرا وكان هذا ظاهرا في تفسيره، لم ينظر إلى النص القرآني نظرة أحادية باتجاه اللفظ والقاعدة النحوية، بل كان ذلك مرتبطا بالمعنى ودلالة النص، ولعل هذا يؤكد ما ذهب إليه الدكتور هادي نهر من أن اللغويين والنحاة والبلاغيين العرب القدماء قد اعتنوا بوظائف النحو أو معانيه إذ «أكد هؤلاء أن الأنظمة والقوانين النحوية عنصر حاسم من عناصر تحديد الدلالة، وفهم المعنى، وتهيأ لهم وضع علم النحو وسن قواعد، وتقرير قوانينه في ظل المعنى، لأنهم اتخذوا من تلك القواعد والقوانين النحوية سبيلا إلى فهم النصوص اللغوية ومنها النص القرآني»⁽³⁾.

ولما كان النظام النحوي (التركيب) يعتمد في بنائه على ما يقدمه النظامان الصوتي والصرفي فإن ألفاظ التركيب في بنائها وانتظامها فيه تنتج قرائن (لفظية) من شأنها أن تساعد على إدراك العلاقات السياقية بين تلك الألفاظ ثم معرفة وتحديد المعاني النحوية لها، فتلك «العلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي (الباب الخاص كالفاعلية مثلا) فعلاقة الإسناد مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل»⁽⁴⁾ وهكذا.

(1) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، ظ: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 206

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 485/2، وتنتظر في مثل هذا المجال: 311/3

(3) هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي: 80

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 191-192

ومن هنا فان القرائن اللفظية تنتجها أنظمة اللغة (الصوت والصرف والنحو)، ولما تناول البحث منها ما يتعلق بالنظامين الصوتي والصرفي في الفصلين السابقين، ففي هذا الفصل سيدرس القرائن التركيبية اللفظية في قسمه الأول.

ولما كان تركيب الكلم وفق النظام النحوي ينتج عنه علاقات بينها تحدد المعاني النحوية لها، وتمثل قرائن معنوية، فسيتناول البحث أيضا في هذا الفصل القرائن التركيبية المعنوية في قسمه الثاني، وعلى الشكل الآتي:

أولا : القرائن التركيبية اللفظية: (1) الأداة (2) الربط (3) الرتبة (4) التضام
ثانيا : القرائن التركيبية المعنوية: (1) الإسناد (2) التخصيص (3) النسبة (4) التبعية

أولا : القرائن التركيبية اللفظية

قرينة الأداة

الأداة في اللغة : الآلة ، وجمعها أدوات⁽¹⁾، وفي الاصطلاح عرفها بعضهم بأنها: «الكلمة تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنى في غيرها»⁽²⁾، ولا يعني كونها تدلّ على معنى في غيرها أنّها تطابق مفهوم الحرف، فالأداة «أعم وأوسع مدى، إذ كلّ حرف أداة؛ لأنّها تشمل حروف المعاني وما شابهها من الأسماء والأفعال، وليست كلّ أداة حرف»⁽³⁾، فالأدوات النحوية ليس لها معنى في نفسها، بمعنى أنّها كلمات فارغة من مضمونها المعجمي، ولا يظهر معناها إلا حين توصل بغيرها⁽⁴⁾.

ويبدو لي أنّ هذا التعريف ليس دقيقاً فإنّ العطف بـ(أو) في التعريف يوهّم أنّ الأداة هي أحد المتعاطفين، والحال أنّها إمّا أنّ تكون للأمرين معاً، أو للثاني فقط، إذ إنّنا لا نسلّم أنّ الأدوات جميعها تؤدي وظيفة الربط فأدوات الاستفتاح وأدوات النداء مثلا لا يفهم منها ربط، لكنها لا يكون لها معنى إلا مع غيرها على كل حال، ولذلك نفضل أنّ نحدّد الأداة بأنّها ” كلمة تدلّ على معنى في غيرها وقد تستعمل للربط بين أجزاء الجملة الواحدة أو الربط بين الجمل“.

والمعاني التي تؤديها الأدوات جميعا هي من نوع التعبير عن صفات العلاقات في السياق، ولا قيمة دلالية لها خارج السياق لأنّها مفتقرة أصالة إلى الضمائم، بمعنى أنّها ذات افتقار متأصل إلى السياق، فمعنى الأداة معنى وظيفي ووظيفتها وظيفة تركيبية عامة هي التعبير عن صفة التعليق، وتنتضح بالتعبير عن المعنى العام للجمل والأساليب، أو تؤدي معانيها الخاصة كمعاني حروف الجر أو معنى المصاحبة في واو المعية مثلا، وقد تقوم بوظيفة الربط إذ تربط بين مفردات الجملة الواحدة كوظيفة حروف العطف عند عطفها المفردات أو حروف الجر أو الاستثناء، أو تربط بين الجمل كوظيفة حروف العطف عند عطفها الجمل أو أدوات الشرط، وحين يكون الربط بين أجزاء الجملة كلها يكون معنى الأداة هو الأسلوب أو معنى الجملة⁽⁵⁾.

ومن ثم فقد أُوكّل بالأداة معانٍ نحوية مهمة تكون هي المفهّمة لها، فيُفهم معنى النفي من

(1) ظ : الخليل، العين: 98/8 (أدي)، الجوهري، الصحاح: 2265/6 (أدا)

(2) مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية: 11

(3) فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته: 223

(4) ظ : مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: 299

(5) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 125، 127، فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 262-263،

267-268، حلمي خليل، الكلمة: 58

(لن) أو (لم) مثلاً، والاستفهام من (هل)، والاستثناء من (إلا)، والعطف والتعقيب من الفاء وهكذا، بل إن «أي معنى جملي في اللغة العربية كالأستفهام والشرط والنفي لا يدرك إلا باستخدام الأداة الخاصة بذلك المعنى باستثناء جملة الإثبات وجملة الأمر بالصيغة والمدح والذم وبعض جمل الإفصاح حين يكون بالإخالة والصوت، فإن هذه فقط لا تعتمد في أداء وظيفتها على أية أداة»⁽¹⁾، ولما كانت الأداة هي المائز لهذه المعاني وتوَدَّى بها، وكان لكل معنى أدواته الخاصة، فإن الأداة قرينة لفظية على هذه المعاني، كما أنها قرينة لفظية على المعاني التي تفهم منها عند دخولها على جزء من الجملة كمعنى العطف والمعية والحال وغيره. والأداة - كما أشرنا - تفتقر إلى الضمائم، بمعنى أنها محتاجة إلى قرائن في السياق يتضح من خلالها المعنى الوظيفي للأداة ويتحدد، وهذا يجعل الأداة مشتركة بين عدة قرائن، فلها إذن معناها النحوي الذي تكون قرينة عليه. وقد تؤدي وظيفة الربط فتكون قرينة عليه، وهي محتاجة إلى ضمائمها فتكون الأداة قرينة على تلك الضمائم، وإذا علمنا أن من الأدوات ما له رتبة محفوظة كأدوات التي لها الصدارة في الكلام أدركنا أن ذلك يدخلها في قرينة الرتبة.

ومن ثم يكون لقرينة الأداة أثر مهم في توجيه المعنى وتحديده، بل قد تكون هي الفيصل في ذلك، وقد يكون المعنى عند وجودها في التركيب مناقضاً للمعنى عند عدمها، ويمكن ملاحظة الأثر

المهم للأداة في الجمل الآتية عند النظر إليها مع ما مقابلاتها:

1. جنْتُ زَيْدًا . (مفعول به) - جنْتُ زَيْدًا . (مفعول معه)
2. سافرَ زيدٌ . (إثبات) - ما سافرَ زيدٌ . (نفي)
3. لم تفعلوا . (نفي الحدث في الماضي) - لن تفعلوا . (نفي الحدث في المستقبل)
4. لتكرمنَّ زيدًا . (قسم) - لتكرمنَّ زيدًا . (أمر)

فواضح في المثال الأول اختلاف معنى الجملة عن معنى الجملة المقابلة لها بدخول الأداة (الواو) التي أفادت معية زيد للفاعل، كما تغيرت الدلالة على حدوث سفر زيد في الجملة الثانية، وعدم حدوثه في الجملة المقابلة لدخول الأداة (ما) التي أفادت النفي، فالمعنى يتأثر بالأداة وجوداً وعدمًا، ويمكن أن يتغير بتغير الأداة كما هو شأن الجملتين في المثال الثالث، ومثله المثال الرابع إذ إنَّ اختلاف فونيم الحركة بعد اللام أنبأ عن اختلاف الأداة في الجملتين فهي في الأولى اللام الواقعة في جواب القسم وفي الثانية اللام التي تفيد الأمر، فاختلف المعنى في الجملتين لاختلاف وظيفة الأدوات.

وقد تتبَّه النحاة القدماء إلى أثر الأداة في توجيه المعنى، ومن ذلك ما لاحظته المبرد وابن السراج والزجاجي والرماني (ت384هـ) من أنَّ كسر اللام وفتحها يكون فرقا بين لام الملك ولام

(1) فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 210، وظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 177/1، والمقصود بالإخالة ما يسميه النحاة اسم الفعل.

التوكيد في جملةٍ مثل (إِنَّ زَيْدًا لِهَذَا) أو (إِنَّ عَمْرًا لَذَاكَ)، «فإِذَا كَسَرْتَ فَقُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا لَذَاكَ) علم أنّه في ملكه، وإِذَا قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا لَذَاكَ) علم أنّ زَيْدًا ذَاكَ»⁽¹⁾، وقد يتضح إدراكهم لأهمية الأداة في دراستهم لحروف المعاني، وبيان معانيها النحوية في مؤلفاتهم حتى كانت لهم مؤلفات اختصت بالأدوات، إلا أنّ ما يؤخذ على دراستهم لها أنهم استندوا فيها على نظرية العامل فكان اهتمامهم في المقام الأول بالناحية الإعرابية، وجاءت الأدوات مصنفة وفق ما يقتضيه العمل والإعراب لا ما يقتضيه معناها، ومن هنا وجدنا الأدوات المتقاربة في الوظيفة والمعنى النحوي متناثرة على الأبواب النحوية المختلفة، فأدوات النفي مثلا درست في باب النواسخ (ليس والمشبهات بها)، وباب نواصب الفعل المضارع (لن)، وباب جزم الفعل المضارع (لم، لما) وهكذا.

وأبو حيان الأندلسي وإن لم يكن مخالفا لغيره من النحاة في تناوله الأدوات في مصنّفاته النحوية، إلا أنه في تفسير البحر المحيط تجلّى إدراكه أثر الأداة في تحديد المعنى وتوجيهه، فقد أولاه اهتماما كبيرا حتى صار من منهجه في تفسيره أن يذكر معاني الأداة واستعمالها في أول ورود لها، ويمثل لذلك غالبا بأمثلة قرآنية أو غير قرآنية توضح المراد، فكان أول تفسيره بيان معاني حرف الجر (الباء) لوروده في البسملة⁽²⁾، ومن ذلك أيضا ما ذكره في الأداة (يا)، إذ قال: «(يا): حرف نداء، وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها: أنادي، وعلى كثرة وقوع النداء في القرآن لم يقع نداء إلا بها، وهي أعمّ حروف النداء، إذ ينادى بها القريب والبعيد والمستغاث والمندوب. وأمالها بعضهم، وقد تتجرد للتنبيه فيليها المبتدأ والأمر والتمني والتعليل، والأصح أن لا ينوي بعدها منادى»⁽³⁾.

والمرجع الذي يمكن أن يعوّل على رأيه من النحاة فيكون حجة في بيان معاني الحروف عند أبي حيان محصور بالمتقدمين منهم، وهم الذين وصفهم بـ"أئمة العربية المقانع"⁽⁴⁾، ومن هنا فهو لم يعوّل على كلام الزمخشري وغيره من المتأخرين في بيان الفرق في النفي بين (لا) و(لن)، وكان مرجعه سيبويه إذ حلّ نصّا من كتابه ليخلص إلى أن النفي بـ(لن) أخص من النفي بـ(لا)؛ لأن (لن) نفي لما دخلت عليه أداة الاستقبال، و(لا) نفي للمضارع الذي يراد به الاستقبال⁽⁵⁾.

وقد وضح عند أبي حيان الأثر الدلالي لمعاني الأدوات في النص القرآني، فمن ذلك مثلا ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ

(1) المبرد، المقتضب: 390/1، وظ: ابن السراج، الأصول: 351/1، الرمازي، معاني الحروف: 65

(2) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 123/1، وظ: مثلا: في (اللام): 130/1

(3) ظ: المصدر نفسه: 231/1، وظ: مثلا: في (لو): 226/1، و(أي): 231/1، و(لعل): 231/1، و(إن):

242/1، و(لن): 243/1، و(أن) و(أما) و(ماذا): 262/1، و(كيف): 264/1

(4) ظ: المصدر نفسه: 249/1، ورجال مقانق وقنعان إذا كانوا مرّضيين. ظ: ابن منظور، لسان العرب:

297/8 (قنع)

(5) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 249/1، وظ: سيبويه، الكتاب: 117/3

تَعْفُلُونَ * ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴿البقرة: 73-74﴾، إذ رأى أبو حيان أنّ بين مدلول (ثُمَّ) ومدلول (مِنْ) تعارضاً، وهذا التعارض أوجب أن يكون أحدهما مجازاً، قال: «وأتى بـ(مِنْ) في قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ إشعاراً بأنّ القسوة كان ابتداءها عقيب مشاهدة ذلك الخارق، ولكن العطف بـ(ثُمَّ) يقتضي المهلة، فيندافع معنى (ثُمَّ) ومعنى (مِنْ)، فلا بدّ من تجوُّز في أحدهما. والتجوُّز في (ثُمَّ) أولى؛ لأنّ سجاياهم تقتضي المبادرة إلى المعاصي بحيث يشاهدون الآية العظيمة فينحرفون إثرها إلى المعصية عنادا وتكديباً»⁽¹⁾، ورأى في الأداتين مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: 51]⁽²⁾.

ولا تكاد جملة عربية فصيحة تخلو من الأداة، إذ تُعِين على التعبير بالدقة التي يرومها المتكلم، فلا بدّ أن يكون لها أثر في معنى الجملة لأنّ الأدوات إنما وضعت لإرادة معانيها في التركيب، فليس في كلام العرب حشو على ما تقرر من ردّ المبرد على الفيلسوف الكندي في حوارهما المعروف⁽³⁾، ومن ثمّ يكون كلام الله تبارك وتعالى أولى ألا يكون فيه حشو وألاً يخلو فيه شيء من القصديّة، ولهذا نجد من المفسرين والنحويين من دأب على بيان المعاني الدقيقة التي تفيدها الأداة في النصّ القرآني، وأبو حيان من بين أولئك المفسرين إن لم يكن في مقدمتهم نظراً لثقافته النحوية التي وظفها في تفسيره البحر المحيط واعتمد عليها كثيراً في تحليله للنصّ القرآني، ويتضح لنا ذلك من تلمس أثر قرينة الأداة في توجيه المعنى من خلال المحاور الآتية:

1. اختلاف المعنى بذكر الأداة وعدمه

إنّ ذكر أداة في الجملة يتبعه إضافة معنى إليها كما تفرّر، وهذا ينسجم مع القول بأنّ زيادة المبنى تدلّ على زيادة في المعنى، والمعنى الذي تضيفه الأداة في الجملة هو معناها الوظيفي، ومن ذلك التوكيد ودفع التوهم الذي رآه أبو حيان في (لا) في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: 7]، فوجود (لا) هنا لتأكيد معنى النفي الحاصل بـ(غير) كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين، ووجودها أيضاً عين عطف (الضالين) على (المغضوب عليهم) لمناسبة (غير)، كما أنّ تركها يوهم بعطف (الضالين) على (الذين)⁽⁴⁾.

وإذا كان ذكر الأداة هنا قرينة على تحديد المعنى، فإنّ ذكرها أحياناً قد يوهم بخلاف المراد

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 428/1

(2) ط : المصدر نفسه : 358/1

(3) يوضّح المبرد فيه للكندي الفرق في المعنى بين (عبد الله قائم) و (إنّ عبد الله قائم) و (إنّ عبد الله لقائم).

ط : الفلقشندي، صبح الأعشى : 223/1

(4) ط : أبو حيان، البحر المحيط : 150/1

على ما رآه أبو حيان في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً [البقرة: 21-22]، فذكر (واو) قبل (الذي) الثانية يوهم بأن المقصود بها غير المقصود بالأولى، بناء على أن أصل العطف المغايرة بين المتعاطفين، قال: «وإنما أتى بقوله (الذي) دون (واو) لتكون هذه الصفة وما قبلها راجعين إلى موصوف واحد، إذ لو كانت بالواو لأوهم ذلك موصوفاً آخر، لأن العطف أصله المغايرة»⁽¹⁾، ولعلنا من خلال هذين المثالين نلمس قدرة أبي حيان على قراءة النص القرآني بما هو عليه، وقراءته قراءة أخرى افتراضية يتبين له من خلالها دقة الاستعمال القرآني للأدوات، بل دقة التعبير القرآني عموماً.

ومن هنا نظر أبو حيان إلى ذكر (الواو) قبل ﴿سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ في الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 58]، وعدم ذكرها في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةً وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 161] والقصة واحدة، فرأى أن مجيء الواو العاطفة يؤذن بأن مجموع الغفران والزيادة جزء واحد لمجموع الأمرين (ادخلوا الباب، وقولوا)، ولا يفهم هذا الجمع عند ترك الواو، قال: «وحيث تركزت أفاد توزع كل واحد على كل واحد من الأمرين، فالغفران في مقابلة القول، والزيادة في مقابلة (ادخلوا)»⁽²⁾، وذكر الرازي هذا المعنى بلفظ مماثل في تفسيره ولم يشير أبو حيان إليه⁽³⁾.

2. تآثر المعنى باختلاف المعنى الوظيفي للأداة

أشار البحث سابقاً إلى أن ألفاظ اللغة لا يمكنها أن تستوعب معانيها إذا أريد لكل لفظ أن يعبر عن معنى واحد لا غير، ولهذا تلجأ اللغة لاستيعاب المعاني غير المحدودة بألفاظ محدودة إلى أن يكون للفظ أكثر من معنى، ومن هنا يكون لبعض الأدوات معانٍ متعددة، فالواو تكون عاطفة أو حالية أو للمعية أو استئنافية أو للقسم، و(إن) تكون شرطية أو نافية أو زائدة أو مخففة من (إن) وهكذا، ويتحدد معنى الأداة بما يتضام معها أو يرتبها، وتعبير آخر يتحدد بما يتضامر من قرائن، ولهذا قيل إنَّ المعنى الوظيفي الموكل للأداة هو «المعنى النحوي الذي تفيده الأداة عندما تكون في تركيب لغوي معين، وذلك بحسب ما تدل عليه القرائن في السياق»⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه : 237/1

(2) المصدر نفسه : 388/1

(3) الرازي، مفاتيح الغيب : 598/1

(4) مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية: 68

ولهذا نجد أبا حيان يقلّب معنى الآية بحسب المعاني التي تحتملها الأداة، وقد يرجّح من بينها ما يناسب السياق، أو يترك الترجيح إذا كان المعنى الدلالي للنص القرآني لا يتعارض مع أحدها، ولعل من ذلك ما رآه في الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 27]، إذ جاز في (تخونوا) أن يكون مجزوماً أو منصوباً تبعاً للمعنى الوظيفي للواو، فإن كانت عاطفة عطفت الفعل (تخونوا) الثاني على الأول فانجزم، وإن كانت واو المعية كان الفعل منصوباً جواباً للنهي، قال أبو حيان: «وجوّزوا في (تخونوا) أن يكون مجزوماً عطفاً على (لا تخونوا) ومنصوباً على جواب النهي وكونه مجزوماً هو الراجح»⁽¹⁾، ورجح أبو حيان كون الواو عاطفة؛ «لأنّ النصب يقتضي النهي عن الجمع، والجزم يقتضي النهي عن كلّ واحد»⁽²⁾. وقد ذكر هذين الوجهين نفرّاً من المفسرين السابقين لأبي حيان⁽³⁾ إلا أنّهم اكتفوا بذكرهما ولم يرجحوا أحدهما.

ومن ذلك ما قرره في (لو) من أنّها تكون حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، أو تكون مصدرية، أو تكون للتمني محكية في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوْمَئِذٍ يَدْعُوكُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: 96]، واتخاذ أي معنى من تلك المعاني ينسحب أثره إلى المعنى النحوي لبعض مفردات التركيب، فيكونها حرف شرط (لما كان سيقع لوقوع غيره) يكون مفعول (يودّ) وجواب (لو) محذوفين، والتقدير: يودّ أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسرّ بذلك، وعلى هذا لا يكون لقوله (لو يعمر ألف سنة) محل من الإعراب.

ويكون (لو) مصدرية بمعنى (أن) لا يكون لها جواب، والمصدر المؤول المسبوك منها مفعول (يودّ)، والتقدير: يودّ أحدهم تعميم ألف سنة، ولا حذف في الكلام على هذا القول.

وعلى الثالث يجرى الفعل (يودّ) مجرى (يقول) من باب التجوّز؛ لأن القول ينشأ عن الأمور القلبية، فكأنه قال: "يقول أحدهم عن ودادة من نفسه: لو أعمر ألف سنة"، ف(لو) هنا للتمني، وهي لا تحتاج إلى جملة جوابية لأن معناها معنى: يا ليتني أعمر، وتكون الجملة عندئذ في موضع مفعول على طريق الحكاية، وترك أبو حيان ترجيح أحد هذه الأوجه لأنه مذكور في علم النحو⁽⁴⁾.

ومن ذلك ما توجه لديه في (أو) إذ قال تعالى: ﴿مَتَّئِلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا...﴾

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 480/4، وتتنظر مثل هذه المسألة: 284/5، وبالفاء في: 381/3، 499/4،

439/7

(2) المصدر نفسه : 480/4

(3) ظ : الفراء، معاني القرآن: 408/1، الطبري، جامع البيان: 483/13-484، مكي ابن أبي طالب، مشكل

إعراب القرآن: 313/1-314، الزمخشري، الكشاف: 251/2، ابن عطية، المحرر الوجيز: 517/2-518،

الرازي، مفاتيح الغيب: 3188/5، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 395/7، العكبري، التبيان: 6/2

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 482/1

[البقرة: 17]، ثم قال: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: 19]، فليس (أو) هنا للتخيير وأنَّ المعنى أيهما شئت مثلهم به، ولا هي للإباحة لان التخيير والإباحة إنما يكونان في الأمر أو ما في معناه، وهذه الجملة خبرية صرف، وليست هي بمعنى الواو أو (بل) لأنَّ من أثبت ذلك لجأ إلى التأويل، كما أنَّها ليست للإبهام ولا للشكَّ بالنسبة للمخاطبين، لأنَّ الإبهام أو الشكَّ بالنسبة للمخاطبين لا معنى له هنا، ولذلك كلَّه رأى أنَّ المعنى الظاهر في (أو) هنا أن تكون للتفصيل ورجح هذا المعنى إذ كان من نظر في حالهم منهم من يشبهه بحال المستوقد، ومنهم من يشبهه بحال ذوي صيب⁽¹⁾.

ويتضح أيضا أثر الأداة في المعنى بما لاحظته أبو حيان من تعدد معناها وتغير معنى الجملة تبعا لذلك في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُنزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: 43]، إذ ورد حرف الجرِّ (من) ثلاث مرات، أما الأولى فأتقوا على أنها لابتداء الغاية، واختلفت في الثانية والثالثة، وتبع هذا الاختلاف اختلاف الإعراب والمعنى⁽²⁾، والجدول الآتي يبين ذلك:

من جبال	من برد	المعنى
للتبعيض في موضع المفعول ل(ينزل)	لبيان الجنس	وينزل من السماء بعض جبال فيها التي هي البرد فالمنزل برد لأن بعض البرد برد
للاغاية بدل من السماء	للتبعيض	ينزل البرد من السماء من جبال فيها
زائدة	زائدة	وينزل من السماء جبالا فيها (أي في السماء) بردا (وبردا بدل، أي برد جبال)
زائدة	زائدة	وينزل جبالا فيها برد، لا حصى فيها ولا حجر أي: يجتمع البرد فيصير كالجبال على التهويل فبرد مبتدأ و(فيها) خبره والضمير في (فيها) عائد على الجبال
للاغاية	زائدة	وينزل من السماء من جبال السماء بردا

3. اختلاف المعنى بتغير الأداة

(1) ظ : المصدر نفسه : 221/1

(2) ظ : المصدر نفسه : 427/6

لما كان للأداة معنى يُفهم من وجودها في التركيب، وتؤديه بتفاعلها مع مفرداته، فإنَّ استبدال الأداة في جملة معينة يحدث فرقا في المعنى، وليس أدلَّ على ذلك من استبدال حرف الجرِّ (عن) بـ(في) في قولنا: (رغبتُ في زيارتكم) إذ ينقلب المعنى إلى نقيضه، ومثله يكون عند استبدال أدوات التوكيد بما يقابلها من أدوات النفي، وليس حديثنا هنا عن مثل هذا الأخير؛ لأنَّ تأثر المعنى بالأداة فيه ظاهر جليّ، بل أردنا أن نشير إلى ما لاحظته أبو حيان من تأثر المعنى باستبدال أداة لها معنى وظيفي مقارب للأخرى في السياق، من ذلك مثلا ما رآه من تعدي الفعل (نَزَلَ) بـ(على) وتعديه بـ(إلى) عند تفسيره الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 23] فتعدي الفعل بـ(على) فيه «إشارة إلى استعلاء المنزل على المنزل عليه وتمكنه منه، وأنه قد صار كالملايس، بخلاف (إلى) فإنها تدل على الانتهاء والوصول»⁽¹⁾.

ومن هذا ما قيل في الآية التي نتلو المذكورة آفا، وهي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 24]، إذ رأى الزمخشري أنَّ النفي في هذه الجملة بـ(لن) دون (لا) لأنَّ في (لن) توكيدا وتشديدا، فهو يختلف عن النفي بـ(لا) على الرغم من كونهما أختين في نفي المستقبل، فإذا قلت لصاحبك: لا أقيم غدا، فأنكر عليك قلت: لن أقيم غدا، كما تفعل في: أنا مقيم، وأني مقيم⁽²⁾.

وقد أيد أبو حيان أنَّ في (لن) توكيدا وتشديدا بعد أن رجع إلى كتاب سيبويه ليستنتج أنَّ ما ذهب إليه الزمخشري ليس بعيدا عن مذهب سيبويه، وعلَّل أبو حيان إفادة (لن) التوكيد والتشديد بأنَّها «تنفي ما هو مستقبل بالأداة بخلاف (لا)، فإنها تنفي المراد به الاستقبال مما لا أداة فيه تخلصه له، ولأنَّ (لا) قد ينفي بها الحال قليلا، ف(لن) أخصَّ بالاستقبال وأخصَّ بالمضارع، ولأنَّ (ولن تفعلوا) أخصر من (ولا تفعلون)، فلهذا كله ترجيح النفي بـ(لن) على النفي بـ(لا)»⁽³⁾.

ونقل أبو حيان عن بعضهم في موضع آخر أنَّ النفي بـ(لن) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ * ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 94-95]، والنفي بـ(لا) في قوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنْكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ * وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: 6-7]، متناسب مع عظم الدعوى فدعواهم في الأولى أعظم من دعواهم في الثانية «لأنَّ السعادة القصوى فوق مرتبة الولاية، لأنَّ الثانية تتراد لحصول الأولى، و(لن) أبلغ في النفي من (لا)، فجعلها لنفي

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 245/1

(2) ط : الزمخشري، الكشاف: 96/1

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 249/1

الأعظم»⁽¹⁾، وهو يتماشى مع دعوى الزمخشري من أنّ النفي بـ(لن) أوكد.

لكنّ ابن هشام رأى أنّ تلك الدعوى بلا دليل، قال: «ولا تفيد (لن) توكيدَ النفي خلافاً للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافاً له في أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يفيد منفيها باليوم في ﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: 26]، وكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَمُنُّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: 95] تكراراً، والأصلُ عدمه»⁽²⁾.

أمّا دعوى إفادتها توكيد النفي فقد بيّن أبو حيان منشأ هذا التوكيد وبيّن استعماله فيما نقله في تفسيره كما وضحنا أعلاه، وأمّا دعوى التأبيد فقد رأى أبو حيان في قوله: ﴿وَلَنْ يَمُنُّوهُ أَبَدًا﴾ أنّ (أبداً) للتوكيد على زعم من ادّعى التأبيد⁽³⁾ وهو فائدة التكرار، وأمّا في قوله: ﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ فيمكننا أن نقول فيه أنّ النفي بـ(لن) يكون للزمان المستقبل المطلق عند عدم وجود قرينة مفيدة، أمّا عند وجودها فزمن النفي يحدّد بها، وقد جاء في برهان الزركشي: «أنّ (لا) و(لن) لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلية، والتأبيد وعدمه يؤخذان من دليل خارج»⁽⁴⁾.

4. إظهار المعنى ببيان معنى الأداة

لا بد أنّ تعدّد المعنى الوظيفي للأداة يمنح اللغة مزية تمكّن أصحابها من التعبير بدقة عن المعنى المراد، كما أنّ تعدّد الأدوات التي تؤدي معنى عاماً مشتركاً بينها كذلك، فأدوات العطف مثلاً كثيرة قد يختص بعضها في تأدية معنى لا تفيد الأخرى، وكذلك أدوات الاستفهام إذ لكلّ منها استعماله، ومن هنا فإنّ بيان معنى الأداة قد يظهر معنى الجملة ويكشف عن المعنى الدقيق للنص، وقد لجأ أبو حيان كثيراً إلى إظهار معنى الجملة وتوجيهه ببيان معنى الأداة واستعمالها، ومن ذلك ما رآه في الفاء العاطفة في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: 16]، فعطف (ما ربحت) بالفاء، يدل على تعقب نفي الربح للشراء، وأنّه بنفس ما وقع الشراء تحقق عدم الربح، وهو لا يؤيد هنا أن تكون الفاء داخلة لما في الكلام من معنى الجزاء على تقدير (إن اشتروا) على زعم بعضهم⁽⁵⁾.

وبمعنى التعقيب الذي تؤديه الفاء أيد أبو حيان ما اختاره من المقصود بالموتيتين والحياتين في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَهْلًا لِّمَنْ أَمْوَالُهُمْ فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: 28]، فبعد أن ذكر مجموعة آراء للمفسرين وأصحاب علم الكلام في ذلك رأى أنّ كونهم

(1) المصدر نفسه : 479/1

(2) ابن هشام، معني اللبيب: 281-282

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 479/1

(4) الزركشي، البرهان: 421/2

(5) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 205/1

أمواتا، هو من وقت استقرارهم نطفا في الأرحام إلى تمام الأطوار بعدها، وأنَّ الحياة الأولى نفخ الروح بعد تلك الأطوار من النطفة والعلقة والمضغة واكتساء العظام لحما، والإماتة الثانية هي المعهودة، والإحياء هو البعث بعد الموت. ثم قال: «أكثر تلك الأفاويل يبعد فيها التعقيب بالفاء في قوله ﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾؛ لأن بين ذلك الموت والإحياء مدة طويلة، وعلى ما اخترناه تكون الفاء دالة على معناها من التعقيب»⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 47] يكون التفضيل معطوفا بالواو على النعمة، وهذا برأي أبي حيان من عطف الخاص على العام لأنَّ النعمة اندرج تحتها التفضيل المذكور، وعدَّ هذا العطف مما انفردت به الواو دون سائر حروف العطف، وكان شيخه أبو جعفر بن الزبير (ت708هـ) يسميه بالتجريد، كأنه جُرد من الجملة وأُفرد بالذكر على سبيل التفضيل⁽²⁾. وليس انفرد الواو من بين حروف العطف بهذا متفقا عليه، إذ قد تشاركه فيه (حتى)⁽³⁾. ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238] وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: 7].

وقد يجد أبو حيان أنَّ (إنَّما) تفيد معنى الحصر، وهو ما لاحظته في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا إِنَّمَا سُكَّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾ [الحجر: 15]، قال: «وجاء لفظ (إنَّما) مشعرا بالحصر، كأنه قال: ليس ذلك إلا تسكيراً للأبصار»⁽⁴⁾، ورأى ذلك فيها في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَبِأَيِّ قَارِهَبُونَ﴾ [النحل: 51] فقال: «ولمَّا نهى عن اتخاذ الإلهين، واستلزم النهي عن اتخاذ آلهة، أخبر تعالى أنه إله واحد كما قال: ﴿وَالْهَكْمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: 163] بأداة الحصر، وبالتأكيد بالوحدة»⁽⁵⁾.

وأبو حيان في إشارته لما أفادته (إنَّما) يبدو مضطربا إذ غاير ما قرَّره في أكثر من موضع في تفسيره من أنَّ (إنَّما) لا تفيد الحصر بنفسها بل إنَّ السياق الذي تكون فيه يعطي ذلك المعنى، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: 11]: «والذي نذهب إليه أنها لا تدلَّ على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت ب(ما)، فلا فرق بين: (لعل زيدا قائم)، و(لعل ما زيد قائم)، فكذلك: (إنَّ زيدا قائم)، و(إنَّما زيد قائم)، وإذا فهم حصر، فإنَّما يفهم من سياق الكلام لا أنَّ (إنَّما) دلَّت عليه»⁽⁶⁾، وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

(1) المصدر نفسه : 277/1-278

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 346/1

(3) ظ : خالد الأزهرى، شرح التصريح : 159/2-160، الصبان، حاشية الصبان : 135/3

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 436/5

(5) المصدر نفسه : 485/5

(6) المصدر نفسه : 191/1

كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴿ [يونس: 24]: «وإنما هنا ليست للحصر لا وضعا ولا استعمالا، لأنه تعالى ضرب للحياة الدنيا أمثالا غير هذا»⁽¹⁾، ولم يكتفِ بذلك إذ صرَّح في معرض رده على الزمخشري الذي قال بإفادة (إنَّما وأنَّما) الحصر⁽²⁾ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: 108] بأن لا خلاف إلا في (إنَّما) المكسورة، «أَمَّا [أَنَّما] بالفتح فحرف مصدري ينسبك منه مع ما بعدها مصدر، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة، ولو كانت (إنَّما) دالة على الحصر لزم أن يُقال إنَّه لم يوحَ إليه شيء إلا التوحيد، وذلك لا يصحَّ الحصر فيه إذ قد أوحى له أشياء غير التوحيد»⁽³⁾.

ودعوى أبي حيان في عدم إفادة الحصر بـ(إنَّما) قد يكون فيها شيء من التعسف، وكان ينبغي أن يلاحظ فرق المعنى بين الجمل عند وجود (إنَّما) فيها وعند خلوها منها، وربما ما أوقعه في الخطأ هو البحث عن معنى الحصر في أخوات (إنَّ) عندما تُكفَّ بـ(ما) وغاب عنه أن تلك الأدوات لها معانيها الخاصة وأنَّ الحصر لا يفهم من (ما) ومن كلفها للعمل، بل يفهم من سببها مع (إنَّ)، ولعل وجود معنى الحصر وعدمه واضح عند النظر في الجمل في الجدول الآتي بوجود (إنَّما) وعدمه، علما أنَّ تحديد (المحصور فيه) أو (المقصور عليه) قد تتضافر فيه قرينة النبر مع قرينة الأداة (إنَّما):

الجملة بلا حصر	الحصر بـ (إنَّما)	تقدير المعنى بـ (ما) و(إلا)
ضرب زيدَ عمرًا	إنما ضرب زيدَ عمرًا	ما ضرب زيدَ إلا عمرًا
ضرب زيدَ عمرًا في السوق	إنما ضرب زيدَ عمرًا في السوق	ما ضرب زيدَ عمرًا إلا في السوق
ضرب زيدَ عمرًا في السوق ضربةً واحدةً	إنما ضرب زيدَ عمرًا في السوق ضربةً واحدةً	ما ضرب زيدَ عمرًا في السوق إلا ضربةً واحدةً

ومن هنا فقد أورد المرادي (ت749هـ) حججا للقائلين بإفادة الحصر⁽⁴⁾، وردَّ ابن هشام على أبي حيان مؤيدا مقولة الزمخشري بإفادة (إنَّما وأنَّما) الحصر في قوله عزَّ وجلَّ المذكور آنفا، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس، وردَّ حجة أبي حيان بأنَّ الحصر «حصرٌ مُقيدٌ؛ إذ الخطابُ مع المشركين؛ فالمعنى ما أوحى إليَّ في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراف، ويسمى ذلك قَصْرَ قَلْبٍ؛ لِقَلْبِ اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول هو في نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: 144]؟ فإنَّ (ما) للنفى و(إلا) للحصر قطعا، وليست صفة عليه الصلاة

(1) المصدر نفسه: 144/5، وظ: 58/5، محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ق1/ج1/588-589

(2) ظ: الزمخشري، الكشف: 208/3

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 318/6

(4) ظ: المرادي، الجنى الداني: 397-396

والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جُعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر أفراد⁽¹⁾.

5. أثر الأداة في الدلالة الزمنية

تُكتسب الدلالة الزمنية أولاً من الصيغة الصرفية كدلالة صيغة الفعل الماضي على الماضي مثلاً، ثم من التركيب والسياق، وللأداة أثر بارز في توجيه الدلالة الزمنية وتحديدها، والنحاة قد قرروا ذلك ووضحوه في كتبهم فلم تختص بالدخول على المضارع لكنها تصرف معناه إلى الماضي، وحروف الجزاء إذا دخلت على الفعل الماضي نقلته إلى ما لم يقع - على حد تعبير المبرد - والسين تخلص المضارع للزمن المستقبل كما أن (لن) في نفيها له كذلك⁽²⁾.

وأثر الأداة واضح في الدلالة الزمنية عند أبي حيان في تفسيره، ولذلك توجه عنده في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾ [آل عمران: 91] أن (لو) هنا ليست لما كان سيقع لوقوع غيره وإنما هي بمعنى (إن) الشرطية، وعزا هذا التوجيه إلى تعلق (لو) بما أفادته (لن) من نفي المستقبل، إذ إن (لو) هنا معلقة بالمستقبل وهو (فلن يُقبل)، وتلك معلقة بالماضي⁽³⁾، فالمعنى الوظيفي ل(لن) قد حدد المعنى الوظيفي ل(لو).

وأبو حيان في موضع آخر وضح الفرق بين أن تكون (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره وأن تكون بمعنى (إن) الشرطية، فالأولى قرينة تخلص المضارع لمعنى الماضي، والأخرى تخلصه للمستقبل، قال: «(لو) من القرائن التي تخلص المضارع لمعنى الماضي إذا كانت حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، فإذا كانت بمعنى (إن) الشرطية تخلص المضارع لمعنى الاستقبال»⁽⁴⁾، ولهذا فإن الفعل (نعلم) في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمِنِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: 167]، عند أبي حيان في معنى (علمنا)، ومثل ذلك الفعل (نشأ) في قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِدُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: 100]، إذ جعله بمعنى (شئنا) «لان (لو) التي هي لما كان سيقع لوقوع غيره إذا جاء بعدها مضارع صرفت معناه إلى الماضي»⁽⁵⁾، ف(لو) التي لهذا المعنى - كما وضحاها في الارتشاف⁽⁶⁾ - تقتضي فعلاً

(1) ابن هشام، مغني اللبيب: 42

(2) ظ : المبرد، المقتضب: 185/1، شرح الكافية: 38/4، ابن هشام، مغني اللبيب: 145

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 543/2

(4) المصدر نفسه : 115-114/3

(5) المصدر نفسه : 351/4، في الأصل (لا أن لو التي هي...) وما أثبتناه يناسب المعنى والسياق.

(6) أبو حيان، ارتشاف الضرب : 1819/4

ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، ولا يليها - عند المحققين - إلا ماضي المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أو المضارع أو منفي بـ(لم).

ومما له تعلق بالدلالة الزمنية من الأدوات (السين) و(سوف)؛ فهما حرفان يُخلصان الفعل المضارع إلى الاستقبال، وسُميا حرفي تنفيس، أي: تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التصبيق في الحال، و(سوف) أكثر تراخيا في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيسا⁽¹⁾. وهما على هذا المعنى عند أبي حيان إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر: 51]: «جاء بـ(سين) الاستقبال التي هي أقل تنفيسا في الزمان من (سوف)»⁽²⁾، وقال في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يوسف: 98]: «و﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ﴾ عدة لهم بالاستغفار بـ(سوف) وهي أبلغ في التنفيس من (السين)»⁽³⁾، فهاتان الأداتان إذن قرينة على الزمن المستقبل، على اختلاف ابتعاده عن الحاضر بينهما، على أنه إن قيل إن (السين) أقرب زمانا من (سوف)، فإنَّ أبا حيان لم يلتزم ذلك لها؛ إذ إنها تدل على تقارب الزمان المستقبل لا تراخيه على ما توجه لديه في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾ [البقرة: 235]⁽⁴⁾، وهي في قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: 3] عكس ذلك، فقد رأى أنَّ «(السين) للاستقبال وإنَّ تراخي الزمن، وهو وعيد كائن إنجازه لا محالة»⁽⁵⁾.

و(السين) على زعم بعضهم قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، كما في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: 91]، واستدل عليه بقوله: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلْتِهِمْ أَلَيْهَا﴾ [البقرة: 142]، مدعيا أنَّ ذلك إنَّما نزل بعد قولهم (ما ولاهم عن قبلتهم) فجاءت (السين) إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال⁽⁶⁾، وأبو حيان لم ير ذلك في (السين) إذ هي تفيد الاستمرار والاستقبال، لكن ليس في ابتداء الفعل، بل في استمراره⁽⁷⁾، «فمعنى قوله ﴿سَيَقُولُ﴾ أنهم مستمرون على هذا القول وإن كانوا قد قالوه، فحكمة الاستقبال أنهم كما صدر عنهم هذا القول في الماضي فهم أيضا يقولونه في المستقبل»⁽⁸⁾، وتابع ابن هشام رأي أبي حيان إذ رأى أنَّ الاستمرار مستفاد من المضارع، والسين باقية على الاستقبال، إذ

(1) ظ : المبرد، المقتضب: 81/4، الأصول، ابن السراج: 42/1، الزمخشري، المفصل: 435، ابن يعيش، شرح المفصل: 73 / 8

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 416/7، وظ : 583/1، 286/3

(3) المصدر نفسه : 340/5، وظ : 396/3

(4) ظ : المصدر نفسه : 236/2

(5) المصدر نفسه : 527/8

(6) ظ : الزركشي، البرهان: 280/4، السيوطي، الإتقان: 745-747/1

(7) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 332/3

(8) المصدر نفسه : 593/1

الاستمرار إنما يكون في المستقبل⁽¹⁾.

يتضح مما تقدم ما للأداة من أثر في تحديد الدلالة الزمنية في التركيب، وليست الأدوات التي تكون قرينة على الدلالة الزمنية مقتصرة على ما ذكرنا، بل اكتفينا بما يُظهر هذا الجانب.

ومما تقدم يظهر جليا ما للأداة من أثر في المعنى، وينبغي أن نشير هنا إلى أن الأداة لما كانت محتاجة إلى غيرها ليكون لها معنى - أي أنها لا بد أن تكون متضامة مع غيرها - فإنها ستكون بذلك مثالا للتضام، ثم إننا ذكرنا أن الأداة قد تؤدي وظيفة أخرى في التركيب هي وظيفة الربط لهذا سيكون لنا وقفة أخرى معها في قرينة الربط بعد قليل إن شاء الله.

(1) ظ : ابن هشام، معني اللبيب: 146، السيوطي، الإتيان: 475/1

قرينة الربط

رَبَطَ الشَّيْءَ يَرْبِطُهُ وَيَرْبُطُهُ رَبْطًا شَدَّهُ، وَالرَّبَّاطُ مَا رُبِطَ بِهِ، وَالْجَمْعُ رُبُطٌ، وَالرَّابِطَةُ الْعَلَقَةُ وَالْوَصْلَةُ، وَالرَّبِطُ بِمَعْنَى الْإِرْتِبَاطِ⁽¹⁾.

وَعَرَّفَ الرِّبْطَ اصْطِلَاحًا بِأَنَّهُ «مَا يَحْصُلُ مِنْ ائْتِلَافِ وَصْلَةٍ وَاتِحَادٍ وَتَمَاسُكٍ فِي أَجْزَاءِ الْكَلَامِ وَالْجُمْلَةِ سِوَاءِ أَكَانَتْ هَذِهِ الْأَجْزَاءُ عُنَاوِرَ أُسَاسِيَّةٍ فِي بِنَائِهَا أَمْ غَيْرِ أُسَاسِيَّةٍ وَذَلِكَ بِوَسَائِلٍ مَعْنَوِيَّةٍ أَوْ لَفْظِيَّةٍ»⁽²⁾، وَبِنَاءٍ عَلَى هَذِهِ الْوَسَائِلِ عُدَّ الرِّبْطُ نَوْعَيْنِ؛ رِبْطٌ مَعْنَوِيٌّ يَتِمُّنَّ بِالْإِسْنَادِ وَكُونَ جُمْلَةٍ الْخَبِيرِ هِيَ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى أَوْ عَمُومٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمُبْتَدَأُ، وَرِبْطٌ لَفْظِيٌّ يَتِمُّنَّ بِالْأَسْمِ وَبِالْحَرْفِ⁽³⁾. وَمَعَ صِحَّةِ كُونَ الْإِسْنَادِ رَابِطًا لَطَرْفِيهِ إِذْ إِنَّ فِهُمَ هَذِهِ الْعَلَاقَةَ هُوَ مَا يَجْعَلُنَا نَدْرِكُ ائْتِبَاطَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ مِثْلًا وَإِنْ كَانَ مَفْصُولًا عَنْهُ بِفَاصِلٍ طَوِيلٍ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا الرِّبْطِ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى عِلَاقَةِ الْإِسْنَادِ بَلْ يَشْمَلُ غَيْرَهُ مِنَ الْعِلَاقَاتِ السِّيَاقِيَّةِ فَالْتَعْدِيَّةِ مِثْلًا تَرْبِطُ الْمَفْعُولَ بِهِ بِفِعْلِهِ، وَعِلَاقَةُ الْغَائِيَّةِ تَرْبِطُ الْمَفْعُولَ لَهُ بِفِعْلِهِ وَهَكَذَا.

وَمِنْ هُنَا نَجِدُ أَنَّ فِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ حَمَاسَةَ عَبْدِ الْلطِّيفِ إِسْرَافًا وَبَعْدًا عَنِ الصَّوَابِ إِذْ جَعَلَ مَا وَصَفَهُ النِّحَاةَ مِنْ شُرُوطٍ لِلْمَفْعُولِ لَهُ مِثْلًا رَوَابِطٌ يَتْرَابِطُ بِهَا الْمَفْعُولُ لَهُ مَعَ فِعْلِهِ، فَكَوْنُهُ مَنْصُوبًا وَكَوْنُهُ عَلَى صِيغَةِ الْمَصْدَرِ وَتَخَالْفُ مَادَتِهِ مَادَةَ فِعْلِهِ وَكَوْنُهُ مَصْدَرًا قَلْبِيًّا وَغَيْرِ ذَلِكَ، كُلُّ هَذِهِ الْأُمُورِ تَتَعَاوَنُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتْرَابِطَ الْمَفْعُولُ لَهُ مَعَ الْفِعْلِ⁽⁴⁾، وَالْحَقُّ أَنَّ تِلْكَ الْأُمُورَ تَعَيَّنَ عَلَى مَعْرِفَةِ وَظِيْفَةِ الْكَلِمَةِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا تَوْصَلُ إِلَى إِدْرَاكِ مَعْنَاهَا النَّحْوِيِّ، وَهَذَا يَبِينُ الْعِلَاقَةَ السِّيَاقِيَّةَ الَّتِي تَرْبِطُ بِهَا الْكَلِمَةَ مَعَ غَيْرِهَا، فَالرِّبْطُ نَاشِئٌ مِنْ هَذِهِ الْعِلَاقَةِ لَا مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ.

وَلَمَّا كَانَتْ الْوَسَائِلُ الْمَعْنَوِيَّةُ لِلرِّبْطِ - فِي أَغْلِبِهَا - تَتِمُّنَّ بِالْعِلَاقَاتِ السِّيَاقِيَّةِ أَوْ الْمَعْنَوِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ، وَالْوَسَائِلُ اللَّفْظِيَّةُ تَتِمُّنَّ بِالْأَدْوَاتِ وَالضَّمَائِرِ وَغَيْرِهَا، فَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُ الْمَحْدِثِينَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ؛ فَمَا كَانَتْ وَسِيلَتَهُ مَعْنَوِيَّةً سَمَاهُ «رَبَّاطًا»، وَمَا كَانَتْ وَسِيلَتَهُ لَفْظِيَّةً سَمَاهُ «رِبْطًا»، فَالرِّبْطُ عِنْدَهُ «اصْطِنَاعُ عِلَاقَةِ سِيَاقِيَّةٍ نَحْوِيَّةٍ بَيْنَ طَرَفَيْنِ بِاسْتِعْمَالِ أَدَاةٍ تَدُلُّ عَلَى تِلْكَ الْعِلَاقَةِ»⁽⁵⁾، وَلَمَّا كَانَتْ الْعِلَاقَاتُ السِّيَاقِيَّةُ عِلَاقَاتٍ مَعْنَوِيَّةٍ تَعَلَّقَ أَجْزَاءُ الْكَلَامِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَتَكُونُ تَالِيَةً لِلْفِظِّ، فَقَدْ تَمَثَّلَتْهَا الْقِرَائِنُ الْمَعْنَوِيَّةُ الَّتِي سَنَقِفُ عِنْدَهَا فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْفَصْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَلَمَّا كَانَ الرِّبْطُ

(1) ظ: ابن منظور، لسان العرب: 302/7، الزبيدي، تاج العروس: 259، 262/10، مادة (ربط)

(2) عبد الخالق زغير عدل، الربط في الجملة العربية: 16

(3) ظ: كوليزار كاكل عزيز، القرينة: 126 وما بعدها، عبد الخالق زغير عدل، الربط في الجملة العربية: 36 وما بعدها

(4) ظ: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: 149-148

(5) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط: 143، وظ: 144، 152

يُحصل بالأداة والضمائر وغيرهما، ومعظم النحاة لم يستعمل تسمية الرباط إلا للوسائل اللفظية⁽¹⁾، فالربط إذن قرينة لفظية، ويمكننا حدّه بأنه: "تعليق أجزاء التركيب بعضها ببعض بوسائل لفظية كأداة والإحالة والتكرار والمطابقة".

والربط يضفي سمة التماسك والاتّلاف بين أجزاء التركيب، ويكون وجود الرباط أحيانا حكماً على صحة التركيب وخطئه، أو مانزاً بين معنيين مختلفين، لذلك يكون وجود الرباط اللفظي عاملاً مهماً لوضوح العلاقة في الجملة «وعدم اللبس في أداء المقصود منها، وعدم الخلط - كذلك - بين عناصرها»⁽²⁾، فالربط يكون حيث يفهم ليس فيبعده أو يتوهم فصل بين جملتين فيدفعه.

وفي التراث العربي كان مفهوم الربط معروفاً، فقد عبر عنه سيبويه بـ(التعليق) عندما علل جزم جواب الطلب، قال: «لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء»⁽³⁾. واستعمل ابن السراج مصطلح (الربط) عندما تحدث عن مواقع الحروف فرأى أن من مواضع الحرف أنه يربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، والاسم بالفعل، والجملة بالجملة⁽⁴⁾.

واستعمل عبد القاهر الجرجاني في دلائله (التعليق) ليعبر عن الربط بصورة موسعة فشمل كل العلاقات التي تتواشج بها أجزاء الكلام وكان ذلك عند حديثه عن النظم، قال: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلمة بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث؛ اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرفٍ بهما»⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتُجعل هذه بسبب من تلك»⁽⁶⁾، والجرجاني يستعمل (الربط) عند حديثه عن (إذا) الفجائية في كتابه شرح الجمل، قال: «وهي تجري مجرى الفاء في ربط الجملة بما قبلها وجعلها جزاءً»⁽⁷⁾.

وهذا الأخير هو ما شاع عند المتأخرين فسميت الفاء الواقعة في جواب الشرط بالفاء الرابطة، واللام فيه لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، والواو الحالية رابطة، والضمير العائد ضمير رابط

(1) ظ : عبد الخالق زغير عدل، الربط في الجملة العربية: 19

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: 87

(3) سيبويه، الكتاب: 93/3-94، وظ : لطيف حاتم الزامل، أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: 169،

نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 254

(4) ظ : ابن السراج، الأصول: 42/1

(5) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 48

(6) المصدر نفسه : 98

(7) عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النحو: 161، شاع أن تحذف ألف التثنية بعد الهمزة الممدودة، لكن

المحقق أثبتتها في المتن في (جزاءاً)، ويبدو أنه خالف الأصل المخطوط إذ جاءت بلا ألف في مثلها، فجريت

على الأصل وعلى ما هو شائع، فحذفتها من النص.

وهكذا⁽¹⁾.

وأولى أبو حيان الربط في البحر المحيط أهمية كبيرة فهو لا ينفك يبيّن الرابط عند ذكره وعند حذفه وعند الاحتياج إليه والاستغناء عنه، وقد يكون التحليل النحوي للجملة وتوجيه معناها عنده مرهون بالربط ووجود الرابط أو عدمه، فيكون ذلك قرينة دالة توصل إلى التركيب الصحيح وبها يحكم على صحة التقدير وفساده، ومن ذلك أنه رأى في جملة (هذا زيد منطلق) أنّ (زيد، منطلق) إمّا أنّ يكونا خبرين مفردين عن (هذا)، أو يكون (زيد) بدلاً من (هذا) و(منطلق) خبراً، وأمّا كون (زيد منطلق) جملة في موضع الخبر عن (هذا) فلا يجوز لعدم الرابط. وبناء على هذا خطأ أبو حيان من رأى في الآية الكريمة: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: 86] أنّ (أولئك) مبتدأ و(الذين) مبتدأ ثانٍ خبره (فلا يخفف) وهذه الجملة خبر عن (أولئك)، وأنها لا تحتاج إلى رابط لان (الذين) هم (أولئك) قياساً على (هذا زيد منطلق). قال: «وهذا خطأ، لأن كل جملة وقعت خبراً لمبتدأ فلا بد فيها من رابط، إلا إن كانت نفس المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج إلى ذلك الرابط، وقد أخبرت عن (أولئك) بالمبتدأ الموصول وبخبره، فلا بد من الرابط. وليس نظير ما مثل به من قوله: (هذا زيد منطلق)»⁽²⁾ لِمَا اتضح أعلاه من خطأ هذا الوجه في هذه الجملة.

والأمر كذلك في قوله تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: 50]، إذ ردّ ما رآه ابن عطية في (كيف) في أنها يصح أن تكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر في قوله ﴿يَفْتَرُونَ﴾⁽³⁾، ووجد أن هذا فاسد على كل تقدير ولم يذهل إليه أحد، لان (كيف) ليست من الأسماء التي يجوز الابتداء بها، ولو كانت مما يجوز فيها ذلك ما جاز أن يكون مبتدأ في هذا التركيب؛ «لأنه ذكر أنّ الخبر هي الجملة من قوله ﴿يَفْتَرُونَ﴾ وليس فيها رابط يربط هذه الجملة بالمبتدأ، وليست الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج إلى رابط»⁽⁴⁾.

إذن وجود الرابط والربط في التركيب قرينة مهمة توصل إلى بيان سلامة ذلك التركيب وصحة المعنى النحوي، ولكي نظهر أثر هذه القرينة بصورة أوفى في البحر المحيط ندرسها فيما يأتي على وفق الطرق التي يؤدّي بها الربط؛ وهي الأداة والإحالة والتكرار والمطابقة:

1. الربط بالأداة:

(1) ظ : الزمخشري، المفصل: 440، 451، الرضي، شرح الكافية: 238/1، 110/4، ابن هشام، مغني اللبيب:

170، 475 وما بعدها

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 462/1

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز : 66/2

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 282/3

ذكرنا عند تناولنا قرينة الأداة أنّ من الأدوات ما يقوم بوظيفة الربط في التركيب فضلا عن معناها الموضوعية له، ويمكننا هنا تصنيف هذه الأدوات بحسب ما تدخل عليه فتحدث فيه ربطا إلى أدوات داخلية على الجمل وأخرى داخلية على المفردات:

أ. الربط بأدوات الجمل :

إنّ الجملة العربية في الأعم الأغلب من صورها تعتمد على الأداة في تأدية معناها، فلا تستغني جملة منها عن الأداة إلا القليل، والأدوات التي تربط الجملة بغيرها كثيرة منها أدوات الشرط وما يقع في جواب الشرط وحروف العطف وواو الحال...إلخ. وكان للربط بالأداة أهمية كبيرة عند أبي حيان إذ كان يستعين به على الوصول إلى صحة التحليل وفهم التركيب، ومن ذلك ما رآه في (إذن) إذ إنّها لا تقع ابتداء كلام بل لا بدّ أن يسبقها كلام لفظا أو تقديرا، وما بعدها في اللفظ أو التقدير يكون مسببا عما قبلها، وهي فيه على وجهين⁽¹⁾:

الأول: أن تدل على إنشاء الارتباط والشرط، وإنشاء السببية بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، مثال ذلك أن يقال لك: أزورك، فتقول: إذن أزورك، فإنما تريد الآن أن تجعل فعله شرطا لفعلك، ومن ضرورته أن تكون في الجواب. وهي في هذا الوجه تكون عاملة في الفعل المستقبل وفق شروط عملها.

الثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمتقدم، أو منبهة على مسبب حصل في الحال، وهي في الحالين غير عاملة، لأن المؤكّدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه، وذلك نحو: (إن تأتني إذن أتك)، و(والله إذن لأفعلن)؛ ومن هنا وجد أن الربط هنا غير مفهوم من (إذن)، لأنها لو أسقطت لفهم الارتباط، ولما كانت في هذا الوجه غير معتمد عليها، جاز دخولها على الجملة الاسمية الصريحة نحو: أزورك فتقول: إذن أنا أكرمك، وجاز توسطها نحو: أنا إذن أكرمك، وتأخرها.

ويُفهم من ذلك أنّ (إذن) عندما تفيد السببية والجزاء تكون رابطة، وإلا فهي تؤكّد أنّ جملتها جواب مرتبط بما تقدّم. وبناءً على ما قرّره أبو حيان هنا رأى أنّ (إذن) في قوله تعالى: ﴿وَلَنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 145] ، مؤكّدة للجواب المرتبط بما تقدّم⁽²⁾.

ونستطيع أن نقول - في ما قاله أبو حيان - إنّ (إذن) عندما تكون مؤكّدة للجواب المرتبط بما قبله تكون حاملة لمعنى الربط، وبه تؤكّد معنى الربط الذي يفهم عند إسقاطها، كما أنّها تؤكّد

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 608/1

(2) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 608/1

جوابية جملتها مع أنّ كونها جملة جواب مفهوم عند إسقاطها أيضا، فكون (إذن) للجواب ملازم لها على كل حال كما قرره النحاة⁽¹⁾، ومن ثمّ تكون (إذن) للربط على كل حال فإنّ كانت جملتها فعلية للمستقبل من الزمان وتدل على السببية والجزاء كانت رابطة والربط حاصل بها لا بغيرها، ولو كانت غير ذلك كانت رابطة أيضا وربطها تأكيدي لأنه يفهم من غيرها، ولعلنا نلمس دوما حالما نسمع كلمة (إذن) أنّ للحديث تعلقاً وارتباطاً بما قبله.

ولسنا نريد من هذا أن نذهب إلى أن أدوات الجمل جميعا لا بدّ أن تفيد الربط على كل حال كما ذهب إلى ذلك الدكتور تمام حسان وتابعه فيه تلميذه الدكتور فاضل الساقي⁽²⁾، فقد رأى الأول مثلا أنّ الربط بالأداة يتمثل في أنّ معناها ينسحب على كل ما دخل في حيزها من عناصر الجملة، ويبيّن أنّ اشتراك أجزاء الجملة بالمعنى الذي تؤدّيه الأداة يعني إحكام الصلة بين هذه العناصر وربطها، ومعنى كون الأداة رابطة -عنده- أن ينصبّ معناها على نسبة كل عنصر في الجملة إلى العنصر الآخر، فكل ما دخل في حيز النفي مثلا منفي واشتراك عناصر الجملة في معنى النفي الحادث بسبب تقدم الأداة يجعل الأداة سببا في هذا الاشتراك فهي على هذا رابطة بين عناصر الجملة⁽³⁾.

وربما نجد في هذا خلطا بين معنى الأداة الذي وضعت له كالنفي والاستفهام وغيرهما (وتختص هذه المعاني بحسب الأداة أيضا) وبين معنى الربط الذي هو إيجاد صلة وتماسك وتعلق بين أجزاء التركيب، فليس في قولنا مثلا: (لن ينطلق زيد من البيت) ربط حصل بالنفي بين الأجزاء (الانطلاق في المستقبل، زيد، الابتداء من البيت)، نعم قد شمل النفي هذه الأجزاء إذ هو نفي لانطلاق زيد مبتدئا من البيت مستقبلا، فهو إذن نفي للإسناد المقيد بتلك النسبة (من البيت)، والربط الحاصل في الجملة يفهم من قرينتين معنويتين هما؛ قرينة الإسناد في (ينطلق زيد) وقرينة النسبة (من البيت) المقيدة لعلاقة الاسناد، ولهذا يبقى الربط مفهوما بين هذه الأجزاء بإسقاط (لن) التي إنما دخلت على الجملة لتتفي الترابط بين تلك الأجزاء، فقد يكون الانطلاق مستقبلا من البيت لكن ليس واقعا من زيد، أو يكون انطلاق زيد مستقبلا لكن من مكان آخر غير البيت، أو يكون انطلاقه من البيت ماضيا، فالربط مفهوم قبل دخول الأداة، وهي إنما شملت أجزاء الجملة بمعنى الأداة الذي هو النفي لا الربط، فضلا عن أنّ الربط لا بدّ أن يكون بين أكثر من جزء والواقع أن الأداة (لن) نفت جزءا واحدا هو "الإسناد المقيد بالنسبة"، ومن ثمّ لا تكون الأدوات جميعا رابطة.

والفاء من ابرز الحروف التي تربط بين الجمل فقد تقع في جواب الشرط أو تكون عاطفة أو

(1) ظ : المرادي، الجنى الداني: 364

(2) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 125، فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي: 262-263

(3) ظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 178/1-179

تكون غير ذلك، ولهذا كثر ذكر الربط بالفاء في تفسير البحر المحيط⁽¹⁾، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: 2]، إذ توجه لدى أبي حيان أنّ الأمر بالعبادة أمر ناشئ من إنزال الكتاب بالحق، والمشعر بهذا هو الربط بالفاء، قال: «ولما امتنّ تعالى على رسوله بإنزال الكتاب عليه بالحق، وكان الحق إخلاص العبادة لله، أمره تعالى بعبادته فقال: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ﴾، وكان هذا الأمر ناشئ عن إنزال الكتاب، فالفاء فيه للربط، كما تقول: أحسن إليك زيد فاشكره»⁽²⁾.

ولاحظ أبو حيان الربط بالفاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ﴾ [يس: 43]، بعد أن نفى ابن عطية أن يكون قوله ﴿فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ﴾ مربوطا بالمغرقين بل هو استثناء إخبار عن المسافرين في البحر ناجين كانوا أو مغرقين، أو قد يصح ربطه وليس هو الأحسن⁽³⁾، فقال أبو حيان: «والفاء في ﴿فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ﴾ تعلق الجملة بما قبلها تعليقا واضحا، وترتبط به ربطا لائحا»⁽⁴⁾.

والواو رابطة عند أبي حيان، وعدمها يجيز أن يكون ما بعدها منقطعا عما قبلها في ﴿وَمَا لَنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلَكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾ [البقرة: 246]، إذ ربطت ما دخلت عليه من الكلام بما قبله⁽⁵⁾.

ب. الربط بأدوات المفردات:

تدخل الحروف على المفردات فتربطها بما قبلها داخل الجملة، ومن بين تلك الحروف الرابطة حروف الجر والعطف والاستثناء وواو المعية و(ال) وغيرها.

فحرف الجر - مثلا - يربط مجروره بالفعل أو بما يشبهه فيضيف إليهما قيادا، وقد ذكر النحاة أنه لا بدّ له من فعل تتعلق به لأنها جاءت لتوصل الأفعال إلى الأسماء⁽⁶⁾، ويشهد لمثل هذا الربط ما جاء في تفسير البحر المحيط في قوله تعالى: ﴿سِوَاءَ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلِ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ له مَعْقَبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: 10-11]، فحرف الجر (من) في قوله ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ربط (أمر الله) بالفعل (يحفظ) فصار الجار والمجرور متعلقين به، وهذا يفضي إلى إخراج (من) من بابها وجعلها للسبب

(1) ظ مثلا: أبو حيان، البحر المحيط: 471/4، ومثل الفاء في الربط (إذا) الفجائية ظ: 415/7

(2) المصدر نفسه: 398/7

(3) ظ: ابن عطية، المحرر الوجيز: 455/4

(4) أبو حيان، البحر المحيط: 324/7

(5) ظ: المصدر نفسه: 264/2

(6) ظ: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد: 274-275/1

بمعنى الباء كأنه قيل: يحفظونه بأمر الله وبأذنه، فحفظُهم إياه متسبب عن أمر الله بهم بذلك. وقد تكون (من) متعلقة بمحذوف فتربط مجرورها بـ(معقبات) أي كائنة من أمر الله تعالى، وعلى هذا تكون المعقبات وصفت بثلاث صفات في الظاهر؛ أحدها: من بين يديه ومن خلفه أي: كائنة من بين يديه، والثانية: يحفظونه أي: حافظات له، والثالثة: كونها من أمر الله⁽¹⁾. فحرف الجر «يفيد علاقة بين مجروره ومرتفعه»⁽²⁾، إذ إنَّه يربط مجروره بجزء آخر من الجملة، ويكون وجود الجار دليلاً على وجود الارتباط وعلى تعلقه بغيره، وبحسب هذا التعلق يكون المعنى.

وحرف التعريف (ال) يفيد الربط إذا كان للعهد الذكري⁽³⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصَّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء:45]، فالألف واللام في كلمة (الصم) للعهد ولذلك صار معناها: المنذرون، فارتبط (الصم) بمفعول (أنذر) المتقدم وهو ضمير المخاطبين، ورأى أبو حيان أن في الربط بالألف واللام هنا ما ليس في الربط بالضمير، قال: «و(الصم) هم المنذرون، ف(ال) فيه للعهد وناب الظاهر مناب المضمرة لأنَّ فيه التصريح بتصامهم وسدَّ أسمعهم إذا أنذروا، ولم يكن الضمير ليفيد هذا المعنى»⁽⁴⁾.

والألف واللام قد تكون رابطة عوضاً من الضمير مغنية عنه، وهو مذهب الكوفيين كما صرح أبو حيان في أكثر من موضع⁽⁵⁾، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة:211]، فالجملة التي بعد الفاء إذا عدت جواب الشرط فلا بدَّ من تقدير رابط يربطها باسم الشرط، فقدر (فإن الله شديد العقاب له)، ومذهب الكوفيين أنَّ الألف واللام في (العقاب) نائبة عن الضمير وبها حصل الربط، وفضل أبو حيان أن يكون الجواب محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، والتقدير: يعاقبه⁽⁶⁾.

ويبدو واضحاً في مثل هذه المسألة ما لأداة الشرط - فضلاً عن الفاء - من أثر في الربط، إذ جمعت في التركيب بين جملتين غير متوائمتين في المعنى، فلا علاقة - في الظاهر - بين تبديل نعمة الله وكون الله شديد العقاب، لكنَّ قارئ النص يلمس أنَّ بينهما علاقة تتابع أو تلازم عقده التركيب الشرطي الذي تؤدِّيه الأداة، ولما كانت القرينة العقلية تمنع التسليم لتلك العلاقة بمعية عدم التلازم بين معنى الجملتين أفضى هذا إلى التقدير والتأويل، وإلى البحث عن رابط آخر يسوغ أو يقرب تلك العلاقة بينهما.

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 364/5-365

(2) تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 184/1

(3) ظ : تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 148/1

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 293/6

(5) ظ : المصدر نفسه : 100/2، 386/4، 387/7

(6) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 137/2

2. الربط بالإحالة :

قد يتم الربط بين أجزاء التركيب بأن يحمل الجزء المتأخر لفظا يحيل إلى الجزء المتقدم فيغني عن تكراره، ولذلك قيل إن معظم صور الإحالة من قبيل مبدأ "الاختصار"⁽¹⁾، وتتمثل تلك الإحالة بعود الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول وغير ذلك...

أ. الربط بالضمير

تنحصر الضمائر في ضمائر التكلم والخطاب والغيبة، فإذا كان ضمير التكلم يعبر عن المتكلم وضمير الخطاب يعبر عن المخاطب فإن ضمير الغيبة يفتقر إلى مرجع يكون مذكورا عادة يوضح المقصود به فلا يتضح معنى الضمير إلا به، ومن هنا كان ذلك «مقيدا بشرطي المطابقة في اللفظ والمطابقة في القصد»⁽²⁾ بين الضمير ومرجعه. فوجود هذا الضمير في الجملة يربطها بالمرجع الذي يعود عليه، ويجعل هذين الجزئين من التركيب متماسكين، إذ إن كل جملة تميل إلى الاستقلال فإذا وجد مثل هذا الضمير جعل الجمل تنتمي إلى كلام واحد، ولهذا قال الرضي في جملة الخبر: «وإنما احتاجت إلى الضمير، لأن الجملة في الأصل كلامٌ مستقلٌّ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض»⁽³⁾.

ومن الجمل التي قد تفتقر إلى الضمير الرابط جمل الخبر والصفة والحال وصلة الموصول، وكذلك ألقاظ التوكيد المعنوي وبدل الاشتمال وبدل بعض من بعض، ووجود الضمير الرابط فيها وتحديد مرجعه له أثره في التحليل النحوي وتوجيه المعنى عند أبي حيان⁽⁴⁾، ومن ذلك ما جاء عنده في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 175]، إذ وجه ابن عطية إعراب قوله ﴿ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ بأنّ (ذلكم) مبتدأ و(الشیطان) مبتدأ ثان خبره جملة (يخوف أولياءه) وهذه الجملة الاسمية خبر المبتدأ (ذلكم)، فوجد أن هذا الإعراب خير من إعراب (الشیطان) خبر (ذلكم)⁽⁵⁾، ولم يُجوّز ذلك أبو حيان إذا كان الضمير في (أولياءه) عائدا على (الشیطان) لأنّ جملة (الشیطان يخوف أولياءه) تكون عندئذ خالية من رابط يربطها بالمبتدأ (ذلكم)، وليست هي نفس المبتدأ في المعنى، أما إذا كان ذلك الضمير عائدا على (ذلكم) والمراد بـ(ذلكم) غير الشيطان جاز، والتركيب عندئذ نظير (إنما هند زيد يضرب

(1) ظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 195/1

(2) المصدر نفسه : 196/1

(3) الرضي، شرح الكافية: 238/1

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 211-212/1، 281/1، 47/4، 327/5

(5) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز: 543/1

غلامها)، وعلى هذا يكون المعنى: إنما ذلكم الركب أو أبو سفيان الشيطان يخوف أوليائه، أي أولياء الركب أو أولياء أبي سفيان، وفضل أبو حيان أن يكون (ذلكم) مبتدأ خبره (الشيطان) وجملة (يخوف) جملة حالية⁽¹⁾، ويتضح بما أجازه أبو حيان وفضله أن جملة الخبر والحال قد وضح فيها العائد الرابط.

ومثل ذلك ما توجه في قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴾ * الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿ [طه:4-5]، إذ منع أبو حيان أن يكون (الرحمن) بدلا من الضمير الفاعل المستكن في (خلق) وهو رأي ابن عطية⁽²⁾، وسبب منعه أن البدل يكون على نية إحلاله محل المبدل منه، وهذا هنا لا يجوز لأن الضمير عائد على الاسم الموصول فهو الرابط في جملة الصلة وإحلال الظاهر محله تخلو جملة الصلة من الرابط⁽³⁾.

وعقب أبو التثاء الألوسي على هذا بأن بعضهم منع لزوم اطراد الحلول وأجاز إقامة الظاهر مقام الضمير العائد وهو كقول الشاعر⁽⁴⁾:

فيا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ⁽⁵⁾

ومثل هذا الإحلال شاذ لا يقاس عليه⁽⁶⁾، كما أن اعتبار البدلية هنا خلاف الظاهر⁽⁷⁾.

وقد يتحدد مرجع الضمير بقريظة الربط، أعني: بكون الجملة مفتقرة لضمير عائد يربطها ويتضح ذلك بما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران:81]، قال: «وخبر المبتدأ الذي هو (ما) الجملة من القسم المحذوف وجوابه وهو (لتؤمنن به)، والضمير في (به) عائد على الموصول المبتدأ، ولا يعود على (رسول) لئلا تخلو الجملة التي وقعت خبرا عن المبتدأ من رابط يربطها به»⁽⁸⁾، ولا يخفى أن يعود الضمير على (ما) يكون المعنى: لتؤمنن بما آتيتكم من كتاب وحكمة...

ب. الربط باسم الإشارة

- (1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 126/3، وتتنظر مثل هذه المسألة: 405/5
- (2) ظ : ابن عطية، المحرر الوجيز: 37/4
- (3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 214/6
- (4) ظ : الألوسي، روح المعاني: 622/16
- (5) البيت لمجنون ليلى وليس في ديوانه، وهو من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب : 213 رقم (377)، والأشموني، والأشموني، شرح الألفية: 127/1، 148
- (6) ظ : الأشموني، شرح الألفية: 148/1
- (7) ظ : الألوسي، روح المعاني: 622/16
- (8) أبو حيان، البحر المحيط : 533/2

قد يقع الربط بين أجزاء التركيب باسم الإشارة فهو يربط بين الجزء الواقع فيه والمشار إليه، وعلى الرغم من دلالة الإشارة على الحضور وإشارتها إلى مذكور سابق فانه «يطرد إمكان استبدال ضمير الغائب بها في كل موقع تربط فيه بين عناصر الجملة»⁽¹⁾، إلا أن البلاغيين ذكروا عدة أمور قد تترتب على جعل المسند إليه اسم إشارة لا ضميراً⁽²⁾.

وقد لمس أبو حيان شيئاً من ذلك عندما رأى أن في اسم الإشارة تكريرا وتوكيدا في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:39]، قال: «وفي قوله ﴿أُولَٰئِكَ﴾ إشارة إلى الذوات المتصفة بالكفر والتكذيب، وكأنَّ فيها تكريرا وتوكيدا لذكر المبتدأ السابق»⁽³⁾.

ونقل أبو حيان في الارتشاف عن ابن الحاج (ت737هـ) أن لاسم الإشارة موقعا لا يكون للضمير لأنه ليس في الضمير دلالة على البعد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف:36]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف:42]⁽⁴⁾.

والصلة بين الربط باسم الإشارة والمشار إليه وطيدة كما كان الأمر في الضمير، فاسم الإشارة الواقع في الخبر الجملة يكون رابطا إذا كان المشار إليه هو المبتدأ على ما ذكره النحاة⁽⁵⁾، لذا توجه عند أبي حيان بحسب ذلك ما جاء في الآية الكريمة: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى:43]، فعلى الوجه الإعرابي الذي تكون فيه اللام الأولى لام الابتداء (مَنْ) موصولة مبتدأ، والجملة المؤكدة ب(إِنَّ) في موضع الخبر، يكون في الرابط قولان بحسب المراد بالمشار إليه⁽⁶⁾:

1. إذا كان المشار إليه ب(ذلك) هو ما يفهم من مصدر (صَبَرَ) و(غَفَرَ) أي: الصبر والغفران، فان الرابط ضمير محذوف لدلالة المعنى عليه، أي: إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ.
2. إذا كان (ذلك) إشارة إلى المبتدأ (مَنْ)، فان اسم الإشارة هو الرابط ولا يُحتاج عندئذ إلى تقديره، بل يقدر مضاف في (عزم الأمور) أي: لِمَنْ ذُوِي عَزْمِ الْأُمُورِ.

ورأى أبو حيان أن اسم الإشارة قد يتعدى أجزاء الجملة في ربطه فيربط أجزاء متباعدة إذا كان

(1) تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 140/1

(2) ظ: السكاكي، مفتاح العلوم: 392-393، القرويني، الإيضاح: 47

(3) أبو حيان، البحر المحيط: 324/1

(4) ظ: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1116/3

(5) ظ: ابن عقيل، شرح الألفية: 169/1

(6) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 501/7

المشار إليه في موقع بعيد نسبياً، وهو ما لحظه في ارتباط سورة البقرة بسورة الفاتحة باسم الإشارة (ذلك) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، كما سيأتي ذكره بعد قليل، ولحظ أبو حيان الربط باسم الإشارة في عدة مواضع من تفسيره⁽¹⁾.

3. الربط بالتكرار :

قد يحصل التماسك بين أجزاء التركيب بتكرار جزء منه لفظاً أو معنى، إذ يحصل الربط بين ما ضمَّ اللفظ الأول وما ضمَّ تكراره.

أما تكرر اللفظ فلما كان هو خير وسيلة للتذكير بما سبق فهو إذن وسيلة من وسائل الربط، بل بدا لبعضهم أن يعدّه الأصل في الربط وإنما يُعدل عنه كراهية الرتابة والإملال أو توخياً لمبدأ الاختصار، إلا أنه قد يدعو داعٍ تركيبياً أو أسلوبياً إلى تكرار الاسم للوصول إلى الربط⁽²⁾.

ومن هنا وجد أبو حيان أن هذا التكرار - والذي سماه "وضع الظاهر موضع المضمّر" - قد يكون فصيحاً في موضع ولا يكون كذلك في موضع آخر، وهو ما توجه عنده في قوله تعالى: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِن كُنْتُمْ كَادِبِينَ﴾ * قَالُوا جَزَاؤُهُ مِنْ وَجْدٍ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [يوسف: 75-76]، فعلى معنى (قالوا: جزاء سرقته)، يكون (جزاؤه) مبتدأ، والجملة الشرطية خبره، وفيها إقامة الظاهر مقام المضمّر، والأصل: جزاؤه من وجد في رحله فهو هو، وهذا كمن يسأل صاحبه: من أخو زيد؟ فيجاب: أخوه من يقعد إلى جنبه، فهو هو، ومرجع الضمير الأول (من) والثاني (الأخ)، ثم يقام الظاهر مقام المضمّر فيقال: فهو أخوه. ونسب أبو حيان هذا إلى الزمخشري⁽³⁾، وقال: «وضع الظاهر موضع المضمّر للربط إنما هو فصيح في مواضع التخييم والتهويل، وغير فصيح فيما سوى ذلك، نحو: زيدٌ قام زيدٌ، وينزه القرآن عنه»⁽⁴⁾، وهو في هذا يماثل ما ذهب إليه سيبويه من أنك إذا أظهرت ما أمكن الاستغناء فيه عن الإظهار لكان ضعيفاً، قال: «لو قلت: ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ، لم يكن حدّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقاً هو، لأنك قد استغنيت عن إظهاره وإنما ينبغي لك أن تضمّره. ألا ترى أنك لو قلت: ما زيدٌ منطلقاً أبو زيدٍ، لم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقاً أبوه، لأنك قد استغنيت عن الإظهار»⁽⁵⁾.

ولا ينفك أبو حيان يؤكّد أنّ الربط بتكرار لفظ المبتدأ في جملة الخبر في حالة التعظيم للشيء

(1) ظ مثلاً : 283، 353/4، 353/5، 501/7

(2) ظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 189/1-190

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 327/5، الزمخشري، الكشاف: 485/2

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 327/5

(5) سيبويه، الكتاب: 62/1

والتهويل هو تكرار فصيح⁽¹⁾، وقد أشار ابن جني إلى مثل هذا في خصائصه⁽²⁾، والرضي عدّه جائزاً قياساً⁽³⁾، والتكرار بذلك يكون مؤدياً الربط لغرض بلاغي.

ومن تكرار اللفظ ما يسمى بتكرار **المطلع** وهو وسيلة أسلوبية للتأكيد أو للتذكير، ويكون بإعادة اللفظ المتصدر في الجملة قبل إتمامها. وقد زعم الدكتور تمام حسان أنّ النحاة غفلوا عن هذا النوع من الربط بحجة أنّ طول المطلع يشتمل على أكثر من جملة والبحث النحوي لا يتعدى الجملة الواحدة إلا في حالات محددة⁽⁴⁾، ونحن قد نلمس عند أبي حيان إشارة إلى هذا النوع من التكرار، إذ لاحظته في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف:4] وقوله: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون:35]، قال: «والظاهر أنّ (رأيتهم) كُرِّر على سبيل التوكيد للطول بالمفاعيل، كما كُرِّر (أنكم) في قوله (أنكم مخرجون) لطول الفصل بالظرف وما تعلق به»⁽⁵⁾، ولا ينفي هذا صحة ما زعمه الدكتور تمام إذ حدّده بالبحث النحوي.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ أبا حيان رأى أنّ تكرار اللفظ قد يدل على الفصل لا الربط، بمعنى أنّ وجود اللفظ الثاني قد يكون دالا على استقلال جملته وذلك حينما يقع اللفظ الأول في جملة مستقلة عن جملة اللفظ الثاني، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة:110] وقوله: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:115] وقوله: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة:199، المزمّل:20] وقوله: ﴿فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾ [النساء:103] وقوله: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة:1-2] وغيرها، ورأى أنّ ذلك أفخم وأجزل من الإضمار «لأن الضمير يشعر بقوة التعلق والظاهر يشعر بالاستقلال، ألا ترى أنه يصح الابتداء به، وإن لم يُلاحظ ما قبله؟ بخلاف الضمير، فإنه رابط للجملة التي هو فيها بالجملة التي قبلها، ألا ترى إلى أن أكثر ما ورد في القرآن من ذلك إنما جاء بالظاهر؟»⁽⁶⁾.

أما **تكرار المعنى** فقد بيّنه أبو حيان بأن تكون جملة الخبر متحدة في معناها مع المبتدأ الذي يكون مفردا دالا على جملة مثل كلام، حديث، ومنه ضمير الشأن والقصة والمضاف إلى حديث أو

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 45/2، 204/8، 315/8، وإرتشاف الضرب: 1116/3

(2) ظ : ابن جني، الخصائص: 54/3

(3) ظ : الرضي، شرح الكافية: 241/1

(4) ظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 204/1

(5) أبو حيان، البحر المحيط : 281/5

(6) المصدر نفسه : 531/1-532

قول، نحو: كلامي لا إله إلا الله، وأفضل الكلام لا إله إلا الله... ولا تحتاج جملة الخبر هنا إلى رابط يربطها بالمبتدأ⁽¹⁾ لفظاً أو تقديراً؛ إذ إنها نفسه في المعنى، وجملة الخبر هذه يراد بها لفظها فيحكم لها بحكم المفردات، قال الشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ): «والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل المفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"⁽²⁾»،⁽³⁾ وكون المقصود بالجملة لفظها وأنها كالمفرد هو ما سوغ درج هذا التكرار ضمن قرينة الربط اللفظية.

ويمكننا أن نتناول هنا أيضاً الربط بالعموم، فهو يربط جملة الخبر بالمبتدأ إذا كان المبتدأ داخلاً فيه، فيكون ذلك كإعادة معناه، وهذا الربط ورد كثيراً في البحر المحيط⁽⁴⁾، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمَصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: 170] فالاسم الموصول مبتدأ خبره الجملة (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمَصْلِحِينَ)، وربطها بالمبتدأ هو العموم في (المصلحين)، وهذا كالعموم المفهوم من الاسم الموصول (من) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: 30] والذي ربط جملة الخبر فيها باسم (إن)⁽⁵⁾.

ونص أبو حيان على أن العموم الرابط في نحو: (زيدٌ نعم الرجل) فيه خلاف، «وباب (نعم) باب شاذ لا يقاس عليه، لو قلت: (زيد لا رجل في الدار)، و(مررت برجل لا عاقل في الدار)، وأنت تعني الخبر والصفة وتجعل الرابط العموم، لأنك إذا نفيت لا رجل في الدار، انتفى زيد فيها، وإذا قلت: لا عاقل في الدار، انتفى العقل عن المرور به، لم يجز ذلك»⁽⁶⁾، وبناء على هذا توجه عنده في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: 71]، أن تكون جملة (لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث) - على قراءة فتح (ذلول)⁽⁷⁾ - معترضة بين الصفة (مسلمة) والموصوف (بقرة)، وتدل على نفي الإثارة ونفي السقي، من حيث المعنى، لا من حيث كونها هي الصفة للبقرة وذلك لخلوها من الرابط فلم ير في العموم المفهوم من (لا ذلول) رابطاً يربطها بالموصوف⁽⁸⁾.

(1) ظ : أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1115/3

(2) الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل : 309/35

(3) خالد الأزهرى، شرح التصريح: 202/1، وظ : محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: 109

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 77/2، 337/2، 15/3، 62/4

(5) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 416/4

(6) المصدر نفسه : 421/1

(7) قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، ظ : الطوسي، التبيين: 301/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 452/1

(8) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 421/1

4. الربط بالمطابقة:

لقد مرّ بنا في قرينة المطابقة ما لها من أثر في أمن اللبس وتوجيه المعنى، وأشرنا إلى أنّها مما يحصل بها ربط الكلام وسبكه، فهي تربط بين الجزأين المتطابقين وتؤلف بينهما، ولعل تناول المطابقة هناك يغني عن تكرار الحديث عنها هنا.

* * *

والربط عموماً عند أبي حيان نال قدراً كبيراً من الاهتمام؛ إذ انه ينظر إلى القرآن الكريم كله على أنه كلمة واحدة، أو نص واحد مترابط، فهو يبحث قبل الشروع بتفسير كل مجموعة من الآيات عن مناسبة تلك الآيات الكريمة لما قبلها، ويكشف عن وجه الصلة بينها، ويبين ما يربط بعضها ببعض من معنى، بغض النظر عن كونها من سورة أخرى، وقد يكون في ذلك متأثراً بشيخه أبي جعفر بن الزبير الذي يُعدُّ من أوائل من أفرد كتاباً في المناسبة بين الآيات سماه "البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن"⁽¹⁾، ومن ثم فهو ينقل عن شيخه أنّ اسم الإشارة (ذلك) في بداية سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]، هو إشارة إلى (الصراط) في سورة الفاتحة في قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:6]، كأنهم لما سألوا الهداية إلى الصراط المستقيم قيل لهم: "ذلك الصراط الذي سألتهم الهداية إليه هو الكتاب"، وأيده أبو حيان قال: «وبهذا الذي ذكره الأستاذ تبين وجه ارتباط سورة البقرة بسورة الحمد، وهذا القول أولى لأنه إشارة إلى شيء سبق ذكره، لا إلى شيء لم يجر له ذكر»⁽²⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أبا حيان تنبّه في تفسيره إلى الربط المعنوي، إذ قد ترد الجمل مستقلة في سياق واحد، ويجمعهما المعنى العام للجملتين، وهو ما أشار إليه في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:37]، فجملة (إنه هو التواب الرحيم) بكسر همزة (إنّ) «جملة ثابتة تامة أخرجت مخرج الإخبار المستقل الثابت، ومع ذلك فلها ربط معنوي بما قبلها، كما جاءت في: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لِأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف:53]، ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج:1]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ﴾ [التوبة:103]، حتى لو وضعت الفاء التي تعطي الربط مكانها -يعني (إنّ)- أغنت عنها»⁽³⁾.

والرابط المعنوي الذي ألمح إليه أبو حيان فيما ذكر من آيات هو التعليل الذي تفيده جملة (إنّ)، وهذا التعليل لا يفهم من دون وجود (إنّ) التي يكون لها فائدتان عندما تفيد جملة تعليل ما

(1) ظ : الزركشي، البرهان: 35/1، السيوطي، الإتيان: 228/2

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 159/1

(3) المصدر نفسه: 319/1

قبلها؛ «الأولى: أنَّها للتوكيد، إذ تؤكد مضمون الجملة، والثانية: أنَّها للربط فتربط جملتها بسابقتها فتألفان»⁽¹⁾، ويدلّ على هذا الربطِ وذاك التعليلِ ما قدّره أبو حيان من صلاح وضع الفاء - وهي فاء التعليل - التي تعطي معنى الربط مكانها، بمعنى أنّ الربط لا يفهم من التعليل وحده بل إن الأداة قد أفادته أيضا في هذا الموضع، فلو أسقطت من الكلام لنبا ما بعدها عما قبلها، والى هذا أشار الجرجاني بقوله: «هل شيءٌ أبينُ في الفائدة وأدلُّ على أن ليس سواءً دخولها - يعني (إنّ) - وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتألفُ معه وتتحدُّ به. حتى كأنّ الكلامين قد أفرغا إفرغا واحدا وكأنّ أحدهما قد سُبِكَ في الآخر؟ هذه هي الصورةُ حتى إذا جئنا إلى (إنّ) فأسقطنا رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأوّل وتجاوى معناه عن معناه ورأيتَه لا يتصلُّ به ولا يكونُ منه بسيل»⁽²⁾.

ثم إن ورود (إنّ) مكسورة يمنح الجملة استقلالها، وكونها رابطة لجملتها بما قبلها عند إفادة الجملة التعليل يجعل الكلام متذبذبا بين الوصل والقطع، وهذا ما يعطي التعبير مسحة جمالية فوصفها عبد القاهر بأنها «تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرا عجيبا فأنت ترى الكلام بها مستأنفا غير مستأنف، مقطوعا موصولا معا»⁽³⁾.

(1) أحمد خضير عباس، أسلوب التعليل في اللغة العربية: 180

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 299

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 266

قرينة الرتبة

الرُّتْبَةُ في اللغة: المنزلة، وكذلك المرتبة، والرُّتْبَةُ: واحدة من رُتَبَاتِ الدرج، وتُرْتَّبُ فلان علا رُتْبَةً أي: درجة، والرُّتَّبُ: ما أشرف من الأرض، وتقول: رُتَّبْتُ الشيءَ تَرْتِيبًا: أثبتته، والمرْتَبَةُ أيضا: المرْقبَةُ وهي أعلى الجبل، وعند الخليل المراتب في الجبل والصحارى، وهي الأعلام التي تُرْتَّبُ عليها العيون والرقباء⁽¹⁾.

فالمعنى اللغوي في أغلبه يحمل دلالة العلو والارتفاع، وليس المعنى الاصطلاحي كذلك، إذ إن الرتبة النحوية تعني: "موقع الكلمة ذات المعنى النحوي بالنسبة إلى موقع كلمة أخرى وفق البناء الأصلي للتركيب"، أو هي «علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدل كل موقع منهما من الآخر على معناه»⁽²⁾، فيكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبيتها كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة فإن كان موقعها ثابتا لا يقبل التغيير تقدما أو تأخرا بالنسبة لتلك سميت الرتبة محفوظة، ولو اختل هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله، وإن كان الموقع عرضة للتغيير سميت غير محفوظة⁽³⁾.

معنى ذلك أن النظام التركيبي للغة يضع مواقع خاصة للمعاني النحوية التي تشغلها الكلمات في الجملة، وبموجب هذا النظام يكون بعض تلك المواقع ثابتا وبعضها غير ثابت بالنسبة لموقع آخر يشترك معه في علاقة سياقية.

والرتبة من الظواهر النحوية التي أولاها النحويون اهتماما ابتداء من سيبويه، ففي الباب الذي تكلم فيه عن الإلغاء والاستعمال في أفعال (ظنّ وأخواتها) قال: «...لأنّ الحدّ أن يكون الفعلُ مبتدأ إذا عمِلَ»⁽⁴⁾، كما أنّ المبتدأ يعمل في الخبر والجار يعمل فيما بعده، وهذا من تصوراته في نظرية العامل إذ استندت عنده إلى تصورٍ بنائي هو أسبقية مرتبة العامل على المعمول⁽⁵⁾.

وقد صرح ابن السراج بأنّ «مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظا به أو مقدرا»⁽⁶⁾، بل إنّه ذكر معدّدا ومفصلا الرتب المتأخرة المحفوظة كصلة الموصول والتوابع ومعمول الحرف والفاعل وغيرها⁽⁷⁾، وطبيعي إذا حفظت تلك الرتب في تأخرها أن يكون لها مقابل محفوظ في التقدم. وفعل

(1) ظ : الخليل، العين: 115/8، الزبيدي، تاج العروس: 133/1 (رتب)

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 209

(3) ظ : تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: 357/1-358، فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 186

(4) سيبويه، الكتاب: 120/1

(5) ظ : حسن عبد الغني الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه: 237

(6) ابن السراج، الأصول: 93/1

(7) ظ : ابن السراج، الأصول: 222/2

مثل هذا ابن جني في خصائصه وعدّد ما لا يجوز تقديمه⁽¹⁾، كما ألمح فيه إلى ما يكون للرتبة من أثر في بيان المعنى النحوي أحيانا⁽²⁾ على ما سنوضحه بعد قليل.

وقد نال الترتيب والتقديم والتأخير حظا وافرا من حديث عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز حتى ذكر للتقديم صنفين؛ تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير⁽³⁾، وربط بين الترتيب والقصد إذ قال: «لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة، إن لم يُقدّم فيه ما قدّم، ولم يؤخر ما أخر، وبدئ بالذي تُثي به، أو تُثي بالذي تلت به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة»⁽⁴⁾.

فالنحويون كانوا يدركون ما للرتبة من أهمية إلا أنهم درسوها «مفرقة في سائر أبواب النحو العربي وذلك عمل يناسب طبيعة الدراسة والمنهج الذي ساروا عليه»⁽⁵⁾، ومن هنا فهم يشيرون إليها حين يقتضي الأمر ذلك، كقول ابن مالك في ألفيته:

وبعد فعلٍ فاعلٍ، فإن ظهر فهو، وإلا فضميرٌ استتر⁽⁶⁾

ولعل ذكرها في بعض الحدود النحوية يؤيد ذلك، فالفاعل - على ما عرّفه الفاكهي (ت972هـ) - هو «ما قدّم الفعل التامّ أو شبهه عليه بالأصالة وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه»⁽⁷⁾، وحُدّ التابع بأنه «اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه وعامله مطلقا وليس خبرا»⁽⁸⁾، فرتبة الفعل بناء على ذلك متقدمة على رتبة الفاعل، والتابع متأخر في رتبته عن المتبوع.

ويظهر من هذا أنّ الرتبة عنصر يسهم في تمييز المعنى النحوي ما دام شرطاً في تحقّقه، بل قد يعتمد عليها في تمييزه وتكون قرينة عليه إذا غابت القرائن الأخرى، وهذا ما تتبّه إليه ابن جني إذ ميّز المعنى النحوي أو المعنى الدلالي في عدة جمل من خلال قرينة بارزة في كلّ منها وفق الآتي⁽⁹⁾:

1. شكرٌ سعيداً أبوه. (قرينة العلامة الإعرابية)
2. أكل كُمثرى يحيى. (القرينة المعجمية)

(1) ظ : ابن جني، الخصائص: 385/2 وما بعدها

(2) ظ : المصدر نفسه : 35/1

(3) ظ : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 135-136

(4) المصدر نفسه : 337

(5) محمد صلاح الدين بكر، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته (بحث): 150

(6) ابن عقيل، شرح الألفية : 59/2

(7) الفاكهي، شرح، الحدود النحوية: 146، وظ : الرضي، شرح الكافية: 185/1

(8) الفاكهي، شرح الحدود النحوية: 175

(9) ظ : ابن جني، الخصائص: 35/1

3. ضربتَ هذا هذه، كلم هذه هذا. (قرينة البنية) و(قرينة المطابقة)
4. أكرم اليحييان البشرين. (قرينة العلامة الإعرابية)
5. ولدتُ هذه هذه. "و حال الأم من البنت معروفة" (قرينة السياق غير اللغوي)
6. ضرب يحيى نفسه بشرى. (قرينة العلامة الإعرابية) و(قرينة التبعية)
7. كَلَّم هذا هذا فلم يجبه. "و المتكلم يومئ إلى رجل و فرس" (قرينة السياق غير اللغوي)

فإذا غابت تلك القرائن التي تميّز الفاعل من المفعول يُلجأ إلى قرينة الرتبة فيلزم الكلام من تقديم الأول وتأخير الثاني ما يقوم مقام تلك القرائن، بمعنى أن قرينة الرتبة وقرينة العلامة الإعرابية تتجاوزان الأهمية، فإذا خفيت العلامة - فضلا عن القرائن الأخرى - كان المصير إلى الرتبة، وصارت هي صاحبة الأثر المهم في تمييز المعنى، كقولنا: ضرب موسى عيسى، فلا يميز الفاعل من المفعول غير الرتبة.

والى هذا استند أبو حيان في توجيه قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِاسْمِنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّآ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف:5]، إذ قيل إنَّ (دعواهم) اسم (كان) و(إلا أن قالوا) الخبر، وأجازوا العكس، فنصوص المتأخرين تقتضي أن لا يجوز إلا الأول «لأنه إذا لم تكن قرينة لفظية ولا معنوية تبيّن الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول نحو: ضرب موسى عيسى، وكان وأخواتها مشبهة في عملها بالفعل الذي يتعدى إلى واحد، فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبه به وهو (كان) و(دعواهم) و(إلا أن قالوا) لا يظهر فيهما لفظ يبين الاسم من الخبر ولا معنى، فوجب أن يكون السابق هو الاسم واللاحق الخبر»⁽¹⁾.

وقد يؤخذ على أبي حيان هنا أنه جعل معرفة المعاني النحوية لعناصر جملة (كان) بحفظ رتبها موكلا بقياس جملتها بالجملة الفعلية التي تعدى فعلها إلى واحد، وهو غير مضطر إلى ذلك لأن حفظ الرتبة غير المحفوظة ليس محصورا بهذه الجملة الفعلية وإنما يقتضيه أمن اللبس عند خفاء القرائن المبيّنة للمعاني سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية، فجملة مثل (أخي حليفي) يكون فيها الاسم الأول مبتدأ والثاني خبره عند خفاء القرائن الأخرى المميّزة بينهما عند التقديم والتأخير، فالإخبار بها يكون عن الأخ بأنه هو الحليف، ولا يجوز العكس أي لا يجوز أن يكون الأول خبرا مقدما والثاني مبتدأ مؤخرًا على إرادة المعنى نفسه، فليس الأصل (حليفي أخي) لأن الإخبار بهذه الجملة عن الحليف بأنه هو الأخ، ففيها الاسم الأول مبتدأ والثاني خبره، وما من تقديم ولا تأخير.

ومعنى أن الرتبة قرينة من قرائن المعنى أن موقع الكلمة بالنسبة إلى كلمة أخرى قد يدل على وظيفتها النحوية أو صحة التركيب لذا فهي قرينة نحوية تركيبية، كما أنها قد تكون وسيلة أسلوبية إذ

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 270/4

تكون في الأسلوب مؤشراً أسلوبياً ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى بلاغي أدبي⁽¹⁾، وربما يبرز المعنى الأول بالرتبة المحفوظة ويبرز المعنى الثاني بالرتبة غير المحفوظة.

ولعلنا نستطيع أن نلاحظ قرينة الرتبة وأثرها في المعنى والتحليل النحوي في تفسير البحر المحيط من خلال نوعي الرتبة:

1. الرتبة المحفوظة

إنَّ حفظ الرتبة يعنى ثبوت موقع الكلمة بالنسبة إلى غيرها تقدماً أو تأخراً في التركيب، واختلال هذا الموقع إما أن يؤدي إلى اختلال التركيب أو يؤدي إلى تغيير الباب النحوي للعنصر التركيبي وإخراجه من حكمه وإعرابه إلى حكم آخر وإعراب آخر، وقد يعبر عن التقديم هنا بأنه «تقديم لا على نية التأخير»⁽²⁾. ومن أمثلة هذه الرتبة؛ تقدم الموصول على الصلة، والفعل على الفاعل أو نائبه، والمضاف على المضاف إليه، وفعل الشرط على جوابه، وتأخر التابع عن المتبوع والتمييز عن عامله، ومن أمثلتها أيضاً صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض والتوكيد، وتقدم حرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف... وغير ذلك⁽³⁾.

ويمكننا القول إنَّ الرتبة المحفوظة نوعان؛ رتبة محفوظة أصالة وهي ما سبق ذكرها، ورتبة محفوظة عرضاً كحفظ رتبة التقدّم للفاعل والتأخّر للمفعول، أو التقدّم للمبتدأ والتأخّر للخبر - مثلاً - لسبب عارض كأمن اللبس فهي رتب غير محفوظة في الأصل.

وللرتبة بنوعيتها أثر في توجيه المعنى وبيان فصاحة التركيب وصحته أو ضعفه، وهو ما كان واضحاً عند أبي حيان متجلياً في تفسير البحر المحيط، ومما وضح فيه ذلك أننا نجد في الجملة (مَلَكٌ زَيْدٌ عَمْرًا) أَنَّ الفِعْلَ (مَلَكٌ) مُتَعَدٌّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَأَنَّ رَتْبَةَ الْفَاعِلِ (زَيْدٌ) مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى رَتْبَةِ الْمَفْعُولِ (عَمْرًا) فَإِذَا مَا تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِالتَّضْعِيفِ يُقَالُ: مَلَكْتُ زَيْدًا عَمْرًا، صار الفاعل في الجملة الأولى هو المفعول الأول في الجملة الثانية، ولا بدَّ أَنْ تُحْفَظَ الرَّتْبَةُ هُنَا لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَالِكٌ فَهُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَمْلُوكٌ، والمفعولان منصوبان فلا تكون العلامة قرينة مميزة بينهما ويكون التقديم والتأخير في مثل هذا ملبس، فيُلجأ إلى قرينة الرتبة. وبمثل هذا استعان أبو حيان ليبين أنَّ قِرَاءَةَ (يَعْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ) أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ (يَعْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ

(1) ظ : تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 67/1

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: 136

(3) ظ : فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 186-187

يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ﴿ [الأعراف:54] والقراءتان منقولتان عن حميد بن قيس⁽¹⁾، فالأولى «أمكن من حيث المعنى لأن ذلك موافق لقراءة الجماعة إذ (الليل) في قراءتهم وإن كان منصوبا هو الفاعل من حيث المعنى إذ همزة النقل أو التضعيف صَيَّرَهُ مفعولا ولا يجوز أن يكون مفعولا ثانيا من حيث المعنى؛ لأن المنصوبين تعدى إليهما الفعل وأحدهما فاعل من حيث المعنى، فيلزم أن يكون الأول منهما كما لزم ذلك في (ملكت زيدا عمرا) إذ رتبة التقديم هي الموضحة أنه الفاعل من حيث المعنى كما لزم ذلك في (ضرب موسى عيسى)»⁽²⁾، وهو بهذا يرد تفضيل ابن عطية لما نقله ابن جني من نصب (الليل) ورفع (النهار)⁽³⁾. فصارت الرتبة (المحفوظة عرضا) قرينة على المعنى الوظيفي - كما كانت كذلك في آية (الأعراف:5) قبل قليل - وتضافرت معها قرينة الإسناد وقرينة التعدي المعنويتان (وسنقف وقفة أخرى مع هذا الموضع في قرينة الإسناد).

ولأن الرتبة قرينة على المعنى الوظيفي قد يحكم أبو حيان بها على عدم صحة التركيب، ومن ذلك ما توجه لديه في الآية الكريمة: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال:4]، إذ لم يُجز ما ذهب إليه بعضهم من أن الكلام يتم عند قوله ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وأن ﴿حَقًّا﴾ متعلق بما بعده أي: (حقا لهم درجات) وذلك لأن (حقا) مصدر مؤكّد لمضمون جملة (لهم درجات) فلا يجوز تقديمه عليها⁽⁴⁾.

ومثل ذلك في كون الرتبة (المحفوظة أصالة) قرينة نحوية⁽⁵⁾ ما رآه في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكِ يُومِنُ يَوْمَ عَسِيرٍ ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر:9-10]، من منع ما أجازه أبو البقاء العكبري من تعلق (على الكافرين) بـ(يسير) لأن فيه تقديم معمول العامل المضاف إليه (غير) على العامل⁽⁶⁾.

وتنبه أبو حيان إلى معنى بلاغي أسلوب في رتبة الكلمة في معرض حديثه عن جملة (هم يوقنون) في الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة:4]، فما يكون متقدما يشعر بتقديمه بالاهتمام به، وصدارة الاسم «مبتدأ يُشعر

(1) نقل الرواية الأولى أبو عمرو الداني (ت444هـ) والثانية ابن جني، ظ: المحتسب: 253/1، ابن عطية،

المحرر الوجيز: 409/2، أبو حيان، البحر المحيط: 311/4، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب

المكتون: 341/5

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 311/4

(3) ظ: ابن جني، المحتسب: 253/1، ابن عطية، المحرر الوجيز: 409/2

(4) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 445/4

(5) ظ: مثل هذه المسألة: 316-317/1، 481، 155/3، 78/4، 460/5

(6) ظ: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 273/2، أبو حيان، البحر المحيط: 365/8

بالاهتمام بالمحكوم عليه، كما أن التقديم للفعل مُشعر بالاهتمام بالمحكوم به»⁽¹⁾.

على أنّ أبا حيان يستبعد أن يكون في تغيير رتبة الفاعل بتقديمه على فعله وصيرورته مبتدأ معنى الاختصاص والحصص، فلو قلت: (زيد يحفظ القرآن) أو (زيد يتفقه في كتاب سيبويه) لم يدلّ تقديم المبتدأ على الاختصاص، ولو كان ثم اختصاص مفهوم فإنما يُستفاد من سياق الكلام لا من تقديم الاسم⁽²⁾، وهذا ما يعبر عنه في علم الأصول بالقول: لا مفهوم للوصف، فإنّ القول بأنّ زيدا يحفظ القرآن لا يعني أنّ زيدا لا يحفظ غير القرآن، ولا يعني أنّ حفظ القرآن مقتصر على زيد وحده، وكذلك الحال في (زيد يتفقه في كتاب سيبويه)⁽³⁾.

وبهذا ردّ أبو حيان على الزمخشري الذي رأى في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلُ يُقَدَّرُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ﴾ [المزمل:20] أنّ تقديم اسمه عزّ وجلّ مبتدأ مبنيا عليه (يقدر) هو الدال على معنى الاختصاص بالتقدير، والمعنى: لا يقدر على تقدير الليل والنهار ومعرفة مقادير ساعاتهما إلا الله وحده⁽⁴⁾. ورأى أستاذنا الدكتور محمد حسين الصغير أنّ اعتراض أبي حيان هنا غير وارد أصلا لأنّ تقدير الله تعالى في الليل والنهار قد انفرد به الله وحده لما يشتمل عليه هذا التقدير من أبعاد ليس في وسع الطاقة البشرية سبرها، الساعات وغير الساعات، ولا تقف عندها وحدها، وهنا يؤاخذ الزمخشري على ربطها بالساعات فقط، وبينهما عموم وخصوص من مطلق كما يقول أهل المنطق⁽⁵⁾.

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه الدكتور محمد حسين الصغير قد يقع في ما قرره أبو حيان من أنّ الاختصاص لا يفهم من تقديم الاسم بل من "سياق الكلام"، فهو هنا مفهوم من قرينة غير لغوية (القرينة العقلية).

2. الرتبة غير المحفوظة

إنّ كون رتبة الكلمة غير محفوظة يعني إمكان تغيير موقعها تقدّما أو تأخرا في التركيب، وهذا التغيير في موقع الكلمة لا يتبعه تغيير في إعرابها، ومن هنا عبّر عن التقديم هنا بأنّه «تقديم على نية التأخير»⁽⁶⁾ إذ تبقى الكلمة محافظة على حكمها النحوي، فتكون هذه الرتبة «رتبة في نظام اللغة لا في استعمالها لأنّها في الاستعمال معرّضة للقواعد النحوية من حيث عود الضمير، ثم للاختيارات

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 168/1

(2) ظ : المصدر نفسه : 358/8

(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ المشرف بتاريخ 2010 /3/3 في النجف الأشرف، وهو من إفاداته.

(4) ظ : الزمخشري، الكشاف : 491/4

(5) مقابلة شخصية مع الأستاذ المشرف بتاريخ 2010 /3/3 في النجف الأشرف، وهو من إفاداته.

(6) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز : 135

الأسلوبية من التقديم والتأخير»⁽¹⁾، ومن أمثلة هذه الرتبة؛ رتبة المبتدأ من الخبر ورتبة الفاعل من المفعول ورتبة المفعول من الفعل ورتبة الظرف من الفعل... وغيرها.

أشار الباحث الى أن بهذه الرتبة يبرز معنى بلاغي أسلوبى أكثر من المعنى النحوي، وهو ما دأب أبو حيان على بيانه في التفسير، ومن ذلك ما توجه لديه في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات:7] ففي تقديم خبر (أن) على اسمها «قصد إلى توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن من استتباعهم رأي الرسول (ﷺ) لأرائهم، فوجب تقديمه لانصباب الغرض إليه»⁽²⁾، وهو معنى لحظه أبو التثاء الآلوسى أيضا⁽³⁾.

وقد يكون التغيير في الرتبة تقديمًا وتأخيرًا عند أبي حيان من أجل الفاصلة ومناسبة رؤوس الآي، ومنه الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف:206]، فعلى قول بعضهم يكون تقديم المجرور في ﴿لَهُ يَسْجُدُونَ﴾ مؤذن بالاختصاص والمعنى: لا يسجدون إلا له، لكن أبا حيان رأى أن الأظهر إنما قدم المجرور ليقع الفعل فاصلة وليناسب ما قبله من رؤوس الآي⁽⁴⁾.

ومن ذلك أن أبا حيان يرى في أحيان كثيرة أن التقديم يفيد الاهتمام والعناية بالمقدم، كتقديم المفعول به على فعله إذ رتبته التأخر عنه، فقد «سبَّ أعرابيٌّ آخرَ»⁽⁵⁾ فأعرض عنه وقال: إياك أعني، فقال له: وعنك أعرض، فقدّم الأهم»⁽⁶⁾، والمرجع الذي يرجع إليه أبو حيان في مسألة إفادة التقديم - على ما صرح في أكثر من موضع - سيبويه الذي قال: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمنانهم ويعنيانهم»⁽⁷⁾، ولا يرى أبو حيان في مثل هذا التقديم اختصاصا أو حصرا، خلافا للزمخشري الذي دأب أبو حيان على رده أينما قال بالاختصاص

(1) تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 69/1

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 110/8

(3) الآلوسى، روح المعاني: 417/26

(4) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 450/4

(5) "الآخر" هو الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، على ما أورده المزي في تهذيب الكمال: 398/20، وابن كثير في البداية والنهاية: 123/9، والهيتمي في الصواعق المحرقة: 585/2، والنص في بعضها "وعنك أغضي"، وأورد الرواية نفر من المفسرين بلفظ "الآخر" من دون التصريح به، ظ: ابن عطية، المحرر الوجيز: 72/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 145/1، على أن ابن عساكر صرح به والنص بلفظ "وعنك أغضي"، ظ: تاريخ مدينة دمشق: 396/41، وسماه في موضع آخر بيزيد بن حصين بن نمير والنص فيه بلفظ "وعنك أعرض": 159/65، وسماه ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة بيزيد بن عمر بن هبيرة، ظ: 99/18.

(6) أبو حيان، البحر المحيط: 141/1

(7) سيبويه، الكتاب: 34/1، وظ: إشارة أبي حيان إلى سيبويه، البحر المحيط: 127/1، 141/1، 103/3،

والحصر في التقديم⁽¹⁾، وما ذهب إليه الدكتور محمد حسين الصغير أنّ أبا حيان كان يردّ على الزمخشري لكونه معتزليا لا أكثر من ذلك ولا أقل، فلا مانع من أنّ يكون الكلام في الآية وسواه مبنيا على الاهتمام والعناية من وجه، ولكنه بالاختصاص والحصر الصق، وإليه أقرب⁽²⁾.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَسْأَلُونَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:41]، فالضمير (إياه) قُدّم على الفعل اهتماما وعناية لا تخصيصا وما يفهم من التخصيص إنّما هو مفهوم من السياق، قال: «ومجيؤه هنا مقدما على فعله دليل على الاعتناء بذكر المفعول وعند الزمخشري أنّ تقديمه دليل على الحصر والاختصاص، ولذلك قال: بل تخصّونه بالدعاء دون الآلهة، والاختصاص عندنا والحصر فهم من سياق الكلام لا من تقديم المفعول على العامل»⁽³⁾.

وقال مثل ذلك في تقديم الجار والمجرور على الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أُولَئِكَ إِلاّ بِإِذْنِ اللَّهِ يُخَشِرُونَ﴾ [آل عمران:158]⁽⁴⁾.

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 141/1، 569/1، 459/4، 172/7

(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ المشرف بتاريخ 2010 /3/3 في النجف الأشرف، وهو من إفاداته.

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 132/4، وظ : الزمخشري، الكشف: 92/2

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 103/3

قرينة التضام

لا يخفى أنّ التركيب اللغوي مكون من مفردات أو عناصر رصفت فيه وسبكت مع بعضها ليؤدي التركيب بها دوره فيما يراد من اللغة، وبات معروفاً أنّ هذا السبك وذاك الرصف لا يكون عشوائياً ولا هو من قبيل الصدفة وإنما تحكمه مبادئ وقواعد ينحوها المتكلم لتحقيق إفادة الكلام. ومن بين ما يحكم مفردات التركيب ويكون به سبكها ورصفها ذا غاية فيجعل بعضها بسبب من بعض ما لاحظناه من ربط لفظي (في قرينة الربط)، وما يكون بينها من علاقات سياقية، ومن بين ذلك أيضاً ما يكون بينها من تضام.

ويعني التضام في اللغة ضمّ الشيء إلى الشيء، وتضام القوم إذا انضم بعضهم إلى بعض⁽¹⁾، وفي الاصطلاح يتضمن ما يقرب من هذا المعنى، لذا عرّف بأنه «أن تستلزم وحدة نحوية في التركيب ظهور وحدة نحوية أخرى»⁽²⁾، وعرّفه الدكتور فاضل الساقى بأنه «أن تستدعي الكلمة كلمة أخرى في السياق أو الاستعمال، أو هو إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أعم من معنى أيها»⁽³⁾، ومن هنا سمى بعضهم هذه القرينة «قرينة الاستدعاء الوظيفي»⁽⁴⁾، ولأنّ التضام يشمل ذلك ويشمل أيضاً ما هو عكسه عرّفه الدكتور تمام حسان بأنه: أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر أو يتنافى معه فلا يلتقي به، وسمّى التضام الأول بالتلازم والثاني بالتنافي⁽⁵⁾، ويبدو لي أنّ مفهوم التعريف الأخير أصلح من سابقه لسببين:

الأول: أنه عبر عن جهتي التضام بـ(العنصر) بخلاف سابقه الذي عبر عنهما بـ(الكلمة)، والعنصر يشمل الكلمة وغيرها كأن يكون أحد المتلازمين جملة كالتلازم بين جملتي القسم وجواب القسم أو الشرط وجواب الشرط.

الثاني: أنه ضمّ «التنافي» الذي يمثل جانبا من جوانب قرينة التضام إذ هو سلب التضام.

إنّ حالة الاستدعاء بين أكثر من جهة في التركيب الكلامي تمثل علاقة ترابط بين تلك الجهات ويحصل بها قدر كبير من التآلف بين عناصر التركيب، ومن هنا قيل «إنّ حالة التضام (togetherness) التي تعني أن الأشياء المتلائمة معا ينبغي أن تكون معا، تفوق كل قواعد بناء الجملة (syntax) الأخرى؛ إذ تكون الألفاظ متألّفة بطريق قريبها زماناً أو مكاناً، فتنحقق حالة القرب

(1) ظ : الجوهري، الصحاح: 1972/5، ابن منظور، لسان العرب: 357/12-358، مادة (ضم)

(2) نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 257

(3) فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي: 196

(4) ظ : محمد يونس، المعنى وظلال المعنى: 341

(5) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 217، وعرّفه أيضاً بأنه «أن تستدعي إحدى الكلمتين الكلمة

الأخرى أو تنفيها»: الفرائن النحوية (بحث): 49

في الزمان إذا كانت الرسالة شفوية وتتحقق حالة القرب في المكان إذا كانت الرسالة مكتوبة»⁽¹⁾.

وكون الكلمة تتطلب جزءا آخر (مذكورا أو مقدرًا) وتتضام معه لأداء معنى معين هو من طبيعة التركيب اللغوي إذ لو أعطت المفردة معنى بنفسها لكان معنى معجميا لا تركيبيا، والشعور بالمعنى التركيبي هو ما قاد النحاة إلى القول بالفاعل المستتر في المصدر (صبرا) عندما يوجه به أمر للمخاطب، أو تقدير خبر عند سماع (سلام) على سبيل التحية، وهذا يؤدي بالباحث إلى أن يحكم بأن النحاة كانوا مدركين لمفهوم التضام وقد يتضح إدراكهم إياه بقولهم إنَّ "الحرف ما دلَّ على معنى في غيره" فلا بدَّ من أن يتضام مع غيره.

بل إن إدراك القدماء من علماء العربية للتضام يظهر في غير ذلك؛ فالمسند والمسند إليه عند سيبويه «هما ما لا يَغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا»⁽²⁾، فهو قد أدرك من خلال منهجه في وصف التراكيب اللغوية وتحليلها أن ظهور عنصر معين في الكلام يتطلب ظهور عنصر آخر فالوحدات النحوية متضامة يتم أحدها الآخر⁽³⁾، ولهذا وضح عنده التضام بين المضاف والمضاف إليه برويته «أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم»⁽⁴⁾.

وقول ابن السراج: إن «(إن) التي للجزاء لا تكون إلا صدرا ولا بدُّ من شرطٍ وجوابٍ، فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بالجميع»⁽⁵⁾، فيه وضوح التضام عنده بين المبتدأ والخبر، والتضام بين أداة الشرط والشرط والجواب. ونصَّ ابن جني على استدعاء عنصر عنصرا آخر في التركيب إذ قال: «إنَّ بعض الجُمَل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد، وذلك في الشرط وجزائه والقسم وجوابه... فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني نحو زيد أخوك وقام أبوك»⁽⁶⁾، وربما هذا التضام في هذا الموضع هو ما دعا المخزومي ليحكم على التركيب الشرطي بأنه - بالمنظور اللغوي - جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار فجزأه يعبران عن فكرة واحدة، وهما ليسا جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي⁽⁷⁾.

(1) مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط: 32، نقلا عن:

Bolinger, D. A. , Aspects of language: 76 (New York , Harcourt Brace Jovanovich , 1981)

(2) سيبويه، الكتاب: 23/1، ومثل هذا النص للمبرد في المقتضب: 126/4

(3) ظ : لطيف حاتم الزامل، أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: 173

(4) سيبويه، الكتاب: 226/2

(5) ابن السراج، الأصول: 236/2

(6) ابن جني، الخصائص: 178/3

(7) ظ : مهدي المخزومي، في النحو العربي: 62

فمفهوم التضام كان واضحا عند القدماء في سياق تعبيرهم وهو كذلك عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط، ولعل ذلك يتضح بتعبيره عن جملة الاعتراض بأنها «الجملة التي تقيد تقوية بين جزأي موصولٍ وصلة... أو بين جزأي إسنادٍ... أو بين فعل شرط وجزائه، أو بين قسم وجوابه، أو بين منوعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم ما»⁽¹⁾، فتلك أجزاء متضامة بالتلازم.

ولكون الطرفين اللذين يكتنفان جملة الاعتراض متلازمين يتوجه لديه أن جملة (ونحن له مسلمون) ليست جملة اعتراضية في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 133-134]؛ وإن هذه الجملة قبلها كلامٌ مستقل عما بعدها، وأكمل حجته بقوله: «لا يقال: إن بين المشار إليه وبين الإخبار عنه تلازم يصحّ به أن تكون الجملة معترضة، لأن ما قبلها من كلام بني يعقوب حكاة الله عنهم، وما بعدها من كلام الله تعالى أخبر عنهم بما أخبر تعالى. والجملة الاعتراضية الواقعة بين متلازمين لا تكون إلا من الناطق بالمتلازمين، يؤكد بها ويقوي ما تضمن كلامه»⁽²⁾، وتأمل قوله هذا نجد أن حجته ترتكز على التلازم باعتباره مظهرا من مظاهر قرينة التضام، فتحققه في الطرفين السابق للجملة واللاحق لها يكون قرينة على كونها جملة اعتراضية وبعبارة لا تكون.

ويتضح مفهوم التضام أيضا من قوله: إن (غير) «يلزم الإضافة لفظا أو معنى، وإدخال (ال) عليه خطأ ولا يتعرف»⁽³⁾، ففي الجزء الأول من النص تعبير عن افتقار (غير) للمضاف إليه وتطلبه إياه وهذا تلازم، وفي الجزء الثاني عدم تلاقٍ بين (ال) و(غير) وهذا تنافي. كما يتضح بالاختصاص مثل هذا التنافي وذلك التلازم حينما ذكر أنّ (حيث) ظرف مكان مضاف إلى الجملة، فهي مقتضية الخفض بعدها، وما اقتضى الخفض لا يقتضي الجزم⁽⁴⁾، وتلك مظاهر من مظاهر التضام التي سيناقتها البحث هنا.

مظاهر التضام

إنّ الصور التي تظهر قرينة التضام من خلالها في السياق؛ هي التلازم والتنافي والاختصاص والتوارد:

أمّا التلازم - وقد ذكرنا ما يُقصد به أعلاه - فهو أن يستدعي عنصراً عنصراً آخر، وهذا

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 575/1

(2) المصدر نفسه : 575/1

(3) المصدر نفسه : 148/1

(4) ظ : المصدر نفسه : 604/1

الاستدعاء إما أن يحصل من كلا الطرفين المتضامين على كل حال، كالتلازم بين المسند والمسند إليه إذ يستدعي كل منهما الآخر في أية جملة وفي أي سياق، ومثله جملتا الشرط وجوابه، وجملتا القسم وجوابه... الخ، ويمكن أن نسمي مثل هذا التلازم "التلازم التبادلي"، أو قد يكون الاستدعاء من طرف واحد كملازمة الموصول لصلته، فالموصول يتطلب الصلة دوماً على كل حال ولا يكون العكس فقد تكون الصلة جملة تامة، وبذكر الطرف الأول يُنتظر أن يُذكر الطرف الثاني ولا يصحّ العكس ومثل ذلك حرف الجر ومجروره وحرف العطف والمعطوف، ويمكن أن نسمي هذا التلازم "التلازم الطرفي"⁽¹⁾.

والافتقار نموذج التلازم ومعناه أن اللفظ لا تتمُّ به الفائدة إذ لا يكون صالحاً للورود بمفرده وإنما يحتاج إلى ضميمة تتمُّ معناه، فيتطلب كلمة أو عنصراً لغوياً أكبر من الكلمة المفردة. وقد يكون الافتقار متأصلاً إذا كان للفظ بحسب أصل الوضع ويتمثل بالعناصر التي لا يصحّ إفرادها في الاستعمال كافتقار حرف الجر إلى المجرور وحرف العطف إلى المعطوف والضمير إلى مرجعه والموصول إلى صلته وغير ذلك، أو يكون الافتقار غير متأصل وهو ما يُنسب إلى الموقع النحوي أو الباب لا إلى الكلمة التي تشغله، فكل كلمة تشغل ذلك الباب أو تقع في ذلك الموقع يُفرض عليها الافتقار لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، كافتقار المبتدأ إلى الخبر والفعل إلى الفاعل والمضاف إلى المضاف إليه والحال إلى حدث يلابسه وغير ذلك⁽²⁾.

ومن مظاهر التضام؛ **التنافي** وهو عكس التلازم، أي أن تأتي الكلمة التضام مع عنصر آخر وقد يكون المنفي باباً من الأبواب فالضمير لا يضاف ولا يوصف، وحروف الجر لا تدخل على الأفعال، والجوازم لا تدخل على الأسماء، وواو الحال لا تدخل على الماضي من دون توسط (قد)، ولا تصلح إضافة الاسم المنون وغير ذلك من القواعد السلبية، وهذا التنافر بين المعاني النحوية يجعل التنافي قرينة لفظية سلبية على المعنى إذ يمكن من خلالها استبعاد أحد المتنافيين عند وجود الآخر، وهذا ما سوغ إدخاله في قرينة التضام لأنه عكسه فتنافي المعنيين هو سلب للتضام⁽³⁾.

والمظهر الثالث **الاختصاص** ومعناه أن يرتبط ورود العنصر اللغوي بعنصر آخر من نوع معين لا يتعداه إلى غيره، وهذا النوع من التضام من صفات الأدوات كاختصاص حروف الجر بالاسم واختصاص السين وسوف ولن وجوازم الفعل الواحد بالفعل المضارع وغير ذلك⁽⁴⁾.

(1) أطلق أحد الدارسين على النوع الأول اسم التلازم التام وعلى الثاني التلازم الناقص، ط: محمد عبد القادر محمد، التلازم في الجملة العربية: 39-40، وبدا لنا أن التسمية التي سمينا بها قد تكشف عن جانب من المقصود بالتلازم المعني، بخلاف هذه التسمية.

(2) ط: تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 89/1، والخلاصة النحوية: 80

(3) ط: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 221، والقرائن النحوية (بحث): 49

(4) ط: تمام حسان، البيان في روائع القرآن: 89/1، والخلاصة النحوية: 80

ويمكننا القول هنا أنَّ الاختصاص في ظاهره يقع ضمن التلازم ولهذا وضعه الدكتور تمام حسان في التلازم قسيما للافتقار، إلا أنه بالنظر إلى الاختصاص من جانب آخر نجده يمتّ بصلة قوية إلى التنافي، فكون اللفظ مختصا بعنصر ينتفي معه ورود العناصر الأخرى عليه، فمجيء الأداة (لم) مثلا - وهي مختصة بالدخول على الفعل المضارع - ينفي أن يرد بعدها الفعل الماضي أو الأمر أو الاسم، وكون حرف الجر مختصا بالاسم يأبى أن يتلوه فعل أو حرف وهكذا، وبناء على هذا فضل الباحث أن يخرج الاختصاص من التلازم ليكون مستقلا برأسه فهو يشمل التنافي ويتضمنهما كما مرّ، أو يمكن تضمينه فيهما كليهما بحسب وروده.

أما التوارد فهو من ظواهر المفردات المعجمية فلا يدخل ضمن اهتمام البحث.

أثر قرينة التضام في توجيه المعنى

إنّ التضام قرينة تركيبية يتجاذبه اللفظ والمعنى، فهو قرينة لفظية لأن اللفظ قد يستدعي ضميمة له، فحرف الجر لا يأتي مستقلا إذ لا بدّ من تضامه مع مجروره وكذا الحروف الأخرى لا تكون مستقلة بنفسها، والاسم المعرب إذا تجرد من (ال) والتنوين تطلّب ضميمة المضاف إليه وهكذا، ولا يخفى أنّ للمعنى نصيبا كبيرا في ذلك وفي غيره، فالحرف إنما يحتاج إلى الضميمة لأنّ معناه لا يظهر إلا معها، والمبتدأ والخبر متضامان لأنّ بهما معا تحصل الفائدة، والموصول يستدعي صلته لأنّ بها يزول إبهامه ويعرف معناه، إلا أنّ الباحث فضل أن يدرج التضام مع القرائن التركيبية اللفظية لا المعنوية لأن الأخيرة اختصّت بالقرائن التي تعبر عن العلاقات السياقية فتكشف عن أبوابها أو معانيها النحوية.

والتضام ظاهرة لا يكاد يخلو منها باب من أبواب النحو العربي، في صورتها الإيجابية المتمثلة بالتلازم والاختصاص أو صورتها السلبية المتمثلة بالتنافي والاختصاص، فهو «قرينة نحوية شاملة لكثير من الأساليب النحوية، تساعد بتضافرها مع القرائن الأخرى على توضيح دلالة المراد من خلال السياق النحوي»⁽¹⁾.

ولذلك نجد أبا حيان في تفسيره يركن إلى قرينة التضام (التلازم والتنافي والاختصاص) لتوجيه المعنى، فمما وقع بالتلازم (الافتقار) ما جاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ۗ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: 71] إذ ردّ ما ذهب إليه ابن عطية من أنّ قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قسم والواو تقتضيه⁽²⁾، وعلله بأنّه «يلزم من ذلك حذف المجرور وإبقاء الجار، ولا يجوز ذلك إلا إن وقع في شعر أو نادر كلام، بشرط أن تقوم صفة

(1) عواطف كنوش، الدلالة السياقية: 66

(2) ظ: ابن عطية، المحرر الوجيز: 27/4

المحذوف مقامه كما أولوا في قولهم: نعم السير على بئس العير، أي: على عيرٍ بئس العير... وهذه الآية ليست من هذا الضرب إذ لم يحذف المقسم به وقامت صفته مقامه»⁽¹⁾، ولهذا توجه عنده أن يكون المعنى الذي تؤديه الواو هنا هو العطف لا القسم.

ومن المعروف أنَّ جواب الشرط إذا لم يكن صالحا لأن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء⁽²⁾، بمعنى أنَّ جواب الشرط إذا كان على صفة معينة افتقر إلى الفاء، وبناء على هذا إذا كانت الجملة على تلك الصفة ولم تكن الفاء متضامة معها مقترنة بها فهي ليست جواب شرط، ومن ثمَّ منع أبو حيان أن تكون جملة (هم ينتصرون) جوابا لـ(إذا) في الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى:39]، بل إنَّ (إذا) معمولة لـ(ينتصرون) وهذه الجملة صلة لـ(الذين)⁽³⁾. ومثلما كان التلازم هنا قرينة توجَّه بها المعنى كان كذلك في الآية الكريمة: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون:117]، إذ قرر أبو حيان أنَّ جملة (لا برهان له به) ليست جواب شرط لأنَّ ذلك يلزم منه حذف الفاء وهو غير جائز إلا في ضرورة الشعر، وخرَج الجملة على أنَّها صفة لازمة أو جملة معترضة⁽⁴⁾، وأيدّه أبو النشاء الألويسي⁽⁵⁾.

ومما جاء من التضام على صورة التنافي ما توجَّه لدى أبي حيان في جملة (لا) النافية للجنس؛ إذ حَكَم على الجارِّ والمجرور والظرف التاليين لاسمها المبني بعدم تعلُّقهما به، فكونه مبنيا يُبعد أن يكون ما بعده منهما متعلقا به، لأنَّ تعلُّقه به يجعله مطولا (أي شبيها بالمضاف) وهذا يلزم تنوينه وإعرابه، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ سَأُوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود:43]، فجعل الظرف (اليوم) منصوبا بفعل محذوف، والجار والمجرور (من أمر الله) متعلق بذلك الفعل، والتقدير: لا عاصم يعصم اليوم من أمر الله، وخبر (لا) محذوف تقديره (موجود)، وقرينة التضام أوجبت ذلك عنده وأوجبت عدم جواز أن يكون (اليوم) منصوبا بـ(عاصم) وأن يتعلق الجار والمجرور به؛ «لأنَّ اسم (لا) إذ ذاك كان يكون مطولا، وإذا كان مطولا لزم تنوينه وإعرابه ولا يبني، وهو مبني، فبطل ذلك»⁽⁶⁾. وشبيه بهذا ما قاله في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌّ لَكُمْ﴾ [الأنفال:48]، وقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 197/6

(2) ظ : ابن هشام، شرح شذور الذهب : 441، الأشموني، شرح الألفية : 264/3

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 499/7

(4) ظ : المصدر نفسه : 391/6

(5) ظ : الألويسي، روح المعاني : 371/18

(6) أبو حيان، البحر المحيط : 228/5

كَاتِبُونَ ﴿[الأنبياء:94]﴾⁽¹⁾.

إنَّ كون المبتدأ جثة يتنافى معه أن يكون الخبر ظرف زمان على ما عرف عند النحويين قال ابن مالك:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبْرًا عَنِ جِثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا ⁽²⁾

ولهذا يكون التضام بالتنافي هنا قرينة على حذف مضاف للمبتدأ، وهو ما توجه به عند أبي حيان قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر:68]، فقد رأى أنَّ (إذا) التي للمفاجأة إذا عدت ظرف زمان احتاج المبتدأ (هم) إلى مضاف، قال: «فتقديره: ففي ذلك الزمان الذي نفخ فيه هم أي: وجودهم، واحتيج إلى تقدير هذا المضاف لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة»⁽³⁾.

أمَّا الاختصاص فممنه أن عُرِفَ أنَّ (لَمَّا) إذا كانت حرف وجوب لوجوب اختصت بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا، نحو: لَمَّا جاءني أكرمته⁽⁴⁾، بمعنى أنَّ (لَمَّا) وما يتضام معها يكون أساسا على الصورة الآتية:

[لَمَّا + جملة فعلية فعلها ماضٍ + جملة فعلية فعلها ماضٍ]

وبناء على هذا كثرت الأقوال في جواب (لَمَّا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود:74]؛ لأن الجملة الثانية فعلها مضارع وهو مما لا يتضام مع (لَمَّا) إذ اختصت بالماضي كما مرَّ، فأورد أبو حيان في تفسيره من تلك الأقوال ما يأتي:

1. أنَّ جواب (لَمَّا) محذوف تقديره: اجترأ على الخطاب أو فطن للمجادلة أو قال: كبت وكبت، ودلَّ على ذلك الجملة المستأنفة وهي جملة (يجادلنا).
2. أنَّ الجواب محذوف وتقديره: ظلَّ أو أخذ يجادلنا، فحذف اختصارا لدلالة ظاهر الكلام عليه.
3. أنَّ جملة (يجادلنا) حال من إبراهيم، وجاءته حال أيضا، أو من ضمير في جاءته، وجواب (لما) محذوف تقديره: قلنا يا إبراهيم أعرض عن هذا.
4. أنَّ الجواب (يجادلنا) وضع المضارع موضع الماضي، أي: (جادلنا).

(1) ظ : المصدر نفسه : 500/4 للآية الأولى، و: 313/6 للآية الأخرى

(2) ابن عقيل، شرح الألفية : 177/1

(3) أبو حيان، البحر المحيط : 423/7، ومثل هذه المسألة في : 21-20/8

(4) ظ : ابن هشام، مغني اللبيب : 278، وذكر أبو حيان في الارتشاف أنه يليها فعل ماض لفظا ومعنى أو

مضارع منفي ب(لم)، والجواب ماض لفظا ومعنى أو مضارع منفي ب(لم) أو جملة اسمية مقترنة ب(إذا)

الفجائية: 1897/4

ورأى أبو حيان أنَّ أقرب الأقوال هو القول الأخير⁽¹⁾، والواضح من ذلك أنَّ اختصاص (لما) بالماضي ومجيء الجملة الثانية مصدرية بالمضارع هو ما جرَّ إلى كل ذلك التقدير والتأويل.

ومن الاختصاص الذي يلحظ فيه التنافي ما توجه في قوله تعالى: ﴿أَنْدَا مِنْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْبَاً لِمَبْعُوثُونَ * أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الصفات: 16-17]، فقد جوَّز الزمخشري أنَّ يكون (آباؤنا) معطوفا على الضمير في (مبعوثون)، «والذي جوَّز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام، والمعنى: أبيعث أيضا آباؤنا؟ على زيادة الاستبعاد، يعنون أنَّهم أقدم فبعثهم أبعد وأبطل»⁽²⁾، وقرينة التضام بالاختصاص - بالتضافر مع قرينة الرتبة - قادت أبا حيان إلى القول بعدم جواز هذا العطف؛ لأنَّ همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل، فهي لا تدخل على المفرد؛ لأنَّه إذا عطف على المفرد كان الفعل عاملا في المفرد بوساطة حرف العطف، وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ومن هنا قرر أبو حيان أنَّ (آباؤنا) مبتدأ، خبره محذوف تقديره (مبعوثون) ويدلُّ عليه ما قبله⁽³⁾.

إنَّ افتقار كلمة إلى كلمة أخرى أو تطلب باب نحوي بابا آخر على وفق ما توضَّح من التلازم والاختصاص يجعلنا - إذا ما رأينا طرفا من المتضامين - نبحت عن الطرف الثاني في المذكور في النص، فإذا لم نجده مذكورا كان ذلك مدعاة إلى القول بحذفه والنظر في تقديره.

والتضام بهذه الصورة هو الأساس الوحيد الذي يُقبل معه القول بالحذف والزيادة في النحو العربي ولولاه ما قبل ذلك، وهو المسؤول عن ظاهرة تقدير المحذوف فيه⁽⁴⁾، فما يسوغ القول بحذف المبتدأ - مثلا - واللجوء إلى تقديره عند وجود الخبر هو كونهما متضامين يستدعي أحدهما الآخر، وما يسوغ تقدير جملة القسم أو جوابه عند ذكر أحدهما هو أنَّ أحدهما يتطلب الآخر، وانطلاقا من هذا صار التضام قرينة مهمة من القرائن الدالة على أنَّ في الكلام حذفاً ويأتي بعد ذلك تقديره، فلولا أنَّ هناك تلازما «لما أمكن قبول ذكر أحد العنصرين مع تجاهل العنصر الآخر مطلقا، فالعنصر المذكور يدل مع العناصر الأخرى على العنصر المحذوف»⁽⁵⁾.

ومن ثم رأى أبو حيان - كما رأى غيره⁽⁶⁾ - أنَّ كلمة (سلام) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلْنَا إِبْرَاهِيمَ بِالنَّبَشْرِى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: 69]، متضامة مع غيرها وذلك حين نصَّ على أنَّ «(سلام) خبر مبتدأ محذوف أي: أمري أو أمركم سلام، أو مبتدأ محذوف الخبر أي: عليكم

(1) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 245/5

(2) الزمخشري، الكشاف : 672/3

(3) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 340/7

(4) ظ : تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 49-50

(5) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية: 261

(6) ظ : الطوسي، التبيان: 22/6، ابن عطية، المحرر الوجيز: 187/3، الرازي، مفاتيح الغيب: 3690/6

سَلَامٌ»⁽¹⁾، فكلمة سلام محكية بالقول على أنّها تؤدي معنى تاما، وتأدية المعنى التام لا تكون بالكلمة المفردة بل بالجملة، ومن هنا كان لا بد أن يُرى فيها أنّها متضامة مع غيرها.

إنّ تماسك التركيب اللغوي ينشأ في جانب كبير منه عن (التضام) بين عناصره و(الربط) بين أجزائه من جهة اللفظ، أمّا من جهة المعنى فينشأ في أغلبه عن العلاقات السياقية (وعن التضام أيضا في جانبه المعنوي)، لذلك فإنّ أيّ تغيير يطرأ على البنية الأساسية للتركيب (أو ما يمكن أن يسمى بالبنية العميقة) يمكن رصده لما بين عناصره من تماسك، ومن هنا صار من الممكن تقدير المحذوف.

ومن هذا ما اعتمده أبو حيان في تحليل الآية الكريمة: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران:106]، إذ قرّر قبل ذلك أنّ (أمّا) حرف فيه معنى الشرط، واعتمد معناها الذي ذكره سيبويه وهو "مهما يكن من شيء" ورسم جملتها بأنه "يلبها مبتدأ وخبر وتلزم الفاء فيما ولي الجزء الذي وليها"⁽²⁾، وعلى هذا يكون التركيب الأساسي لجملة (أمّا) كالاتي:

[أمّا + مبتدأ + ف + خبر]

فلما كانت (أمّا) تقتضي جوابا والفاء تدخل على الخبر بعدها، بمعنى أنّ (أمّا) تتضام مع هذه العناصر، والآية الكريمة ذكر فيها المبتدأ بعد (أمّا) ولم تذكر الفاء ولا الخبر تحتم عليه أن يقول بحذفهما، قال: «ولذلك دخلت الفاء في خبر المبتدأ بعدها، والخبر هنا محذوف للعلم به. والتقدير: فيقال لهم: أكفرتم؟ كما حذف القول في مواضع كثيرة... ولما حذف الخبر حذفت الفاء، وإن كان حذفها في غير هذا لا يكون إلا في الشعر»⁽³⁾.

ومثل ذلك التضام الدالّ على الحذف ما كان بين جملة الشرط الحاصل ب(لو) وجملة الجواب، في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة:165]، فذكر (لو) أداة للشرط وذكر جملة الشرط استدعى أن يكون له جواب، قال أبو حيان: «و(لو) هنا حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، فلا بد لها من جواب»⁽⁴⁾، وقوله "لا بد لها من جواب" يعني التلازم بين الشرط والجواب ومن ثم وجب تقدير الثاني إذ خلا منه النص

- (1) أبو حيان، البحر المحيط : 241/5، ومثل هذه المسألة في قوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة:58]: 384/1
- (2) ظ : المصدر نفسه : 262/1، ونصّ سيبويه: «أمّا (أمّا) ففيها معنى الجزء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا»، الكتاب: 235/4
- (3) أبو حيان، البحر المحيط : 26/3
- (4) المصدر نفسه : 645/1

الكريم، فُقَدَر الجواب بحسب جملة الشرط كالآتي⁽¹⁾:

إن كان فاعل (يرى) هو (الذين ظلموا) فتقدير الجواب: لعلموا أنَّ القوة لله جميعا، وإن كان فاعله ضميرا (هو) أي: السامع، كان التقدير: لعلم أنَّ القوة لله جميعا، هذا إذا قُدِّر قبل (أنَّ القوة) ويكون (أنَّ القوة) معمولا للجواب المقدر.

أمَّا إذا قُدِّر بعد (وأنَّ الله شديد العذاب) فإنَّ كان (الذين ظلموا) هو الفاعل كان التقدير: لاستعظموا ما حلَّ بهم، وإن كان فيه ضمير السامع كان التقدير: لاستعظم ذلك. وتكون (أنَّ) هنا معمولة ل(يرى).

فيتجلى من خلال ذلك أنَّ قرينة التضام بمظاهرها النحوية (التلازم والتنافي والاختصاص) لها أثر كبير في الكشف عن المعنى وتوجيهه وبيان صحة التركيب وفصاحته، وقد جسد أبو حيان ذلك في تفسير البحر المحيط كاشفا عن إدراكه لهذه القرينة وأهميتها.

ثانيا : القرائن التركيبية المعنوية

لقد أفرزت لنا الأنظمة اللغوية (الصوت، والصرف، والنحو) في كل ما تقدم عدّة قرائن لفظية، فكلّها راجع إلى اللفظ ويمكن تلمسها فيه، ومن ثمّ عدّ الكشف عن القرائن اللفظية سهلا نسبيا لتعلقها بمحسوس في النص المنطوق أو المكتوب، والتوصل إليها يُعِينُ في أغلب الأحيان على معرفة المعنى الوظيفي وتحديد الباب النحوي، وبالوصول إلى هذه المرحلة يُقطع شوط كبير لمعرفة القرائن المعنوية أو العلاقات السياقية، وهذا يعني أنّ القرائن اللفظية لها أثر مهم في فهم القرائن المعنوية «حتى أنها تعتبر من قرائن فهم القرائن المعنوية لأنها أيسر وصولا إلى الفهم من تلك القرائن المعنوية»⁽¹⁾.

فإذا أخذنا مثلا الجملة المألوفة: (أكرم عمرا زيدا)، ونظرنا إلى البنية لوجدناها قرينة تكشف لنا عن أنّ (أكرم) فعل ماضٍ و(عمرو وزيد) اسمان، ولوجدنا التضام قرينة على أنّ الفعل (أكرم) يستدعي فاعلا ومفعولا، والعلامة الإعرابية تكون قرينة على أنّ (زيد) هو الفاعل وأنّ (عمرا) هو المفعول.

إنّ المعنى النحوي معنى زائد على المعنى المعجمي للمفردة فهي تكتسبه عندما توضع في سياق معين وفق ما يقتضيه التركيب من نظام، «فالدلالة اللفظية أو المعجمية للكلمة هي الدلالة الأولية وهي غير الدلالة التي تكتسبها بالاقتران والضم، وهي الدلالة النحوية أو الوظيفية التي تعبر عن وظيفتها في التركيب»⁽²⁾، ولما كان هذا المعنى النحوي وظيفاً للكلمة في ذلك التركيب فهو يعني أنّ الكلمة في تفاعل مع غيرها من كلمات التركيب التي تمت لمعناها بصلة وتشارك معها في التعبير عن المعنى المراد، وهذا التفاعل ينتج عنه «تعلق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض»⁽³⁾، وتكون العلاقات التركيبية فيما بينها وسيلة لغوية عقلية لإنتاج جانب مهم من الدلالة التي يمكن وصفها بالدلالة الوسطية إذ هي متوسطة بين الدلالة الأولية (المعنى المعجمي) والدلالة العامة النهائية (المعنى الدلالي).

ومن ثمّ تكون تلك «العلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي (الباب الخاص كالفاعلية مثلا) فعلاقة الإسناد مثلا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أنّ الأول مبتدأ والثاني خبر أو على أنّ الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل»⁽⁴⁾، وتحتاج هذه العلاقات في فهمها فهما دقيقا إلى

(1) تمام حسان، القرائن النحوية (بحث) : 46

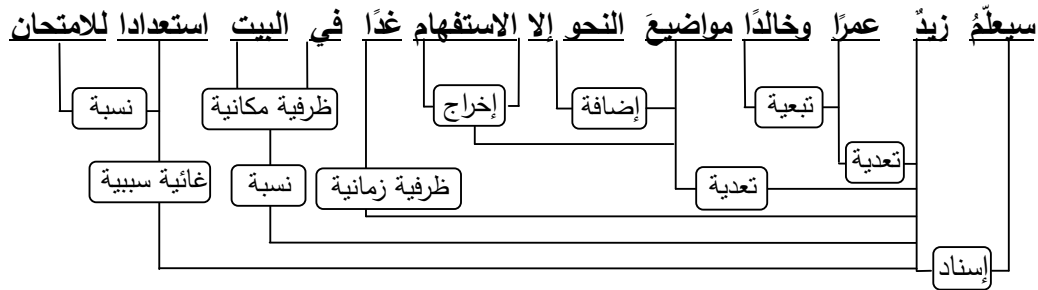
(2) بتول قاسم ناصر، دلالة الإعراب : 42

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز :

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها : 191-192

القرائن الأخرى جريا على مبدأ تضافر القرائن الذي يحكم استخدامها جميعا.

لقد صرّح النحاة بأنّ الكلام هو المركب من كلمتين أُسندتُ إحداها إلى الأخرى، ولا يتأتى ذلك إلا من اسمين أو اسم وفعل، فيكون تركّب الكلمة مع الكلمة على سبيل تعلق أحدهما بالأخرى⁽¹⁾، ونستطيع أن نستنتج من ذلك أنّ الكلام لا بدّ أن يتضمّن علاقةً واحدةً في أقلّ تقدير، وأنّ هذه العلاقة هي علاقةُ الإسناد لا غير، ويمكننا أن نبنى على هذا أنّ العلاقات التي تأتي مع هذه العلاقة في التركيب تكون تكميليةً للمعنى التركيبي بزيادة عليه، وزيادة المعنى هذه تتضمن تقييدا للحكم أو إشراكا فيه أو إخراجا منه أو غير ذلك، ويتضح ذلك من خلال الجملة الآتية:



فعلاقة الإسناد في التركيب إسناد فعلي بين المسند (يعلم) والمسند إليه (زيد)، وخصّصت هذه العلاقة بعلاقة التعدية إذ وقع التعليم على (عمرو) وأشركت علاقة التبعية بالعطف (خالد) مع (عمرو) في المفعولية، وخصّصت علاقة الإسناد أيضا بعلاقة تعدية أخرى فالتعليم واقع على (المواضيع) المنسوبة إلى (النحو) بعلاقة الإضافة (النسبة)، والتي استثنيت منها (الاستفهام) بعلاقة الإخراج، وخصّص التعليم المسند إلى (زيد) بعلاقة الظرفية الزمانية (غدا) وقُيد حدوثه في (البيت)، وعُلّل التعليم بعلاقة الغائية بغرض (الاستعداد) المنسوب إلى (الامتحان)، ويكشف المخطط عن أنّ معظم العلاقات هي قيود لعلاقة الإسناد والبعض الباقي منها قيود لما يقع في حيّزها.

إنّ إدراكنا وجود تلك العلاقات يعني أنّ كلّ علاقة منها قرينة معنوية على ما تشتمل عليه من معنى، فإدراك علاقة التبعية (عطف النسق) بين (عمرو) و(خالد) يكون قرينة على أنّ (خالد) معطوف على (عمرو) ويشاركه في الحكم، وتعين قرينة الأداة اللفظية (الواو) على هذا الفهم.

وينجلى ذلك أكثر في قولنا: (أقبلتُ على زيدٍ طوعًا إكرامًا له)، فليس ما يميز بين الوظيفة التي تؤديها الكلمتان (طوعا) و(إكراما) غير القرينة المعنوية، إذ إنّ فهمنا لعلاقتهما بما قبلهما يجعلنا ندرك أنّ (طوعا) تبين حالة الفاعل وهيئته عند إيقاعه للفعل، وأنّ (إكراما) تبين علة إيقاع الفاعل للفعل، ولم تسهم قرينة البنية أو قرينة العلامة الإعرابية في التمييز بين وظيفتيهما.

تلك إذن علاقات تركيبية وضحت في الجملة وأعانت على فهمها - غالبا - قرائن لفظية؛

(1) ظ : الزمخشري، المفصل: 23، ابن يعيش، شرح المفصل: 44-45/1، الرضي، شرح الكافية: 33/1

كالبنية والعلامة الإعرابية والأداة والرتبة والتضام وغيرها، والقاعدة التي تحكمها «أنَّ كلَّ علاقة تزيد في الجملة على علاقة الإسناد إنما ينشئها المتكلم للبيان، وإزالة إبهام وغموض قد يعترضان المعنى الدلالي للجملة إن لم يُنشئ المتكلم تلك العلاقة، وكل حذف لعلاقةٍ إنَّما يكون حين لا يحتاج المعنى الدلالي إلى تلك العلاقة»⁽¹⁾، وينبغي التأكيد هنا أنَّ تلك العلاقات عند فهمها وتصورها تكون قرائن معنوية على ما يقع ضمنها من معانٍ في أطرافها.

إنَّ القول بأنَّ تلك علاقات يتضمَّنُها التركيب ينجرُّ منه القول بأنَّ هذه العلاقات روابط تربط أطراف العلاقة داخل التركيب، فعلاقة الإسناد تربط المسند بالمسند إليه وعلاقة الملابس تربط الحال بصاحب الحال وعلاقة التفسير تربط التمييز بالتمييز، ويعني هذا أنَّ العلاقات السياقية روابط معنوية تحكم عناصر التركيب، وهو ما سمَّاه بعض الدارسين بالارتباط تمييزاً له عن الربط الذي يحصل باللفظ، لذا صار عنده الارتباط قرينة معنوية والربط قرينة لفظية⁽²⁾.

والقرائن المعنوية قد فهمها النحاة وعقلوها، وليس أدلَّ على ذلك من وضعهم بعض مصطلحات الأبواب النحوية التي تعبر عن مفاهيم المعاني النحوية وتبين مقصودها، فالمسند مثلاً إنما يوضع ليكون منسوباً للمسند إليه وحديثاً عنه ولهذا صار الخبر هو ما يُبنى على المبتدأ على حدِّ تعبير سيبويه⁽³⁾ ف(المسند) مسند إلى (المسند إليه) وهذه هي علاقة الإسناد، ومصطلح التمييز يعبر عن باب نحوي يكون ما يشغله مميّزاً لمبهم ومفسِّراً إياه، بمعنى أنَّهم لمحو علاقة بين المبهم والمميّز، ومثلاً ذلك يقال في كثير من مصطلحات الأبواب النحوية، ولعل تعبير النحاة عن (تعلّق) الجار والمجرور أكثر تصريحاً بإدراكهم العلاقات السياقية أو لنقل القرائن المعنوية.

ومن هنا لحظ الدكتور تمام حسان أنَّ النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما كانوا يلمحونه أيضاً بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة من مثل مراعاة الآخذية والمأخوذية الذي هو اعتبار من قبيل الإسناد في إعراب المفعولين في جملة مثل (يؤتي الحكمة من يشاء) بإعراب (من) مفعولاً أولاً على الرغم من تأخره، و(الحكمة) مفعولاً ثانياً على الرغم من تقدمها ف(من) هو الآخذ و(الحكمة) هي المأخوذ⁽⁴⁾.

ولعل تعريف أبي حيان للكلام بأنَّه «القول الدالّ على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها»⁽⁵⁾ يُظهر فهمه لعلاقة الإسناد، بل يتجلى فهمه للعلاقات السياقية والتي يسميها (النَّسب) من خلال تمييزه بين ما يمثل قرينة الإسناد وما يمثل غيرها من القرائن المعنوية، فالأولى «نسبة إسنادية» والأخرى «نسبة

(1) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط: 162

(2) ظ : المصدر نفسه : 152

(3) سيبويه، الكتاب : 23/1، وظ : المبرد، المقتضب : 126/4

(4) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها : 194

(5) أبو حيان، البحر المحيط : 435/1

تقييدية“، فجاء عنده مثلا أن «النسبة الحالية هي نسبة تقييدية لا نسبة إسنادية»⁽¹⁾، وقال: «الأحوال نسب تقييدية، والأوامر نسب إسنادية... إذ يستحيل أن يكون الشيء تقيديا إسناديا، لأنه من حيث التقييد لا يكتفي كلاما ومن حيث الإسناد يكتفي»⁽²⁾، ولكي نُظهر إدراك أبي حيان للقرائن المعنوية وتوجيهه للمعنى بها بصورة أوفى نتعرض لتلك القرائن في تفسيره من دون قصد لاستقصاء أو حصر.

قرينة الإسناد

إنَّ طرفي علاقة الإسناد هما عمدتا الكلام؛ المسند والمسند إليه، فهما الركنان الأساسيان اللذان تتألف منهما الجملة «ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه - كما يرى النحاة - وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل»⁽³⁾، فالمسند إليه هو المحدث عنه، فقد صرح ابن السراج بأنَّ المبتدأ وهو الاسم المحدث عنه يذكر قبل الحديث، بخلاف الفاعل إذ يذكر الحديث عنه قبله⁽⁴⁾، ولعل في هذا توضيح لما بيّناه قبل قليل من علاقة الإسناد.

فالإسناد قرينة معنوية يتضح بها المسند إليه وكونه المحدث عنه، والمسند وكونه المحدث به عن المسند إليه، أي أنه بفهمها يظهر المعنى بقدر تعلق ذلك بها، ومن ثمَّ فإنَّ عدم وضوحها يؤدي إلى أن يكون المعنى احتماليا إن لم يكن مبهما.

ولذلك توجه المعنى الوظيفي عند أبي حيان في الآية الكريمة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: 178]، بحسب قرينة الإسناد في الجملة الفعلية (لا يحسبن)، إذ قد يكون الفعل مسندا إلى (الذين كفروا) أو مسندا إلى ضمير الغائب ويراد به النبي الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولا تسعف القرائن اللفظية هنا في تحديد أحدهما، فقرينة البنية في الفعل تكشف عن كون المضارع (وهو مبدوء بالياء) يصح أن يكون فاعله اسما ظاهرا أو ضمير غائب، وقرينة العلامة الإعرابية لا تسعف في ذلك أيضا إذ لا تظهر العلامة على الاسم الموصول (الذين)، ومن ثمَّ جاز في الإسناد الوجهان المذكوران، وطبيعي أن يختلف المعنى التركيبي باختلاف جهتي الإسناد لذا أورد أبو حيان ما ترتب على الفاعلين المذكورين كالاتي⁽⁵⁾:

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 315/1

(2) المصدر نفسه : 383/1

(3) فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 5

(4) ظ : ابن السراج، الأصول : 58/1

(5) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 128-127/3

- إذا كان الفعل مسندا إلى (الذين كفروا) يكون المصدر المؤول من (أنما نملي لهم خير) ساداً مسدّ مفعولي (يحسب).

- وإذا كان الفعل مسندا إلى ضمير الغائب الذي يراد به النبي الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) فالمفعول الأول هو (الذين كفروا) والمصدر المؤول مفعول ثانٍ، ويقتضي هذا التخريج حذف مضاف إمّا من الأول والمعنى: ولا تحسبنّ شأن الذين كفروا...، وإمّا من الثاني والمعنى: أصحاب أن إملأنا خير لهم.

والموجب لهذا التأويل أن المفعول الثاني للفعل (يحسب) وما يدخل في بابه، لا بدّ أن يكون هو المفعول الأول من حيث المعنى، والحال أن المفعول الأول ذات والثاني مصدر والمصدر لا يكون الذات، فاحتيج إلى تقدير ليصح كون الثاني هو الأول.

وقدّر ابن الباذش (ت528هـ) أن يكون المصدر المنسبك بدلا من (الذين كفروا) والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، والتقدير: ولا تحسبنّ الذين كفروا خيرية إملأنا لهم كائنة أو واقعة، وذكر هذا الوجه الزمخشري⁽¹⁾.

ولمّا كانت قرينة الرتبة (المحفوظة عرضاً) مميّزة عند أبي حيان للمفعول الأول من المفعول الثاني في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا﴾ [الأعراف:54]، فإنّ ذلك عنده إنما يقوم أساساً على قرينة الإسناد في الجملة قبل تحوّل الفعل في تعدّيه من مفعول واحد إلى مفعولين؛ إذ إنّ علاقة الفعل بالمفعول الأول علاقة إسناد أصلاً، ولهذا رأى أنّ (الليل) «وإن كان منصوباً هو الفاعل من حيث المعنى إذ همزة النقل أو التضعيف صيرته مفعولاً ولا يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً من حيث المعنى؛ لأنّ المنصوبين تعدّى إليهما الفعل وأحدهما فاعل من حيث المعنى»⁽²⁾، ولمّا كان أبو حيان قد توصل إلى أنّ الليل هو المفعول الأول وهو فاعل بالمعنى عن طريق تضافر قرينتي الرتبة والإسناد وكذا قرينة التعدية وهذا يبيّنه قوله إنّ «رتبة التقديم هي الموضحة أنّه الفاعل من حيث المعنى»⁽³⁾، فإنّه حكم على أنّ قراءة (يغشى الليل النهار) أمكن من حيث المعنى من قراءة (يغشى الليل النهار)، وقد مرّت بنا هذه المسألة في حديثنا عن قرينة الرتبة.

ومتلماً توجه المعنى عند أبي حيان بقرينة الإسناد فقد يتوجه أيضاً بعدم وجودها إذ إنّ وجودها يقتضي معنى لا يلمح في النص فيحكم بحسب ذلك، وهو ما نلاحظه عند تفسيره الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:21]، فقد جوّز

(1) ظ : الزمخشري، الكشاف : 390/1، أبو حيان، البحر المحيط : 127/3، ومثّل هذه المسألة في البحر المحيط : 133/3

(2) أبو حيان، البحر المحيط : 311/4

ابن عطية أنّ تكون (عل) متعلقة بـ(خلقكم) لأنّ كلّ مولود يولد على الفطرة فهو بحيث يرجى أن يكون متقياً، ولم يذكر الزمخشري غير تعلقها بـ(خلقكم)⁽¹⁾، أما أبو حيان فقد ظهر عنده أن يكون (لعلكم تتقون) متعلقاً بقوله ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ والمعنى: إذا عبدتم ربكم رجوتم التقوى، وقد بنى ترجيحه على أنّ «الذي تُودوا لأجله هو الأمر بالعبادة، فناسب أن يتعلق بها ذلك وأتّى بالموصول وصلته على سبيل التوضيح أو المدح للذي تعلقت به العبادة، فلم يُجأ بالموصول ليُحدّث عنه بل جاء في ضمن المقصود بالعبادة، وأمّا صلته فلم يُجأ بها لإسنادٍ مقصودٍ لذاته، إنّما جيء بها لتتيمم ما قبلها»⁽²⁾، وهذا يعني أنّ أبا حيان لم يجد في الاسم الموصول (الذي) ما يجعله (مسنداً إليه) لأنّه «لم يُحدّث عنه»، وأفضى هذا عنده إلى انتفاء علاقة الإسناد فيه إذ إنّ ذكره وصلته «للتوضيح أو المدح»، وهو ما يُحَيّ الصلة عن أن تكون مما يتعلق بها ما بعدها، قال: «وإذا كان كذلك فكونها لم يُجأ بها لإسناد يقتضي أن لا يُهتَمَّ بها فيتعلّق بها ترجّح أو غيره، بخلاف قوله (اعبدوا) فإنّها الجملة المفتتح بها أولاً والمطلوبة من المخاطبين، وإذا تعلق بقوله (اعبدوا)، كان ذلك موافقاً، إذ قوله (اعبدوا) خطاب، و(لعلكم تتقون) خطاب»⁽²⁾.

فلم تثبت عند أبي حيان قرينة الإسناد وبناء عليه لم يثبت عنده ما ذهب إليه ابن عطية والزمخشري.

قرينة التخصيص

لمّا كانت قرينة الإسناد تكشف عن طرفي الإسناد والعلاقة بينهما وهي علاقة تتعقد بها الجملة، فإنّ قرينة التخصيص تكشف عن قسم من العلاقات التي تفيد تقييد المعنى الإسنادي أو ما يقع في حيزه وتضييقاً له، فالتخصيص «علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند وبين طائفة من المنصوبات تشتمل على المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز»⁽³⁾، فهي إذن علاقة تكملية للمعنى التركيبي إذ تضيف معنى زائداً على معنى الإسناد تعبّر عنه ما تشتمل عليه من أبواب نحوية كما أشرنا من قبل، فتعليم زيد في جملة (علم زيد) يمكن تخصيصه بتعديته إلى مفعول به (عمرو) دون غيره بقولنا: علم زيد عمراً، فعلاقة الإسناد خُصّصت بالتعدية، ويمكن تخصيصها بتعدية أخرى لمفعول ثانٍ (النحو) إذ يقتصر التعليم عليه: علم زيد عمراً النحو، ويخصص أيضاً بعلاقة الظرفية بالمفعول فيه لإضافة الظرف (أمس) وهكذا.

فقرينة التخصيص بناء على هذا قرينة كبرى إذ تتفرع عنها عدة قرائن معنوية تمثلها تلك الأبواب النحوية ويعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو

(1) ظ: ابن عطية، المحرر الوجيز: 105/1، الزمخشري، الكشاف: 87/1

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 235/1، ومثل هذه المسألة في: 77/4

(3) تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 42

الصفة، وبيانها في الآتي⁽¹⁾:

1. قرينة التعديّة: تدلّ على معنى المفعول به إذا اتضحت وأدركها المتلقي، وهي علاقة قائمة بين معنى الحدث (المنسوب إلى فاعله) في جملة الإسناد والمفعول به.

ويبدو لي أنّ التعديّة معنى يتجاذبه الصرف والنحو والمعجم، فعلى مستوى الصرف تكون التعديّة من معاني الصيغة إذ قد يتحول الفعل بهمزة التعديّة أو بالتضعيف مثلاً من لازم إلى متعدّد أو من متعدّد إلى مفعول إلى متعدّد إلى مفعولين، وعلى مستوى النحو تكون التعديّة قرينة على المفعول به وتفسر علاقته بالحدث، وعلى مستوى المعجم قد يكون الفعل بمعناه المعجمي دالاً على احتياجه إلى مفعول يتضام معه كما أنّ المفعول به قد يصلح معناه المعجمي لأن يرد عليه الفعل، كأن يقال: أكل زيدٌ المستقبل، إذ (المستقبل) ليس مما يؤكل، ولا يصح مثل هذا إلا عند إرادة المجاز.

2. قرينة الغائيّة: تدلّ على معنى المفعول لأجله وعلى معنى المضارع بعد اللام وكي وحتى والفاء وإذن وأو... وتدلّ على تقييد الإسناد إذ يكون من دونها أعمّ، ولذلك تكون الغائيّة قرينة دالّة على جهة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل، وهي تشمل غائيّة العلة وغائيّة المدى (الزمني أو المكاني) فيكون من أقسامها ما يأتي:

أ. غائيّة العلة⁽²⁾: هي معنى يعبر عنه بالمفعول لأجله أو بالمضارع المنصوب بعد اللام وكي وحتى والفاء... إذ يؤدّي بهما التعليل فبذكر أيّ منهما تتضح علة إيقاع الفعل، كقولك: ضرب زيد عمراً تأديباً له أو كي يتأدّب.

ب. غائيّة المدى: هي معنى يعبر عنه بالمضارع بعد ما يدل من الحروف على استمرار الحدث إلى غاية في الزمن أو في المكان كمجيئه بعد (حتى) مثلاً في قولك: أقرأ القرآن حتى تطلع الشمس، أو قولك: سر حتى تصل إلى المدينة، فطلوع الشمس غاية زمنية والوصول إلى المدينة غاية مكانية.

3. قرينة المعية: تدل على معنى المفعول معه وعلى معنى المضارع المنصوب بعد الواو، فهي علاقة مصاحبة بين ما قبل الواو والمنصوب بعدها، فالمعية إما أن تكون مصاحبة معنى الحدث الذي في الإسناد للمفعول معه نحو: سرت والجدار، أو مصاحبة مبتدأ لمدخول واو المعية المذكورة بعده نحو: كل إنسان وعمله، وتغني الواو وما بعدها هنا عن الخبر، أو تكون

(1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 194-200، والقرائن النحوية (بحث): 43-45

(2) فضلنا تسمية (غائيّة العلة) على (غائيّة السبب) التي أطلقها الدكتور تمام حسان في بحثه القرائن النحوية: 43، لأنّ العلة تشمل السبب والغرض إذ إنّ التعليل في الاستعمال اللغوي يؤدّي بذكر أيّ منهما على ما فصلّنا في كتابنا: أسلوب التعليل في اللغة العربية: 31-32.

المعية "مصاحبة" ما قبل الواو لمعنى المضارع المنصوب بعدها، كقولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

وقد وصف الدكتور تمام حسان المعية في الحالة الأخيرة بـ"عدم المصاحبة"⁽¹⁾، ولعلّ الأدقّ ما رآه الباحث إذ إنّ قرينة المعية علاقة مصاحبة بين ما قبل الواو والمنصوب بعدها كما ذكرنا ويكون ذلك بمعونة عدة قرائن لفظية أخرى، ولذلك فهي دلت في المثال المذكور على مصاحبة الشرب للأكل، أما المعنى السلبي الذي فهمه الدكتور تمام فهو متأثّر من النهي الذي أفادته الأداة (لا الناهية) وكانت قرينة عليه، وهذه الأداة غير داخلية ضمن ما عبرنا عنه بـ(ما قبل الواو)، وهي تفيد النهي عن إحداهنّ الأولى بمعية الثاني.

4. قرينة الظرفية: تدل على معنى المفعول فيه وتخصيص زمان الحدث ومكانه، بمعنى أنّها تدل على وجود علاقة تفيد تقييد الإسناد بذكر الظرف الدال على الزمان أو المكان.

5. قرينة الملابس (الحال): هي القرينة الدالة على معنى الحال، ويكون بالاسم المنصوب أو الجملة مع الواو ومن دونها، إذ يلبس صاحب الحال الهيئة، فقولك: جاء زيد راكباً، يعني أنّ زيدا جاء ملابساً لحال الركوب.

6. قرينة التفسير (التمييز): هي القرينة الدالة على معنى التمييز، إذ يذكر الاسم المنصوب النكرة لتفسير إبهام يكون في معنى الإسناد نحو: طاب زيدٌ نفساً، أو في معنى التعديّة نحو: زرعْتُ الأرضَ نخلاً، أو في اسم مفرد دال على مقدار مبهم، وهو ما يسمى بتمييز الذات، نحو: اشتريت متراً حريراً. والتفسير هو إزالة الإبهام (الذي هو عموم) بتخصيصه.

7. قرينة التحديد والتوكيد: هي القرينة الدالة على معنى المفعول المطلق، والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل، فالدلالة على التحديد تكون بإيراد مصدر الفعل بعده دالاً على النوع بكونه موصوفاً أو مضافاً إلى معين أو دالاً على عدد، والدلالة على التوكيد تكون بتقوية الفعل بإيراد مصدره بعده مفرداً مجرداً من الوصف والإضافة والدلالة على العدد.

8. قرينة الإخراج (الاستثناء): تدل على معنى الاستثناء أو إرادة (باب المستثنى)، فإذا فهم المتلقي معنى الإخراج أدرك ما قصد استثناءه، فيخرج المستثنى من علاقة الإسناد أو مما في حيزها.

9. قرينة المخالفة⁽²⁾: هي قرينة دالة على مخالفة معنى لمعنى آخر، وهي مظهر من مظاهر

(1) ظ: تمام حسان، القرائن النحوية (بحث): 44

(2) جعل الدكتور تمام حسان المخالفة قرينة معنوية مستقلة في بحثه القرائن النحوية: 46، وفي كتابه اللغة العربية معناها ومبناها: 190 ضمن المخطط وهو ما أوردها في تمهيد هذا البحث، إلا أنّه جعلها من قرائن

تطبيق استخدام القيم الخلافية إذ تكون قرينة معنوية على الإعرابات المختلفة، كالمختصّ فيما يعرف بأسلوب الاختصاص نحو: نحن العرب نكرم الضيف، لمخالفته الخبر في: نحن العرب، ومثل ذلك المنصوبات التي يتغير المعنى برفعها مثل: وعد الله حقا، سقيا لك ورعيا وغيرها.

إنّ قرائن التخصيص جميعا تُعين على فهمها قرائن لفظية مختلفة يمثلها ما اشترطه النحاة لكل باب من الأبواب التي تشتمل عليها كل قرينة منها، كاشتراطهم في التمييز أن يكون اسما جامدا وهذه قرينة البنية، وتأخر التمييز عن المميز وهذه قرينة الرتبة، ويكون منصوبا وهذه قرينة العلامة، وجدير بالذكر أنّ قرينة العلامة الإعرابية غير قادرة على التمييز بين الأبواب النحوية التي تشتملها قرائن التخصيص أنفسها إذا شغلتها الأسماء، إذ إنّها جميعا تشترك بنفس العلامة الإعرابية، لكنّها قادرة على تمييزها عن المسند والمسند إليه (في حالة رفعهما).

فقرائن التخصيص إذن قرائن معنوية تكشف عن تقييد لعلاقة الإسناد أو ما يقع في حيّزها بما يعبر به عما تشتمل عليه من المعاني النحوية، لكنّ الشبه في القرائن اللفظية التي قد تميز بين تلك المعاني النحوية كالاتحاد بالعلامة الإعرابية أو الاتحاد في البنية كون بعضها يصلح أن يكون اسما جامدا أو مصدرا مثلا أو أنّ بنيتها التركيبية (إذا كانت جملة) تلتقي مع تراكيب أخرى في معاني أخرى، كل ذلك وغيره معه يجعل فهم المعنى مرتكزا على القرائن المعنوية، بمعنى أنّ فهم العلاقة السياقية يفضي إلى فهم قاطع للمعنى، وأنّ تشعب العلاقة يفضي إلى معنى احتمالي وخلاف فيه.

ومن هنا نجد أنّ إدراك أبي حيان للعلاقة السياقية بين (حذر الموت) والفعل (خرج) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: 243]، أدى إلى أنّ تكون تلك العلاقة عنده قرينة معنوية غائبة تدل على علة الخروج، فيحكم بعد ذلك على (حذر الموت) بأنّه مفعول لأجله، قال: «(حذر الموت) هذا علة لخروجهم، لما غلب على ظنهم الموت بالطاعون أو بالجهاد، حملهم على الخروج ذلك، وهو مفعول من أجله»⁽¹⁾.

ومثل ذلك لحظ أبو حيان في قوله تعالى: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ

التخصيص ضمن جدولها في كتاب اللغة العربية معناها مبناها: 149 ووضحها في مكانها بين تلك القرائن: 200، وربما سبب هذا الإرباك في التصنيف راجع إلى أنّ الدكتور تمام نظر إلى المخالفة من جهتين مختلفتين، فكونها من قبيل القيم الخلافية بين المعنى والمعنى ومظهرا تطبيقيا لاستعمالها يجعلها قرينة معنوية مستقلة عن قرائن التخصيص، وكونها تدل على طائفة من المنصوبات وتشتمل على عدد من الأبواب النحوية يدخل معظمها فيما شملته قرينة التخصيص يجعلها من قرائن التخصيص، ونحن فضلنا هذا الأخير هنا لأنه يتماشى مع ما تتضمنه قرائن التخصيص من أبواب نحوية شكلا وإعرابا، حتى أنه يمكن توزيع معظم ما تشتمل عليه قرينة المخالفة على تلك الأبواب على ما هو معهود عند النحاة.

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 259/2

بُيُوتًا [الأعراف:74] العلاقة بين الفعل (تحت) و(الجال) و(بيوت)، لتقوم عنده قرينة الملابس المعنوية دليلة على أن الكلمة الأخيرة حال من (الجال) وهي حال مقدرة لأن البيوت هيئة تتلبس بها الجبال لكن في غير وقت النحت، قال: «وانتصب (بيوتا) على أنها حال مقدرة إذ لم تكن الجبال وقت النحت بيوتا، كقولك: إبر لي هذه البراعة قلما، وخط لي هذا قباء»⁽¹⁾.

وواضح أن علاقة الملابس قد وضعت قيما على علاقة الإسناد إذ تعلقت بما وقع في حيزها، وكذا فيما ما سبقه إذ خصصت علاقة الغائية علاقة الإسناد بأن وقوع الفعل من الفاعل يكون بسبب تلك العلة.

وتدبر أبي حيان في العلاقات السياقية في النص القرآني يفضي في أحيان كثيرة إلى إدراك أكثر من علاقة، ويقود هذا إلى قيام قرينة معنوية عنده لكل علاقة يدركها فيتوجه عنده المعنى بحسب ذلك.

ومنه ما توجه لديه من معنى بقيام أكثر من قرينة معنوية تتحصل مما يدركه من علاقات تصح في قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا يَوْمًا﴾ من الآية الكريمة: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة:48]، فقرينة الظرفية جعلته يحكم على (يوما) بأنها ظرف، ورتب على هذا أن يكون المتقى محذوفا، تقديره: اتقوا العذاب يوما. وقرينة التعدية دلت على أن (يوما) مفعول به، ورتب على هذا أن يكون من باب الاتساع أو على حذف مضاف، أي: عذاب يوم، أو هول يوم⁽²⁾، ووضح الرازي المعنى الأخير - ولم يذكر غيره - بقوله: «اعلم أن اتقاء اليوم اتفاقا لما يحصل في ذلك اليوم من العقاب والشدائد؛ لأن نفس اليوم لا يتقى ولا بد من أن يرده أهل الجنة والنار جميعا»⁽³⁾.

ولما كانت قرينة العلامة الإعرابية مميزة لقرائن التخصيص من غيرها من القرائن التي تخالفها بالعلامة فإن غياب العلامة الإعرابية عن بعض عناصر التركيب يفسح المجال للنظر في علاقات أخرى غير علاقات التخصيص، ففي قوله تعالى: ﴿طَس تَلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ هُدَى وَبَشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ [النمل:1-2] رأى أبو حيان عدة علاقات تربط (هدى وبشرى) بالسياق، فضلا عن علاقات التخصيص فهم علاقات أخرى كالإسناد والتبعية لكون الاسمين مقصورين لا تظهر عليهما العلامة الإعرابية، لذا قامت عنده قرائن معنوية مختلفة يتوجه بحسبها المعنى النحوي لهما بأن يكون⁽⁴⁾:

(1) المصدر نفسه : 332/4

(2) ظ : المصدر نفسه : 347/1

(3) الرازي، مفاتيح الغيب : 559/1

(4) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 51/7

1. (هدى وبشرى) حالين، أي. هادية ومبشرة (وهذا بحكم قرينة الملايسة).
 2. (هدى وبشرى) مصدرين (وهذا بحكم قرينة التوكيد).
 3. الكلام على إضمار مبتدأ، أي: هي هدى وبشرى (وهذا بحكم قرينة الإسناد).
 4. (هدى) بدلا من آيات (وهذا بحكم قرينة التبعية).
 5. (هدى) خبرا ثانيا، أي: جمعت بين كونها آيات وهدى وبشرى (وهذا بحكم قرينة الإسناد).
- ونؤكد هنا أنَّ التوصل الى هذه القرائن يكون بالتضافر مع القرائن اللفظية وغيرها.

قرينة النسبة

النسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما يقع في حيزها كما كانت علاقة التخصيص، وقد ميز الدكتور تمام حسان بين قيد التخصيص لعلاقة الإسناد وقيد النسبة بأنَّ معنى التخصيص تضيق لتلك العلاقة ومعنى النسبة إلحاق لها⁽¹⁾، ويستفاد معنى النسبة من الإضافة ومن معاني حروف الجر، فقرينة النسبة قرينة كبرى تتفرع منها عدة قرائن:

1. قرينة الإضافة: والإضافة نسبة بين المضاف والمضاف إليه، وهي نسبة تقييدية تتضح بما تفيده في المضاف من تعريف أو تخصيص عندما تكون الإضافة محضة⁽²⁾، ولا شك أنَّ معنى الكلمة عند ذكرها مفردة يختلف عنه عند ذكرها مضافا إليها، وهذا يفضي إلى القول بأنَّ الإضافة - إذا جازت - تُحدث تغييرا في معنى الكلمة على كل حال، وكون الإضافة قيذا للإسناد - مع أنَّها علاقة بين المضاف والمضاف إليه - يعني أنَّ هذا القيد يقع أولا في المضاف ليكون بعد ذلك قيذا لعلاقة الإسناد؛ لأنَّ المضاف لا بدَّ أن يكون أحد طرفي الإسناد أو واقعا في حيزه. وقد لاحظ النحاة شدة ارتباط المضاف بالمضاف إليه حتى عدوهما كالكلمة الواحدة، فقال المبرد: «فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعا اسما واحدا»⁽³⁾.

2. قرائن معاني حروف الجر: ومعاني حروف الجر هي نسبة بين الحدث (في الإسناد) وبين المجرور، وعُبر عنها بـ«حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال أي توصلها إلى

(1) ظ : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها : 201

(2) الإضافة نوعان: إضافة محضة وإضافة غير محضة، أما الأولى فهي إضافة غير الوصف وتفيد تعريفا أو تخصيصا بحسب المضاف إليه، ومعنى التخصيص هنا تقليل الاشتراك بعد عموم كان فيه. وأما الثانية فهي إضافة اسم الفاعل أو المفعول إلى معمولهما إذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال، أو إضافة صيغ المبالغة والصفة المشبهة إلى معمولهما، وكذا إضافة المنسوب إلى مرفوعه، وهذا النوع لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا، والإضافة - على ما استقر عند معظم النحاة مؤخرا - إما أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى (من) أو بمعنى (في). ظ : فاضل السامرائي، معاني النحو: 102/3، 107/3، 112-113

(3) المبرد، المقتضب : 143/4

الأسماء»⁽¹⁾، وهي تجعل علاقة الإسناد نسبية سواء كانت بين مبتدأ وخبره أو فعل وفاعله أو غير ذلك، ولهذا قيل: «التعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد»⁽²⁾، ومعاني حروف الجر كثيرة يناهز عددها الثلاثين كابتداء الغاية وانتهائها والبعضية والاستعلاء والمجازة والتعليل والاستعانة وبيان الجنس والظرفية...

إنَّ فهم علاقة النسبة بين المضاف والمضاف إليه يكون قرينة على ارتباط بعضهما ببعض بتلك النسبة، كما أنَّ فهم علاقة النسبة بين معنى الحدث والاسم المجرور يكون قرينة على المعنى الرابط بينهما، فيكون لهذا الفهم أثر في توجيه المعنى، ومن ذلك ما ورد في تفسير البحر المحيط في إضافة (الشياطين) إلى (الإنس والجن) من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام:112]، إذ فسّر ذلك بمعنيين على اختلاف في فهم (الشياطين)⁽³⁾:

الأول: أنَّ الشياطين صفة للإنس والجن، والإضافة هنا من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف، والمعنى: الإنس والجن الشياطين، ويلزم على هذا أن يكون من الإنس شياطين ومن الجن شياطين، والشيطان هو المتمرد من الصنفين. وأيد أبو حيان هذا بما فهمه أبو زر الغفاري (رضي الله عنه) من قول الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) له: «هل تعوذت من شياطين الجن والإنس؟ قلت: يا رسول الله وهل للإنس من شياطين؟ قال: نعم، وهم شرُّ من شياطين الجن»⁽⁴⁾.

الثاني: أنَّ الإضافة ليست من باب إضافة الصفة إلى الموصوف بل هي من باب (غلام زيد) أي: شياطين الإنس والجن، بمعنى: متمردين مغوين لهم، فقيل: "ليس من الإنس شياطين والمعنى شياطين الإنس التي مع الإنس، وشياطين الجن التي مع الجن، قسم إبليس جنده فريقا إلى الإنس وفريقا إلى الجن، يتلاقون فيأمر بعض بعضاً أن يضلَّ صاحبه بما أضلَّ هو به صاحبه".

ومع أنَّ الأظهر عند أبي حيان المعنى الأول إلا أنَّه أورد الوجه الذي يترجح به كلٌّ من المعنيين وكان مرجعه في الأول المعنى وفي الثاني الصنعة النحوية، قال: «ورجحت هذه الإضافة بأنَّ أصل الإضافة المغايرة بين المضاف والمضاف إليه، ورجحت الإضافة السابقة بأنَّ المقصود التسلّي والانتسا بمن سبق من الأنبياء، إذ كان في أممهم من يعاديهم كما في أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من

(1) الصبان، حاشية الصبان: 302/2

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 204، وتنتظر: 203، القرائن النحوية (بحث): 45

(3) ظ: أبو حيان، البحر المحيط: 209/4-210

(4) الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل من دون عبارة «وهم شرُّ من شياطين الجن»: 437/35

كان يعاديه، وهم شياطين الإنس»⁽¹⁾.

ومن علاقة النسبة ما أورده أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ [البقرة: 203]، فتعلق الجار والمجرور ﴿لِمَنِ اتَّقَى﴾ بقوله ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ﴾. إنَّما هو لقيام قرينة النسبة على هذا التعلق عند القائل بذلك إذ إنَّ المعنى لديه: الذكر لمن اتقى، كما أنَّ من يرى أنَّ المعنى: يغفر له بشرط اتقائه الله فيما بقي من عمره، فإنَّ قرينة النسبة عنده دلَّت على تعلق الجار والمجرور بانتفاء الإثم، وهو ما أيده أبو حيان بقوله: «والظاهر تعلقه بالآخر وهو انتفاء الإثم لقربه منه، ولصحة المعنى أيضا، إذ من لم يكن متقيا لم يرتفع الإثم عنه»⁽²⁾.

ولمَّا كانت علاقة النسبة التي فهمها أبو حيان في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: 28] قرينة على تعلق الجار والمجرور (من آل فرعون) بـ(رجل) على أنَّها في موضع الصفة له، فإنَّ قول بعضهم بأنَّ هذا الرجل كان إسرائيليا وليس من آل فرعون على جعل (من آل فرعون) متعلقا بـ(يكتُمُ إيمانه) فيه بعدُّ على حدِّ تعبير أبي حيان، وهذا يدلُّ على أنَّه لا يرى صحة هذا التعلق وعليه لم تقم عنده قرينة النسبة، ولذلك ردَّ هذا القول بإيراده قرائن أخرى بدت له أنَّها تنفي علاقة النسبة، وذلك أنَّه لم يكن لأحدٍ من بني إسرائيل أن يتجاسر عند فرعون بمثل ما تكلم به هذا الرجل (وهذه قرينة سياق غير لغوي)، وأنَّ الفعل (كتم) يتعدى إلى فعله من دون حرف الجر، فلا يقال: كتمتُ من فلان كذا، إنَّما يقال: كتمت فلانا كذا، قال تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 42]⁽³⁾، (وهذه قرينة تعدية وقرينة تضام)، ولو احتج أبو حيان بقول الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم): «الصديقون ثلاثة: حبيب النجار من آل ياسين، وحزقيل مؤمن آل فرعون، وعلي بن أبي طالب وهو أفضلهم»⁽⁴⁾ لكان أظهر وأقرب.

ومن ذلك ما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: 212]، فقد رأى أنَّ (بغير حساب) تقدمه ثلاثة أشياء يصلح تعلقه بها على حدِّ تعبيره وهي: الفعل والفاعل والمفعول (من)، فإذا كان⁽⁵⁾:

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 210/4

(2) المصدر نفسه : 121/2

(3) ظ : المصدر نفسه : 441/7

(4) السيوطي، جامع الأحاديث: رقم 13787، وأورده من المفسرين: الطبرسي، مجمع البيان: 269/8، الزمخشري، الكشاف: 647/3، ابن عطية، المحرر الوجيز: 450/4، الرازي، مفاتيح الغيب: 5791/9، ولفظه عند بعضهم: «سَبَّاقُ الْأُمَمِ ثَلَاثَةٌ، لَمْ يَكْفُرُوا بِاللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ: عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَصَاحِبُ يَسٍّ، وَمُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ».

(5) ظ : أبو حيان، البحر المحيط : 140/2

1. للفعل؛ فيكون من صفات المصدر، والمعنى: يرزق من يشاء رزقا غير حساب، أي: غير ذي حساب، ويعني بالحساب العدّ فهو لا يُحصى ولا يُحصر من كثرته، أو يعني به المحاسبة في الآخرة، أي: رزقا لا يقع عليه حساب في الآخرة، وتكون الباء زائدة.
2. للفاعل؛ فيكون من صفاته وهو في موضع الحال، والمعنى: يرزق الله غير محاسبٍ عليه، أي: متفضلا في إعطائه لا يحاسب عليه، أو غير عادٍ عليه ما يعطيه، ويكون ذلك مجازا عن التقدير والتضييق فيكون (حساب) مصدرا عُبرَ به عن اسم الفاعل من (حاسب)، أو عن اسم الفاعل من (حسب)، وتكون الباء زائدة في الحال.
3. للمفعول (من)؛ فيكون من صفاته، والمعنى: إنّ المرزوق غير محاسبٍ على ما يرزقه الله تعالى، فيكون أيضا حالا منه، ويقع الحساب الذي هو المصدر على المفعول الذي هو (محاسب) من (حاسب) أو المفعول من (حَسَبَ)، أي: غير معدود عليه ما رزق، أو على حذف مضاف أي: غير ذي حساب، ويعني بالحساب: المحاسبة أو العدّ، والباء زائدة في هذه الحال أيضا.

والظاهر أنّ ما يربط (غير حساب) بما ذكره أبو حيان هو علاقة تخصيص (ملابسة) سواء مع المصدر أو مع الفاعل أو مع المفعول إذ عدّ حالا، وليس ذلك من علاقة النسبة إذ كانت الباء زائدة، وأبو حيان رأى أنّ تلك التأويلات متكلفة وفيها زيادة الباء، «والأولى أنّ تكون الباء للمصاحبة، وهي التي يعبر عنها بباء الحال، وعلى هذا يصلح أنّ تكون: للمصدر وللفاعل وللمفعول، ويكون الحساب مرادا به المحاسبة أو العدّ، أي: يرزق من يشاء ولا حساب على الرزق، أو: ولا حساب للرازق، أو: ولا حساب على المرزوق. ويكون الباء لها معنى أولى من كونها زائدة، وكون المصدر باقيا على المصدرية أولى من كونه مجازا عن اسم فاعل أو اسم مفعول وكونه مضافا لـ(غير) أولى من جعله مضافا لـ(ذي) محذوفة»⁽¹⁾.

والذي يبدو لي أنّ التعلّق الذي ذكره أبو حيان بدايةً ليس من قبيل تعلّق الجار والمجرور، بل هو من قبيل إعادة اللفظ إلى مرجعه المقصود به، ببيان صاحب الحال المقصود بتلك الحال، وأنّه لحظ علاقة النسبة بين الجار والمجرور (بغير حساب) والفعل (يرزق) إذ أدرك معنى المصاحبة بحرف الباء (والتي تفيد الحالية كما صرح به وكما بينه في تأويله بواو الحال وجملته) فصار ذلك قرينة على أنّ الباء حرف جر غير زائد متعلق بالفعل.

والنص المنقول عنه أعلاه يكشف عن فهمه علاقة نسبة أخرى تكون هي القرينة على المقصود بالحال المفهوم من (بغير حساب) إلا أنّه لم يُذكر في الآية أحد طرفيها فجازت الأوجه الثلاثة، تلك النسبة هي تعلق جارٍّ ومجرور بـ(حساب) وقدّره: (حساب على الرزق) و(حساب للرازق)

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 140/2

و(حساب على المرزوق).

قرينة التبعية

التبعية هي «القرينة التي يفهم بها ارتباط التابع بالمتبوع»⁽¹⁾، ومعنى هذا أن المتبوع هو الحلقة التي يتوصل بها التابع إلى عناصر التركيب الأخرى، فالتوابع على تنوعها لا ترتبط بالجملة التي توجد فيها إلا من خلال متبوعها، أيًا كانت وظيفة هذا المتبوع وعلاقته في جملته؛ ولذلك يتوجه ارتباط التوابع إلى المتبوع نفسه⁽²⁾، ووجه ذلك أن «المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه، فإنّ المجيء في: (جاءني زيدٌ الظريفُ) ليس في قصده منسوباً إلى (زيد) مطلقاً، بل إلى (زيد) المقيد بقيد الظرافة، وكذا في: (جاءني العالمُ زيدٌ) و(جاءني زيدٌ نفسه)»⁽³⁾، فيكون التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه. وقرينة التبعية قرينة عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي:

1. قرينة النعت : النعت تابع - مشتق أو مؤول بالمشتق - مكمل لمتبوعه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به وهذا ما يسمى بالنعت السببي، ويأتي لعدة معان منها؛ التخصيص (وهو تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات) والتوضيح (وهو رفع الاشتراك الحاصل في المعارف) والتفصيل والمدح والذم...⁽⁴⁾. والنعت كما يبدو قيّد في المنعوت فذكر الاسم موصوفاً يحدّ من إطلاقه، وقرينة النعت تدل على اتصاف المنعوت بهذا القيد على جهة التكميل للمنعوت والبيان لصفته أو لصفة ما تعلق به ، وأظهر ما يربطه بمنعوته المطابقة بجهاتها المعروفة في النعت الحقيقي والنعت السببي.
2. قرينة البديل : البديل كما عرّفه النحويون «التابع المقصود بالحكم بلا واسطة»⁽⁵⁾، وهذا يلقي أهمية القصد بالحكم على البديل، فهو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد⁽⁶⁾، والبديل أربعة أقسام⁽⁷⁾:
 - أ. البديل المطابق: وهو بديل كلّ من كلّ، وهو بديل الشيء مما هو مساوٍ له في المعنى.
 - ب. وبديل بعض من كلّ: وهو بديل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر.
 - ج. وبديل الاشتمال: وهو الدالّ على معنى في متبوعه.

(1) تمام حسان، القرائن النحوية (بحث) : 45

(2) ظ : محمد رزق شعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية: 190

(3) الرضي، شرح الكافية: 279/2

(4) ظ : الرضي، شرح الكافية: 287/2، ابن عقيل، شرح الألفية: 149/3، أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1907/4

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 399/3

(6) ظ : ابن يعيش، شرح المفصل: 632/3-633

(7) ظ : ابن عقيل، شرح الألفية: 192/3، ابن هشام، أوضح المسالك: 401/3-403، السيوطي، همع الهوامع:

د. والبديل المباين: ويسمى بدل البَدَاء، وهو ثلاثة أنواع؛ بدل غلط وبدل نسيان وبدل إضراب. فإذا فهمت علاقة الإبدال كان ذلك قرينة على أنّ الثاني هو البديل والأول هو المبدل منه، والسياق يبين غرضه إذ من أغراض البديل «الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز»⁽¹⁾.

3. قرينة التوكيد: التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكّد وهو تمكين المعنى في النفس برفع اللبس وإزالة الاتساع⁽²⁾؛ ولهذا قيل: هو «تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول»⁽³⁾، ويكون على ضربين؛ الأول بتكرير اللفظ الأول بعينه وهو ما يسمى بالتوكيد اللفظي ويكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل، والثاني بتكرير المعنى⁽⁴⁾، وهو ما يسمى بالتوكيد المعنوي.

4. قرينة العطف: العطف ضربان: الأول؛ عطف نسق وهو - بحسب تعريف ابن الحاجب - «تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»⁽⁵⁾، ويفهم منه أنّ ما يتعلق به المعطوف عليه ينسحب إلى المعطوف، وهذا ما يجعل العطف مختلفا عن التوابع الأخرى؛ إذ إنّ المعطوف والمعطوف عليه كلّ منهما قائم بنفسه وهو ما يعبر عنه أنّ العطف يقتضي المغايرة، وفي التوابع الأخرى تكون علاقة التابع بالمتبوع كأنّها علاقة الشيء بنفسه. وإدراك علاقة الثاني بالأول وانسحاب ما تعلق به الأول إلى الثاني يكون قرينة على أنّ الثاني معطوف والأول هو المعطوف عليه.

أما الضرب الثاني فهو عطف البيان، وهو «أنّ تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف من الأوّل»⁽⁶⁾، وعطف البيان قد لا يختلف كثيرا عن البديل المطابق ولهذا وحدّ بينهما الرضي إذ قال: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل، كما هو ظاهر كلام سييويه، فأنّه لم يذكر عطف البيان»⁽⁷⁾.

فتلك إذن علاقات مختلفة للتبعية يكون إدراكها وفهم ما تشتمل عليه من معنى نحوي قرينة على أنّ الثاني تابع والأول متبوع، وتتضافر معها قرائن أخرى على ذلك كقرينة العلامة الإعرابية وقرينة الرتبة وقرينة البنية، وفي العطف تتضافر فضلا عن ذلك قرينة الأداة.

ووعي أبي حيان لتلك العلاقات في تحليله للنص القرآني يقوده إلى توجيه معناه بصورة قد

(1) الأنباري، أسرار العربية: 264

(2) ظ: ابن جني، اللع: 84، العكبري، اللباب: 394/1

(3) الرضي، شرح الكافية: 357/2

(4) ظ: الأنباري، أسرار العربية: 253، العكبري، اللباب: 394/1

(5) الرضي، شرح الكافية: 331/2

(6) العكبري، اللباب: 409/1

(7) الرضي، شرح الكافية: 379/2

يرى معها البعد فيما رآه آخرون، ففي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام:158] وجد أنّ الجملة (لم تكن آمنّت) تحمل معنى الوصف إذ إنّها نعت لـ(نفسا)، والفصل بينهما بـ(إيمانها) لم يُبعد فهمه للوصفية، ثم إنه رأى أنّ من البعد القول بأنّ الجملة حالية، والأبعد منه أنّ تكون مستأنفة، قال: «وجاز الفصل بالفاعل بين الموصوف وصفته لأنه ليس بأجنبي إذ قد اشترك الموصوف الذي هو المفعول والفاعل في العامل، فعلى هذا يجوز (ضرب هندا غلامها التيمية) ومن جعل الجملة حالا أبعد ومن جعلها مستأنفة فهو أبعد»⁽¹⁾. كما أنّه يلمح علاقة النعت وإن طال الفصل بين النعت وبين منعوته، فذهب إلى أنّ «(الذين آمنوا) صفة لـ(يا عبادي)»⁽²⁾ في قوله جلاً وعلا: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الزخرف: 68-69]، وذكر الرازي أنّ (الذين) مبتدأ وخبره مضمّر تقديره: يقال لهم: ادخلوا الجنة، وأجاز أنّ يكون المعنى: أعني الذين آمنوا⁽³⁾.

فالظاهر مما تقدم أنّ إدراك أبي حيان علاقة التبعية بالنعت كان عنده قرينة على أنّ كلاً من الجملة (لم تكن آمنّت) والاسم الموصول (الذين) نعت تابع وأنّ (نفسا) و(عباد) منعوتاهما.

وبقرينة التبعية بالبدل يتوجه عنده المعنى الوظيفي لـ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:6-7]، إذ تكون بدلا من ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ لأنّه فهم معنى البدل فيه ووعى فائدته من التأكيد والتبيين التي أشرنا إليها قبل، قال: «(صراط الذين) بدل شيء من شيء، وهما بعين واحدة، وجيء بها للبيان لأنه لما ذكر قبل ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ كان فيه بعض إبهام، فعينه بقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ ليكون المسؤول الهداية إليه قد جرى ذكره مرتين، وصار بذلك البدل فيه حوالة على طريق من أنعم الله عليهم، فيكون ذلك أثبت وأؤكد، وهذه هي فائدة نحو هذا البدل»⁽⁴⁾.

ومثلما توجه عنده معنى البدل بقرينة التبعية، فقد توجه كذلك التوكيد في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهَاً أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلَّ هُوَ فَلْيُمَلِّ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة:282]، بفهمه وظيفة الضمير (هو) وعلاقته بالضمير المستتر بالفعل (يملّ) الذي اقتضى عنده أنّ يكون (هو) توكيدا، ورأى أنّ في ذلك «من الفصاحة ما لا يخفى، لأن في التأكيد به رفع المجاز الذي كان يحتمله إسناد الفعل إلى الضمير، والتتصيص على أنه غير مستطيع بنفسه»⁽⁵⁾.

(1) أبو حيان، البحر المحيط : 260/4

(2) المصدر نفسه : 26/8

(3) ظ : الرازي، مفاتيح الغيب: 5940/9

(4) أبو حيان، البحر المحيط : 147/1

(5) المصدر نفسه : 361/2

وبقرينة التبعية بالعطف توجه لدى أبي حيان أنّ (جناتٍ) تابع معطوف على (نبات) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونُ وَالرَّمَانَ مِثْلَهَا وَعَيْرٌ مُتَشَابِهٌ﴾ [الأنعام:99]، وهو - على ما رآه - من عطف الخاص على العام لشرفه، ولما جرد النخل جردت جنات الأعناب لشرفهما، ولا بدّ أنّ هذا كان بالتضافر مع قرينة العلامة الإعرابية وقرينة المطابقة لأنّه لم يلاحظ علاقة العطف في قراءة الرفع⁽¹⁾، ولم يسوغ أبو حيان إنكار هذه القراءة إذ رأى منكرها أنّها من المحال بناءً على أنّ الجنات من الأعناب لا تكون من النخل، وعدم تسويغه هذا جاء لأنّ قرينة العلامة الإعرابية (الضمة) جعلته يفهم علاقةً سياقيةً غير العطف هي علاقة الإسناد، فكان فهمه لها قرينة عنده على أنّ (جنات) «مبتدأ محذوف الخبر»⁽²⁾، واختلف في تقديره إذ هو: (لهم جنات) على تقدير النحاس⁽³⁾، و(لكم جنات) على تقدير ابن عطية⁽⁴⁾، و(من الكرم جنات) عند أبي البقاء⁽⁵⁾، وقدره الزمخشري (ثم جنات) أي: مع النخل، وهو أحد وجهين ذهب إليهما عند الرفع، والثاني أنّ يكون (جنات) معطوف على (قنوان) والمعنى: وحاصلة أو ومخرجةً من النخل قنوان وبنات من أعناب، أي: من نبات أعناب⁽⁶⁾، ولم يفهم أبو حيان علاقة العطف هنا إلا على أنّ هذا العطف لا بدّ «أنّ لا يلاحظ فيه قيدٌ من النخل فكأنّه قال: من النخل قنوان دانية جنات من أعناب حاصلة، كما تقول: من بني تميم رجل عاقل ورجل من قريش منطلقان»⁽⁷⁾.

وإدراك أبي حيان لعلاقة التبعية بالعطف أيضا كان عنده قرينة معنوية على أنّ (الزيتون والرمان) معطوف على (نبات) كما أنّ (جنات) معطوف عليه⁽⁸⁾، ولا شك أنّ قرينة العلامة الإعرابية أعانته على ذلك الفهم فضلا عن أنّ قرينة الأداة قرينة متضافرة دائما مع قرينة العطف.

* * *

وفي كلّ ما تقدّم يتجلى أثر القرائن المعنوية في توجيه المعنى الوظيفي وما يمكن أن يتضافر معها من القرائن اللفظية، على أنّنا يمكن أن نلاحظ للقرينة المعنوية أثرا في توجيه المعنى المعجمي

(1) ذكر القراءة ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 146، وقرأ بها الأعشى عن أبي بكر، ظ: ابن زنجلة، حجة القراءات: 264

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 193/4

(3) ظ: النحاس، إعراب القرآن: 86/2

(4) ظ: ابن عطية، المحرر الوجيز: 328/2

(5) ظ: العكبري، التبيان: 255/1

(6) ظ: الزمخشري، الكشاف: 113/2

(7) أبو حيان، البحر المحيط: 194/4

(8) ظ: المصدر نفسه

فيما تنبّه إليه أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة:124]، فقريئة الإسناد عنده دلت على أنّ (أتمّ) فعل مسند إلى ضمير مستتر فيه، لكن إسناده إمّا أنّ يكون إلى ضمير عائد على (ربّ) وهو الأظهر عنده أو عائد على (إبراهيم)، وبحسب الإسنادين يتوجه معنى الفعل (أتمّ)، قال: «الضمير المستكن في ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾ يظهر أنّه يعود إلى الله تعالى؛ لأنّه هو المسند إليه الفعل قبله على طريق الفاعلية. ف(أتمهنّ) معطوف على (ابتلى)، فالمناسب التطابق في الضمير فالمعنى: أي أكملهنّ له من غير نقص، أو بيّنهنّ والبيان به يتم المعنى ويظهر، أو يسّر له العمل بهنّ وقوّاه على إتمامهنّ، أو أتمّ له أجورهنّ، أو أدامهنّ سنّة فيه وفي عقبه إلى يوم الدين، أقوال خمسة»⁽¹⁾.

أمّا على الإسناد الثاني يعود الضمير على (إبراهيم) فالمعنى: هذا أدامهنّ، أو أقام بهنّ، أو عمل بهنّ، أو وفى بهنّ، أو أداهنّ. وهذه الأقوال تقرب من أنّ تكون مترادفة؛ إذ محصولها كما يرى أبو حيان - أنّه أتى بهنّ على الوجه المأمور به⁽²⁾.

الخاتمة

(1) المصدر نفسه : 547/1

(2) ظ : المصدر نفسه

الخاتمة

بعد هذه الرحلة في "البحر المحيط" مع توجيه المعنى بالقرائن، أكون قد وصلت إلى ما يمكن أن أختتم به هذا البحث فأسجل بعض ما تحصل منه مما أعتقد أنها نتائج :

1. إن معنى القرينة الاصطلاحي يماثل معنى "الدليل" في اللغة وفي اصطلاح الأصوليين، ووجدت أن النحاة الأوائل استعملوا في مصنفاتهم مصطلح "الدليل" بدلا من "القرينة"، واستعملوا ألفاظا أخرى كالأية والأمانة.

2. القرينة إما أن تكون ممحضة للمدلول، فلا يحتاج إلى ما يُعين على الوصول إلى الدلالة المرادة، وإما أن تكون غير ممحضة له، فيحتاج عندئذ إلى ما يتضافر معها ويُعين على الوصول إلى الدلالة المرادة، ولهذا عرفناها بأنها "كل ما يُعين على الوصول إلى المراد"، فيدخل في معنى الإعانة القرينة التي تمحّص المدلول وتصرفه إلى المراد، والقرينة التي تكون عاملا مساعدا في الوصول إليه.

3. استحدث الباحث قرينة علامة البناء وهي قرينة على المعنى الصرفي غالبا والذي قد يفضي إلى بيان المعنى النحوي وتحديده وقد تكون قرينة على المعنى المعجمي أيضا، واستحدث أيضا قرينة التتوين التي كان لها أثر واضح في المعنى، وكان لهاتين القرينتين عند أبي حيان أهمية في توجيه المعنى القرآني.

4. أشار أبو حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط إلى الأثر الدلالي للفونيم التركيبي بالاستبدال والإضافة والاستخراج، إلا أنه لم ينبه على الدلالة الصوتية بالحاكاة في تفسيره ولم يشر إليها.

5. قد يحمل الصوت معنى إيحائيا يُستمد من صفته ومخرجه، وهذه المعاني محدودة فهي تتراوح بين الشدة والقوة والسلاسة والرخاوة والصفير والتكرار وما إلى ذلك مما يستوحى من طريقة نطق الصوت وكيفية إنتاجه، وهذا يمثل الأساس الذي يُعتمد عليه في انتقاء الحرف لوضعه في كلمة ما من سياق معين لتأدية المعنى المراد بدقة.

6. كشف البحث عن علاقة التأثير والتأثر بين العلامة الإعرابية والمعنى، وأن هذه العلاقة مرهونة بالناظر إلى النص فيما إذا كان منتجا لذلك النص (مرسلا) أو متلقيا له، فإن كان منتجا كان المعنى هو المؤثر في العلامة فيجعلها مستقرة على شكل معين، فيتبع الإعراب عندئذ ما في ذهن المنتج من معنى، وإن كان متلقيا للنص فإن المعنى يكون متأثرا بالعلامة الإعرابية إذا كان المتلقي طالب معنى، فإن كان طالب تحليل وإعراب وجب أن يفهم المعنى أولا ليتمكن من تحليل النص أو إعرابه، ويجسد المفسر تلك الحالات الثلاث؛ إذ قد ينظر إلى النص بعين المرسل، ويتضح ذلك في المقولات الحوارية داخل النص القرآني الكريم، وهو متلقٍ إذ يتدبر

النص القرآني ليصل إلى المعنى المقصود تبعاً للعلامة الإعرابية في الآيات الكريمة التي تكون فيها العلامة ذات أثر بارز في توجيه المعنى، وهو في هذا يكون طالب معنى أو يكون كطالب تحليل وإعراب.

وقد تجلت عند أبي حيان هذه الحالات في تفسير البحر المحيط.

7. لقريظة العلامة الإعرابية عند أبي حيان أثر كبير في توجيه المعنى (الصرفي والنحوي والمعجمي والدلالي)، ففي المعنى الصرفي كان لها أثر في انتقال الكلمة من مبنى الفعلية ومعناه إلى مبنى الاسمية ومعناه، أو تكون العلامة الإعرابية قريظة يتوصل بها إلى مبنى الكلمة فقد يكون وجودها على كلمة في الجملة دليلاً على حرفية كلمة أخرى أو اسميتها.

وفي المعنى النحوي يكون أثرها بارزاً في التمييز بين كثير من الأبواب النحوية، فتعين بذلك على الوصول إلى المعنى النحوي والوظيفة النحوية، إذ إن علاقتها به علاقة استدلال وتأثير تبدأ من العلامة.

أثرها في المعنى المعجمي داخل السياق يظهر مدى الترابط بين المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي في ذلك السياق.

أما أثرها في توجيه المعنى الدلالي فتتمثل في خروج العلامة الإعرابية عن النسق المتوقع لها من التبعية فتأخذ شكلاً مغايراً لسابقتها في الظاهرة التي تعرف بظاهرة القطع، وتمثل أيضاً بدلالاتها على معنى التعجب.

8. تعدد المعنى الوظيفي للعلامة الإعرابية في تفسير البحر المحيط، فكثيراً ما يذكر أبو حيان الأندلسي وجوهاً إعرابية متعددة لكلمة معينة في نص واحد، وقد يرجح أحدها أحياناً، ولا يرجح في أحيان أخرى.

9. علامة البناء قد تكون علامة بناء أصلي فتدل على ضمائر التكلم والخطاب والغيبة أو تكون قريظة على إسناد الفعل أو اتصاله، وقد تمثل قيمة خلافية مع حركة بنية الكلمة فتكون قريظة على المعنى المعجمي، وقد تكون علامة البناء علامة بناء عارض، وهذه قد تمثل قيمة خلافية مع نظيرها المعرب في الموقع نفسه، أو قد يحصل بها تمييز ما أسند إلى إليه الفعل.

10. التتوين يكون قريظة على التعميم وعدم التعيين إذا لحق الاسم المبني ومنه ما وقع في قسم تتوين التثنية إذ إن المعنى بالتتوين يختلف عنه بعدمه، وكذا إذا لحق الاسم المعرب عندما يكون منادى نكرة غير مقصودة أو مصدراً نائباً عن فعله أو اسماً منفيًا بـ(لا) أو عند تتوين الاسم المنوع من الصرف، وجاءت تلك الدلالة في تفسير البحر المحيط في غير ما ذكر.

11. يكون في التتوين دلالة على التفرغ والتجريد - في الأسماء المشتقة التي تعمل عمل فعلها -

فإذا لحق التتوين الوصف فإنه يتجرد من الصلة والإضافة ويتفرغ لعلاقة الإسناد وربما التخصيص أيضا. ولحاق التتوين يدل على الترشيح الزمني إذ إنه علامة على تخصيص الزمن بالحال أو الاستقبال.

12. كشف البحث عن أن تفسير البحر المحيط يُظهر في كثير من المواضع تحولات في البنية التركيبية داخل النص والتوزيع التحليلي له ، ويظهر أيضا تحولات في المقاصد الأسلوبية إذ قد يخرج الأسلوب عن معناه الحقيقي الى معنى غير مقصود أصالة، ويكون التنغيم هو المائز بينها، وأبو حيان أدرك ذلك ووعاه كغيره من علماء العربية وإن لم يذكر مصطلح التنغيم.

13. وبالهيئة التنغيمية استشعر أبو حيان الحالة النفسية ، فاعتمد على التنغيم في بيان الدلالة النفسية للنص القرآني.

14. أظهر البحث أن لقرينة الوقف عند أبي حيان في تفسيره أثرا في توجيه المعنى إذ إنَّ الوقف عامل مهم في بيان نهاية جملة وابتداء أخرى داخل النص، وهو ما يكون له أثره في توجيه الإعراب الذي ينعكس تغيره على المعنى.

15. التنغيم والوقف قرينتان صوتيتان مهمتان لهما أثرهما الدلالي وهما كثيرا ما تتضافران فتشتركان في بيان التوزيع التحليلي للتركيب.

16. تابع أبو حيان ابن جني في كون الدلالة اللفظية أقوى من الداليتين الصناعية والمعنوية، وتوجه بذلك التقدير والإعراب عنده في عدة مواضع من تفسيره.

17. وضح ارتباط المعنى الصرفي بالبنية الدالة عليه عند أبي حيان، ومنه استفاد في الوصول إلى الحكم على صنف الكلمة من خلال دلالة بنيتها.

18. كان أبو حيان منتبعا لتغير المعنى بتغير المورفيم في البحر المحيط إذ كانت القيمة الدلالية للمورفيم واضحة عنده.

19. كان أبو حيان في تفسيره متابعا لابن جني في الاشتقاق الكبير وكان مقتصرًا على إيراد ما ذكره الأخير في هذا الباب، وظهر النوعان الآخران كذلك واستعان بهما في توجيه المعنى.

20. اتبع أبو حيان في تفسيره منهجا واضحا في سرد المعاني الصرفية للصيغ، فهو يذكر المعاني عند ورود الصيغة أول مرة، ويكاد يحصي جميع ما يمكن أن تدل عليه الصيغة المعينة، ولا يكتفي بذكرها بل دأب على أن يمثل لكل معنى من تلك المعاني.

21. ظهر في تفسير البحر المحيط عمق إدراك أبي حيان لأثر البنى الإفرادية ومعانيها في البنى التركيبية ومعانيها؛ إذ كان لقرينة البنية عنده أثر واضح في توجيه المعنى، وجلى ذلك الصلات الوثيقة بين الكلمة والمعنى الصرفي من جهة والتركيب والمعنى النحوي من جهة أخرى.

22. أيد أبو حيان البلاغيين في دلالة اسم الفاعل على الثبوت ودلالة الفعل على الحدث والتجدد، إلا أنه لم يجد دلالة في اسم الفاعل على الحدوث إلا ما كان معدولا به عن الصفة المشبهة، مخالفا في ذلك النحويين ونفرا من المفسرين.

23. كشف البحث عن أن بنية الاسم المشتق تختلف عن بيئة الاسم الجامد في الدلالة على المعاني، ولهذا كانت نظرة أبي حيان إلى بيئة الاسم تجعله يلمح في بنية ما معنى لا يلمح في بنية أخرى، أو تدل على وظيفة لا تدل عليها بنية ثانية، بخاصة لو تذكرنا أن وظيفة الكلمة في التركيب قد تتطلب أن تكون الكلمة على بنية معينة ويكون الباب النحوي مقيدا بنوع معين من المباني أو محددًا بصنف معين من اصناف الكلمة.

24. وعى أبو حيان ارتباط المعنى الصرفي للصيغة بمعنى النص إذ يؤثر فيه ويتأثر به، وبهذا قد يتوجه المعنى القرآني عنده.

25. كشف البحث عن تأثير المعنى بالتحول اللفظي الذي يكون بالتحول بين الاسم والفعل أو بالتحول في البنية الفعلية (من صيغة إلى أخرى، أو بين صيغة المبني للمعلوم وصيغة المبني للمجهول ، أو بين الماضي والمضارع والأمر...)، أو بالتحول بالبنية الاسمية (بين الصيغ المختلفة أو بين اسم الذات أو غيره...).

26. يقع التحول المعنوي الصرفي لسببين؛ الأول: دلالة الصيغة الصرفية على أكثر من معنى، ونيابتها في تأديته عن صيغ أخرى، والثاني: أن تؤدي صياغة أكثر من صنف إلى الاشتراك في صيغة واحدة. ومن خلال ذلك كشف البحث عن تأثير المعنى بتعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة وبالاشتراك في الصيغة الصرفية وتوجهه بهما في تفسير البحر المحيط.

27. ينتبع أبو حيان تحولات المعنى بالانتقال الصرفي إذ يكون لتغيير البنية الصرفية والعدول عنها إلى أخرى قصد وغاية، وكثيرا ما يكون لهما ارتباط بالمعنى.

28. إن وجود المطابقة يحقق وضوحا في المعنى وارتباطا بين أجزاء النص، وعدمها أو عدم ظهورها في ما يستلزمها يؤدي إلى اختلاف التحليل النحوي على وفق ذلك أو يؤدي إلى التقدير والتأويل، فالمطابقة وجودا وعدمها تكون قرينة ذات أثر في توجيه صحة التركيب والمعنى.

29. كشف البحث عن دلالة بعض مصطلحات سيبويه كالأحوال والاستقامة والكذب والحسن والقبح.

30. أظهر البحث اعتماد أبي حيان على فصاحة التركيب وصحة سبكه في توجيه المعنى، فكان لنظم الكلام عنده أثر في تحديد ذلك المعنى، وبالعكس ذلك أيضا فقد يحكم على سلامة التركيب بصحة المعنى، وكذلك يحكم بسلامة النظم وصحة المعنى معا على صحة الرأي وفساده.

31. كشف البحث في عدة مواضع أن سيبويه يمثل مرجعا مهما يرجع إليه أبو حيان لتقوية آرائه أو

ترجيحها، أو أساسا يعتمد عليه في التوجيه والتحليل.

32. للأداة أثر كبير في توجيه المعنى، فالمعنى يختلف عند ذكر الأداة أو عدمه أو بتغيرها، ويتأثر

باختلاف معناها الوظيفي، وللأداة أثر واضح في الدلالة الزمنية، ولذلك هي قرينة تركيبية لفظية

مهمة كشف البحث عن أهميتها في توجيه المعنى عند أبي حيان في تفسيره.

33. أظهر البحث أهمية الربط عند أبي حيان إذ اولاه اهتماما كبيرا فهو يبينه عند ذكره وعند حذفه

وعند الاحتياج إليه والاستغناء عنه، والربط عنده قرينة دالة توصل الى التركيب الصحيح وبها

يحكم على صحة التقدير وفساده.

34. ينظر أبو حيان إلى القرآن الكريم على أنه كلمة واحدة أو نص واحد مترابط لذلك يبحث غالبا

عن الترابط بين مجموعات الآيات والمناسبة بينها والمعنى الرابط الذي يربطها.

35. تنبه أبو حيان في تفسير البحر المحيط إلى الربط برابط معنوي، إذ قد ترد الجمل مستقلة

والسياق واحد، وما يجمع الجملتين هو المعنى العام.

36. رأى أبو حيان أن تغيير الرتبة غير المحفوظة بتقديم ما حقه التأخير لا يفيد اختصاصا ولا

حصرا، وإنما هو للاهتمام والعناية بالمقدم وما يفهم من التخصيص إنما هو مفهوم من السياق.

37. جاء الاختصاص مظهرا من مظاهر التضام مستقلا برأسه قسيما للتلازم والتنافي، لا قسيما

للافتقار ضمن التلازم.

38. أثبت البحث أن التضام قرينة تركيبية يتجاذبها اللفظ والمعنى، فهي ليست قرينة لفظية ولا قرينة

معنوية وإنما هي قرينة لفظية معنوية.

39. أظهر البحث أثر القرائن التركيبية المعنوية في المعنى الوظيفي وما يمكن أن يتظافر معها من

القرائن اللفظية، وأشار إلى أن القرائن المعنوية لها أثر في توجيه المعنى المعجمي بما تنبه إليه

أبو حيان في تفسيره.

40. ظهر في عدة مواضع أن أبا حيان قد يكون ناقلًا لآراء غيره من المفسرين من دون أن يشير

إلى المصدر.

41. من المآخذ على أبي حيان كونه متعصبا ضدّ المعتزلة، فخالف الزمخشري في كثير من

جزئيات القرائن حتى وإن صحت مقولة الزمخشري.

* * *

* * *

روافد البحث

روافد البحث

أولاً : المصادر القديمة :

- خير ما نبدأ به القرآن الكريم
- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين الألوسي البغدادي (ت1270هـ) :
- روح المعاني (في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) : تحقيق محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ-1999م.
- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، 1420هـ-1999م.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ)
- معاني القرآن : د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)
- شرح ألفية ابن مالك : قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
- ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر العدوانى، المصري (ت654هـ)
- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن : تحقيق وتقديم حفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامى، مصر.
- الاصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني (ت430هـ)
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط4، 1405هـ.
- امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي
- ديوان امرؤ القيس : شرحه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد الأنباري (ت577هـ)
- أسرار العربية : تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1، 1995م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : تحقيق ودراسة د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1، 2002م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ-1998م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت256هـ)
- صحيح البخاري : تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط3، 1407هـ - 1987م.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ- 1997م.
- البغوي، ركن الدين أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت516هـ)
- معالم التنزيل : تحقيق محمد عبد الله نمر وآخرين، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417هـ- 1997م.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي الشافعي (ت691هـ)
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل : إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)
- شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1410 هـ .
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ)
- مختصر المعاني : مؤسسة دار الفكر ، قم - إيران، ط1، 1411 هـ .
- التلسماني، أبو العباس أحمد بن محمد المقرئ التلسماني (ت1041هـ)
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، 1968م.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي النيسابوري (ت429هـ)
- لباب الآداب : تحقيق د. قحطان رشيد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر : شرح وتحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1983م.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت833هـ)
- النشر في القراءات العشر : أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، ط2، 1424هـ- 2003م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)
- الخصائص : تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- سر صناعة الإعراب : تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، 1985م.
- اللمع في العربية : تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف، القاهرة - مصر، 1415هـ- 1994م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية : تحقيق احمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط4، 1407 هـ - 1987م.

- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المالكي (ت646هـ)
- الإيضاح في شرح المفصل: تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1425هـ- 2005م.
- الشافية في علم التصريف: تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1995م.
- ابن أبي الحديد، أبو حامد عز الدين عبد الحميد بن هبة الله المعتزلي (ت656هـ)
- شرح نهج البلاغة : تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط2، 1387هـ-1967م.
- الحموي، ابن حجة تقي الدين بكر بن علي بن عبد الله الازراري الحموي (ت837هـ)
- خزانة الأدب وغاية الأرب: تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ط1، 1987م.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)
- معجم الأدياء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1993م.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت745هـ)
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.
- البحر المحيط : دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1428هـ- 2007م.
- المبدع في التصريف : تحقيق وشرح وتعليق د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1402هـ- 1982م.
- أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس التوحيدي (ت400هـ)
- البصائر والذخائر : تحقيق د. وداد القاضي، دار صادر بيروت - لبنان، ط1.
- خالد الأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)
- شرح التصريح على التوضيح : تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1427هـ- 2006م.
- ابن خالويه، أبو عبد الله بن خالويه (ت370هـ)
- الحجة في القراءات السبع : تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت - لبنان، 1402هـ.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن احمد الخشاب (ت567هـ)
- المرتجل: تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق، 1392هـ- 1972م.
- الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت175هـ)

- العين : تحقيق د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية / دار الرشيد - العراق، 1980 - 1985م.
- الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت1117هـ)
 - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
 - الديميري، كمال الدين محمد بن موسى الديميري (ت808هـ)
 - حياة الحيوان الكبرى : المكتبة الحيدرية، قم، ط1، 1378هـ.
 - الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي (ت606هـ)
 - المحصول في علم الأصول : دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، 1412هـ - 1992م.
 - مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي أو التفسير الكبير): إشراف مكتب التوثيق والدراسات في دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1426هـ - 2005م.
 - الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستريادي (ت686هـ)
 - شرح الكافية : تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، 1398هـ - 1978م.
 - الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت384هـ)
 - معاني الحروف : تحقيق د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، 1429هـ - 2008م.
 - الزبيدي، محب الدين أبو فيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)
 - تاج العروس من جواهر القاموس : دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1994م.
 - الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الزجاج (ت310هـ)
 - معاني القرآن وإعرابه : شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ - 2004م.
 - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)
 - الإيضاح في علل النحو : تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط6، 1416هـ - 1996م.
 - الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)
 - البرهان في علوم القرآن : تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1391هـ.
 - زكريا الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت926هـ)
 - الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة : تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ط1، 1311هـ.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ)
 - أساس البلاغة : تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
 - الكشف : شرح وضبط ومراجعة يوسف الحمادي، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.
 - المفصل في صنعة الإعراب : تحقيق د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ط1، 1993م.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة (ت403هـ)
 - حجة القراءات : تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، 1402هـ - 1982م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)
 - الاشتقاق : تحقيق محمد صالح التكريتي، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1973م.
 - الأصول في النحو : تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، 1987م.
- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (ت951هـ)
 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم : دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط4، 1414هـ - 1994م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت626هـ)
 - مفتاح العلوم : تحقيق أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ط1، 1402هـ - 1982م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)
 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)
 - نتائج الفكر في النحو : تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1992م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)
 - الكتاب : تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)
 - شرح كتاب سيبويه : تحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم، مراجعة د. رمضان عبد التواب ود. محمود علي مكي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998م.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت428هـ)

- الشفاء : تحقيق أحمد فؤاد الالهواني، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم - إيران ، 1405 هـ ، نسخة مصورة من طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1377 هـ- 1958 م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)
 - الإتقان : تحقيق سعيد المنذوب، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1996م.
 - جامع الأحاديث :
 - المزهري في علوم اللغة وأنواعها : تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1998م.
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1418 هـ- 1998 م.
 - الشريف الجرجاني، السيد أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني الحنفي (ت816هـ)
 - التعريفات : تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1405 هـ.
 - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت1250هـ)
 - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1419 هـ - 1999 م.
 - الصبان، محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)
 - حاشية الصبان على شرح الأشموني : تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.
 - الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)
 - مجمع البيان في تفسير القرآن : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط1، 1415 هـ- 1995 م.
 - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)
 - جامع البيان في تأويل القرآن : تحقيق أحمد محمد شاکر، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
 - الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)
 - التبيين في تفسير القرآن : تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1209 هـ.
 - ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت775هـ)
 - اللباب في علوم الكتاب: تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419 هـ- 1998 م.
 - عبد القاهر الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)
 - دلائل الإعجاز : تحقيق د. محمد رضوان الداية، د. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط2، 1987 م.

- شرح الجمل في النحو : تحقيق ودراسة خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1407هـ - 1408م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت208هـ)
- مجاز القرآن: تحقيق احمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1427هـ - 2006م.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (ت571هـ)
- تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
- العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل احمد بن علي الكناني العسقلاني (ت852هـ)
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة : ط1، حيدر آباد، 1350هـ.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الأشبيلي (ت669هـ)
- الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 1996م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق المحاربي الأندلسي (ت541هـ)
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : تحقيق عبد السلام الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1993م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الهاشمي (ت769هـ)
- شرح ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1426هـ - 2005م.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين العكبري (ت616هـ)
- التبيان في إعراب القرآن : تحقيق علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية،
- اللباب في علل البناء والإعراب : تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
- ابن فارس، أبو الحسن احمد بن فارس (ت395هـ)
- الصاحب في فقه اللغة العربية : تعليق احمد حسن بسيح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1997م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن احمد الفارسي (ت377هـ)
- الحجة للقراء السبع : تعليق وتوضيح الحواشي كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2001م.
- الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت972هـ)
- شرح الحدود النحوية : تحقيق محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)
- معاني القرآن : تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدَّينوري (ت276هـ)
- أدب الكاتب : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط4، 1963م.
- تأويل مشكل القرآن : تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 2007م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت670هـ)
- الجامع لأحكام القرآن : دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1985م.
- القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني (ت739هـ)
- الإيضاح في علوم البلاغة : اعتنى به وراجعها عماد بسيوني زغلول، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت - لبنان، ط1، 1426هـ - 2005م.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت821هـ)
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا : تحقيق د. يوسف على طويل، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م.
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو القرشي (ت774هـ)
- البداية والنهاية: تحقيق وتدقيق وتعليق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1408هـ - 1988م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1094هـ)
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1419هـ - 1998م.
- الكميت بن زيد الأسدي
- ديوان الكميت :
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت672هـ)
- شرح التسهيل: تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1410هـ - 1990م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي (ت450هـ)
- النكت والعيون :
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)
- المقتضب : تحقيق د. محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ط3، 1415هـ - 1994م.
- ابن مجاهد، أبو بكر احمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي (ت324هـ)
- السبعة في القراءات : تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400هـ.

- المحلى والسيوطي، جلال الدين محمد بن احمد المحلى (ت864هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت911هـ)
- تفسير الجلالين : قدم له وراجعه مروان سوار، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- المرادي، الحسن بن أم قاسم المرادي (ت749هـ)
- الجنى الداني في حروف المعاني : تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
- المرزوقي، أبو علي احمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت421هـ)
- شرح ديوان الحماسة : نشره احمد أمين وعبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1، 1411هـ-1991م.
- المزني، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (ت742هـ)
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: تحقيق وضبط وتعليق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
- ابن مضاء، أبو العباس احمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت592هـ)
- الرد على النحاة : تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2007م.
- مكي ابن أبي طالب، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)
- مشكل إعراب القرآن : تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط3، 1405هـ.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري المصري (ت711هـ)
- لسان العرب : نشر أدب الحوزة، قم - إيران، 1405هـ.
- الميداني، أبو الفضل احمد بن محمد بن احمد الميداني النيسابوري (ت518هـ)
- مجمع الأمثال : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- النابغة الذبياني
- ديوان النابغة الذبياني : تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1383هـ-1963م.
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)
- شرح ألفية ابن مالك : تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري (ت338هـ)
- إعراب القرآن : تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط3، 1409هـ-1988م.
- معاني القرآن : تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، السعودية، ط1، 1408هـ-1988م.

- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت733هـ)
- نهاية الأرب في فنون الأدب : تحقيق د. علي بو ملحم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1424هـ-2004م.
- الهذليين
- ديوان الهذليين : الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، 1385هـ-1965م.
- ابن هشام، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا / بيروت - لبنان.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1، 1984م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت - لبنان، 1409هـ-1988م.
- مغني اللبيب : تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1998م.
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت395هـ)
- جمهرة الأمثال : تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط2، 1988م.
- الهيثمي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر السعدي الأنصاري (ت974هـ)
- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة : تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1997م.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري (ت468هـ)
- أسباب نزول الآيات : مؤسسة الحلبي وشركائه، القاهرة، 1388هـ - 1968م.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : تحقيق صفوان عدنان داودي، دار القلم - بيروت، الدار الشامية - دمشق، ط1، 1415هـ.
- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي (ت307هـ)
- مسند أبي يعلى : تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404هـ-1984م.
- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش (ت643هـ)
- شرح المفصل : تحقيق احمد السيد سيد احمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.

ثانيا : المراجع الحديثة :

- د. إبراهيم أنيس
- الأصوات اللغوية : مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.
- دلالة الألفاظ : مكتبة الأنجلو المصرية
- من أسرار اللغة : مكتبة الأنجلو المصرية، ط8، 2003م.
- إبراهيم جزيني
- شرح ديوان الأعشى : دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1388هـ - 1968م.
- د. إبراهيم السامرائي
- الفعل زمانه وأبنيته : مطبعة العاني، بغداد، 1386هـ - 1966م.
- إبراهيم مصطفى
- إحياء النحو : القاهرة، 1959م.
- أحمد خضير عباس العلي
- أسلوب التعليل في اللغة العربية : دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1428هـ - 2007م.
- د. أحمد سليمان ياقوت
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم : دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.
- د. أحمد فتح الله
- معجم ألفاظ الفقه الجعفري : مطابع المدخول، الدمام، ط1، 1415هـ - 1995م.
- د. أحمد محمد قدور
- مدخل إلى فقه اللغة العربية : دار الفكر، دمشق - سوريا، ط3، 1424هـ - 2003م.
- د. أحمد مختار عمر
- دراسة الصوت اللغوي : عالم الكتب، القاهرة، 2004م.
- علم الدلالة : مكتبة دار العروبة، ط1، 1402هـ - 1982م.
- د. أحمد مطلوب ود. كامل البصير
- البلاغة والتطبيق : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط2، 1420هـ - 1999م.
- أحمد الهاشمي
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيدع : دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422هـ - 2001م.
- أحمد ياسوف
- جماليات المفردة القرآنية في كتب الإعجاز والتفسير : دار المكتبي، سوريا، - دمشق، ط1، 1415هـ - 1994م.
- د. أسعد علي
- تهذيب المقدمة اللغوية تأليف عبد الله العلياني، دار السؤال، دمشق.

- د. أميل بديع يعقوب
- موسوعة النحو والصرف والإعراب: (انتشارات استقلال)، إيران، ط3، 1425هـ.
- د. بتول قاسم ناصر
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: دار الشؤون الثقافية، العراق - بغداد، ط1، 1999.
- برجستراسر
- التطور النحوي للغة العربية: أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ - 1994م.
- د. بسيوني عبد الفتاح فيّود
- علم المعاني - دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: مؤسسة المختار - القاهرة، دار المعالم الثقافية - الاحساء، ط1، 1998م.
- د. تمام حسان
- الأصول - دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
- البيان في روائع القرآن: عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1420هـ - 2000م.
- الخلاصة النحوية: عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2004م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية: عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ - 1998م.
- مقالات في اللغة والأدب: عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م.
- مناهج البحث في اللغة: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م.
- د. حسن عبد الغني الأسدي
- مفهوم الجملة عند سيبيويه: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1428هـ - 2007م.
- د. حلمي خليل
- العربية وعلم اللغة البنيوي - دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الكلمة دراسة لغوية معجمية: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1992م.
- د. خديجة الحديثي
- أبنية الصرف في كتاب سيبيويه - معجم ودراسة: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 2003م.
- أبو حيان النحوي: مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م.
- د. خليل إبراهيم العطية
- في البحث الصوتي عند العرب: الموسوعة الصغيرة، دار الجاحظ، بغداد، 1983م.
- د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي
- دلالة السياق: جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1424هـ.
- د. رمضان عبد التواب

- فصول في فقه اللغة : مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1420هـ- 1999م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3، 1417هـ- 1997م.
- ستيفن أولمان
- دور الكلمة في اللغة : ترجمة وتقديم وتعليق د. كمال محمد بشر، المطبعة العثمانية، مكتبة الشباب، ط3، 1972م.
- د. سعدي أبو حبيب
- القاموس الفقهي : دار الفكر، دمشق - سوريا، ط2، 1988م.
- د. سلمان حسن العاني
- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فونولوجيا العربية : ترجمة د. ياسر الملاح، النادي الثقافي الأدبي، السعودية، ط1، 1983م.
- سمير إبراهيم العزاوي
- التنعيم اللغوي في القرآن الكريم : دار الضياء، عمان - الأردن، 2000م.
- سيد قطب
- التصوير الفني في القرآن الكريم : مكتبة القرآن.
- صبحي الصالح
- دراسات في فقه اللغة : دار العلم للملايين، ط9.
- الطباطبائي، محمد حسين الطباطبائي
- الميزان في تفسير القرآن : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط3، 1393هـ- 1973م.
- د. عائد كريم الحريزي
- مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته : العراق، 2008م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور
- التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور) : مؤسسة التاريخ، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ- 2000م.
- عباس حسن
- النحو الوافي : دار المعارف، مصر، ط3، 1974م.
- عبد أ. علي مهنا
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- د. عبد الحميد الهنداوي
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم - دراسة نظرية تطبيقية : المكتبة العصرية - صيدا / بيروت - لبنان، 1423هـ- 2002م.
- د. عبد الرحمن أيوب

- دراسات نقدية في النحو العربي : مؤسسة الصباح، الكويت.
- عبد الرحمن البرقوقي
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: دار الأندلس، بيروت - لبنان، 1386هـ - 1966م.
- عبد الرحمن حسن الميداني
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها : دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، ط1، 1416هـ - 1996م.
- د. عبد السلام السيد حامد
- الشكل والدلالة دراسة نحوية لفظ والمعنى : دار غريب، القاهرة، 2002م.
- د. عبد الصبور شاهين
- المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي : مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1980م.
- عبد العزيز الميمني
- سمط اللآلي : دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1997م.
- د. عبد الفتاح لاشين
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر : دار المريخ، الرياض - السعودية، دار الجيل - مصر، 1980م.
- عبد الله أمين
- الاشتقاق : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1376هـ - 1956م.
- د. عبده الراجحي
- النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج : دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، 1406هـ - 1986م.
- د. علي أبو المكارم
- التعريف بالتصريف : مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1328هـ - 2007م.
- د. عواطف كنوش المصطفى
- الدلالة السياقية عند اللغويين : دار السياب، لندن، ط1، 2007م.
- د. غانم قدوري الحمد
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : مطبعة الخلود، بغداد، ط1، 1406هـ - 1986م.
- د. فاضل مصطفى الساقى
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : المطبعة العالمية، القاهرة، 1970م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ - 1977م.
- د. فاضل صالح السامرائي
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها : منشورات المجمع العلمي - العراق، 1998م.

- الجملة العربية والمعنى : دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 2000م.
- معاني النحو : دار الفكر، عمان، ط2، 1423هـ - 2003م.
- د. فخر الدين قباوة
- التحليل النحوي أصوله وأدلته : الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، القاهرة، ط1، 2002م.
- د. فريد عوض حيدر
- علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية : مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005م.
- د. كريم الوائلي
- الخطاب النقدي عند المعتزلة : بغداد، 2006م.
- د. كمال إبراهيم بدري
- الزمن في النحو العربي : دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1404هـ.
- د. كمال بشر
- التفكير اللغوي بين القديم والجديد : دار غريب، القاهرة، 2005م.
- دراسات في علم اللغة : دار غريب، القاهرة، 1998م.
- دراسات في علم اللغة - القسم الثاني : دار التعارف، مصر.
- علم الأصوات : دار غريب، القاهرة، 2000م.
- علم اللغة العام/ الأصوات : دار المعارف بمصر، القاهرة، 1975م.
- ماريوباي
- أسس علم اللغة : ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م.
- محمد الأنطاكي
- الوجيز في فقه اللغة : منشورات دار الشرق، ط2، 1696م.
- محمد باقر الصدر
- دروس في علم الأصول : دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، ط2، 1406هـ - 1986م.
- المعالم الجديدة للأصول : مكتبة النجاح، طهران، ط2، 1395هـ - 1975م.
- د. محمد حسين علي الصغير
- الصوت اللغوي في القرآن : دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، ط1، 2000م.
- الصورة الفنية في المثل القرآني : دار الرشيد، العراق، 1981م.
- د. محمد حماسة عبد اللطيف
- بناء الجملة العربية : دار غريب، القاهرة، 2003م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : الكويت، 1983م.
- النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: دار غريب، القاهرة، 2006م.
- د. محمد خليل مراد الحربي
- الوقف في العربية : دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2006م.

- د. محمد رزق شعير
- الوظائف الدلالية للجملة العربية - دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق :
مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007م.
- محمد سمير نجيب
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية:
- د. محمد عبد الخالق عضيمة
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم : دار الحديث، القاهرة، 1425هـ- 2004م.
- د. محمد عبد الله جبر
- الضمائر في اللغة العربية : دار المعارف، ط1، 1983م.
- د. محمد فتوح
- في الفكر اللغوي : دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، ط1، 1989م.
- محمد فريد وجدي
- دائرة معارف القرن العشرين: دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط3، 1971م.
- د. محمد فريد عبد الله
- الصوت اللغوي ودلالاته في القرآن الكريم : دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2008م.
- د. محمد روا قلعة جي ود. حامد صادق قنبيبي
- معجم لغة الفقهاء : دار النفائس، بيروت - لبنان، ط2، 1408هـ - 1988م.
- محمد المبارك
- فقه اللغة وخصائص العربية - دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية
الأصيل في التجديد والتوليد : دار الفكر، بيروت - لبنان، ط2، 1964م.
- د. محمد محمد أبو موسى
- دلالات التراكيب دراسة بلاغية : مكتبة وهبة، القاهرة - مصر، ط3، 2004م.
- د. محمد محمد يونس علي
- المعنى وظلال المعنى - أنظمة الدلالة في العربية : دار المدار الاسلامي، بيروت - لبنان،
ط2، 2007م.
- د. محمود أحمد نحلة
- التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل : مكتبة زهراء الشرق، القاهرة - مصر، 1999م.
- د. محمود السعران
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : دار النهضة العربية، بيروت - لبنان.
- د. محمود سليمان ياقوت
- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : دار المعرفة الجامعية، دار نشر الثقافة، الإسكندرية،
1985م.
- د. محمود عكاشة

- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005م.
- د. مصطفى جمال الدين
- البحث النحوي عند الأصوليين : دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م.
- د. مصطفى جواد
- في التراث اللغوي : حققه وقدم له وأخرجه ونصصه د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 1998م.
- د. مصطفى حميدة
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م.
- مصطفى الخميني
- تفسير القرآن الكريم - مفتاح أحسن الخزائن الإلهية: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني (قدس سره)، مطبعة مؤسسة العروج، ط1، 1418هـ.
- مصطفى الغلابيني
- جامع الدروس العربية : المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ط22، 1409هـ - 1989م.
- د. مصطفى النحاس
- دراسات في الأدوات النحوية : شركة الربيعان، الكويت، ط1، 1399هـ - 1979م.
- د. مناف مهدي الموسوي
- علم الأصوات اللغوية : دار الكتب العلمية، بغداد، ط3، 2007م.
- مهدي محمد ناصر الدين
- شرح ديوان جرير : دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- د. مهدي المخزومي
- في النحو العربي نقد وتوجيه : دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 2005م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: دار المعرفة، بغداد، 1374هـ - 1955م.
- د. نايف خرما
- أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة : سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1398هـ - 1978م.
- د. نهاد موسى
- تاريخ العربية : المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1976م.
- د. نوزاد حسن أحمد
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : منشورات، دار دجلة، الأردن، ط1، 2007م.
- د. هادي نهر
- الصرف الوافي : مطابع التعليم العالي، الجامعة المستنصرية، 1989م.

- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي : عالم الكتب الحديث، اريد - الأردن، ط1، 1429هـ - 2008م.
- د. هاشم طه شلاش وآخران
- المهذب في علم التصريف : بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي - الموصل، 1989م.
- هنري فليش
- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد : ترجمة د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت - لبنان، ط2، 1983م.

ثالثا : الأطاريح والرسائل الجامعية :

- ابتهال كاصد ياسر الزبيدي
- البحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ): أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، 1424هـ - 2004م.
- أمل باقر عبد الحسين
- قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية : رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة الكوفة، 2008م.
- حاتم عبد الكريم المفرجي الأزدي
- القرائن عند الأصوليين وأثرها في اختلاف الفقهاء : أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد.
- خالد عباس حسين السياب
- الشكل أثره ودلالاته في درس النحوي : أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) - جامعة بغداد، 1426هـ - 2005م.
- عبد الخالق زغير عدل
- الربط في الجملة العربية : رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1409هـ - 1988م.
- عبد الله صالح عمر
- ظاهرة النيابة في العربية - دراسة وصفية تحليلية : أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، 1997.
- عقيل رحيم علي اللامي
- التوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي - علامات الإعراب والبناء أنموذجا: أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1423هـ - 2002م.
- فراس عصام شهاب السامرائي
- المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم : رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة البصرة، 1426هـ - 2005م.

- كوليزار كاكل عزيز
- القرينة في اللغة العربية : أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) - جامعة بغداد، 1423هـ - 2002م.
- لطيف حاتم الزامل
- أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، 1424هـ - 2003م.
- لواء عبد الله الفوز
- فلسفة المعنى في النقد العربي المعاصر: رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة، 2000م.
- محمد عبد القادر محمد العيدروس
- التلازم في الجملة العربية - دراسة نحوية : رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1420هـ - 1999م.
- نجاح فاهم صابر العبيدي
- المعنى في تفسير الكشاف : أطروحة دكتوراه، كلية التربية - جامعة بابل، 1429هـ - 2008م.
- هلال علي محمود الجحيشي
- العدول الصرفي في القرآن الكريم - دراسة دلالية : أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة الموصل، 2005م.

رابعاً : البحوث والدوريات :

- د. أحمد علم الدين الجندي
- علامات الإعراب بين النظر والتطبيق: مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، العدد: 2، 1984م.
- د. تمام حسان
- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي : مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، المجلد: 11، 1384هـ - 1974م.
- د. طارق عبد عون الجنابي
- قضايا صوتية في النحو العربي : مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد: 38، 1987م.
- د. عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن
- الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، مجلة الفكر العربي، العدد: 26، السنة الرابعة، 1982م.
- د. غالب المطلبي ود. حسن عبد الغني

- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه - دراسة وتحليل : مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية في العراق، العدد: 3، 1999م.
- ج. كارتر
- عشرون درهما في كتاب سيبويه : ترجمة د. عبد اللطيف الجميلي، ود. حاتم الضامن، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية في العراق، العدد: 1، 1987م.
- د. محمد صلاح الدين بكر
- المعنى النحوي مفهومه ومكوناته : مجلة الحصاد في اللغة والأدب، جامعة الكويت، العدد: 1، السنة الأولى، 1981م.
- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة : حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة 20، 1404هـ - 1984م.
- د. مصطفى النحاس
- المعنى النحوي في ضوء التراث وعلم اللغة الحديث :

المحتويات

| | | |
|-----|-------|---------------------------------------|
| 1 | | المقدمة : |
| 5 | | التمهيد : |
| 6 | | أولاً : القرائن |
| 19 | | ثانياً : المعنى |
| 24 | | ثالثاً : القرائن والمعنى وأنظمة اللغة |
| 28 | | الفصل الأول : القرائن الصوتية |
| 29 | | - الدلالة الصوتية |
| 31 | | الفونيم |
| 48 | | 1. قرينة العلامة |
| 48 | | - العلامة الإعرابية |
| 69 | | - علامة البناء |
| 74 | | 2. قرينة التنوين |
| 82 | | 3. قرينة التنعيم |
| 106 | | 4. قرينة الوقف |
| 119 | | الفصل الثاني : القرائن الصرفية |
| 120 | | - الدلالة الصرفية |
| 123 | | المورفيم |
| 127 | | 1. قرينة البنية |

| | | |
|------------|---|--|
| 185 | 2. قرينة المطابقة | |
| 201 | الفصل الثالث : القرائن التركيبية | |
| 202 | - الدلالة التركيبية (النحوية) | |
| 210 | أولا : القرائن التركيبية اللفظية | |
| 210 | 1. قرينة الأداة | |
| 225 | 2. قرينة الربط | |
| 241 | 3. قرينة الرتبة | |
| 249 | 4. قرينة التضام | |
| 259 | ثانيا : القرائن التركيبية المعنوية | |
| 262 | 1. قرينة الإسناد | |
| 264 | 2. قرينة التخصيص | |
| 269 | 3. قرينة النسبة | |
| 273 | 4. قرينة التبعية | |
| 278 | الخاتمة : | |
| 285 | روافد البحث : | |

Summary

The Effect of the Presumptions in Directing Meaning With Reference to the Tafsir of Al-Bahr Al-Muheet

Ahmed Khudhair Abbas

The terminology of the presumption is similar to that of "evidence" in language. The early grammarians used "evidence" instead of "presumption" in their grammar books and they used other words as token or sign. According to Arab grammarians, a presumption either fully identifies what is intended or it may refer to what implied partially. Thus, a presumption can be defined as "all that leads to guessing what is intended". Accordingly, there are two types of presumptions: the one that determines what is intended accurately, and the other one that is used as a means to discover the intended meaning.

Dr. Tammam Hassan used the second type of presumption in what is termed as "supporting presumptions". Therefore; according to him, presumption are divided into two types: Verbal and nonverbal presumptions (presumptions of the situation).

In this study, presumption are divided into three chapters according to the linguistic system (phonology, morphology and syntax). In this regard, lexical and non-verbal presumption are excluded. Chapter one deals with phonetic presumption, namely, signs of "inflection and formation", nunation, intonation and pause. Second chapter tackles morphological presumption, i.e. structure and concord. Third chapter studies the two types of structural (syntactic) presumptions: the verbal syntactic presumptions as (particles, conjunction, order and closeness) and the abstract syntactic presumptions as predication, particularization, attribute and dependence. It is worth mentioning that every chapter is preceded by an introduction that states the linguistic system the said chapter studies and that system produces a certain denotation (may it be phonetic or morphological or syntactic). Also, every single introduction starts with definition of the field of study that deals with a given linguistic system. This study starts with definition of the field of study that deals with a given linguistic system. This study starts with a preface about the meaning and the relation it has with the linguistic systems.

Moreover, though this study reveals the fact that how presumptions work

together to determine the intended meaning, but this is not the main concern. It focuses attention on identifying what effect each presumption has in governing and directing the meaning. Similarly, it states how a given presumption can be used as an evidence to guess the meaning. Since this study works on Tafsir of Al-Bahr al-Muheet by **Abu Hayyan al-Undolusi** (died 745 A.H.), it attempts to reread the said Tafsir through examining the role of every presumption, used by Abu Hayyan, in determining the meanings of the Koran and he used those presumptions in his syntactic analysis and overbalancing.

To the best of the researcher's knowledge, all the studies that have already dealt with presumptions in the Koran are not applied studies. Thus, this research can be considered a pioneering study in the applied linguistics of presumptions.

This study also clarifies that the emotive meaning of sound is based on its kind and outlet. These meanings are limited since they range from intensiveness, docility, softness, hissing and repetition...etc. In other words, the way a given sound is pronounced and produced helps a lot in getting to know the base on which certain sounds are selected to form certain words in certain presumptions to express certain meanings. Abu Hayyan refers, in his Tafsir, to the semantic effect of a syntactic phoneme through exchange, addition and deletion but he never makes any reference to the phonetic denotation at all.

This study reveals that, according to Abu Hayyan, derivational presumption sign plays a significant role in directing the meaning (may it be morphological, syntactic, lexical and semantic). The study invents what is called "presumption of structural sign" that is basically a morphological one which sometimes leads to identify the syntactic meaning. It may lead to the lexical meaning, too. This study also innovates a nunation presumption that has a remarkable role in meaning. Those two types of presumptions, for Abu Hayyan, are of too much importance in directing and interpreting the Koranic meaning.

This study also reveals the relation (of being effected or having been effected) between the derivational sign and meaning and the fact that this relation is based on whether the person dealing with the text is a text-producer or receptor. Therefore; if he is a producer, meaning will have the effect on the sign and then makes it have a certain form. This will lead to the fact that derivation will follow what a producer has in mind. If the person is a receptor, meaning will be effected by the derivational sign. In case, the receptor is seeking the analysis and derivation of meaning, he should understand it first to be able to analyze the text and derive it.

Intonation and pausing are two important phonetic presumptions that have their semantic impact and they often support each other in stating the structural analysis. Abu Hayyan makes use of them to guess the meaning where he relies mainly on intonation in finding out the psychological denotation.

Abu Hayyan has observed that there is a change in meaning according to change in morpheme since the semantic value of morpheme is obvious to him. In fact, he imitates **Ibin Jinny** in the latter's *al-Ishtigaq el-kabeer*.

In *Al-Bahr al-Muheet*, it is clear that Abu Hayyan is fully aware of the role of the structural presumptions in directing the meaning since there are close relations between word and morphological meaning, on the one hand, and between structure and syntactic meaning on the other hand.

Abu Hayyan has sided the rhetoricians in that an agent indicates fixity (nonaction) and that verb indicates action but he never finds any indication of action in agent unless it is derived from an adjective.

This study states that Abu Hayyan has relied on eloquence of structure in guiding meaning. Thus, he thinks that word order plays a role in determining the intended meaning. However, he sometimes evaluates the correctness of structure via that of meaning and he consequently examines the authenticity of an opinion through that of meaning. It is worth mentioning that **Sibawayh** represents an important reference to Abu Hayyan where the latter relies heavily on the former in supporting or opposing other opinions.

In conclusion, Abu Hayyan believes that the Koran is one word or one text and therefore; he looks for the correlation between the verses of the Koran and the presumption of the situation as well as the meaning that links them together.

This study verifies that collocation is syntactic presumption based on both word and meaning since it is neither verbal nor abstract presumption but a verbal abstract one!



University of Kufa
College of Arts
Department of Arabic Language

The Effect of the Presumptions in Directing Meaning

With Reference to the Tafsir of Al-Bahr Al-Muheet

A Thesis Submitted to
The Council of College of Arts - University of Kufa
By:

Ahmed Khudhair Abbas Ali

In Partial Fulfillments for the Requirements of
Ph . D Degree in the Arabic Language and its Literature

Supervised by
Prof .

Dr. Muhammad Husain Ali Al-Sageer

1431 A.H.

2010 A.D.